

مَصْنَعُ الْفَقِيهِ

تَأَلَّفَ

الْفَقِيهُ الْأَصُولِيُّ الْحَقِيقُ

السَّيِّحُ الْإِسْرَافِيلِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْمُبَارَكِ

الْمَشْرِقِيُّ سَنَةِ ١٣٢٢ هـ

الجزء التاسع

يُحَقِّقُ

لِلْمُؤَسَّسَةِ الْجَعْفَرِيَّةِ لِأَحْيَاءِ الثَّرَاثِ

« مَرْكَزُ الْقُدْسَةِ »

مَصْنَعُ الْفَقِيهِ

تَأَلَّفَ

الْفَقِيهُ أَبُو صَدْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَقِّقِ

الْشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ هَادِي الْقَهْقَرِيُّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١١٣٢ هـ

مَرْكَزُ تَحْقِيقِ كِتَابِ مَوَازِينِ الْعِلْمِ

الْجُزْءُ الثَّاسِعُ

بِمُحَقِّقِ

لِلْمَوْتَسِّئَةِ الْجَعْفَرِيَّةِ لِأَخِيَاءِ الثَّرَاثِ

« فَمُ الْقَنْسَةِ »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

بسمه تعالى

طبع هذا المجلد من كتاب

«مصباح الفقيه»

لذكرى هؤلاء الأئمة

١- المرحوم المغفور له الحاج أبي القاسم علاقه بنديان

٢- المرحوم المغفور له الحاج محمد علاقه بنديان

٣- المرحومة المخدرة الحاجة اختر خزائي

راجين من الله عز اسمه أن يتقبل هذا العمل

و يوصل ثوابه لأرواحهم

غفر الله لنا و لهم فإنه غفور رحيم

هوية الكتاب

المصباح الفقيه / ج ٩	الكتاب:
العلامة آقا رضا الهمداني	المؤلف:
محمد الباقر - نور علي النوري - محمد الميرزائي	التحقيق:
السيد نور الدين جعفریان	الإشراف:
دار الفكر	نشر:
عرة	التصوير الفني (الزيتوغراف) - المطبعة:
الأول - ربيع الثاني - ١٤٢٣ هـ	الطبعة:
٣٠٠٠ نسخة	الكمية:
١٥٠٠ تومان	السعر:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



اللَّهُمَّ كُنْ لَوْلِيكَ الْحُجَّةُ بْنُ الْحَسَنِ صَلَواتُكَ عَلَيْهِ

مركز تحقیقات کامیونیر علوم اسلامی

وَعَلَى آبَائِهِ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ وَفِي كُلِّ سَاعَةٍ وَلِيًّا

وَحَافِظًا وَقَائِدًا وَنَاصِرًا وَدَلِيلًا وَعَيْنًا حَتَّى تَسْكُنَهُ

أَرْضُكَ طَوْعًا وَتَمَتَّعَهُ فِيهَا طَوِيلًا

جميع الحقوق محفوظة و مسجلة
للمؤسسة الجعفرية لإحياء التراث



مركز تحقیقات کلام و علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

و به نستعين

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله
الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.

مركز تحقيق كتاب الصلاة (ص ١)

١ / وهي أوضح من أن يتوقف فهم معناها - الذي يراد منها في إطلاقات
الشارع والمنشوعة - [على] ^(١) تعريف لفظي.

وهي من أفضل العبادات وأهمها في نظر الشارع.

فمن الكليني - في الصحيح - عن معاوية بن وهب، قال: سألت
أبا عبد الله عليه السلام: عن أفضل ما يتقرب به العباد إلى ربهم وأحب ذلك إلى الله
عز وجل ما هو؟ فقال: «ما أعلم شيئاً بعد المعرفة أفضل من هذه الصلاة، ألا ترى أن

(١) يدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية والحجيرية: «إلى» و الظاهر ما أثبتناه.

العبد الصالح عيسى بن مريم عليه السلام قال: «و أوصاني بالصلاة و الزكاة ما دُمْتُ حياً» (١) (٢).

و في الصحيح عن أبان بن تغلب، قال: صَلَّيت خلف أبي عبد الله عليه السلام المغرب بالمزدلفة، فلما انصرف أقام الصلاة فصلَّى العشاء الآخرة و لم يركع بينهما، ثم صَلَّيت بعد ذلك بسنة فصلَّى المغرب ثم قام فتَنَفَّل بأربع ركعات ثم قام فصلَّى العشاء، ثم التفت إلي فقال: «يا أبان هذه الصلوات الخمس المفروضات مَنْ أقامهنَّ و حافظ على مواقيتهنَّ لقي الله تعالى يوم القيامة و له عنده عهد يدخله به الجنة، و مَنْ لم يصلهنَّ لمواقيتهنَّ و لم يحافظ عليهنَّ فذلك إليه إن شاء غفر له و إن شاء عَذَّبَه» (٣).

و عن عبيد بن زرارَةَ عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: مثل الصلاة مثل عمود الفسطاط إذا ثبتت العمود نفعت الأُتُناب و الأوتاد و الغشاء، وإذا انكسر العمود لم ينفع طنب و لا وتد و لا غشاء» (٤).

و عن أبي بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «صلاة فريضة خير من عشرين حجة، و حجة خير من بيت ذهب يتصدق منه حتى يَفْنَى» (٥).
و عقاب تركها عظيم.

(١) مريم ١٩: ٣١.

(٢) الكافي ٣: ٢٦٤/١، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب اعتداد الفرائض، ح ١، و أورده مع ما بعده من الروايات العاملية في مدارك الأحكام ٣: ٤٦٠.

(٣) الكافي ٣: ٢٦٧-٢٦٨/٢، و عنه في الوسائل، الباب ١ من أبواب المواقيت، ذيل ح ١.

(٤) الكافي ٣: ٢٦٦/٩، الوسائل، الباب ٨ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٦.

(٥) الكافي ٣: ٢٦٥-٢٦٦/٧، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٤.

فعن الشيخ - في الحسن - عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قال: «بينا رسول الله ﷺ جالس في المسجد إذ دخل رجل فقام فصلّى فلم يتم ركوعه ولا سجوده، فقال ﷺ: نركنقر الغراب، لئن مات هذا وهكذا صلاته ليموتن على غير ديني»^(١).

و في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام «إن تارك الفريضة كافراً»^(٢).
و عن الصدوق - في الصحيح - عن بريد بن معاوية العجلي عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: ما بين المسلم وبين أن يكفر إلا أن يترك الصلاة الفريضة متعمداً أو يتهاون بها فلا يصلّيها»^(٣).

و عن مسعدة بن صدقة أنه قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام: ما بال الزاني لا تسميه كافراً و تارك الصلاة تسميه كافراً؟ وما الحجّة في ذلك؟ فقال: «لأن الزاني و ما أشبهه إنما فعل ذلك لمكان الشهوة، لأنها تغلبه و تارك الصلاة لا يتركها إلا استخفافاً بها، و ذلك لأنك لا تجد الزاني يأتي المرأة إلا و هو مستلذّ لإتيانه إياها قاصداً لها، و كلّ من ترك الصلاة قاصداً لتركها فليس يكون قصده لتركها اللذّة، فإذا نقيت اللذّة وقع الاستخفاف، وإذا وقع الاستخفاف وقع الكفر»^(٤).

و الأخبار الواردة في ذلك أكثر من أن تحصي.
(والعلم بها) أي بالصلاة (يستدعي بيان أربعة أركان):

(١) التهذيب ٢: ٩٤٨/٢٣٩، و عنه في الوسائل، الباب ٨ من أبواب أعداد الفرائض، ذيل ح ٢.

(٢) التهذيب ٢: ١٣/٨٧، الوسائل، الباب ١١ من أبواب أعداد الفرائض، ح ١.

(٣) ثواب الأعمال و عقاب الأعمال: ٢٧٤-٢٧٥/١، و عنه في الوسائل، الباب ١١ من أبواب أعداد الفرائض، ذيل ح ٦.

(٤) الفقيه ١: ٦١٦/١٣٢، الوسائل، الباب ١١ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٢.



(الركن الأول: في المقدمات) أي الأمور التي ينبغي التعرض لها قبل بيان ماهية الصلاة و ما يتعلق بها من الأحكام.

(وهي سبع).

(الأولى: في أعداد الصلاة، و المفروض منها) و لو بسبب من المكثف (تسعة: صلاة اليوم و الليلة) و ما يتبعها من صلاة الاحتياط (و الجمعة و العيدين و الكسوف) الشامل للخسوف (و الزلزلة و الآيات و الطواف) الواجب (و الأموات و ما يلتزمه الإنسان بنذر و شبهه) كالمهد و اليمين، أو بإجارة و نحوها.

و يمكن إدراج ما التزمه الإنسان على نفسه من القضاء عن الغير بإجارة و نحوها، كإدراج القضاء حتى من الولي في اليومية، كما أنه يمكن إدراج بعض المذكورات - الموجب لتقليل العدد عن التسعة، كالجمعة - في اليومية، و إدراج الكسوف في الآيات.

و ربما أسقط بعض صلاة الأموات رأساً بدعوى عدم كونها صلاة حقيقة.

و كيف كان فالأمر سهل بعد عدم الخلاف في أصل الحكم.
(و ما عدا ذلك مسنون) و هو كثير كما تعرفه فيما يأتي إن شاء الله. فهذا
مجلد الكلام فيها.

(و) أما تفصيل ذلك: (صلاة اليوم و الليلة خمس): الصبح و الظهر و
العصر و المغرب و العشاء (و هي سبع عشرة ركعة في الحضر: الصبح
ركعتان، و المغرب ثلاث ركعات، و كل واحدة من البواقي أربع) ركعات
(و يسقط من كل رابعة في السفر ركعتان) فهي إحدى عشرة ركعة في
السفر.

(و نوافلها) و المراد بها ما يعم نافلة الليل التي لها أيضاً كسائر السوافل
المسنونة في اليوم و الليلة نحو تعلقي بالمرائض على ما يظهر من بعض الأخبار
الآتية المبينة لحكمة شرعيتها (في الحضر أربع و ثلاثون ركعة على الأشهر)
رواية و المشهور فتوى، بل في المدارك و محكي المختلف و الذكرى لا نعلم فيه
محالفاً^(١)، و عن جمع من الأصحاب دعوى الإجماع عليه^(٢).

و تفصيلها: (أمام الظهر ثمان) ركعات (و قبل العصر مثلها، و بعد
المغرب أربع) ركعات (و بعد العشاء ركعتان من جلوس قعدان بركعة،
و إحدى عشرة صلاة الليل مع ركعتي الشفع و الوتر، و ركعتان للفجر)

(١) مدارك الأحكام ١٠: ٣، مختلف الشيعة ٣٣١: ٢، المسألة ٢٢١، الذكرى ٢: ٢٨٩، و حكاة
عن الأخيرين العاملين في مفتاح الكرامة ٦: ٢.

(٢) حكاة، العاملين في مفتاح الكرامة ٦: ٢ عن الانتصار ٥٠: ١، و الخلاف ٥٢٦: ٥٢٥، المسألة
٢٦٦، و لمهذب البارع ٢٨٢: ١، و غاية المرام ١١٥: ١، و مجمع الفائدة و البرهان ٢: ٤.

فيكون مجموع الفريضة و النافلة إحدى و خمسين ركعة.

كما تشهد له حسنة فضيل بن يسار - أو صحيحته - عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «الفريضة و النافلة إحدى و خمسون ركعة، منها ركعتان بعد العتمة جالساً تُعدّان بركعة و هو قائم، الفريضة منها سبع عشرة ركعة، و النافلة أربع و ثلاثون ركعة»^(١).

و خبر البرطي، قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: إن أصحابنا يختلفون في صلاة التطوع، بعضهم يصلّي أربعاً و أربعين ركعة، و بعضهم يصلّي خمسين، فأخبرني بالذي تعمل به أنت كيف هو حتى أعمل بمثله؟ فقال: «أصلّي واحدة و خمسين ركعة» ثم قال: «أمسك» و عقد يده الزوال ثمانية و أربعاً بعد الظهر، و أربعاً قبل العصر، و ركعتين بعد المغرب، و ركعتين قبل عشاء الآخرة، و ركعتين بعد العشاء من قعود تُعدّان ركعة من قيام، و ثمان صلاة الليل، و الوتر ثلاثاً، و ركعتي الفجر، و الفرائض سبع عشرة، فذلك إحدى و خمسون ركعة»^(٢).

و عن الكيني و الشيخ - هي الصحيح - عن الحارث بن المغيرة المصري، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «صلاة النهار ست عشرة: ثمان إذا زالت، و ثمان بعد الظهر، و أربع ركعات بعد المغرب، يا حارث لا تدعها في سفر و لا حضر، و ركعتان بعد العشاء [الآخرة] كان أبي يصلّيها و هو قاعد و أنا أصلّيها

(١) الكافي ٣: ٤٤٣، التهذيب ٢: ٤٠٢، الاستبصار ١: ٢١٨/٧٧٢، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٣.

(٢) الكافي ٣: ٤٤٤، التهذيب ٢: ٨٠/١٤، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٧.

و أنا قائم، وكان رسول الله ﷺ يصلي ثلاث عشرة ركعة من الليل^(١).
و مرفوعة العصل بن أبي قرّة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: مثل عن الحسين
و الواحدة ركعة، فقال: «إن ساعات النهار اثنتا عشرة ساعة، و ساعات الليل اثنتا
عشرة ساعة، و من طلوع العجر إلى طلوع الشمس ساعة، و من غروب الشمس
إلى غروب الشفق غسق، فلكل ساعة ركعتان، و للعسق ركعة»^(٢).
و صحيحة الفصيل بن يسار و الفضل بن عبد الملك و بكير قالوا: سمع
أبا عبد الله عليه السلام يقول: «كان رسول الله ﷺ يصلي من التطوع مثلي الفريضة،
و يصوم من التطوع مثلي الفريضة»^(٣).

و رواية [إسماعيل] بن سعد الأحوص قال: قلت للرضا عليه السلام: كم الصلاة
من ركعة؟ قال: «إحدى و خمسون ركعة»^(٤).

و مؤتقة سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «صلاة النافلة ثمان
ركعات حين تزل الشمس قبل الظهر، و ست ركعات بعد الظهر، و ركعتان قبل
العصر، و أربع ركعات بعد المغرب، و ركعتان بعد العشاء الآخرة، تقرأ فيهما مائة
آية قائماً أو قاعداً، و القيام أفضل، و لا تعدّهما من الحسين، و ثمان ركعات من

(١) الكافي ١٥/٤٤٦:٣، التهذيب ٥/٥٠٤:٢، و ١٦/٩، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب أعداد
المراتب، ح ٩، و ما بين المعقوفين من المصدر.

(٢) الكافي ٥/٤٨٧:٣، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، ح ١٠.

(٣) الكافي ٣/٤٤٣:٣، التهذيب ٣/٤٠٢، الاستبصار ١/٧٧٣:٢١٨، الوسائل، الباب ١٣ من
أبواب أعداد الفرائض، ح ٤.

(٤) الكافي ١٦/٤٤٦:٣، التهذيب ١/٣:٢، الاستبصار ١/٧٧١:٢١٨، الوسائل، الباب ١٣ من
أبواب أعداد الفرائض، ح ١١، و ما بين المعقوفين من المصادر.

آخر الليل تقرأ في صلاة الليل بقل هو الله أحد و قل يا أيها الكافرون في الركعتين الأوليين، و تقرأ في سائرهما ما أحببت من القرآن، ثم الوتر ثلاث ركعات تقرأ فيها جميعاً قل هو الله أحد، و تفصل بينهما بتسليم، ثم الركعتان اللتان قبل الفجر تقرأ في الأولى منهما قل يا أيها الكافرون، و في الثانية قل هو الله أحد^(١).

و خبر الفضل بن شاذان - المروي عن [العيون]^(٢) - عن الرضا عليه السلام في كتابه إلى المأمون، قال: «والصلاة الفريضة: الظهر أربع ركعات، والعصر أربع ركعات، والمغرب ثلاث ركعات، والعشاء الآخرة أربع ركعات، والعداء ركعتان، هذه سبع عشرة ركعة، و السنة أربع و ثلاثون ركعة: ثمان ركعات قبل فريضة الظهر، و ثمان ركعات قبل فريضة العصر، و أربع ركعات بعد المغرب، و ركعتان من جلوس بعد العتمة ثعدان بركعة، و ثمان ركعات في السحر، و الشفع و الوتر ثلاث ركعات، تسلم بعد الركعتين، و ركعتا الفجر»^(٣).

و روايته الأخرى أيضاً عن الرضا عليه السلام، المروية عن العيون و العلل، و فيها: «و إنما جعلت السنة أربعاً و ثلاثين ركعة لأن الفريضة سبع عشرة، فجمعت السنة مثلي الفريضة كمالأ»^(٤) الحديث.

و خبر الأعمش - المروي عن الحصال - عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث

(١) التهذيب ٢: ٨/٥٠، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، ح ١٦.

(٢) بدل ما بين المعقوفين في النسخ الحطية و الحبرية: «العلل» و الصحيح ما أئتناه حيث إن الخبر مروي في العيون.

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٢٣ (الباب ٣٥) ح ١، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٢٣.

(٤) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١١١ (الباب ٣٤) ح ١، علل الشرائع: ٢٦٤ (الباب ١٨٢) ح ٩، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٢٢.

شرائع الدين، قال: «وصلاة الفريضة: الظهر أربع ركعات، والعصر أربع ركعات، والمغرب ثلاث ركعات، والعشاء الآخرة أربع ركعات، والمغرب ركعتان، فجملة الصلاة المفروضة سبع عشرة ركعة، والسنة أربع وثلاثون ركعة، منها أربع ركعات بعد المغرب لا تقصر فيها في السفر والحضر، وركعتان من جلوس بعد العشاء الآخرة تُعدّان بركعة، وثمان ركعات في السحر، وهي صلاة الليل، والشمع ركعتان، والوتر ركعة، وركعتا الفجر بعد الوتر، وثمان ركعات قبل الظهر، وثمان ركعات بعد الظهر قبل العصر، والصلاة تستحب في أول الأوقات»^(١).

و أخبر أبي عبد الله القزويني قال: قلت لأبي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام: لأي عنة تصلّي الركعتان بعد العشاء الآخرة من قعود؟ فقال: «لأن الله فرض سبع عشرة ركعة، فأضاف إليها رسول الله صلى الله عليه وآله مثلثتها، فصارت إحدى وخمسين ركعة، فتعدّان هاتان الركعتان من جلوس بركعة»^(٢).

و رواية أبي بصير - المروية عن كتاب صفات الشيعة - عن الصادق عليه السلام قال: «شيعتنا أهل الورع والاجتهاد، وأهل الوفاء والأمانة، وأهل الزهد والعبادة، أصحاب الإحدى وخمسين ركعة في اليوم واليلة، القائمون بالليل، الصائمون بالنهار، يزكّون أموالهم، ويحجّون البيت، ويحتبون كلّ محرّم»^(٣).

و مرسله المصباح عن العسكري عليه السلام، قال: «علامات المؤمن خمس» و عدّ منها «صلاة الإحدى والخمسين»^(٤).

(١) الخصال ٩/٦٠٣، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٢٥.

(٢) ملل الشرائع: ٣٣٠ (الكتاب ٢٦) ح ١، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٦.

(٣) صفات الشيعة: ١/١٨٩، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٢٦.

(٤) مصباح المتعبد: ٧٨٧-٧٨٨، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٢٩.

و ربما يظهر من جملة من الأخبار أنَّ المعروف في الصدر الأول لدى أصحاب الأئمة عليهم السلام فيما جرت به السنة في عدد الركعات خمسون. مثل ما عن مجمع البيان عن محمد بن الفضيل عن أبي الحسن عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يَحَافِظُونَ﴾^(١) قال: «أولئك أصحاب الخمسين صلاة من شيعتنا»^(٢).

و عن معارية بن عمار، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «كان في وصية النبي عليه السلام - إلى أن قال - يا علي أوصيك في نفسك بخصال فاحفظها عني، ثم قال: اللهم أعنه - إلى أن قال - و السادسة: الأخذ بسنتي في صلاتي وصومي و صدقتي، أما الصلاة فبالخمسون ركعة»^(٣).

و عن محمد بن أبي حمزة^(٤)، قال: سألت [أبا عبد الله عليه السلام] ^(٥) عن أفضل ما جرت به السنة من الصلاة، قال: «تمام الخمسين»^(٦).

و في خبر [سليمان بن خالد]^(٧)، المتقدم^(٨) أيضاً شهادة على ذلك، فإنه عليه السلام بعد أن عدَّ ركعتين بعد العشاء الآخرة من النوافل، قال: «ولا تعدُّهما من الخمسين» فإنه يدلُّ على معروفة عدد الركعات لديهم بخمسين، فأراد الإمام عليه السلام

(١) المعارج ٣٤: ٧٠.

(٢) مجمع البيان ٩: ١٠-١١، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٢٨.

(٣) الكافي ٨: ٧٩٠-٧٩١، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، ح ١.

(٤) كذا في الوسائل، وفي الكافي و التهذيب: «محمد بن أبي عمير - ابن أبي عمير».

(٥) ما بين المعرفين من المصنوع.

(٦) الكافي ٣: ٤٤٣، التهذيب ٢: ٥/٦، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٥.

(٧) يدل ما بين المعرفين في النسخ الخطية و الحجرية: «ابن سالم» و الصحيح ما أثبتناه.

(٨) في ص ١٤.

التنبيه على زيادة هاتين الركعتين - اللتين تُعدّان بركعة - على الخمسين.
و نحوه ما عن [الصدوق] ^(١) بإسناده عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام
في حديث قال: «وإنما صارت العتمة مقصورةً و ليس تُترك ركعتاها لأن الركعتين
ليستا من الخمسين، وإنما هي زيادة في الخمسين تطوّعاً ليتمّ بهما بدل كلّ ركعة
من الفريضة ركعتين من التطوّع» ^(٢).

و في حنة الحلبي أيضاً إشارة إليه، قال: سألت الصادق عليه السلام هل قبل
العشاء الأخيرة و بعدها شيء؟ قال: «لا، غير أنني أصلي بعدها ركعتين، و لستُ
أحسبهما من صلاة الليل» ^(٣).

و ربما يستشعر من هذه الحصة بل يستظهر منها عدم كونهما من النوافل
الموظفة.

و لكنّه لا ينبغي الالتفات إلى مثل هذا الاستشعار في مقابل ما عرفت و
ستعرف.

و في خبر البرنطي - المتقدم ^(٤) - أيضاً دلالة على كون الحمين معروفة
لدى بعض الأصحاب.

و لعلّ منشأ معروفيتها بخمسين عدم مواظبة السيّد عليه السلام على الركعتين
اللّتين تُعدّان بركعة، كما يدلّ عليه غير واحد من الأخبار.

(١) يدلّ ما بين المعقوفين في النسخ الخطيّة و الحجرية و الشيخ و الصحيح ما أثبتناه حيث إنّ
الرواية ليست في التهذيب و الاستبصار.

(٢) الفقيه ١٣٢٠/٢٩٠١، علل الشرائع: ٢٥١-٢٦٧ (الباب ١٨٢) ح ٩، عيون أخبار الرضا عليه السلام
١١٣: ٩٩٠ (الباب ٣٤) ح ١، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٣.

(٣) الكافي ٦/٤٤٣: ٣، التهذيب ١٩/١٠: ٢، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب أعداد الفرائض، ح ١

(٤) في ص ١٣.

مثل: ما رواه محمد بن إسماعيل بن بزيع عن حنان، قال: سأل عمرو بن حريث أبا عبد الله عليه السلام و أنا جالس، فقال له: جعلت فداك أخبرني عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله، فقالة: «كان النبي صلى الله عليه وآله يصلي ثمان ركعات الزوال، وأربعاً الأولى، وثمانية بعدها، وأربعاً العصر، وثلاثاً المغرب، وأربعاً بعد المغرب، والعشاء الآخرة أربعاً، وثمان ركعات الليل، وثلاثاً الوتر، وركعتي الفجر، وصلاة العداة ركعتين» قلت: جعلت فداك وإن كنت أقوى على أكثر من هذا أيعذبني الله على كثرة الصلاة؟ فقال: «لا، ولكن يعذب على ترك السنة»^(١).

وما عن الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عمير عن حماد بن عثمان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله بالهارة، فقال: «وَمَنْ يطيق ذلك؟» ثم قال: «ولكن ألا أحبرك كيف أصنع أنا؟» فقلت: بلى، فقال: «ثمان ركعات قبل الظهر، وثمان بعدها» قلت: فالمغرب؟ قال: «أربع بعدها» قلت: فالعتمة؟ قال عليه السلام: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي العتمة ثم بنام» وقال بيده هكذا، فحركها، قال ابن أبي عمير: ثم وصف كما ذكر أصحابنا^(٢).

و خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «مَنْ كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيت إلا بوتر» قال: قلت: يعني الركعتين بعد العشاء الآخرة؟ قال: «نعم إنهما بركعة، فمن صلاهما ثم حدث به حدث مات على وتر، فإن لم يحدث به حدث الموت يصلي الوتر في آخر الليل» فقلت: هل صلى رسول الله صلى الله عليه وآله هاتين

(١) الكافي ٣/٤٤٣، التهذيب ٢/٤٠٤، الاستبصار ١/٢١٨-٢١٩/٧٧٤، الوسائل، الباب ١٣

من أبواب أعداد الفرائض، ح ٦.

(٢) التهذيب ٢/٥٠٧، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، ح ١٥.

الركعتين؟ قال: «لا» قلت: ولم ذلك؟ قال: «لأن رسول الله ﷺ كان يأتيه الوحي و
كاد يعلم أنه هل يموت في هذه الليلة أم لا، وغيره لا يعلم، فمن أجل ذلك
لم يصلهما وأمر بهما»^(١).

و يدل عليه أيضاً بعض الأخبار الآتية.

ولكن قد يظهر من بعض الروايات أنه ﷺ أيضاً ربما كان يأتي بالركعتين
و يظهر من رواية ابن أبي الصحاك - المروية عن العيون، المشتملة^(٢) على
عمل الرضا عليه السلام في طريق خراسان - أنه عليه السلام أيضاً لم يكن يواظب على هاتين
الركعتين.

قال فيها: كان الرضا عليه السلام إذا رأت الشمس جدد وضوءه - إلى أن قال -: ثم
يقوم فيصلّي العشاء الأخيرة أربع ركعات و يقف في الثانية قبل الركوع و بعد
القراءة، فإذا سلم جلس في مصلاه يذكر الله عز وجل و يستبحه و يحمده و يكبره
و يهلّله ما شاء الله، و يسجد بعد التعقيب سجدة الشكر، ثم يأوي إلى فراشه^(٣).
الحديث.

و لا يتنافي هذا استحبابهما بل ولا تأكده، كما تشهد له المستفيضة الواردة
فيهما، كالرواية المتقدمة و غيرها، فإنهم عليه السلام ربما كانوا يتركون بعض
المنحبات لأمر أهم، أو لكونهم عليه السلام عارفين بجهته المقتضية لاستحبابه،

(١) علل الشرائع: ٣٣٠-٣٣١ (الباب ٢٧) ح ١، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب أعداد الفرائض،
ح ٨.

(٢) في السبع الحطية و الحجرية و المروي - المشتمل - و الظاهر ما أثبتناه.

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٨٠-١٨١ (الباب ٤٤) ح ٥، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب أعداد
الفرائض، ح ٢٤.

المنتعية في حقهم، فلا معارضة بين هذه الروايات وبين الأخبار المتقدمة وغيرها مما دل على استحباب هاتين الركعتين، كما أنه لا تعارض تلك الأخبار الروايات التي يستشعر أو يستظهر منها انحصار عدد الركعات في أقل من ذلك.

مثل: مرسل الصدوق، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «كان رسول الله ﷺ

لا يصلي بالهار شيئاً حتى تروى الشمس، وإذا زالت صلى ثمان ركعات، وهي صلاة الأوابين، تفتح في تلك الساعة أبواب السماء، وتستجاب الدعاء، وتهب الرياح، وينظر الله إلى خلقه، فإذا هاء الفري ذراعاً، صلى الظهر أربعاً، و صلى بعد الظهر ركعتين، ثم صلى ركعتين أخرائين، ثم صلى العصر أربعاً إذا هاء الفري ذراعاً، ثم لا يصلي بعد العصر شيئاً حتى تروب الشمس، فإذا أبت - وهو أن تعيب - صلى المغرب ثلاثاً وبعد المغرب أربعاً، ثم لا يصلي شيئاً حتى يسقط الشفق، فإذا سقط الشفق صلى العشاء ثم أوى إلى فراشه، ولم يصل شيئاً حتى يزول نصف الليل، فإذا زال نصف الليل، صلى ثمان ركعات، وأوتر في الربع الأخير من الليل بثلاث ركعات، فقرأ فيهن بغاتحة الكتاب و قل هو الله أحد، و يفصل بين الثلاث بتسليمة و يتكلم و يأمر بالمعاصرة و لا يخرج من مصلاه حتى يصلي الثالثة التي يوتر فيها، و يقنت قل الركوع، ثم يسلم و يصلي ركعتي الفجر قبل الفجر و عنده و بُعِثَده، ثم يصلي ركعتي الصبح، و هي الفجر إذا اعترض و أضاء حساً، فهذه صلاة رسول الله ﷺ التي قبضه الله عز وجل عليها»^(١)

و لا يبعد أن يكون ما تضمنته هذه الرواية - وهي تسع و عشرون بإسقاط

(١) التمهيد ١٤٦-١٤٧/٦٧٨، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب أعداد الفرائض، ج ٦

الوترية و أربع ركعات من نافلة العصر - هي التي لم يكن النبي ﷺ يأتي بأقل منه
لا لضرورة.

و يحتمل جري هذه الرواية مجرى النقية.

و يؤيد التوجيه الأول - أي إرادة ما كان النبي ﷺ لا يقصر عنه و إن كان
كثيراً ما يأتي بأزيد منه - مضافاً إلى ما في ذيلها من الإشعار به. رواية أبي بصير،
قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن التطوع بالليل و النهار، فقال: «الذي يستحب أن
لا يقصر منه ثمان ركعات عند زوال الشمس، و بعد الظهر ركعتان، و قبل العصر
ركعتان، و بعد المغرب ركعتان، و قبل العتمة ركعتان، و في السحر ثمان ركعات ثم
يوتر، و الوتر ثلاث ركعات مفصلة، ثم ركعتان قبل صلاة الفجر، و أحب صلاة
الليل إليهم آخر الليل»^(١) فإن في قوله ﷺ: «الذي يستحب أن لا يقصر منه» إشعاراً
باستحباب الزيادة، و أن هذه التسعة و العشرين - التي هي مع الفرائض تنتهي إلى
سنة و أربعين ركعة - هي أفضل ما يؤتى بها من النوافل، و عليه تنطبق رواية يحيى
ابن حبيب، قال: سألت الرضا عليه السلام عن أفضل ما يتقرب به العباد إلى الله من
الصلاة، قال: «سنة و أربعون ركعة فرائضه و نوافله» قلت: هذه رواية زرارة، قال:
«أو ترى أحداً كان أصدع بالحق منه؟»^(٢) فلا مفاة بينها و بين أن يكون الفضل في
إكمالها إلى أن ينتهي إلى إحدى و خمسين ركعة.

(١) التهذيب ١١/٦: ٢، الاستبصار ١: ٢١٩-٢٢٠/٧٧٧، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب أعداد
الفرائض، ح ٢.

(٢) التهذيب ١٠/٦: ٢، الاستبصار ١: ٢١٩-٧٧٦، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب أعداد
الفرائض، ح ٥.

و لا ينبغي الالتفات إلى ما فيها من الإشعار بانحصار عدد العرائض و النوافل المرتبة فيما ذكر بعد ورود التصريح بشرعية ما زاد عليه في سائر الروايات.

كما أنه لا ينبغي الالتفات إلى ما يستشعر من صحة ررارة من احصار عدد العرائض و النوافل في الأربع و الأربعين بالاختصار في نافلة العصر على الأربع، و في نافلة العشاءين على ركعتين بينهما، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: إني رجل تاجر أختلف فكيف لي بالزوال و المحافظة على صلاة الزوال؟ و كم تصلي؟ قال عليه السلام: «تصلي ثمان ركعات إذا زالت الشمس، و ركعتين بعد الظهر، و ركعتين قبل العصر، فهذه اثنا عشرة ركعة، و تصلي بعد المغرب ركعتين، و بعد ما ينتصف الليل ثلاث عشرة ركعة منها: الوتر، و منها: ركعتا الفجر، فتلك سبع و عشرون ركعة سوى الفريضة، وإنما هذا كله تطوع، و ليس بمفروض، إن تارك الفريضة كافر، و إن تارك هذا ليس بكافر و لكنها معصية، لأنه يستحب إذا عمل الرجل عملاً من الخير أن يدوم عليه»^(١) فإن مقتضى الجمع بينها و بين ما تقدمها حمل ما في هذه الرواية على بيان أقل المجزئ، كما يشعر بذلك صحيحة ابن مسنان، الناهية عن الأقل من ذلك.

قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «لا تصل أقل من أربع و أربعين ركعة» قال: و رأيت يصلي بعد العتمة أربع ركعات^(٢).

(١) التهذيب ٢: ٨٧/١٣، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب أعداد العرائض، ح ١.
(٢) التهذيب ٢: ٦/٩، الاستبصار ١: ٧٧٥/٢١٩، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب أعداد العرائض، ح ٤.

أقول: الأربع ركعات التي رآها منه بعد العتمة لم يُعرف وجهها، ولعلها صلاة جعفر ونحوها، فلا تنافي الأخبار السابقة.

و ربما يظهر من صحيحة أخرى لمرارة: انحصار ماجرت به السنة في الأربع والأربعين، فتناقض الأخبار السابقة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما حوت به السنة هي الصلاة؟ فقال: «ثمان ركعات الروال، و ركعتان بعد الظهر، و ركعتان قبل العصر، و ركعتان بعد المغرب، و ثلاث عشرة ركعة من آخر الليل، منها الوتر، و ركعتا الفجر» قلت: فهذا جميع ماجرت به السنة؟ قال: «نعم» فقال أبو الخطاب: أفرأيت إن قوي فزاد؟ قال: فجلس و كان متكئاً، فقال: «إن قويت فصلها كما كانت تُصلّى، و كما ليست في ساعة من النهار فليست في ساعة من الليل، إن الله يقول: ﴿و من آتاه الليل فسبح﴾» (١) «فإن مفادها أن ما تضمنته من عدد الركعات هي جميع ماجرت به السنة:

و لكنه لا بد من تأويلها أو طرحها؛ لعدم صلاحيتها لمعارضة الأخبار المتقدمة و غيرها من الأخبار الواردة في خصوص نافلة الظهرين و الأربع ركعات بعد المغرب و الركعتين بعد العشاء الآخرة، البالغة مرتبة (٢) التواتر بل فوقها، الدالة بالصراحة على شرعيّتها و كونها من السنة، فلا يبعد أن يكون المراد بكون ما في هذه الصحيحة «جميع ماجرت به السنة» هي جميع ما استمر سيرة النبي ﷺ على فعلها بحيث لم يكن يأتي بأقل منها، لا أنها جميع ما سنّها النبي ﷺ.

(١) طه ٢٠، ١٣٠.

(٢) التهذيب ١٢/٧: ٢، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب أعداد المراتب، ح ٣.

(٣) في «ص» ١١، ١٤: «وحدّ» بدل «مرتبة».

و لا يباي إرادة هذا المعنى ما في ذيل الرواية من ظهور أثر العصب من فعل الإمام عليه السلام و قوله في جواب أبي الخطاب السائل عن شرعية الأزدية؛ فإن عصبه على الظاهر نشأ من سوء تعبير السائل، كما يشهد لذلك خبر الصيقل عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «إني لأمقت الرجل يأتيني فيسألني عن عمل رسول الله ﷺ فيقول: أزيد؟ كأنه يرى أن رسول الله ﷺ قصر في شيء»^(١) الحديث، فلو كان يسأله عن شرعية الإنيان بالرائد لا بهذه العبارة - كما في بعض الأخبار المتقدمة - لأجابه الإمام عليه السلام بالجواز؛ لأن «الصلوة خير موضوع من شاء استقل ومن شاء استكثر»^(٢) غاية الأمر أنه لا ينوي بالرائد استحبابه بالخصوص ما لم يثبت.

و الغرض من إطالة الكلام بيان أن أخبار الباب لدى المتأمل ليست من الأخبار المتعارضة، بل الاختلافات الواقعة فيها منزلة على اختلاف المراتب في النص، وإلا فمن الواضح أنه لا يصلح سائر الروايات لمعارضة الأخبار الدالة على شرعية الإحدى والخميس، المعتضدة بفتوى الأصحاب وعملهم.

و مما يشهد بعدم التناقض بين الأخبار وصحة الجميع: ما رواه عبد الله بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث طويل، قال: «وعليكم بالصلوة الستة والأربعين، و عليك بالحق أن تهل بالإفراد و تنوي الفسخ إذا قدمت مكة» ثم قال: «و الذي أتاك به أبو بصير من صلاة إحدى وخمسين والإهلال بالتمتع بالعمرة إلى الحق و ما أمرناه به من أن يهل بالتمتع، فلذلك عندنا معانٍ و تصارييف لذلك»^(٣)، ما

(١) المقية ١٣٨٦/٣٠٣:١، و عنه في الوافي ٥٤٨٤/٧٧:٧.

(٢) الحصال ١١/٥٢٣، المستدرک - للحاكم - ٥٩٧:٢.

(٣) في «اختيار معرفة الرجال»: «كذلك» بدل «لذلك».

يسعنا و يسعكم، و لا يخالف شيء منه الحق و لا بضاده^(١).

و يحتمل قوياً كون الستة و الأربعين التي أمر بها في هذه الرواية جارية مجرى النقية؛ حيث إنه عليه السلام بعد أن أمر بهذا العدد نبه على صدور رواية أخرى منضمة للأمر بإحدى و خمسين غير مضادة للحق لم يكن يسع الإمام عليه السلام توجيهها في ذلك المجلس إلا على سبيل الإجمال و الاعتذار بأن لها معانٍ و نصاريب غير مخالفة للواقع، ففيها إيماء إلى أن ما عدا الرواية التي فيها الأمر بإحدى و خمسين كلها من هذا القبيل، والله العالم.

تنبيهات:

الأول: قال صاحب المدارك رحمه الله: المشهور بين الأصحاب أن نافلة الظهر

ثمان ركعات قبلها، و نافلة العصر ثمان ركعات قبلها.

و قال ابن الجنيّد: يصلى قبل الظهر ثمان ركعات و ثمان ركعات بعدها،

منها: ركعتان نافلة العصر. و مقتضاه أن الرائد ليس لها.

و ربما كان مستنده رواية سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «صلاة

النافلة ثمان ركعات حين تروى الشمس قبل الظهر، وست ركعات بعد الظهر، و

ركعتان قبل العصر»^(٢) و هي لا تعطى كون الستة للظهر، مع أن في رواية البرقي أنه

«يصلى أربع بعد الظهر، و أربع قبل العصر»^(٣).

(١) احشيار معرفة الرجال: ١٤٠-١٤١/٢٢١، للوسائل، الباب ١٤ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٧

(٢) تدمّ تخريجها في ص ١٥، الهامش (١).

(٣) تدمّ بحريجها في ص ١٣، الهامش (٢).

و بالجملة، فليس في الروايات دلالة على التعيين بوجه، وإنما المستمد منها استحباب صلاة ثمان ركعات قبل الظهر، و ثمان بعدها، و أربع بعد المغرب من غير إضافة إلى الفريضة، فينبغي الاختصار في نيتها على ملاحظة الامتثال بها خاصة^(١). انتهى.

أقول: لا ريب أن الأمر المتعلق بالمواعل ليس أمراً غيرياً ناشئاً من كون الفريضة مسبوقاً أو ملحوقاً بناقلة شرطاً لكمالها بأن يكون حال النافلة حال الأذان و الإقامة في كونها بمنزلة الأجزاء المستحبة للصلاة، بل هي عبادات مستقلة قد تعلق الأمر بإيجادها في أوقات معينة قبل فعل الفرائض أو بعدها؛ فلها نحو تعلق بأوقاتها و بالمر نص التي اعتبر الشارع وقوعها قبلها أو بعدها، فتصح باعتبار تلك العلاقة إضافتها إلى وقتها أو إلى الفريضة المرتبطة بها؛ فإنه يكفي في الإضافة أدنى مناسبة، فلا يهتما بتحقيق أن إضافتها إلى الفرض من قبيل إضافة المسبب إلى سببه و أن حكمة تعلق الأمر بها المناسبة المتحققة بين الفرائض و بينها، المقتضية لتشريعها، أو أن إضافتها إلى الوقت كذلك، فإن الآتي بها سواء أضافها إلى الوقت أو إلى الفرض لا ينوي بفعلها إلا النافلة المعهودة المسنونة التي تعلق الأمر الشرعي بإيجادها في ذلك الوقت قبل الفرض أو بعده، فأضافتها إلى الوقت أو إلى الفرض إنما هي لكونها معرفة لتلك الماهية و مميزة إياها عن غيرها، و بها يحصل تمييز، فتصح معها العبادة من غير حاجة إلى تحقيق السبب و لا إلى معرفة أن الشرع أطلق عليها نافلة الوقت أو سمّاها نافلة العرض.

هذا، ولكن الذي يقوى في النظر - بالنظر إلى ظواهر كلمات الأصحاب، حيث أضافوها إلى الفرض، وبالتدبر في الأخبار الواردة في حكمة تشريع النوافل من أنها لتكميل الفرائض، وما دلّ على أنّ لكل ركعة من الفريضة ركعتين من النافلة، وغيرها من الروايات - أنّ العلاقة المصححة لإضافتها إلى الفريضة ليست مجرد القبلية و البعدية، لكن لا يترتب على تحقيقها ثمرة عملية.

قال في المدارك - بعد عبارته المتقدمة^(١) - قيل: وتظهر فائدة الخلاف في اعتبار إيقاع الست قبل القدمين أو المثل إن جعلناها للظهر، وفيما إذا نذر نافلة العصر، فإن الواجب الثمان عند^(٢) المشهور، وركعتان على قول ابن الجبيل.

و يمكن المناقشة في الموضعين.

أما الأول: فبأن مقتضى المصوح اعتبار إيقاع الثمان - التي قبل الظهر - قبل القدمين أو المثل، و الثمان - التي بعدها - قبل الأربعة أو المثلين، سواء جعلنا الست منها للظهر أم للعصر.

و أما الثاني: فلأن النذر يتبع قصد النذر، فإن قصد الثماني أو الركعتين، وجب. وإن قصد ما و خلفه الشارع للعصر، أمكن التوقف في صحة النذر؛ لعدم ثبوت الاختصاص، كما بيّناه^(٣). انتهى.

أقول: أما الثمرة الأولى: فيتوجه عليها ما ذكره.

و أما الثمرة الثانية: فالأولى أن يחדش فيها: بأنه لا يليق بالفقيه أن يذكرها

(١) في ص ٢٦-٢٧

(٢) في المصدر: «على» بدل «عند»

(٣) مدارك الأحكام ٣: ١٣-١٤.

ثمرة لتحقيق المباحث الفقهية حتى يُقابل بالرد، كما لا يخفى.

الثاني: يكره الكلام بين الأربع ركعات التي بعد المغرب؛ لرواية أبي العوارس^(١) عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: نهاني أن أتكلّم بين الأربع ركعات التي بعد المغرب^(٢).

لكن قد ينابها بعض الأخبار المتقدمة الظاهرة في استحباب التفريق وبيان ركعتين منها بعد المغرب وركعتين قبل العشاء.

ولكنه لا ينبغي الالتفات إلى هذا الظاهر بعد مخالفته للفتاوى وظواهر سائر النصوص أو صريحها، فليتأمل، وسيأتي لذلك مزيد تحقيق - يرتفع به التساقي بين الأخبار - في المواقيت إن شاء الله.

و استشهد في المدارك بالرواية المتقدمة^(٣) لإثبات كراهة الكلام بين المغرب و نافتها قائلاً في تقريبه: إن كراهة الكلام بين الأربع تقتضي كراهة الكلام بينها و بين المغرب بطريق أولى^(٤).

و استشهد لها أيضاً برواية أبي العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام قال: مَنْ صَلَّى المغرب ثم حَقَّب و لم يتكلّم حتى يصلي ركعتين كُتِبَ له في عَتَمَتَيْن، فإن صَلَّى أربعاً كُتِبَ له حَجَّةٌ مبرورة^(٥).

(١) في النسخ المخطوطة و الحجرية: «أبي فارس» و ما أثبتناه كما في المصدر.

(٢) الكافي ٣: ٤٤٣-٤٤٤/٧، التهذيب ٢: ١١٤/٢٥، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب التعقيب،

ح ١ (٣) أي: رواية أبي الفوارس، المتقدمة آنفاً.

(٤) مدارك الأحكام ١٤: ٣.

(٥) التهذيب ٢: ١١٣/٢٢، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب التعقيب، ح ٢.

(٦) مدارك الأحكام ١٤: ٣.

و لا يخفى عليك ما في دعوى الأولوية من النظر خصوصاً على ما ذهب إليه من عدم ثبوت اختصاص النافلة بالعرض، و أنَّ القدر المتيقن الثابت بالأخبار أنَّها صلوات مسنونة في أوقات معينة.

و أمَّا الرواية: فلا تدلُّ إلا على استحباب ترك التكلم، لا كراهة الكلام.

الثالث: لا يتعين الجلوس في الركعتين اللتين تُعدَّان بركعة، كما يوهمه ظاهر المتن و غيره، كظواهر كثير من النصوص الواردة فيهما، بل يجوز الإتيان بهما قائماً، بل هو أفضل، كما هو صريح موثقة سليمان بن خالد، المتقدمة^(١)، قال فيها: «و ركعتان بعد العشاء الآخرة تقرأ فيهما مائة آية قائماً أو قاعداً، و القيام أفضل» الحديث.

و ظاهر رواية الحارث بن المعيرة - المتقدمة^(٢) المصححة بطريق الشيخ - قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام، إلى أن قال: «و ركعتان بعد العشاء الآخرة، كان أبي يصلِّيها و هو قاعد، و أنا أصليهما و أنا قائم» فإنَّ الظاهر أنَّ مواظبته عليه السلام على القيام لم يكن إلا لأفضليته. و أمَّا أبوه عليه السلام فكان يشقُّ عليه الصلاة قائماً، فلا ينافي فعله أفضلية القيام، كما يشهد بذلك خبر حنان بن سدير عن أبيه، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أتصلي النوافل و أنت قاعد؟ قال: «ما أصليها إلا و أنا قاعد مذحمت هذا اللحم و بلغت هذا السن»^(٣).

(١) في ص ١٤.

(٢) في ص ١٣-١٤.

(٣) الكافي ٣: ٤١٠، التهذيب ٢: ١٦٩-١٧٠، الوسائل، الباب ٤ من أبواب القيام، ح ١.

الرابع: لا ريب في أنَّ النوافل المرتبة عبادات مستتفة و نوافل متعدّدة، و ليس مجموع الستة^(١) والثلاثين ركعة عبادة واحدة بحيث لا يشرع الإتيان بعضها إلاّ مع العزم على الإتيان بما عداه، فله الإتيان بناقلة الظهر عارماً على الاقتصار عيها، و هكذا سائر النوافل، كما يشهد بذلك - مضافاً إلى وضوحه و دلالة كثير من الأخبار المتقدمة بل أكثرها عليه، كما لا يخفى على المتأمل - الأخبار الحاضرة الواردة فيها بالخصوص.

مثل: المستفيضة الواردة في خصوص الوتيرة، و في الأربع ركعات التي بعد المغرب، و في صلاة الليل، و في ركعتي الفجر اللتين روي فيهما أنَّ النبي ﷺ كان أشدّ معاهدة بهما من سائر النوافل^(٢)، و أنَّهما خير من الدنيا و ما فيها^(٣)، و أنَّهما المشهودتان لملائكة الليل و النهار^(٤)، و من هنا قيل - بل حكى عليه الإجماع -: إنَّهما أفصل من غيرهما من النوافل^(٥)، و غير ذلك من الأخبار التي ورد فيها الحديث على آحادها.

مثل: ما في مرسلة الصدوق - المتقدمة^(٦) - من توصيف نافلة الروال بأنَّها

-
- (١) كذا في السخ الخطيئة و المعجزة، و الظاهر: والأربع بدل الستة.
- (٢) كما في درراللاكن، الورقة ١١، و صه في مستنرك الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها، ح ٤.
- (٣) صحيح مسلم ١: ٧٢٥/٥٠١، سنن الترمذي ٢: ١٦٦/٢٧٥، سنن النسائي ٢: ٢٥٢، سنن البيهقي ٢: ٤٧٠، المستدرك - للحاكم - ١: ٣٠٦-٣٠٧.
- (٤) التهذيب ٢: ١١٦/٣٧، أمالي الطوسي: ٢٤٠١٤٨١/٦٩٥، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب المواقيت، ح ١ و ٢.
- (٥) حكاها العاملي في مدارك الأحكام ٣: ٢٤ عن الشيخ الطوسي في الخلاف ١: ٥٢٣، المسألة ٢٦٤.
- (٦) في ص ٢١.

صلاة الأوابين.

و نحوها ما عن يحيى بن أبي العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: صلاة الزوال صلاة الأوابين»^(١).

وقد بالغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أمرها بالخصوص في وصيته لعلي عليه السلام على ما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام حيث قال له في الوصية: «عليك بصلاة الزوال، و عليك بصلاة الزوال، و عليك بصلاة الزوال»^(٢).

و في مرفوعة محمد بن إسماعيل عن أبي عبد الله عليه السلام في وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلي عليه السلام «و عليك بصلاة الليل - يكررها أربعاً - و عليك بصلاة الزوال»^(٣).

و عن العقدة الرضوي - بعد أن ذكر إجمالاً أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعل يزاء كل ركعة من العريضة ركعتين من النافلة - قال: «فيها ثمان ركعات قبل زوال الشمس، و هي صلاة الأوابين، و ثمان بعد الظهر، و هي صلاة العاشمين، و أربع ركعات بين المغرب و العشاء الأخيرة، و هي صلاة الذاكرين، و ركعتان بعد صلاة [العشاء] الأخيرة من جلوس تُحسب بركعة من قيام، و هي صلاة الشاكرين، و ثمان ركعات صلاة الليل، و هي صلاة الحائفين، و ثلاث ركعات الوتر، و هي صلاة الراغبين، و ركعتان عند المعجر، و هي صلاة الحامدين»^(٤).

و الحاصل: أنه لا مجال للارتياح في أن كل نافلة من النوافل المرثية عبادة مستقلة يجوز الاقتصار عليها.

(١) لكافي ٣: ٤٤٤/١٠، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب أعداد العرائض، ح ٢.

(٢) الكافي ٨: ٣٣/٧٩، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب أعداد العرائض، ح ١.

(٣) المحاسن، ٤٨/١٧، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب أعداد العرائض، ح ٣.

(٤) لعقده المسنوب للإمام الرضا عليه السلام: ٩٩-١٠٠، و عنه في الحقائق الناضرة ٦: ٣٣٠.

ثم إن مقتضى ظاهر الرضوي - كأغلب الفتاوى والنصوص - أن ركعات الوتر عادة مستقلة لا ربط لها بنافلة الليل، وأن نافلة الليل هي الثمان ركعات التي كان يأتي بها النبي ﷺ إذا زال نصف الليل، دون ركعات الوتر التي كان يصلّيها في الربع الأخير كما في بعض^(١) الأخبار المتقدمة، فلا يلتفت إلى ما يستشعر من بعض^(٢) الروايات التي جعل فيها نافلة الليل ثلاث عشرة ركعة، وعدّها منها الركعات الثلاثة وركعتي الفجر.

فالأظهر أنها عبادات مستقلة، كما يشهد لذلك - مضافاً إلى ظهور أصلب النصوص فيه - بعض الأخبار الدالة على جواز الإتيان بها مستقلة.

مثل: ما رواه معاوية بن وهب عن الصادق عليه السلام أنه قال: «أما يرضى أحدكم أن يقوم قبل الصبح و يوتر و يصلّي ركعتي الفجر، فيكتب له صلاة الليل»^(٣).
و الظاهر أن المراد بالوتر في الرواية هي الركعات الثلاث؛ لشروع إطلاق اسم الوتر عليها في الأخبار.

و بحتمل إرادة خصوص الوتر.

و كيف كان فالظاهر أن خصوص الركعة المفردة - التي تُسمّى بالوتر في مقابل الشفع - في حدّ ذاتها عبادة مستقلة وإن كان مقتضى تسمية الركعات الثلاث هي أغلب الأخبار وترأكون مجموعها نافلة واحدة.
و لا ينافيها كونها صلاتين مستقلّتين لكلّ منهما افتتاح و اختتام؛ إذ لا مانع

(١) هي مرسلّة الصدوق، المتقدمة في ص ٢١.

(٢) هي صحيحة زرارة، المتقدمة في ص ٢٣.

(٣) التهذيب ٢ / ١٣٩١، الوسائل، الباب ٤٦ من أبواب المواقبت، ح ٣.

من تركيب^(١) عادة من عبادتين، كالاعتكاف المعتبر فيها صوم ثلاثة أيام، فلا يجوز الإتيان بصوم كل يوم قاصداً لامتنال الأمر بالاعتكاف إلا مع المزم على الإتيان بالباقي.

إلا أنه يظهر من خبر الأعمش - المتقدم^(٢) - أن كلاً من الشفع و الوتر نافلة مستقلة لها عنوان مخصوص في الشريعة، فإنه قال عند تعداد الركعات المسبوبة: «و ثمان ركعات في السحر، و هي صلاة الليل، و الشفع ركعتان، و الوتر ركعة» و نحوه رواية الفصل بن شاذان، المتقدم^(٣)، فإن سوق الروابطين يشهد بأن الأعداد المفصلة كلها نوافل مستقلة.

و يؤيده بعض^(٤) الأخبار الواردة في الركعتين بعد العشاء، اللتين تُعدّان بركعة، الدالة على أن حكمة تشريعهما من جلوس قيامهما مقام الوتر على تقدير حدوث الموت و عدم التمكن من الإتيان بالوتر في آخر الليل، فالمراد بالوتر - الذي تقوم الركعتان مقامه - ليس إلا الركعة الأخيرة، لا الثلاث ركعات؛ لأن الركعتين لا تقومان مقام ثلاث ركعات من قيام.

و كيف كان فالظاهر حواز الإتيان بهذه الركعة مستقلة، و أمّا مع ركعتي الشفع فلا ينبغي الارتباب في شرعيتهما، كما أنه لا ينبغي الاستشكال في جواز الاقتصار في نافلة المغرب على ركعتين، و في نافلة العصر على أربع ركعات؛

(١) في وض ١١٤، ١١٥: «تركيب».

(٢) في ص ١٥-١٦.

(٣) في ص ١٥.

(٤) هو خبر أبي بصير، المتقدم في ص ١٩.

للدلالة بعض^(١) الأخبار - المتقدمة - عليه، بل الظاهر جواز الإتيان بركعتين من صلاة العصر، لما في غير واحد من الأخبار الأمرة بأربع ركعات بين الظهرين من التعجيل بالأمر بركعتين بعد الظهر، وركعتين قبل العصر، فإن ظاهرها بشهادة السياق أن كل واحد من العناوين المذكورة في تلك الروايات نافلة مستقلة، فلم يكلف الإتيان بكلٍّ منها بقصد امتثال الأمر المتعلق بذلك العنوان من غير التفات إلى ما عداها من التكليف.

وبهذا ظهر أنه يجوز الإتيان بست ركعات أيضاً من نافلة العصر؛ لقوله عليه السلام في موثقة سليمان بن خالد: «صلاة النافلة ثمان ركعات حين نزول الشمس [قبل الظهر]، وست ركعات بعد الظهر، وركعتان قبل العصر»^(٢)، فإن طاهره كون الست ركعات في حد ذاتها نافلة مستقلة.

وهي خبر عيسى بن عبد الله القمي عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا كانت الشمس من هاهنا من العصر فصل ست ركعات»^(٣).

و يظهر من بعض الأخبار جواز الاقتصار في نافلة الروال أيضاً على أربع ركعات:

كخبر الحسين بن علوان - المروي عن قرب الإسناد - عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام أنه كان يقول: «إذا زالت الشمس عن كبد السماء فمن صلى تلك

(١) هي صحيحة زرارة، المتقدمة في ص ٢٢.

(٢) تقدم تخريجه في ص ١٥، الهامش (١) وما بين المعقوفين من المصدر وكما تقدم.

(٣) اختيار معرفة الرجال، ٣٢٣-٣٣٤/٦١٠، قوسائل، الباب ١٤ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٨.

الساعة أربع ركعات فقد وافق صلاة الأوابين، وذلك [بعد] نصف النهار^(١) و هل يجوز التخطي عما يستفاد من النصوص بالإتيان بركعتين من نافلة الزوال، أو ست ركعات أو ركعتين من نافلة الليل أو أربعاً أو ستاً عارماً عليه من أول الأمر؟ وجهان نفى عن أولهما التقذ في الجواهر، فإنه - بعد أن ذكر أن ركعتي الفجر مستقلة في الطلب لا يتوقف استحباب فعلهما على فعل باقي صلاة الليل، و أن الطاهر كون صلاة الوتر أيضاً كذلك بشهادة بعض النصوص مع الأصل - قال: بل لا يبعد ذلك في الثمانية و أبعاصها و بعض الوتر، وفاقاً للعلامة الطاطبائي؛ للأصل، و لتحقيق الفصل المقتضي للتعدد، و لعدم وجوب إكمال النافلة بالشروع، و لأنها شرعت لتكميل المرائض، فيكون لكل بعض قسطاً منه، فيصح الإتيان به وحده، و لذا جاز الإتيان بنافلة النهار بدون الليل، و بالعكس، و بنافلة كل من الصلوات الخمس مع ترك الباقي و إن ذكر الجميع بعد واحد في النص و الفتوى؛ إذ المنساق منه إلى الذهن عدم اشتراط الهيئة الاجتماعية في الصلوة، كما يروى إليه الريادة و النقصان في النصوص السابقة.

و من هنا تعرف البحث حيث إذ في تبيين صلاة الروال و العصر و المغرب؛ إذ الجميع من واحد و الإشكال بأن صلاة الليل - مثلاً - عبادة واحدة فلا تنقض سائر في الكل، و رفعه بسم الاتحاد الذي يمتنع معه التمييز متجه في الجميع، و الجمع بالعدد كالثمان و الأربع - مثلاً - هنا لا يقتضيه، فتأمل^(٢) انتهى

(١) قرب الإسناد: ٤٠٣/١١٥، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب أعداد المرائض، ح ٤، و ما بين المعقوفين من المصدر.

(٢) جواهر الكلام ٧: ٢٨-٢٩.

كلامه رُفِع مقامه.

أقول: أمّا الأصل: فلا أصل له في مثل الفرض، سواء أريد به أصالة عدم الاشتراط، أو أصالة براءة الدعة عن التكليف بالشرط.

أمّا الأول. فلأنه ليس للمستصحب حالة سابقة معلومة، وامتصاص عدم الأزمي الصادق مع انتفاء الموضوع لا يجدي في إحراز كون ما تعلّق به الطلب لا بشرط.

و أمّا الثاني: فلأنه - بعد تسليم جريان أصل البراءة في المستحبات - لا معنى لأصالة البراءة بعد أن عُلِم تعلّق الطلب بمجموع الثمان ركعات و شكّ في أن المجموع الذي تعلّق به الطلب هل هو مطلوب واحد فيكون المكلف به ارتباطياً، أو أنه غير ارتباطي فيكون الطلب المتعلّق به قائماً مقام طلبات متعدّدة؟ بل الأصل في مثل المقام عدم تعلّق طلبٍ نفسيّ بالأبغاض كي يصحّ إتيان كلّ بعض منها مستقلاً بقصد امتثال أمره حتّى يقع عادة.

ولا يقاس ما نحن فيه بمسألة الشكّ في الجرئية أو الشرطيّة التي نقول فيها بالبراءة؛ فإنّ التكليف بالجزء المشكوك أو الشئ الذي يتزعّمه الشرطيّة في تلك المسألة غير محرز، فينفيه أصل البراءة، وأصالة عدم وجوب الجزء أو الشرط المشكوك فيه، وأصالة عدم وجوب الأكثر، ولا يجري في جانب الأقلّ شئ من هذه الأصول حتّى تتحقّق المعارضة؛ لأنّ وجوبه المردّد بين كونه نفسياً أو غيريّاً محرز، فلا يجري معه شئ من هذه الأصول، وإنّما الأصل الجاري فيه أصالة عدم كونه واجباً نفسياً، أي عدم كونه من حيث هو متعلّقاً للطلب، وهو معرض

بأصالة عدم كون الأكثر أيضاً كذلك، فينقاطان، و يُرجع إلى الأصول المتقدمة
النافية لوجوب الأكثر، السالمة عن المعارض

و أما فيما نحن فيه: فلا يجري شيء من الأصول المتقدمة لا في طرف الأكثر
و لا في طرف الأقل، لأن مطلوبية الجميع معلومة، إلا أن كون الأقل مطلوباً نفسياً
غير معلوم، فينبغي الأصل.

و لا يعارضه في المقام أصالة عدم كون الأكثر كذلك؛ لأن الطلب المعلوم
تعلقه بالأكثر نفسياً بلا شبهة، وإنما الشك في أن متعلقه عبادة واحدة أو عبادات
متعددة حتى تكون أبعاضه أيضاً واجبات نفسية، فتدبر.

و أما الفصل بين الأبعاض و اتصال كل بعض عن الآخر بالتسليم الموجب
لخروج عن الصلاة فهو بنفسه لا يقتضي التعدد، و عدم ارتباط بعضها ببعض
بالنسبة إلى العنوان الصادق على الجميع الواقع في حيز الطلب، كما في صلاة
جعفر و صوم الاعتكاف.

اللهم إلا أن يقال: إن مفروضية كون الأبعاض في حد ذاتها بعنوان كونها
صلاة عبادات مستقلة في النفس، و كون كل منها في حد ذاتها مشتملة على
مصلحة مقتضية للطلب، و كون الأعداد الواقعة في حيز الطلب غالباً عناوين
إجمالية انتزاعية عن^(١) موضوعاتها توجب صرف الدهن إلى إرادة التكليف الغير
الارتباطي، كما لو أمر المولى عبده بأن يعطي زيدا عشرين درهماً

و لا يقاس المقام بالأمر بصوم ثلاثة أيام للاعتكاف مما كان المطلوب

(١) هي وض ١١، ١٢: ومن بدل «عن».

النفسي عنواناً آخر غير نفس العدد الذي هو بنفسه غالباً عنواناً شرعياً، بل ما نحن فيه نظير ما لو أمر بصوم ثلاثة أيام في أول كل شهر، فهذا بنظر العرف ليس إلا كالأمر بإعطاء ثلاثة دراهم لا يفهمون منه إلا تكليفاً غير ارتباطي، فليتنامل.

و أما عدم وجوب إكمال النافلة بالشروع فيها فلا يدل على جواز الإتيان ببعضها عازماً عليه من أول الأمر.

ألا ترى أننا ربما نلتم بجواز قطع النافلة اختياراً مع أنه لا يشرع الإتيان بجزئها من حيث هو، كما هو واضح.

و أما كون حكمة شرع النوافل تكميل الفرائض فهو لا يدل على شرعية لتوزيع، و لذا لا يجوز الإتيان بركعة مستقلة.

اللهم إلا أن يقال بأنه يستفاد من ذلك أن المصلحة المقتضية لشرع النوافل متقومة بذواتها من حيث كونها صلاة، لا من حيث كونها بهذا العدد المخصوص، فالأمر به في الحقيقة هو الصلوات المتعددة التي ينتهي عدد ركعاتها إلى الثمانية مثلاً، فالأمر تعلق بكل جزء جزء بعنوان كونه صلاة، لا كونه جزءاً من الثمانية.

و كيف كان فعمدة المستند لإثبات جواز الإتيان ببعض ما أشار إليه رحمته في ديل العبارة من أن دلالة المصوح على جواز الاقتصار على البعض في نافلة العصر وغيرها - كما عرفته مفضلاً - بصحبة مفروسة محبوبة طبيعة الصلاة في النفس، و كون كل فرد منها في حد ذاتها عبادة مستقلة، و كون الحكمة المقتضية لتشريعها مناسبة لتعلق الطلب بذواتها من حيث كونها صلاة توجب اسبق الدهن عند الأمر بشان ركعات في نافلة الروال - مثلاً - إلى إرادة تكليف غير ارتباطي،

كالأمر بإعطاء الدراهم أو الإنفاق على شخص في مدّة، و غير ذلك من الموارد المناسبة لكون المأمور به من قبيل تعدّد المطلوب بلا ارتباط.

فالأظهر عدم الفرق بين النوافل، و جواز الاقتصار على البعض في الجميع و إن كان الأحوط في غير الموارد التي استفدنا جوازها بالخصوص من النصوص المعتبرة. عدم قصد الخصوصية الموطّفة إلّا على سبيل الاحتياط، فالأولى عند إرادة الإتيان ببعض نافلة الليل مقتضراً عليه أن يأتي به بقصد امتثال الأمر المتعلّق بمطلق الصلاة - التي هي خير موضوع - برجاء حصول الخصوصية الموطّفة على تقدير شرعيّتها من غير أن يقصدها على سبيل الجزم، و في نافلة الروال و محوها أيضاً الأولى هو الإتيان بهذا القصد إن قلنا بجواز التطوّع في وقت الفريضة، و إلّا فلا يقصد بفعله إلّا الاحتياط و الإتيان به برجاء المطلوبيّة، والله العالم.

الخاص: حكى^(١) عن جملة من الأصحاب التصريح بأن في الوتر - بمعناه الأعم من ركعتي الشفع و مفردة الوتر - فنون ثلاث:

أحدها: في الركعة الثانية من الشفع.

و الثاني: في مفردة الوتر قبل الركوع.

و الثالث: فيها أيضاً بعد الركوع.

و استدللّ للأوّل بعموم الأخبار الدالة على أن القنوت في كلّ ركعتين من الفريضة و النافلة في الركعة الثانية، و في بعضها أيضاً بزيادة قبل الركوع، و سيأتي إن شاء الله في باب القنوت.

(١) الحاكي هو البحراني في المحذائق الناصرة ٦: ٣٨-٣٩.

و يدل عليه بالخصوص: خبر [ابن] ^(١) أبي الصَّحَّاح - المروي عن العيون - المشتمل على عمل الرضا عليه السلام في طريق خراسان، قال: «فإذا كان الثلث الأخير من الليل قام من فراشه بالتسبيح والتحميد والتهليل والتكبير والاستعصار، فاستاك ثم توجهاً ثم قام إلى صلاة الليل، فيصلّي ثمان ركعات يسلم في كلّ ركعتين يقرأ في الأولى منها في كلّ ركعة الحمد مرّة، و قل هو الله أحد ثلاثين مرّة، ثم يسلم و يصلّي صلاة جعفر بن أبي طالب أربع ركعات، و يسلم في كلّ ركعتين، و يقنت في كلّ ركعتين في الثانية قبل الركوع و بعد التسبيح، و يحتسب بها من صلاة الليل، ثم يقوم فيصلّي الركعتين الباقيتين يقرأ في الأولى الحمد و سورة الملك، و في الثانية الحمد و هل أتى على الإنسان، ثم يقوم فيصلّي ركعتي الشفع يقرأ في كلّ ركعة منهما الحمد مرّة و قل هو الله أحد ثلاث مرّات، و يقنت في الثانية بعد القراءة و قل الركوع، ثم يقوم فيصلّي ركعة الوتر و يقرأ فيها الحمد، مرّة، و قل هو الله أحد، ثلاث مرّات، و قل أعوذ بربّ الفلق، مرّة واحدة، و قل أعوذ بربّ الناس، مرّة واحدة، و يقنت فيها قبل الركوع و بعد القراءة، و يقول: أستغفر الله و أسأله التوبة، سبعين مرّة، فإذا سلّم جلس في التعقيب ما شاء الله» ^(٢) الحديث.

و حكى عن شيخنا البهائي - عطر الله مرقده - في [حاشية] ^(٣) مفتاح الفلاح: التصريح بعدم استحباب هذا القنوت و أنّ القنوت في الوتر - التي هي عبارة عن

(١) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٢) عيون أحوار الرضا عليه السلام ٢: ١٨٠-١٨٢ (الباب ٤٤) ح ٥، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب أعداد

الفرائض، ح ٢٤.

(٣) ما بين المعقوفين من الحقائق الناصرة و مفتاح الكرامة و جواهر الكلام.

الثلاث - إنما هو في الثالثة، وأن الأوليين المسماتين بركعتي الشفع لا قنوت فيهما.
و استدل على ذلك بصحيفة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
«القنوت في المغرب في الركعة الثانية، وفي العشاء والعداء مثل ذلك، وفي الوتر
في الركعة الثالثة»^(١).

ثم قال عليه السلام، وهذه الفائدة لم يتنبه عليها علماؤنا^(٢)، انتهى.

و في الحدائق - بعد نقل هذه العبارة عن الكتاب المذكور - قال، و ظاهر
كلامه شهرة القول باستحباب القنوت في ركعتي الشفع حتى أنه لم يحصل فيه
محال قبله، و هو كذلك، إلا أنه قد سبقه إلى ما ذكره السيد السند عليه السلام في المدارك.
و الظاهر أنه لم يقف عليه، حيث قال في أول كتاب الصلاة في الفوائد التي
قدمها: الثامنة: يستحب القنوت في الوتر في الركعة الثالثة؛ لقوله عليه السلام في صحيفته
ابن سنان في القنوت: «و في الوتر في الركعة الثالثة»^(٣)، انتهى.

إلى أن قال: و جرى على منواله الفاضل الخراساني في الذخيرة^(٤)، و هو
الأظهر عندي، و عليه أعمل.

ثم نقل عن بعض^(٥) معاصريه كلاماً طويلاً في تأييد مذهب المشهور، و

(١) تهذيب ٢ ٣٣٢/٨٩، الوسائل، الباب ٣ من أبواب القنوت، ح ٢.

(٢) حكاة عنه البحراني في الحدائق الناصرة ٦: ٣٩، و العاظمي في مفتاح الكرامة ٢: ٤٩٣، و كما
في جواهر نكلام ٧: ٦٧، و لم نعث عليه في مفتاح الملاح.

(٣) تقدم تخريجها في، الهامش (١).

(٤) مدارك الأحكام ٣: ١٩.

(٥) ذخيرة المعاد: ٢٩٣.

(٦) هو الشيخ أحمد الجزائري.

أُطِبَ في تربيغهِ، إلى أن أجاب عن دليل المشهور: بأن إطلاق الأخبار الدالة على استحباب القنوت في الركعة الثانية من كل صلاة يُقَيَّدُ بمفهوم الحصر المستفاد من الصحيحة، فإن طهرها انحصار قنوت الوتر في الركعة الثالثة، و أما رواية العيون فهي ضعيفة لسند قاصرة عن معارضة الصحيحة^(١).

أقول: أما الصحيحة: فلها ظهور قوي في أن القنوت الموطّف شرعاً في الصلوات محلّه في صلاة الوتر في الركعة الثالثة دون الثانية، كما في سائر الصلوات، ولكنّه يستشعر منها إرادته في الركعة الثالثة حال كونها موصولة بالأوليين، و كون مجموعها صلاةً واحدة، و من هنا احتمل البعض المتقدّم إليه الإشارة بجري هذه الرواية على ضرب من التقيّة^(٢).

و كيف كان فلا يُرفع اليد مثل هذه الاحتمالات عن ظاهر الصحيحة، و مقتضى الجمع بينها و بين الأخبار العامة: تخصيص تلك الأخبار بهذه الصحيحة، كما ذكره في الحقائق^(٣)؛ فإن ظهور العمومات في إرادة هذا الفرد أضعف من ظهور الصحيحة في إرادة الحصر، إلا أن إعراض المشهور عن هذا الظاهر و عملهم بالعمومات يؤمن هذا الظاهر، و يُرجّح العمومات، فلا يبعد أن يكون المراد بقوله **الثالثة** «القنوت في الوتر في الركعة الثالثة» هو القنوت المتأكّد مطلوبيّته، الذي كان النبي و الأنمة - صلوات الله عليهم أجمعين - يهتمّون في حفظه و رعاية أدائه، فلا ينافي كونه في الركعة الثانية أيضاً مشروعاً، كما تقتضيه

(١) الحقائق الناضرة ٦: ٣٩-٤٢.

(٢) كما في الحقائق الناضرة ٦: ٤٠.

(٣) الحقائق الناضرة ٦: ٤١.

الأخبار العامة المؤيدة بالرواية المتقدمة التي هي نص في شرعيته
وما في الرواية من ضعف السند فيمكن التفصي عنه بأن من المستبعد كون
مثل هذه الرواية المشتملة على تلك الخصوصيات موضوعاً.
هذا، مع أن المقام مقام المسامحة، فلا يلتفت إلى ضعف السند.

اللهم إلا أن يقال: إن قاعدة التسامح لا تقتضي الحكم بصدور الرواية حتى
تصلح قرينة لصرف الصحبة عن ظاهرها، فارتكاب التأويل فيها بواسطة
التسامح مسامحة في القاعدة، فليتأمل.

و أمّا القنوت الثاني - أي القنوت قبل الركوع في الركعة المفردة - فمما
لا شبهة فيه، و تدل عليه أخبار متظافرة سيأتي نقلها في باب القنوت إن شاء الله.
و أمّا ما ذكروه من القنوت الثالث الذي بعد الرفع من الركوع فلم يُعلم
مستنده

نعم، يستحب الدعاء بعد الرفع بالمأثور.
فعن الكليني عليه السلام بسنده قال: كان أبو الحسن عليه السلام إذا رفع رأسه في آخر
ركعة من الوتر قال: «هذا مقام من حساته نعمة منك، و سيئاته بعمله»^(١) إلى آخر
الدعاء.

فإن أرادوا بالقنوت هذا، فلا مشاحة [في الاصطلاح]^(٢). وإن أرادوا القنوت
بالكيفية المعهودة، فلا دليل عليه، بل الأدلة تنفيه؛ لدلالة الأخبار^(٣) المتكاثرة على

(١) الكافي ٣: ٣٢٥/١٦، و ليس فيه عليه السلام سيئاته بعمله. و أورده كما في المتن السمراني في
الحدائق الناضرة ٦: ٤٣٦.

(٢) ما بين المعقوفين يقتضيه السياق.

(٣) راجع: الوسائل، الباب ٣ من أبواب القنوت.

أن محلّ القنوت الموطّف قبل الركوع، وفي بعضها: «ما أعرف قنوتاً إلا قبل الركوع»^(١)

و تدلّ عليه بالخصوص صحيحة معاوية بن عمّار أنّه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن القنوت في الوتر، قال: «قبل الركوع» قال: فإن نسيت أقنت إذا رفعت رأسي؟ قال: «لا»^(٢).

السادس: ربّما يظهر من جملة من الأخبار استحباب نوافل خاصّة بين المغرب والعشاء، كصلاة العميلة والوصيّة وغيرهما، فهل هي غير نافلة المغرب، فتكون حينئذٍ النوافل المسنونة في اليوم واللييلة زائدة على الإحدى والخمسين - أو أنّها خصوصيات مستحبّة فيها، فتكون رعايتها موجبة للأفضليّة، لا أنّه يؤتى بها زائدة على العدد الموطّف امتثالاً لهذه الأوامر؟
و تنقيح المقام يتوقّف على نقل الأخبار الواردة، وتحقيق ما تقتضيه قواعد الجمع.

فنقول: أمّا الغفيلة: فقد ورد فيها أخبار كثيرة:

منها: ما عن الشيخ في كتاب المعصّاح عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من صلى بين العشاءين ركعتين يقرأ في الأولى الحمد و [قوله] ٣٦ (وذا النون إذ ذهب مغاضباً - إلى - وكذلك ننجي المؤمنين)»^(٣)

(١) الكافي ٣ ١٣/٣٤٠، الوسائل، الباب ٣ من أبواب القنوت، ح ٦.

(٢) الفقيه ١ ١٤٢١/٣١٢، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب القنوت، ح ٥.

(٣) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٤) الأنبياء ٢١: ٨٧ و ٨٨.

وفي الثانية الحمد، وقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾^(١) إلى آخر الآية، وإذا فرغ من القراءة رفع يديه وقال: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِمِفْتَاحِ الْغَيْبِ الَّتِي لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا أَنْتَ أَنْ تَصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَأَنْ تَفْعَلَ بِي كَذَا وَكَذَا، ويقول: اللَّهُمَّ أَنْتَ وَلِيُّ نَعْمَتِي وَالْقَادِرُ عَلَى طَلْبَتِي تَعْلَمُ حَاجَتِي أَسْأَلُكَ بِمُحَمَّدٍ وَآلِهِ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَمَّا قَضَيْتَهَا لِي، وَسَأَلَ اللَّهَ حَاجَتَهُ إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ مَا سَأَلَ^(٢).

و عن السيد الزاهد العابد رضي الدين ابن طاووس - رضي الله عنه - في كتاب فلاح السائل بإسناده عن هشام بن سالم نحوه، و زاد: فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَرْكُوا رَكْعَتِي الْعِفْلَةَ، وَهُمَا مَا بَيْنَ الْعِشَاءِ»^(٣).

و عن الصدوق في الفقيه مرسلاً، قال: قال رسول الله ﷺ، و في كتاب العلل مسدداً - في الموثق - عن سماعة عن جعفر بن محمد عن أبيه ﷺ قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَنْفَلُوا سَاعَةَ الْعِفْلَةِ وَلَوْ بِرَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، فَإِنَّهُمَا تَوْرَثَانِ دَارَ الْكَرَامَةِ»^(٤).

قال. و في خير آخر «دار السلام» و هي الجنة. و ساعة العفلة ما بين المغرب و العشاء الآخرة^(٥).

و عن الشيخ في التهذيب بسنده عن وهب [أو] الكوني عن حمزة عن

(١) الأئمة ٥٩: ٦.

(٢) مصباح المتهجد: ١٠٦ - ١٠٧، و عنه في الحقائق الناصرة ٦٨: ٦.

(٣) فلاح سائل: ٤٣٠ - ٤٣١/ ٢٩٥، و عنه في الحقائق الناصرة ٦٨: ٦.

(٤) الفقيه ١: ٣٥٧/ ١٥٦٤، علل الشرائع: ٣٤٣ (الباب ٤٥) ح ١، و عنهما في الحقائق الناصرة ٦٨: ٦.

(٥) الفقيه ١: ٣٥٧، ديل ح ١٥٦٤.

(٦) بدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية و المحرقة: «و» و ما أثبتناه كما في المصدر.

أبيه عليه السلام، قال: «قال رسول الله ﷺ: تنفلوا الحديث، إلى قوله: «دار الكرامة» ثم راد: «قيل يا رسول الله و ما ساعة الغفلة؟ قال: ما بين المغرب والعشاء»^(١).

و عن السيد ابن طاووس في الكتاب المذكور أنه روى هذه الرواية أيضاً و زاد: «قيل: يا رسول الله و ما معنى خفيفتين؟ قال: تقرأ فيهما الحمد وحده، قيل: يا رسول الله متى أصليهما؟ قال: ما بين المغرب والعشاء»^(٢).

و عن الصدوق في الفقيه عن الباقر عليه السلام «أن إبليس يبث جنوده جود الليل من حين تغيب الشمس إلى معيب الشفق، و يبث جنود النهار من حين يطلع الفجر إلى طلوع الشمس» و ذكر أن النبي ﷺ كان يقول: «أكثرُوا ذكر الله عز وجل في هاتين الساعتين، و تعوذوا بالله عز وجل من شر إبليس و جنوده، و عوذوا صفركم في هاتين الساعتين، فإنهما ساعتا غفلة»^(٣).

و عن شيخنا البهائي في كتاب معنای العلاج أنه - بعد أن ذكر حديث السكوبي أو وهب، المنقول برواية الشيخ في التهذيب - قال: ولا يخفى أن المراد ما بين وقت المغرب و وقت العشاء، أعني ما بين غروب الشمس و غيوبة لشفق، كما يرشدك إليه الحديث السابق، لا ما بين الصلاتين، و قد ورد في الأحاديث أن أول وقت العشاء غيوبة الشفق، و من هنا يستفاد أن وقت أداء ركعتي لعبادة ما بين المغرب و ذهاب الشفق، فإن خرج، صارت قضاء^(٤). انتهى.

(١) التهذيب ٢/٢٤٣، ٩٦٣، و عنه في الحقائق الناضرة ٦: ٦٩.

(٢) علاج مسائل: ٤٣٤-٤٣٥/٣٠١، و عنه في الحقائق الناضرة ٦: ٦٩.

(٣) الفقيه ١: ٣١٨/١٤٤٤، و عنه في الحقائق الناضرة ٦: ٦٩.

(٤) معنای العلاج - ٥٤٥ - ٥٤٦، و عنه في الحقائق الناضرة ٦: ٦٩ - ٧٠.

فكانه أشار بالحديث السابق إلى الرواية الأخيرة التي نقلناها أخيراً، و مراده - على الظاهر - بيان عدم جواز تأخيرها عن الوقت، و صيرورتها قضاءً بذلك، لا حواز الإتيان بها من أول الوقت مقدماً على فريضة المغرب حتى تنافيه الأخبار المتقدمة المحددة لوقتها بما بين العشاءين، الذي لا يتبادر منه إلا إرادة ما بين الصلاتين، فلا يرد عليه ما قيل^(١) من أنه لا مناعة بين كون هذه الساعة ساعة الغفلة، كما هو مفاد الرواية الأخيرة، و بين عدم شرعية صلاتها إلا بعد الفراغ من فريضة المغرب، كما تدل عليه سائر الأخبار.

و كيف كان فربما يظهر من محكي الذكرى أن ركعتي ساعة الغفلة اللتين أمر بهما النبي ﷺ في خبر السكوني نافلة أخرى مغايرة لصلاة الغفلة.

قال - على ما حكى عنه - السادس عشر: يستحب ركعتان ساعة الغفلة، و قد رواهما الشيخ بسنده عن الصادق عن أبيه عليه السلام. و ذكر خبر السكوني المتقدم^(٢)، ثم قال: و يستحب أيضاً بين المغرب و العشاء ركعتان يقرأ في الأولى [بعد]^(٣) الحمد (و ذا النون إذ ذهب مغاضباً)^(٤) إلى آخر ما سمعت^(٥)، انتهى.

و اعترض بوجوه لا تخلو عن وجاهة، أوجهها: أن الزيادة التي سمعتها عن الفلاح - من استشهاد الإمام عليه السلام لصلاة الغفلة بقول النبي ﷺ - كالصريحة في الاتحاد، و أن ظاهر الوصلية في خبر السكوني عدم اعتبار الحقة شرطاً، كي ينافي

(١) راجع: مفتاح الكرامة ٣: ٢٦٩.

(٢) في ص ٤٦-٤٧.

(٣) ما بين المعطوفين من المصدر.

(٤) الأنبياء ٢١: ٨٧.

(٥) الذكرى ٣١٣: ٢، و عنه في الحقائق الناصرة ٦: ٧١.

اعتبار قراءة لايتين، بل أقصاه الإذن في تركهما، بل طاهره أنه المرء الأدنى هذا، ولكن يهون الخطب أن ظاهر خبر السكوني جواز الإتيان بركتين فما راد، منه الإتيان بركتي الغيلة أيضاً بقصد التوظيف بعد فعل ركعتين لساعة لعملة، وكذا عكسه، كما لو عزم من أول الأمر على أن يتفعل لتلك الساعة أربع ركعات، فيجوز الجمع بين النافلتين وإن قلنا باتحادهما، كما أنه يجوز الاكتفاء بركتي العميلة بقصد حصول كلتا الوظيفتين وإن قلنا بتعدهما ذاتاً، نظير ما لو أكرم عالماً هاشمياً بقصد امتثال الأمر المتعلق بكل من العوانين، كما عرفت تحقيقه في مبحث تداخل الأغسال، فلا يترتب على النزاع ثمرة مهمة، وإنما الإشكال في مشروعية الجمع بين الركعتين أو الأربع ركعات، وبين نافلة المغرب بإتيانها بعد نافلة المغرب أو إتيان نافلة المغرب بعدها بقصد التوظيف.

و الذي يقتضيه التحقيق أنه متى تعلّق أمران أو أزيد بماهيّة، كالصلاة أو إعطاء درهم لزيد مثلاً، فمقتضى القاعدة - كما عرفت في مبحث التداخل - حمل ما عدا الأول على كونه تأكيداً للأول، وعدم تقييد متعلّق كل من الأمرين بكونه فرداً مغايراً للمرء الذي يؤتى به امتثالاً للأمر الأول، فلو قال: «أكرم إنساناً أكرم إنساناً» ليس إلا بمنزلة ما لو قيل: «أكرم زيداً أكرم زيداً» في كون الثاني تأكيداً للأول، ولذا استقرّت سيرة العلماء على الاستدلال بالأوامر الصادرة عن النبي ﷺ و الأنبياء عليهم السلام، المتعلقة بطبيعة لإثبات فرد من تلك الصيغة، ولا يتفاوت الحال في ذلك بين ما لو اتحدت العبادة الواقعة في حيّز الطلب أو اختلفت ما لم يكن اختلافها كاشفاً عن مغايرة التكليعين، فلو علم - مثلاً - أن زيداً

يدخل داره أول الظهر، فقال المولى لعمده: «أعط ريداً درهماً عند دخوله في داره»
وقال أيضاً: «أعطه درهماً أول الظهر» وقال أيضاً: «أعطه درهماً قبل أن يصلي» إلى
غير ذلك من العبارات، لا يستفاد من جميع ذلك أزيد من كونه مكلفاً بإعطاء درهم.
فلو أعطاه درهماً أول الظهر، سقطت هذه الأوامر مطلقاً إن كانت توصيئة، وكذا إن
كانت تعبدية، وتحقق الإعطاء بقصد التقرب وإن لم يكن ملتفتاً حين الإعطاء إلا
إلى بعض هذه الأوامر، بل وإن لم يكن ملتفتاً إلى شيء منها ولكن أتى بالعمل
برجاء كونه محبوباً للمولى.

هذا إذا لم تكن الخصوصيات الواقعة في التعبير قيداً في المطلوب، وإلا
فيتعمد المأموريه، فلا بد حينئذ إن كان التكليف تعدياً عند إرادة الاكتفاء بهذا الفرد
الجامع لجميع العناوين من قصد امتثال جميع الأوامر، وإلا فلا يسقط إلا ماواه.
إذا عرفت ذلك، فنقول: لا يستفاد من قول النبي ﷺ «تفعلوا في ساعة
الغفلة ولو بركتين خفيفتين»^(١) بعد أن حدد وقت صلاتها بما بين العشاءين إرادة
نافلة أخرى مغايرة لنافلة المغرب، وقد عرفت في محله أنه لم يثبت اعتبار
خصوصية أخرى في نافلة المغرب زائدة عن كونها نافلة مشروعة في هذا الوقت،
فلا يستفاد من هذه الرواية إلا استحباب مطلق النافلة في هذه الساعة، فيتحقق
مصادقه بعمل نافلة المغرب. وكذا يتحقق مصادق نافلة المغرب بفعل أربع
ركعات بقصد كونها نافلة مسنونة في هذا الوقت، فيسقط كلا الطرفين بتحقيق
مصادقهما وإن لم يقصد بفعله إلا امتثال الأمر الصادر من النبي ﷺ، دون نافلة

(١) راجع الهامش (٤) من ص ٤٦.

المغرب.

نعم، لو ثبت أنَّ نافلة المغرب خصوصية غير حاصلة بفعل الأربع ركعات لمأتي بها بقصد نافلة ساعة العفلة ما لم يقصد وقوعها بعرواها الخاص، لم يستطع أمرها بلا قصد الخصوصية، لكنه لم يثبت.

و مجرد كون نافلة المغرب نافلة خاصة معهودة و لها آثار خاصة - ككوبها مكممة للفريضة، و كوبها من الإحدى و الخمسين ركعة، و غير ذلك من أوصافها الخاصة - لا يدل على معايرتها للمأتي به حتى يشرع إتيانها بعد فعل الأربع ركعات؛ فإن من الجائز اتحاد الأربع ركعات ذاتاً مع تلك النافلة، فمقتضى إطلاق الأمر بأربع ركعات في نافلة المغرب كون المأتي به مجزئاً حيث يصدق عليه من أربع ركعات بعد صلاة المغرب، و الأمر يقتضي الإجزاء، و كونها عبادة لا يقتضي إلا اعتبار حصولها بقصد التقرب، و قد حصل كذلك.

و اشترط كونها مقصودة بعنوان أخص من كونها نافلة مسنونة في هذه الساعة بعد المغرب موقوف على مساعدة الدليل عليه، و حيث لم يثبت فمقتضى الأصل عدمه، كما عرفت تحقيقه في نية الوصوء.

و الحاصل أنَّ مقتضى أصالة الإطلاق في كل من الطليبين سقوطهما بحصول متعقباتهما.

نعم، طاهر البوي جواز الإتيان مركعتين فما زاد، فيدل بمقتضى إطلاقه على شرعية الدفعة في هذا الوقت مطلقاً، فيتحقق النافي بينه و بين ما دل على عدم حوار التطوع في وقت الفريضة بناء على العمل بظاهر تلك الأدلة، فلا بدّ من

من تقييد هذه الرواية بما إذا لم يزد على الأربع ركعات التي ثبت جواز الإتيان بها في هذه الساعة نصاً وإجماعاً، أو تخصيص وقت المريضة بالنسبة إلى صلاة العشاء بما بعد ذهاب الحمرة، الذي هو وقت فصيلتها، فعلى هذا يكون الأمر بخصوص الأربع ركعات في نافلة المغرب في الأخبار المتقدمة - التي كادت تكون متواترة - كالأمر بركعتين في بعضها؛ لكون مطلوبيتها أشد.

و أما ما يقتضيه الجمع بين تلك الأخبار و بين ما دل على صلاة العفيلة المشتملة على الأيتين، فمقتضى إطلاق الأمر بالصلاة بهذه الكيفية استحباب فعلها مطلقاً و لو بعد نافلة المغرب، لكن لو قدمها احتسبها من نافلة المغرب؛ إذ لم يعتبر في نافلة المغرب خلوها عن الأيتين، كما لو قال المولى في المثال المتقدم: «أعط زيداً درهماً أي درهم يكون» و قال أيضاً: «أعطه درهماً خاصاً فلو أعطاه أولاً هذا الدرهم الخاص، سقط الأمران، و لو أعطاه درهماً آخر، سقط الأمر الأول، و عليه إعطاء هذا الدرهم؛ خروجاً عن عهدة الأمر الثاني

و قد عرفت أن كون ما نحن فيه تعبدياً لا يصلح فارقاً بعد ما أشرنا إليه من أن الأوامر التعبدية أيضاً كالتوصلية تسقط قهراً بحصول متعلقاتها بداعي التقرب، كما لو أتى بها طلباً لمرضات الله تعالى، أو بداعي الشكر من غير التفاتٍ بل و لا علم بتعلق الأمر بها.

اللهم إلا أن تكون لنافلة المغرب خصوصية أخرى زائدة عن طبيعة كونها صلاةً سنوية في هذا الوقت من ارتباطها بالمريضة، و نحوه، فحينئذ لا يحسب منها هاتان الركعتان، كما تقدمت الإشارة إليه، إلا أن يقصد بفعلهما امتثال

كلا الأمرين، فيكون حيثئذٍ نظير إكرام العالم الهاشمي بقصد امتثال الأمر المتعلق بكل من العوائين، فله حيثئذٍ الإتيان بالركعتين بقصد التداخل، و الإتيان بكل من النافلتين مستقلةً بقصد امتثال أمرها بالخصوص.

لكن هذا إن لم نقل بالمنع عن التطوع في وقت الفريضة و لو بالنسبة إلى صلاة العشاء قبل وقت فضيلتها، وإلا فلا يخلو القول بجواز الإتيان بأزيد من أربع ركعات بين العشاءين عن إشكال؛ لاحتمال أن تكون صلاة العيلة بالذات هي نافلة المغرب مشتملة على خصوصية موجبة لزيادة فصلها، فإنه لا يستفاد من مثل قوله ﷺ: «مَنْ صَلَّى بَيْنَ الْعِشَاءِ رَكْعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ بِكَيْفِيَّةٍ خَاصَّةٍ فَلَهُ كَذَا وَكَذَا مِنَ الْأَجْرِ» إرادة نافلة أخرى غير نافلة المغرب و إن كان مقتضى إطلاقه جواز الإتيان بالصلوة بهذه الكيفية بعد نافلة المغرب أيضاً، لكن تقييده بمن لم يصل نافلة المغرب - كما لعنه المناسق إلى الدهن من مورده - ليس بأبعد من تخصيص «لا تطوع في وقت الفريضة» بالسبة إليها، بل مقتضى أصالة عدم التخصيص في «لا تطوع في وقت الفريضة» حمل مثل هذه الرواية على إرادة الإتيان بنافلة المغرب بهذه الكيفية.

فالأحوط بل الأقوى - بناءً على المنع عن التطوع في وقت الفريضة - عدم الجمع بين النافلتين، و الأولى الإتيان بالركعتين بقصد امتثال كلا الأمرين.

ثم لا يحفى عليك أنه لا ربط لما نحن فيه بمسألة حمل المطلق على المقيد حتى يقال بمنع جريانها في المستحبات مع أن شرط الحمل إحراز وحدة التكليف، و هو غير مُحَرَّرٍ في المقام؛ ضرورة أن أدلة نافلة المغرب و كذا قول

الشيء ﷺ «تفعلوا في ساعة الغفلة ولو بركعتين حفيفتين»^(١) نص في الإطلاق، وإنما الكلام في أن المقيّد هل هو من مصاديق هذين المطلقين ولكنه تعلّق الأمر به بالخصوص؛ لخصوصيّة فيه موجبة لتأكّد طلبه، أو أنّه نافلة أخرى مستقلة؟ وكذلك الكلام في نافلة المغرب في أنّها هل هي بعينها من مصاديق ما أمر به النبي ﷺ، فيحصل المقصود بهذا الأمر بفعل نافلة المغرب وإن لم يفصده بالخصوص، وكذا عكسه، أو أنّ كلّاً منهما نافلة مستقلة لا يتحقّق موضوعها ما لم يكن عنوانها مقصوداً بالفعل؟ وأنّه على تقدير كون كلّ من هذه النوافل نافلة مستقلة فهل هي بعنوانها الخاصّة مستثناة من «لا تطوع في وقت الفريضة» أو أنّ الخارج من العموم ليس إلا أربع ركعات؟ بإطلاق الأمر بكلّ منها مقيّد بما إذا لم تكن مسبقة بنافلة توجب زيادتها على الأربع، فلا ربط للمقام بمسألة حمل المطلق على المقيّد.

وأما صلاة الوصيّة: فهي ما أمر الشيخ في المصباح عن الصادق عليه السلام عن أبيه عليه السلام عن رسول الله ﷺ قال: «أوصيكم بركعتين بين العشاءين يقرأ في الأولى الحمد، وإذا رزقت الأرض، ثلاث عشرة مرّة، وفي الثانية الحمد، وقل هو الله أحد، خمس عشرة مرّة، فإن فعل ذلك كلّ شهر كان من المؤمنين»^(٢)، فإن فعل في كلّ سنة كان من المحسنين، فإن فعل ذلك في كلّ جمعة كان من المخلصين، فإن فعل ذلك في كلّ ليلة زاحمني في الجنة، ولم يُخصّ ثوابه إلا الله تعالى»^(٣).

(١) راجع الهامش (٤) من ص ٤٦.

(٢) كذا، وفي الوسائل والمحدثات: «المؤمنين» بدل «المؤمنين»، وفي المصباح: «المتقين».

(٣) مصباح المتهجد ١٠٧، وعنه في الوسائل، الباب ١٧ من أبواب الصلوات المنذوبة، ح ١، والمحدثات الناصرة ٧٢: ٦.

و الكلام في كون هذه الصلاة من نافلة المغرب أو أنها نافلة مستقلة هو

الكلام في صلاة الغيلة.

ونحوهما^(١) أيضاً ركعتان أخريان رواهما في الوسائل عن الكيني رحمته الله عن علي بن محمد بإسناده عن بعضهم في قوله تعالى ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ رُطاً وَأَقُومَ تَيْلَافاً﴾^(٢) قال: هي ركعتان بعد المغرب تقرأ في أول ركعة بفاتحة الكتاب وعشر آيات من أول البقرة وآية السجدة^(٣)، و﴿وَاللَّهِمَّ إِلَهَ وَاحِدٍ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ۖ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ - إِلَى قَوْلِهِ - لَا آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾^(٤) وخمس عشرة مرة قل هو الله أحد، وفي الركعة الثانية فاتحة الكتاب وآية الكرسي وآخر سورة البقرة من قوله: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٥) إلى أن تختتم السورة، وخمس عشرة مرة قل هو الله أحد، ثم ادع بعدها بما شئت، قال: «وَمَنْ وَاضْبَ عَلَيْهِ كُتِبَ لَهُ بِكُلِّ صَلَاةٍ سِتْمَانَةُ أَلْفِ حَجَّةٍ»^(٦).
وعنه أيضاً عن علي بن محمد عن بعض أصحابنا عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: «مَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَبَعْدَهَا أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ حَتَّى يَصَلِّيَ عَشْرَ رَكَعَاتٍ يقرأ في كُلِّ رَكَعَةٍ بِالحَمْدِ وَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ كَانَتْ عِدْلَ عَشْرِ رَكَعَاتٍ»^(٧) و طاهرها كون العشر ركعات ما عدا نافلة المغرب.

(١) أي نحو صلاة الغيلة وصلاة الوصية. وفي بعض النسخ ١١١ ونحوها.

(٢) المزمّل ٧٣: ٦.

(٣) الأعراف ٧: ٦٥٤.

(٤) البقرة ٢: ١٦٣ و ١٦٤.

(٥) البقرة ٢: ٢٨٤.

(٦) الكافي ٣: ٦٨٤-٦٩٤/٦، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب بقية الصلوات المتدوية، ح ٢.

(٧) الكافي ٣: ٦٨٠-٦٨٤/٤، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب بقية الصلوات المتدوية، ح ١.

و كيف كان فهذه الرواية نص في استحباب التنفل بأزيد من أربع ركعات، لكن بناء على المنع عن التطوع في وقت الفريضة بشكل ارتكاب التخصيص في أدلة المنع مثل هذه الروايات. لكنك ستعرف إن شاء الله ضعف المبنى، والله العالم.

(و تسقط في السفر نافلة الظهر و العصر) بلا خلاف فيه على الظاهر، بل عن جملة من الأصحاب دعوى الإجماع عليه؛ للنصوص المعتبرة المستفيضة. منها: صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلهما و لا بعدهما شيء إلا المغرب [ثلاث]»^(١).

و صحيحة حذيفة بن منصور عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام أنهما قالا: «الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلهما و لا بعدهما شيء»^(٢).

و عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلهما و لا بعدهما شيء إلا المغرب فإن بعدها أربع ركعات لاتدعهن في سفر و لاحضر، و ليس عليك قضاء صلاة النهار، و صل صلاة الليل واقضه»^(٣).

و عن أبي يحيى الحنطاط قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة النافلة بالنهار في السفر، فقال: «يا بني لو صلحت النافلة في السفر تمت الفريضة»^(٤).

(١) التهذيب ١٣: ٢-١٤/٣١، الاستبصار ١: ٢٢٠-٢٢٨، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٣، و ما بين المعقوفين من المصدر.

(٢) التهذيب ١٤: ٢-٣٤، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٢.

(٣) الكافي ٣: ٤٣٩-٤٤٠، التهذيب ١٤: ٢-٣٦، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٧.

(٤) التهذيب ١٦: ٢-٤٤، الاستبصار ١: ٢٢١-٢٨٠، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٤.

و صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: سألته عن الصلاة تطوعاً في ليل، قال: «لا تصل قبل الركعتين ولا بعدهما شيئاً نهاراً»^(١).

إلى غير ذلك من الأخبار التي سيأتي بعضها إن شاء الله.

ثم إن مقتضى جُلّ الأخبار المتقدمة دلّ كلّها ما عدا الرواية الأخيرة. سقوط
لوتيرة أيضاً، كما حكى^(٢) القول به عن المشهور، دلّ عن السرائر دعوى الإجماع
عليه^(٣)، بل طاهرها سقوط نافلة العجر أيضاً حيث لم يستثن فيها من الوافل عدا
نافلة المغرب، لكن المراد بها ما عدا نافلة الصبح، كما يشهد به - مضافاً إلى عدم
الخلافاً فيه على الطاهر - جملة من الأخبار:

منها: ما عن الكليني - رضوان الله عليه - بإسناده عن رواية عن
أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة
منها الوتر وركعتا الفجر في السفر والحضر»^(٤).

و عن الشيخ عليه السلام بإسناده عن الحارث بن المغيرة في حديث، قال: قال
أبو عبد الله عليه السلام: «كان أبي لا يدع ثلاث عشرة ركعة بالليل في سفر ولا حضر»^(٥).
و عن محمد بن مسلم قال: قال لي أبو جعفر عليه السلام: «صل صلاة الليل والوتر

والركعتين في المحمل»^(٦).

(١) التهذيب ٢: ١٤٠/٣٢، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب أعداد الفرائض، ح ١.

(٢) الحاكي هو البحراني في الحقائق الناضرة ٦: ٤٥.

(٣) السرائر ١: ١٩٤، و حكاها عنه في الحقائق الناضرة ٦: ٤٥.

(٤) الكافي ٣: ١٤٦/١٤، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٦.

(٥) التهذيب ٢: ١٥٠/٣٩، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب أعداد الفرائض، ح ١.

(٦) التهذيب ٢: ١٥٠/٤٢، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٢.

إلى غير ذلك من الأخبار الدالة عليه.

فهذا مما لا إشكال فيه، كما لا إشكال في عدم سقوط نافلة المغرب؛ لما في جملة من الأخبار - التي تقدم بعضها - التصريح بذلك، مع أن الأخبار المتقدمة بنفسها قاصرة عن شمول صلاة المغرب، كما لا يخفى.

وإنما الإشكال في الوتيرة التي قد أشرنا إلى أن ظاهر الأخبار المتقدمة سقوطها.

وما في خبر^(١) أبي يحيى من تخصيص السؤال بنافلة النهار وإن كان مشعراً بعدم كون نافلة الليل عند السائل مطعاً للسقوط، لكن مع أنه لا عبرة بمطعة السائل ربما يستفاد من تعليل الإمام عليه السلام لعدم صلاحية النافلة في السفر بعدم أولويتها من إتمام العريضة: أطراد الحكم في نافلة العشاء أيضاً، كما يؤيده بعض الأخبار التي يظهر منها الملازمة بين تقصير الصلاة و سقوط نافلتها.

و أما صحيحة^(٢) محمد بن مسلم فرمى يظهر مما فيها من تقييد النهي عن فعل النافلة قبل الركعتين أو بعدها بالنهار: عدم كون الركعتين اللتين يؤتى بهما في الليل - وهي صلاة العشاء - كذلك، فمقتضاه عدم سقوط نافلتها، كما هو صريح ما عن [الصدوق]^(٣) بإسناده عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام أنه قال «وإنما صارت العتمة مقصورة و ليس تُترك ركعتاها لأن الركعتين ليستا من الخمسين و

(١) تقدم الخبر في ص ٥٦

(٢) تقدمت لصحيحة في ص ٥٧

(٣) يدل ما بين المعقوفين في السخ الحطية و العجريتة و الشيخ و الصحيح ما أثبتناه حيث إن الحديث ليس في التهذيب و الاستبصار.

إنما هي زيادة في الخمسين تطوعاً ليتمّ بهما بدل كلّ ركعة من العريضة ركعتين من التطوع^(١).

وفي المدارك - بعد أن سب سقوط نافلة الظهرين إلى مذهب الأصحاب، واستدلّ له بجملة من الأخبار المتقدمة - قال: وأمّا الوتيرة فذهب الأكثر إلى سقوطها أيضاً، وتقل فيه ابن إدريس الإجماع. وقال الشيخ في النهاية: يجوز فعلها.

وربما كان مستنده ما رواه ابن بابويه عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام قال: «إنما صارت العشاء مقصورة ليس تُترك ركعتاها لأنها زيادة في الخمسين تطوعاً ليتمّ بها بدل كلّ ركعة من العريضة ركعتين من التطوع^(٢)». وقوله في الذكرى، قال: لأنه خاص [أو^(٣) معلل، وما تقدّم بحال منهما إلا أن يعتقد الإجماع على خلافه.

وهو جيد لو صحّ السند، لكن في الطريق عبدالواحد بن عبدوس وعمر بن محمد القنبي^(٤). ولم يشت ثوبيهما، فالتمسك بعموم الأخبار المستفيضة لدالة على السقوط أولى^(٥). انتهى.

واعترضه بعض تأيها من مشايخ الإحارة، وعدم توثيق المشايخ غير

(١ و ٢) تقدّم تحريجه في ص ١٨، الهامش (٢).

(٣) مرين المعقوفين من المصدر.

(٤) راجع نفسه ٤ (مشيخة الفقيه): ٥٣-٥٤، وعلى الشرائع: ٢٥١ (الباب ١٨٢) ح ٩، و عيون

خير الرضا عليه السلام ٢ ٩٩ (الباب ٣٤) ح ١.

(٥) مدارك الأحكام ٣: ٢٦-٢٧، وانظر: البراني ١: ١٩٤، و النهاية: ٥٧، والذكرى ٢: ٢٩٨.

قادح في السد؛ لأن اعتماد المشايخ المتقدمين على النقل عنهم و أحد الأخبار
 منهم و التلمذ عليهم يريد على قولهم في كتب الرجال: فلان ثقة^(١)

و كيف كان فالرواية بحسب الظاهر من الروايات المعتبرة التي لا يجوز
 ردها من غير معارض مكافئ، إذ ليس المدار عندنا في جواز العمل بالرواية على
 انصافها بالصحة المطلقة، و إلا فلا يكاد يوجد خير يمكننا إثبات عدالة روايتها
 على سبيل التحقيق لو لا البناء على المسامحة في طريقها و العمل بظنون غير ثابتة
 الحجية، بل المدار على وثاقة الراوي، أو الوثوق بصدور الرواية و إن كان بواسطة
 القرائن الخارجية التي عمدتها كونها مدونة في الكتب الأربعة، أو مأخوذة من
 الأصول المعتبرة مع اعتناء الأصحاب بها و عدم إعراضهم عنها.

و لا شبهة في أن قول بعض المركبين بأن فلان ثقة، أو غير ذلك من الألفاظ
 التي اكتفوا بها في تعديل الرواة لا يؤثر في الوثوق أريد مما يحصل من إخبارهم
 بكونه من مشايخ الإجازة.

و لأجل ما تقدمت الإشارة إليه جرت سيرتي على ترك الفحص عن حال
 الرجال، و الاكتفاء في توصيف الرواية بالصحة كونها موصوفة بها في السنة
 مشايخا المتقدمين الذين تفحصوا عن حالهم.

و الحاصل: أن الرواية بحسب الظاهر لا تقصر من حيث الاعتبار عن بعض
 الروايات المتصفة بالصحة، لكن إعراض أكثر الأصحاب عنها مع وضوح دلالتها و
 حكومتها على سائر الأخبار أو هونها، إلا أن عمل الشيخ بها و تقوية الشهد إياها و

(١) البيهقي في العدائق الناضرة ٦: ٤٧-٤٨.

اعتماد جملة من المتأخرين عليها يعصمها عن السقوط عن درجة الاعتبار، خصوصاً مع اعتضادها بمفهوم القيد في صحيحة محمد بن مسلم، المتقدمة^(١).
و يؤيدها أيضاً حسنة الحلبي أو صحيحته، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام هل قبل العشاء الآخرة و بعدها شيء؟ قال: لا، غير أنني أصلي بعدها ركعتين، ولست أحسبهما من صلاة الليل^(٢) فإن كونها كذلك يوهن ظهور الأخبار المتقدمة في إرادتها، بل ربما يستشعر عدم إرادتها من تلك الأخبار صفاً في ذيل رواية أبي بصير، المتقدمة^(٣) من قوله عليه السلام: «و ليس عليك قضاء صلاة النهار، و صل صلاة الليل و اقضه» فإنه يشعر بأن المقصود بقوله عليه السلام في صدر الرواية: «الصلاة في السفر ركعتان» إلى آخره، نفى شرعية نافلة الظهرين.

هذا، مع إمكان أن يقال: إن الأخبار المتقدمة معارضة في التوبة مع الأخبار الواردة فيها بالخصوص.

مثل: خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يبيت إلا بوتر» قال: قلت: يعني الركعتين بعد العشاء الآخرة؟ قال: «نعم، إنهما مركبة، فمن صلاهما ثم حدث به حدث الموت مات على وتر، فإن لم يحدث به حدث الموت يصلي الوتر في آخر الليل»^(٤).

و صحيحة زرارة، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «مَنْ كان يؤمن بالله و اليوم الآخر

(١) في ص ٥٧.

(٢) الكافي ٦/٤٤٣، التهذيب ٢: ١٠/١٩، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب أعداد الفرائض، ح ١.

(٣) في ص ٥٦.

(٤) تقدّم تخريجه في ص ٢٠، للهامش (١).

فلا يبيتن إلا بوتر^(١).

و خبر حمزان - العروي عن العليل - عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «قال رسول الله ﷺ: لا يبيتن الرجل و عليه وتر^(٢)».

هنا النسبة بين هذه الأخبار و بين الروايات المتقدمة العموم من وجه، و ليس ظهور تلك الروايات في إرادة الإطلاق بالنسبة إلى نافلة العشاء بأقوى من ظهور هذه الروايات - مع ما فيها من التأكيد - في الإطلاق بالنسبة إلى المسافر، بل هذه الروايات لها نحو حكومة على تلك الأخبار حيث يفهم منها أن الوتيرة مربوطة بصلاة الليل، و أن إتيانها بعد العشاء لوقوعها قبل المبيت، لا لارتباطها بالعشاء.

و لعله لذا أجاب الإمام عليه السلام «لا» في حسنة الحلبي، المتقدمة^(٣) التي وقع فيها السؤال عن أنه هل قبل العشاء الأحرى و بعدها شيء؟ فكانه عليه السلام أراد بقوله: «غير أنني أصلي ركعتين، و لست أحسبهما من صلاة الليل» التنبيه على أنهما نافلة مستقلة، و لها نحو ارتباط بنافلة الليل.

(و) كيف كان فقد تلخص من جميع ما ذكرنا أن (الوتيرة) أيضاً كسائر النوافل الليلية لا تسقط في السفر (على الأظهر) ولكن الأحوط فعلها بمحوان نافلة مطلقة برجاء حصول الخصوصية من باب الاحتياط، والله العالم

(١) التهذيب ٢: ١٤١٢/٣٤١، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب أعداد العرائض، ح ١

(٢) علل الشرائع: ٣٣٠ (الباب ٢٦) ح ٣، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب أعداد العرائض، ح ٥.

(٣) في ص ٦١.

تنبيهان:

الأول: هل تسقط التوافل اليومية عن المسافر في الأماكن الأربعة أيضاً، كما يقتضيه إطلاق المتن وغيره، أم لا تسقط فيها مطلقاً، كما عن الشيخ نجيب الدين ابن نما عن شيخه ابن إدريس مصرحاً بعدم الفرق بين أن يتم الفريضة أولاً، ولا بين أن يصلي الفريضة خارجاً عنها و النافلة فيها، أو يصليهما معاً فيها^(١)، أو أنها تابعة للفريضة، فإن اختار إيقاع الفريضة فيها تماماً، جاز له الإتيان منفعتها، وإلا فلا؟ وجوه، بل أقوال، ربما يترجح في النظر القول بعدم السقوط مطلقاً، نظراً إلى أن عمدة ما يمكن التمسك بإطلاقها للسقوط هي المستفيضة المتقدمة^(٢)، وهي ما ورد فيها «أن الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شيء».

وهي قاصرة عن شمول محل البحث؛ إذ الظاهر أن المراد بهذه القصيدة بيان قصر طبيعة الصلاة - المشروعة في السفر - في الركعتين اللتين أريد بهما الفريضة مقصورة، فهي بمنزلة ما لو قيل: إن الصلاة المأمور بها في السفر ليست إلا ركعتان، وقد تخصصت هذه القصيدة بالأدلة الدالة على جواز الإتمام في الأماكن الأربعة حيث إنها تدل على أن الصلاة المشروعة في تلك الأماكن أزيد من ركعتين.

لكن نقابل أن يقول: إن هذا لا يقتضي إهمال القضية رأساً بالنسبة إلى تلك الأماكن، بل مقتضاه رفع اليد عن عموم ما يفهم منها من عدم شرعية الزائد بمقدار دلالة الدليل، كما لو ورد دليل خاص على جواز الإتيان بركعتين - مثلاً - من نافلة الظاهر في مكان خاص، فإن مقتضاه ليس إلا رفع اليد عن عموم المفهوم بالسنة

(١) حكاه عنه الشهيد في الذكرى ٤: ٢٣٥.

(٢) في ص ٥٦.

إلى الركعتين، لا إهماله بالنسبة إلى ذلك المكان رأساً، فعلى هذا يتجه اختيار القول الأول، فليتأمل.

و يمكن الاستدلال له أيضاً بترك الاستفصال فيما رواه صعون بن يحيى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، قال: سألت عن التطوع بالنهار وأنا في سفر، فقال: «لا، ولكن تقضي صلاة الليل بالنهار وأنت في سفر» فقلت: جعلت فداك صلاة النهار التي أصليها في الحضر أقصيتها بالنهار في السفر؟ فقال: «أما أبا فلا أقصيتها»^(١).

و يمكن الاستدلال لتبعيتها لإتمام الفريضة: بما يُستشعر من جملة من الأخبار بل يُستظهر من بعضها من تبعية سقوط النافلة لتقصير الفريضة.

مثل ما عن الفضل بن شاذان في حديث العلل عن الرضا عليه السلام، قال: «وإنما ترك تطوع النهار ولم يترك تطوع الليل لأن كل صلاة لا يقصر فيها لا يقصر فيما بعدها من التطوع، و ذلك أن المغرب لا تقصر فيها فلا تقصر فيما بعدها من التطوع، وكذلك الغداة لا تقصر فيها فلا تقصر فيما قبلها من التطوع»^(٢).

و فيه تأمل، فالإنصاف أن الحكم موقع تردّد، فالقول بالسقوط إن لم يكن أقوى فلا ريب في أنه أحوط.

نعم، لا ينبغي التأمل في عدم سقوطها عن المسافر الذي هو بحكم الحاضر، ككثير السفر ونحوه، كما صرح به بعض^(٣)، بل عن ظاهر العنية أو

(١) التهذيب ٢: ٤٥/١٦، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٤.

(٢) الفقيه ١: ١٣٢٠/٢٩٠، علل الشرائع ٢٦٧ (الباب ١٨٢) ح ٩، هيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٩٩-١١٣ (الباب ٣٤) ح ١، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٥.

(٣) صاحب الجواهر فيها ٧: ٥٠-٥١.

صريحها دعوى الإجماع عليه^(١)، فإن طاهر الأدلة الدالة على أنه يتم صلاته و يصوم أن هذا ليس إلا لكونه بمنزلة الحاضر، وأنه لا حكم لسفره، فتحتصر الأحكام المجعولة للمسافر بغيره، كما لا يحصى على المتأمل.

الثاني: هل يجوز قضاء ما يتركه المسافر من التوافل اليومية، أم لا؟ وقد اختلفت الأخبار في ذلك، فربما يظهر من بعض الأخبار عدم مشروعيته.

كحبر سيف التمار عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال له بعض أصحابنا: إنا كنا نقصي صلاة النهار إذا نزلنا بين المغرب والعشاء الآخرة، فقال: «لا، الله أعلم بعاده حين رخص لهم، إنما فرص [الله]»^(٢) على المسافر ركعتين ليس^(٣) قبلهما ولا بعدهما شيء إلا صلاة الليل على غيرك حيث توجه بك^(٤).

و حبر العامري عن أبي جعفر عليه السلام: «و ليس عليك قضاء صلاة النهار، و صل صلاة الليل واقضه»^(٥).

و عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام نحوه^(٦).

و يظهر من بعض الأخبار استحبابه.

(١) الغيبة: ٧٣، و حكاها عنه صاحب الجواهر فيها ٧: ٥١.

(٢) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٣) في المصدر: «لا» بدل «ليس».

(٤) الفقيه ١: ٢٨٤-٢٨٥/١٢٩٢، التهذيب ٢: ٤٣/١٦، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب أعداد

العرائض، ح ٣

(٥) ليس هذا مصموم حبر العامري، بل هو نص خبر أبي بصير، اللاحق بالمعبر عنه هو -

«بحوه»، و ما في المتن من إسناد الخبر إلى العامري و نحوه إلى أبي بصير كما في جوهر

الكلام ٧: ٥١، و مصموم خبر العامري شيء آخر، راجع الكافي ٣: ٢/٤٨٧، و عنه من

الوسائل، الباب ٢١ من أبواب أعداد العرائض، ح ٦.

(٦) تقدم تخريجه في ص ٥٦، الهامش (٣).

كخبر حنان بن سدير [عن سدير]^(١)، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «كان أبي يفتضي في السفر بوافل النهار بالليل، ولا يتم صلاة فريضة»^(٢).
و عن معاوية بن عمار، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أقضي صلاة النهار بالليل في السفر؟ فقال: «نعم» فقال له إسماعيل بن جابر: أقضي صلاة النهار بالليل في السفر؟ فقال: «لا» فقال: إنك قلت: «نعم» فقال: «إن ذلك يطيق و أنت لا تطيق»^(٣).

و ربما يُجمع بين الأخبار بحمل الفعل على الجواز.
و فيه ما لا يحفى إن أريد به تساوي طرفيه، و أنه لا إثم فيه، و ليس بمسنون.

أو بالحمل على نفي التأكيد، أو أن الفعل يقع راجعاً بلحاظ كونه مصداقاً لطبيعة الصلاة التي هي خير موضوع، فتعلق الأمر به في رواية معاوية بن عمار إنما هو بهذه الملاحظة. *مرکز تحقیقات کلامی*

و أمّا خبر حنان فيحمل صدوره على سبيل الإنكار.
و في هذا التوجيه أيضاً ما لا يحفى، خصوصاً مع اقتضائه حمل خبر حنان على الإنكار مع ما فيه من البعد و إن كان ربما يستلزم هذا التوجيه من رواية عمر بن حنظلة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك إني سألتك عن قضاء

(١) ما بين المحققين من المصدر.

(٢) التهذيب ٢: ٤٨/١٧، الاستبصار ١: ٧٨٣/٢٢١، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٤.

(٣) التهذيب ٢: ٤٦/١٦، الاستبصار ١: ٧٨٢/٢٢١، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب أعداد الفرائض، ح ١.

صلاة النهار بالليل في السفر، فقلت: «لا تقضها» و سألت أصحابنا فقلت: «قصو» فقال لي: «أقول لهم: لا تصلوا؟»^(١) والله ما ذاك عليهم^(٢).

فأقرب المحامل هو الحمل على عدم تأكيد الاستحباب على وجه يعد من الأمور اللازمة، كما يشعر بذلك ما في خبر العامري^(٣) من التعبير بأنه «ليس عليث» وفي الرواية الأخيرة أيضاً بأنه «ما ذاك عليهم» والله العالم.

(و النوافل كلها) موقتها و غير موقتها (ركعتان بتشهد و تسليم بعدهما إلا مفردة (الوتر) التي عرفتها (و صلاة الأعرابي) التي ستعرفها، على المشهور، بل عن الخلاف و السرائر و غيرهما دعوى الإجماع عليه^(٤)

و يدل عليه - مضافاً إلى الإجماعات المحكمة المعتبرة بالشهرة و عدم نقل خلاف محقق في المسألة - خبر علي بن جعفر - المروي عن قرب الإسناد - عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألت عن الرجل يصلي الفلانة يصلح له أن يصلي أربع ركعات لا يسلم بينهما؟ قال: «لا، إلا أن يسلم بين كل ركعتين»^(٥).

و ما عن مستطرفات السرائر - نقلاً عن كتاب حريز بن عبد الله - عن أبي بصير، قال: قال أبو جعفر عليه السلام في حديث: «وافصل بين كل ركعتين من نوافلك بالتسليم»^(٦).

(١) فيما عدا الوسائل زيادة: «و إني أكره أن أقول لهم: لا تصلوا».

(٢) التهذيب ٢: ٤٧/١٧، الاستبصار ١: ٧٨٤/٢٢٢، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٢.

(٣) كذا، و الطاهر: «أبي بصير» بدل «العامري».

(٤) الخلاف ١: ٥٢٧، المسألة ٢٦٧، السرائر ١: ٣٠٦، الفقيه: ١٠٦-١٠٧، و حكاه عنها العاملي في مفتاح الكرامة ٢: ١١-١٢.

(٥) قرب الإسناد، ٧٣٦/١٩٤، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٢.

(٦) السرائر ٣: ٥٨٥، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٣.

و يعضدهما النووي^(١) العامي الذي استدلّ به الشيخ في محكي الخلاف للمدعى حيث إنّه مع عن الريادة، و قال: «فإن فعل خالف الّفة محتجاً عليه بإجماعاً».

و بما رواه ابن عمر أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن صلاة الليل، فقال: «صلاة الليل مثني مثني، فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى»^(٢).

ثم نقل عن ابن عمر عنه ﷺ أنّه قال: «صلاة الليل والنهار مثني»^(٣).
و الخدشة في سند الأحبار أو دلالتها: باحتمال إرادة خصوص السوافل المرتبة ممّا لا ينبغي الالتفات إليها بعد الانحجار بما عرفت.

هذا، مع أنّ الاحتمال المذكور في حدّ ذاته مخالف لظاهر الخبرين الأولين.
و استدلّ للمدعى أيضاً بأنّ كيفة العبادة كأصلها توقيفية، و الذي ثبت من فعل الخجج و قولهم ﷺ إنّما هو فعل الصلاة ركعتين، فإتيانها بغير هذه الكيفية تشريع محرّم.

و فيه: ما تقرّر في محله من أنّ كون العبادات توقيفية لا يصلح دليلاً لإيجاب الاحتياط بالنسبة إلى ما يشكّ في جزئيه أو شرطيته، فلا يصح الاستدلال

(١) سيأتي النووي.

(٢) صحيح البخاري ٣٠: ٢، صحيح مسلم ١: ٧٤٩/٥١٦، سنن أبي داود ٢: ٣٦/١٣٢٦، سنن النسائي ٣: ٢٣٣، سنن البيهقي ٢: ٤٨٦، مستد أحمد ٢: ١٠٢.

(٣) سنن أبي داود ١: ٤١٩/١٣٢٢، سنن أبي داود ٢: ٢٩٥/١٢٩٥، سنن الترمذي ٢: ٥٩٧/٤٩١، سنن النسائي ٣: ٢٢٧، سنن البيهقي ٢: ٤٨٧، مستد أحمد ٢: ٣٦ و ٥١.

(٤) الخلاف ١: ٥٢٧-٥٢٨، المسألة ٢٦٧، و حكاه عنه الشهيد في الذكرى ٢: ٢٩٥.

بذلك لإثبات وجوب التسليم في كل ركعتين، و عدم جواز الإتيان بثمان ركعات التي هي نافلة الزوال - مثلاً - موصولة.

نعم، يصح التمسك بذلك لنفي شرعية ركعة مستقلة حيث لم يثبت لدى تعلق أمر شرعي بإيجاد صلاة ركعة إلا في مفردة الوتر وصلاة الاحتياط، فمقتضى الأصل عدم مشروعيتها في غير هذين الموردين.

و يؤيده رواية ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه «نهى عن البتراء»^(١) يعني الركعة الواحدة على ما فسروه.

فما عن المحقق الأردبيلي رحمه الله - من الاستشكال في اعتبار كون النوافل ركعتين، بل الميل أو القول بجوار ركعة واحدة و مازاد على الركعتين موصولة؛ نظراً إلى صدق كونها صلاة، و عموم ما دل على شرعية الصلاة و استحبابها^(٢) - ضعيف؛ فإن التمسك بإطلاق ما دل على شرعية الصلاة و استحبابها مطلقاً و أنها حبر موضوع، أو بإطلاق الأمر بثمان ركعات في مائة الروال و نحوها، الصادقة على الموصولة و المفصولة إنما يصح بناءً على كون ألفاظ العادات أسامي للأعم من الصحيحة، و كون الإطلاقات مسوقة لبيان الأجزاء و الشرائط، و في كتابا المقدمتين نظر بل منع.

أما الأولى: فلما تقرّر في محله من أن الألفاظ أسامي للصحيحة.
و أما الثانية: فلوضوح عدم كون مثل هذه المطلقات مسوقة لبيان كيفية الصلاة حتي يتمسك بإطلاقها لنفي ما يُحتمل اعتبارها في الصحة، كما لا يحسن.

(١) نصب الراية ٢: ١٢٠، واللفظ والبتراء.

(٢) مجمع المائدة والبرهان ٣: ٤٢، و حكاة عنه العاملي في مفتاح الكرامة ٢: ١٢.

معهم، لو لا الأدلة الاجتهادية المتقدمة و الإجماعات المحكية المعتمدة بالشهرة و عدم معروفة الخلاف، لكان المرجع عند الشك في اشتراط الاستقلال في كل ركعتين من النوافل و عدم اتصالهما بلاحقتهما و انفصالهما عن سابقتهما، أو الشك في جريئة التشهد و التسليم لكل ركعتين من النوافل الثابتة مشروعيتهما، - كثمان ركعات نافلة الزوال مثلاً - أصالة البراءة، و أصالة عدم تعلق الأمر بالمقيد أو المركب من الأجزاء المشتملة على التشهد و التسليم، و أصالة عدم تعلق الأمر الغيري بالجزء المشكوك جزئيته، كما تقرّر في محله، و تقدّمت الإشارة إليه عند البحث عن جواز تبعض النوافل المرتبة.

و أمّا ما لم تثبت مشروعيتهما ذاتاً - كنافلة ذات ركعة أو ذات ثلاث ركعات أو خمس أو نحو ذلك - فمقتضى الأصل: عدم مشروعيتهما، بل يكفي في حرمة الإتيان بها بعنوان العبادة مجرّد الشك في تعلق الأمر بالصلاة بهذه الكيفية من غير حاجة إلى أصالة العدم.

و الحاصل: أنّه متى شك في كون العمل الخاص مشروعاً - كالصلاة ركعة واحدة مثلاً - يحرم إيجاده بعنوان كونه عبادةً. و متى شك في كون الكيفية الخاصة شرطاً لما هو المشروع أو جزء له بعد أن ثبت أصل المشروعية كثمان ركعات نافلة الروال و نحوها، يُرجع إلى الأصول المتقدمة لو لم يكن دليل على خلافها.

و أمّا صلاة الأعرابي فهي ما أرسلها الشيخ - في محكي المصباح - عن زيد بن ثابت، قال: أتى رجل من الأعراب إلى رسول الله ﷺ، فقال: بأبي أنت و أمي يا رسول الله إنا نكون في هذه البادية بعيداً من المدينة و لا نقدر أن نأتيك في

كُلَّ جُمُعَةٍ فِدْلِي عَلَى عَمَلٍ فِيهِ فَضْلُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ إِذَا مَضَيْتْ إِلَى أَهْلِي أَحْرَثْتُهُمْ بِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ ارْتِفَاعُ النَّهَارِ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ تَقْرَأُ فِي أَوَّلِ رَكْعَةِ الْحَمْدِ، مَرَّةً، وَفِي أَعُوذِ رَبِّ الْفَلَقِ، سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَاقْرَأْ فِي الثَّانِيَةِ الْحَمْدَ، مَرَّةً وَاحِدَةً، وَفِي أَعُوذِ رَبِّ الْبَاسِ، سَبْعَ مَرَّاتٍ، فَإِذَا سَلَّمْتَ فَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ سَبْعَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قُمْ فَصَلِّ ثَمَانِي رَكَعَاتٍ بِتَسْلِيمَتَيْنِ، وَاقْرَأْ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْهَا الْحَمْدَ، مَرَّةً، وَإِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ، مَرَّةً، وَفِي هُوَاةِ أَحَدٍ، خَمْسًا وَعِشْرِينَ مَرَّةً، فَإِذَا فَرَغْتَ مِنْ صَلَاتِكَ فَقُلْ: سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، سَبْعِينَ مَرَّةً، فَوَالَّذِي اصْطَفَانِي بِالنَّبُوَّةِ مَا مِنْ مُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ يَصَلِّيَ هَذِهِ الصَّلَاةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَمَا أَقُولُ إِلَّا وَأَنَا صَامِنٌ لَهُ الْجَنَّةَ، وَلَا يَقُومُ مِنْ مَقَامِهِ حَتَّى يُغْفَرَ لَهُ ذُنُوبُهُ وَلِأَبَوَيْهِ ذُنُوبُهُمَا»^(١).

و فِي الْجَوَاهِرِ بَعْدَ نَقْلِ الرِّوَايَةِ قَالَ: وَظَاهِرُهُ أَنَّهَا عَشْرُ رَكَعَاتٍ بِثَلَاثِ تَسْلِيمَاتٍ، وَفِي غَيْرِ وَاحِدٍ: كَالصَّبْحِ وَالظُّهْرِ. وَإِنْ أَرَادُوا بِهِ مَا ذَكَرْنَا، كَانَ جَيِّدًا، وَإِنْ أَرَادُوا بِحَيْثُ يَشْمَلُ التَّشَهُّدُ الْوَسْطُ فِي الرَّبَاعِيَّتَيْنِ مِنْهَا وَنَحْوِهِ - كَمَا يُفْهَمُ مِنَ الرَّوْضَةِ - طَوَّلَ بِدَلِيلِ ذَلِكَ^(٢). انْتَهَى.

أَقُولُ: مُرَادُهُمْ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ كَوْنُهَا كَالظُّهْرِ فِي اشْتِمَالِهَا عَلَى التَّشَهُّدِ عَقِيبَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَهَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ أَقْوَى فَلَا رَيْبَ فِي أَنَّهُ أَحْوْطٌ؛ إِذْ لِقَائِلِي أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «ثَلَاثُ تَسْلِيمَاتٍ» الْإِتْيَانِ بِالتَّسْلِيمَاتِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْبِقَهَا

(١) مَصْبَاحُ الْمُتَهَبِّدِ: ٣١٧-٣١٨، وَهُوَ فِي الْوَسَائِلِ، الْبَابُ ٣٩ مِنْ أَبْوَابِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

وَأَدَائِهَا، ح ٣، وَجَوَاهِرُ الْكَلَامِ ٧: ٦٩

(٢) جَوَاهِرُ الْكَلَامِ ٧: ٦٩، وَانْظُرْ: الرَّوْضَةُ الْبَهِيَّةُ ١: ٤٧٤.

التشهد بأن يقول بعد رفع الرأس من السجدة: السلام عليكم، بلا تشهد، فيه ما لا يحفى من مخالفته لما هو المعهود من كون التسليم في الصلاة عقيب التشهد و إن أراد الإتيان بها بعد التشهد، فما هو الدليل على اعتبار التشهد قبل التسليم هو الدليل على اعتباره عقيب الركعة الثانية.

توضيحه: أنه مهما أمر الشارع بعبادة خاصة من صلاة أو صوم أو غسل أو نحو ذلك لا يتعرض في مقام بيان كيفية تلك العبادة إلا لخصوصياتها المختصة بها، و أما سائر أجزائها و كيفية مشاركتها مع سائر أفراد تلك العبادة فمعرفتها موكولة إلى معهوديتها في الشريعة، فكما أننا لا نحتاج في إثبات سجدين في كل ركعة من هذه العشر ركعات إلى دليل سوى معهوديته في الشريعة، كذلك في التشهد عقيب كل ركعتين.

فنقول: لا ريب أن التشهد كالسجود و الركوع و القنوت و التكبيرات من أجزاء طبيعة الصلاة من حيث هي، و موضعه - على ما هو المعهود في الشريعة - بعد رفع الرأس من السجدة الأخيرة في الركعة الثانية و في الركعة الأخيرة من كل صلاة، فيتحدد موضعه في كل صلاة ثنائية، و يتعدد فيما زاد عليها، كالظهرين و العشاءين، فالقول باعتباره عقيب كل ركعتين من هذه الصلاة أيضاً - كغيره من الأمور المعتمدة في سائر الصلوات - لا يحلو عن وجهه، والله العالم.

ثم إن الرواية وإن كانت ضعيفة السند لكن أفتى المشهور بمصونها على ما قيل^(١)، بل عن مفتاح الكرامة قد استثناها جمهور الأصحاب^(٢) و في الجواهر.

(١) كما في جواهر الكلام ٧: ٦٩، وانظر: ذخيرة المعاد ٣٥٠.

(٢) مفتاح الكرامة ٢: ١٢، و حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٧: ٦٩.

لا أجد مَنْ أنكرها على البيت^(١).

و مستندهم بحسب الظاهر ليس إلا هذه الرواية، وكفى بذلك جابراً لضعفه هذا، مع أنَّ المقام مقام المسامحة، فإنه من أظهر مصاديق المعترة المستعينة بالدلة على أنَّ مَنْ بلغه عن النبي ﷺ ثواب على عملٍ فعممه بالتماس^(٢) ذلك الثواب أوتيهِ وإن لم يكن الأمر كما بلغه^(٣).
اللهم إلا أن يقال، إنه لا موقع للمسامحة بعد أن دلَّ دليل معتبر على خلافها، وقد دلَّ الخبران^(٤) المتقدمان بإطلاقهما على نفي شرعية الإتيان بأربع ركعات موصولة.

و يمكن دفعه: بأنَّ غاية ما يمكن ادعاؤه [نما هو شمول الخبرين - بمقتضى ترك الاستئصال في الأول وإطلاق «نوافلك» في الثاني - لمطلق النوافل المتعارفة، لا خصوص النوافل المرتبة، كما قد يدعى انصرافهما إليها، وأمّا مثل هذه الصلاة الغير المتعارفة التي لها وقت خاص وكيفية خاصة بإطلاقهما منصرف عنها قطعاً. هذا، مع أنَّ تقييد الإطلاق أهون من تخصيص عموم أخبار «مَنْ بلغ» بالنسبة إلى هذا الفرد، فليتأمل.

(و سنذكر تفصيل باقي الصلوات) وبعض ما أجملناه فيما يتعلّق بالنوافل المفصلة (في مواضعها إن شاء الله).

(١) جواهر الكلام ٧: ٦٩.

(٢) في «ص» ١١، ١٤: «التماس».

(٣) راجع الباب ١٨ من أبواب مقدّمة العبادات من كتاب الوسائل.

(٤) أي: خبرا علي بن جعفر و أبي بصير، المتقدمان في ص ٦٧.



(المقدمة الثانية: في الموافقت).

(والنظر في مقاديرها وأحكامها).

(أما الأول) فلا ريب في أن الفرائض اليومية واجبات موقنة لا يجوز تقديمها على أوقاتها ولا تأخيرها عنها بلا خلاف فيه، بل عليه دعوى إجماع عظماء الإسلام كافة، عدا أنه حكى عن ابن عباس والشعبي في صلاة الظهر من جواز تقديم المسافرين لها قليلاً^(١).

(فما بين زوال الشمس إلى غروبها وقت للظهر والعصر) بلا خلاف فيه في الجملة، عدا ما حكى عن الحلبي من القول بانتهاؤ وقتها ولوللمضطر بصيرورة ظل كل شيء مثله^(٢).

وهو واضح البطلان؛ لمخالفته للإجماع وصريح الأحبار البالغة حد لتواتر بل فرقه، ولذا قد يُظنّ بوقوع العملة في الحكاية.

- وكيف كان فيدل على دخول وقت العرضين بالروال - الذي هو عذرة عن

(١) المغني ٦: ٤٤٠، الشرح الكبير ١: ٤٨٠.

(٢) راجع الكافي في الفقه ١٣٧، وعنه في الحقائق الناصرة ٦: ١١١، و ١٥٤.

ميل الشمس عن وسط السماء و انحرافها عن دائرة نصف النهار - على سبيل الترتيب أو التشريك على الخلاف الآتي - مضافاً إلى عدم الخلاف فيه، بل دعوى الإجماع عليه عن غير واحد، بل ادعى بعض^(١) أن عليه إجماع المسلمين بل الصراحة من الدين - الكتاب المبين:

قال الله تبارك و تعالى: «**أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل**»^(٢) و الدلوك هو الزوال بشهادة جماعة من اللّاعويين على ما حكى^(٣) عنهم، و دلالة جملة من الأخبار الآتية عليه، و الصلاة المأمور بإقامتها هي الفريضة بشهادة الأخبار الآتية.

و يدل عليه أيضاً أخبار مستنبضة بل المتواترة معنى، و يستفاد من أكثرها الجرم الثاني من المدعى أيضاً، أعني امتداد وقتها إلى الغروب.

منها: صحيحة زرارة، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أخبرني عما فرض الله تعالى من الصلوات، قال: «خمس صلوات في الليل و النهار» قلت: هل ساهن الله عزوجل و بيتهن في كتابه؟ قال: «نعم، قال الله عزوجل لنبيه صلى الله عليه و آله: **«أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل»** و دلوكها زوالها، فبيما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل أربع صلوات ساهن الله و بيتهن و وقتهن، و غسق الليل: انتصافه، ثم قال: **«و قرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً»**^(٤) فهذا الخامس، و قال في

(١) الراقي في مستند الشيعة ٤: ١٢.

(٢) الإسراء ١٧: ٧٨.

(٣) الحاكي هو العامل في مدارك الأحكام ٣: ٣٣، و انظر: الصحاح ٤: ١٥٨٤، و لسان العرب

١٠: ٢٧، و المصباح المنير: ٢٤٠ «ذلك».

(٤) الإسراء ١٧: ٧٨.

ذلك: «أقم الصلاة طرفي النهار» و طرفاء: للمغرب و الغداة «و زلفاً من الليل»^(١) و هي صلاة العشاء الآخرة، و قال: «حافظوا على الصلوات و الصلاة الوسطى»^(٢) و هي صلاة الظهر، و هي أول صلاة صلاها رسول الله ﷺ، و هي وسط صلاتين بالنهار: صلاة الغداة و صلاة العصر.

و قال: «في بعض القراءات»^(٣): حافظوا على الصلوات و الصلاة الوسطى صلاة العصر و قوموا لله قانتين في صلاة الوسطى.

قال: «و أنزلت هذه الآية يوم الجمعة و رسول الله ﷺ في سفر ففقت فيها و تركها على حالها في السفر و الحضر، و أضاف للمقيم ركعتين، و إنما وضعت الركعتان اللتان أضافهما النبي ﷺ يوم الجمعة للمقيم لمكان الخطبتين مع الإمام، فحز صلي يوم الجمعة في غير جماعة فليصلها أربع ركعات كصلاة الظهر في سائر الأيام»^(٤).

و لقد نقلنا هذه الصحيحة^(٥) بطولها؛ لاشتمالها على تعيين صلاة الوسطى التي خصها الله تعالى بالأمر بالمحافظة عليها.

قوله: «و في بعض القراءات» يحتمل كونه من كلام الراوي، و كونه من كلام الإمام عليه السلام، و هذا هو الأقرب.

(١) هود ١١: ١١٤.

(٢) البقرة ٢: ٢٣٨.

(٣) في المصادر: «القرينة».

(٤) الكافي ٣: ٢٧١-٢٧٢، ١، المعية ١: ١٢٤-١٢٥/٦٠٠، التهذيب ٢: ٢٤١/٩٥٤، الوسائل،

الباب ٢ من أبواب أحوال الفرائض، ح ١.

(٥) في «ض» ١١، ١٤: «والرواية» بدل «الصحيحة».

و المقصود بنقل هذه القراءة بيان كون صلاة العصر أيضاً منصوباً عليها بالصراحة في الكتاب العزيز، ولكن نُسح الأخبار المروية فيها هذا الخبر - على ما ذكره في الحقائق^(١) - مختلفة.

ومن الفقيه^(٢) روايتها - كما عرفت - بذكر صلاة العصر عقيب الصلاة الوسطى بلا توسط العاطف.

و عن التهذيب^(٣) روايتها بعطف صلاة العصر على للصلاة الوسطى. و هذا بحسب الظاهر هو الصحيح، فكان الأول نشأ من سهو قلم السَّاح؛ فإن ذكره بلا عطف لا يلائم ما قبل هذه الفقرة و ما بعدها من التصريح بأن صلاة الوسطى - التي أمروا بالمحافظة عليها و بالقيام فيها قانتين - هي صلاة الظهر، كما يشهد لذلك الأخبار المستفيضة المروية عن طرق الخاصة و العامة، الحاكية لنقل هذه القراءة - التي أشير إليها في الرواية - بالولو.

كصحيحة عبد الله بن سنان - المروية عن تفسير [القمي]^(٤) - عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قرأ «حافظوا على [الصلوات]^(٥) والصلاة الوسطى و صلاة العصر و قوموا لله قانتين»^(٦).

(١) الحقائق الناضرة ٢٣: ٦.

(٢) الحاكي عنه هو البحراني في الحقائق الناضرة ٢٣: ٦ و ٢٠-٢١.

(٣) الحاكي عنه هو البحراني في الحقائق الناضرة ٢٣: ٦، و في نسخة التهذيب - المعتمدة في التحقيق - صلاة العصر غير معطوفة على الصلاة الوسطى راجع الهامش (٤) من ص ٧٧.

(٤) بدل ما بين المعقوفين في ض ١٤، ١٦: «العباشي» و الصحيح ما أثبت كما في حار الأنوار ٢٨٦: ٨٢/٤، و الحقائق الناضرة ٢٢: ٦، مضافاً إلى عدم وجود تلك الرواية في تفسير لعباشي، بل فيه - ١٢٧/٤١٨ - رواية أخرى - غيرها - عن عبد الله بن سنان.

(٥) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٦) تفسير لقمي ٧٩، ١، و فيه: «والصلاة الوسطى صلاة العصر» من دون العطف بالولو.

وعن تفسير العياشي^(١) عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قلت له: الصلاة الوسطى، فقال: «حافظوا على الصلوات و الصلاة الوسطى و صلاة العصر و قوموا لله قانتين، و الوسطى هي الظهر، و كذلك كان يقرأها رسول الله ﷺ»^(٢).

و رواية محمد بن مسلم - المروية عن فلاح السائل - عن أبي جعفر عليه السلام، قال: كتبت امرأة الحسن بن علي عليه السلام مصحفاً، فقال الحسن عليه السلام للكاتب لما بلغ هذه الآية: «اكتب: حافظوا على الصلوات و الصلاة الوسطى و صلاة العصر و قوموا لله قانتين»^(٣).

و رواية أبي بصير - المروية عن كتاب إبراهيم الخزاز - عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «حافظوا على الصلوات و الصلاة الوسطى و صلاة العصر و قوموا لله قانتين»^(٤). و عن طريق العامة عن الحاكم النيسابوري بإسناده إلى ابن عمر، قال: أمرت حفصة بنت عمر أن يكتب لها مصحف، فقالت للكاتب: إذا أتيت على آية الصلاة [فأذني]^(٥) حتى أمرك أن تكتبه كما سمعته من رسول الله ﷺ، فلما [أذنها]^(٦)

(١) في النسخ الخطية و الحجرية زيادة وأيضاً. و حذفناها لأجل السياق.
(٢) تفسير العياشي ١: ١٢٧/٤١٥، و عنه في بحار الأنوار ٨٢: ٢٨٨/١٢، و الحديث الناصرة ٢٢٦.

(٣) فلاح السائل: ١٨٦/٩٣، و عنه في بحار الأنوار ٨٢: ٢٨٩/١٧، و كذا الحديث الناصرة ٢٤٠٦.
(٤) فلاح السائل: ١٨٦/٩٤، و كذا في بحار الأنوار ٨٢: ٢٩٠، و الحديث الناصرة ٢٤٠٦.
(٥) يدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية و الحجرية: «فأذني». و الظاهر ما أثبتناه من المصنف - لعبد الرزاق - و الحديث الناصرة.

(٦) يدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية و الحجرية: «وأولها». و ما أثبتناه من الحديث الناصرة.

أمرته أن يكتب «حافظوا على الصلوات و الصلاة الوسطى و صلاة العصر»^(١)
و عن ابن بابويه في كتاب معاني الأخبار أنه روى مثل هذا الحديث عن
عائشة^(٢).

و يدل أيضاً على أن صلاة الوسطى هي الظهر: صحيحة أبي بصير - المروية
عن معاني الأخبار - قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «صلاة الوسطى صلاة
الظهر، و هي أول صلاة أنزل الله على نبيه ﷺ»^(٣).

و عن الطبرسي في مجمع البيان عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليه السلام في
صلاة الوسطى أنها صلاة الظهر، و عن علي عليه السلام أنها الجمعة يوم الجمعة، و الظهر
في سائر الأيام^(٤).

فما عن السيد من أنها هي صلاة العصر^(٥) ضعيف، وإن كان ربما يستشهد
له بما عن الفقه الرضوي قال: قال العالم «صلاة الوسطى العصر»^(٦)

و عن الصدوق بإسناده عن الحسن بن علي عليه السلام أنه قال: «جاء نفر من
اليهود إلى النبي ﷺ فسأله أعلمهم عن مسائل، فكان مما سأله أنه قال: أخبرني
عن الله عز وجل لأي شيء فرض هذه الخمس الصلوات في خمس مواقيت على

(١) عنه في فلاح السائل: ٩٥/١٨٦، وكذا في بحار الأنوار ٨٢: ٢٩٠، والحدائق الناضرة ٦: ٢٤،
وأورده أيضاً صدر الزرق في المصنف ١/ ٥٧٨-٢/ ٢٢٠.

(٢) معاني الأخبار ٣٣١ (باب معنى الصلاة الوسطى) ح ٢، و عنه في فلاح السائل ٩٦/١٨٧.

(٣) معاني الأخبار ٣٣١ (باب معنى الصلاة الوسطى) ح ١، الوسائل، الباب ٥ من أبواب أعداد
الفرائض، ح ٢.

(٤) مجمع البيان ١- ٢: ٣٤٣، الوسائل، الباب ٥ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٣ و ٤.

(٥) رسائل الشريف المرتضى ١: ٢٧٥، و حكاه عنه البحراني في الحدائق الناضرة ٦: ٢٢.

(٦) الفقه لمسبوق للإمام الرضا عليه السلام: ١٤٥، و حكاه عنه في الحدائق الناضرة ٦: ٢٣.

أُمتك في ساعات الليل والنهار؟ فقال النبي ﷺ: إن الشمس عند الروال لها حلقة تدخل فيها فإذا دخلت فيها زالت الشمس فيسبح كل شيء دون العرش بحمد ربي جل جلاله، وهي الساعة التي يصلي علي فيها ربي جل جلاله، فقرص الله علي و علي أمتي فيها الصلاة وقال: «أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل»^(١) إلى أن قال: «و أمّا صلاة العصر فهي الساعة التي أكل فيها آدم من الشجرة فأخرجه الله عز وجل من الجنة فأمر الله ذريته بهذه الصلاة إلى يوم القيامة واختارها الله لأمتي، فهي من أحب الصلوات إلى الله عز وجل، وأوصني أن أحفظها من بين الصلوات»^(٢) الحديث.

ولا يبعد أن يكون المراد بالحلقة في الرواية هي دائرة نصف النهار. وكيف كان فلا شبهة في عدم صلاحية هاتين الروايتين - مع عدم صراحة ثانيتهما - لمعارضة ما عرفت، فالأقوى ما نُسب^(٣) إلى المشهور من أن صلاة الوسطى هي صلاة الظهر، الشاملة لصلاة الجمعة في يومها.

فلنرجع إلى ما كنّا بصددّه ونقول:
و ممّا يدلّ على المدّعى أيضاً: صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال: «إذا زالت الشمس دخل الوقتان: الظهر والعصر، وإذا غابت الشمس دخل الوقتان: المغرب والعشاء»^(٤).

(١) الإسراء ١٧: ٧٨.

(٢) الفقيه ١: ١٣٧/٦٤٣، الوسائل، الباب ٢ من أبواب أهداد الفرائض، ح ٧.

(٣) السائب هو البحراني في الحقائق الناضرة ٦: ٢٢.

(٤) الفقيه ١: ١٤٠/٦٤٨، التهذيب ٢: ١٩/٥٤، الوسائل، الباب ٤ من أبواب المواقيت، ح ١.

و عنه أيضاً عن أبي جعفر ^(١) عليه السلام قال: «صلى رسول الله ﷺ بالناس الظهر والعصر حين زالت الشمس في جماعة من غير علة» ^(٢).

و رواية إسماعيل بن مهران، قال: كتبت إلى الرضا عليه السلام ذكر أصحابنا أنه إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر والعصر، وإذا غربت دخل وقت المغرب والعشاء الآخرة إلا أن هذه قبل هذه في السفر والحضر، وأن وقت المغرب إلى ربع الليل، فكتب «كذلك الوقت غير أن وقت المغرب ضيق، وأحر وقتها ذهاب الحمرة، ومسيرها إلى البياض في أفق المغرب» ^(٣).

و صحيحة عبيد بن زرارة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت الظهر والعصر، فقال: «إذا زالت الشمس دخل وقت الصلاتين، الظهر والعصر جميعاً إلا أن هذه قبل هذه، ثم أنت في وقت منهما جميعاً حتى تعيب الشمس» ^(٤).

و عنه أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى: «أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل» ^(٥) قال: «إن الله تعالى افترض أربع صلوات أول وقتها من زوال الشمس إلى انتصاف الليل، منها: صلاتان أول وقتها من عند زوال الشمس إلى غروب الشمس، إلا أن هذه قبل هذه، ومنها صلاتان أول وقتها من

(١) كذا في الوسائل، وفي المصدر: «عن أبي عبد الله».

(٢) التهذيب ٢: ٥٣/١٩، الوسائل، الباب ٤ من أبواب المواقيت، ح ٦.

(٣) الكافي ٣: ١٦/٢٨٢-٢٨١، التهذيب ٢: ١٠٣٧/٢٦١-٢٦٠، الاستبصار ١: ٩٧٦/٢٧٠.

الوسائل، الباب ٤ من أبواب المواقيت، ح ٢٠، وكذا الباب ١٨ من تلك الأبواب، ح ٤.

(٤) الفقيه ١: ٦٤٧/١٣٩، التهذيب ٢: ٥١/١٩، والاستبصار ١: ٨٨١/٢٤٦، و

٩٣٤/٢٦٠، الوسائل، الباب ٤ من أبواب المواقيت، ح ٥.

(٥) الإسراء ١٧: ٧٨.

غروب الشمس إلى انتصاف الليل، إلا أن هذه قبل هذه^(١).

و عنه أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين»^(٢).

و عنه أيضاً قال: كنت أنا و نفر من أصحابنا مترافقين - فيهم ميسر - فيما بين مكة و المدينة، فارتحلنا و نحن نشك في الزوال، فقال بعضهم لبعض: فامشوا بها قليلاً حتى نتيقن الزوال ثم نصلي [ففعَلنا] فما مشينا إلا قليلاً حتى عرَّض لنا قطار أبي عبد الله عليه السلام، فقلت: أتى القطار، فرأيت محمد بن إسماعيل، فقلت له: صليتم؟ فقال لي: أمرنا جدِّي فصلينا الظهر و العصر جميعاً ثم ارتحلنا، فذهبت إلى أصحابي و أعلمتهم بذلك^(٣).

و عن مالك الجهني، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت الظهر، فقال: «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين»^(٤).

و عن سفيان بن السمط عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين»^(٥).

و عن منصور بن يونس عن العبد الصالح عليه السلام، قال: سمعته يقول: «إذا

(١) التهذيب ٢: ٧٢/٢٥، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب المواقيت، ح ٤.

(٢) الكافي ٣: ٥/٢٧٦، التهذيب ٢: ٧٣/٢٦، الوسائل، الباب ٤ من أبواب المواقيت، ح ٢١.

(٣) الكافي ٣: ٤/٤٣١، الوسائل، الباب ٤ من أبواب المواقيت، ح ٢٣، و ما بين المحققين من المصدر.

(٤) التهذيب ٢: ٩٦٧/٢٤٤، الاستبصار ١: ٨٧٧/٢٤٦، الوسائل، الباب ٤ من أبواب المواقيت، ح ١١.

(٥) التهذيب ٢: ٩٦٥/٢٤٤، الاستبصار ١: ٨٧٥/٢٤٦، الوسائل، الباب ٤ من أبواب المواقيت،

زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين»^(١).

و عن معاوية بن وهب قال: سألته عن رجل صلى الظهر حين زالت الشمس، قال: «لا بأس»^(٢).

و عن معاوية^(٣) بن ميسرة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إذا زالت الشمس في طول النهار للرجل أن يصلي الظهر والعصر؟ قال: «نعم، وما»^(٤) أحب أن يفعل ذلك في كل يوم»^(٥).

و عن زرارة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أصوم فلا أقبل حتى تروى الشمس، فإذا زالت الشمس صليت نوافلي ثم صليت الظهر ثم صليت نوافلي ثم صليت العصر ثم نمت و ذلك قبل أن يصلي الناس، فقال: «يا زرارة إذا زالت الشمس فقد دخل الوقت، و لكني أكره لك أن تتخذ وقتاً دائماً»^(٦).

و رواية داود بن فرقد عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر حتى يمضي مقدار ما يصلي المصلي أربع ركعات، فإذا مضى ذلك فقد دخل وقت الظهر والعصر حتى يبقى من الشمس

(١) التهذيب ٢: ٩٦٦/٢٤٤، الاستبصار ١: ٨٧٦/٢٤٦، الوسائل، الباب ٤ من أبواب المواقيت، ح ١٠.

(٢) التهذيب ٢: ٩٦٨/٢٤٤، الاستبصار ١: ٨٧٨/٢٤٦، الوسائل، الباب ٤ من أبواب المواقيت، ح ١٢.

(٣) في التهذيب: «مبدي» بدل «معاوية».

(٤) في الاستبصار: «و أثناء» بدل «وما».

(٥) التهذيب ٢: ٩٨٠/٢٤٧، الاستبصار ١: ٩٠٤/٢٥٢، الوسائل، الباب ٤ من أبواب المواقيت، ح ١٥.

(٦) التهذيب ٢: ٩٨١/٢٤٧، الاستبصار ١: ٩٠٥/٢٥٢، الوسائل، الباب ٥ من أبواب المواقيت، ح ١٠.

مقدار ما يصلي أربع ركعات، فإذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت الظهر و بقي وقت العصر حتى تغيب الشمس، وإذا غابت الشمس فقد دخل وقت المغرب حتى يمضي مقدار ما يصلي المصلي ثلاث ركعات، فإذا مضى ذلك فقد دخل وقت المغرب و العشاء الآخرة حتى يبقى من انتصاف الليل مقدار ما يصلي المصلي أربع ركعات، فإذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت المغرب و بقي وقت العشاء الآخرة إلى انتصاف الليل^(١).

إلى غير ذلك من الأحبار الكثيرة التي سأتى نقلها إن شاء الله.
و لا يعارضها صحيحة إسماعيل بن عبد الخالق، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت الظهر، قال: «بعد الزوال بقدّم أو نحو ذلك إلا في يوم الجمعة أو في السفر فإن وقتها حين تزول»^(٢).
و رواية سعيد الأصرج عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن وقت الظهر [أهو]^(٣) إذا زالت الشمس؟ فقال: «بعد الزوال بقدّم أو نحو ذلك إلا في السفر أو يوم الجمعة فإن وقتها إذا زالت»^(٤).

و صحيحة فضيل و زرارة و بكير و محمد بن مسلم و بريد بن معاوية عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام أنهما قالَا: «وقت الظهر بعد الروال قدما، و وقت

(١) التهذيب ٢: ٧٠/٢٥، و ٨٢/٢٨، الاستبصار ١: ٩٣٦/٢٦١، و ٩٤٥/٢٦٣، الوسائل، الباب

٤ من أبواب المواقيت، ح ٧، و الباب ١٧ من تلك الأبواب، ح ٤

(٢) التهذيب ٢: ٥٩/٢١، الاستبصار ١: ٨٨٥/٢٤٧، الوسائل، الباب ٨ من أبواب المواقيت،

ح ١١

(٣) بدل ما بين المعقوفين في النسخ المطبوعة و الحجرية: وهو و ما أثبتناه من المصدر

(٤) التهذيب ٢: ٩٧٠/٢٤٤، الاستبصار ١: ٨٨٤/٢٤٧، الوسائل، الباب ٨ من أبواب

المواقيت، ح ١٧.

العصر بعد ذلك قدامان، وهذا أول وقتٍ إلى أن تمضي أربعة أقدام للعصر^(١) و صحیحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سألته عن وقت الظهر، فقال: «ذراع من زوال الشمس، و وقت العصر ذراع من وقت الظهر، فذلك أربعة أقدام من زوال الشمس».

و قال زرارة: قال لي أبو جعفر عليه السلام حين سألته عن ذلك: «إن حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله كان قائماً، فكان إذا مضى من فيه ذراع صلى الظهر، وإذا مضى من فيه ذراعان صلى العصر» ثم قال: «أتدري لِمَ جعل الذراع و الذراعان؟» قلت: لِمَ جعل ذلك؟ قال: «لَمكان الفريضة^(٢)، لك أن تتنفل من زوال الشمس إلى أن يمضي الفريضة ذراعاً، فإذا بلغ فيؤك ذراعاً من الزوال بدأت بالفريضة و تركت النافلة، و إذا بلغ فيؤك ذراعين بدأت بالفريضة و تركت النافلة»^(٣).

و في محكي التهذيبين: قال ابن مسكان: و حدثني بالذراع و الذراعين سليمان بن خالد و أبو بصير المرادي و حسين صاحب الفلاس و ابن أبي يعفور و من لا أحصيه منهم^(٤).

و عن زرارة أيضاً - في الموثق - قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «كان

(١) التهذيب ٢: ١٠١٢/٢٥٥، الاستبصار ١: ٨٩٢/٢٤٨ الوسائل، الباب ٨ من أبواب المواقيت، ح ١ و ٢.

(٢) فيما عدا الاستبصار: «النافلة» مكان «الفريضة».

(٣) الفقيه ١: ١٤٠-١٤١/٦٥٣ بـ تفاوت يسير، التهذيب ٢: ١٩-٢٠/٥٥، الاستبصار ١: ٨٩٩/٢٥٠ و ليس في الأخيرين قوله: «وإذا بلغ فيؤك ذراعين... النافلة» الوسائل، الباب ٨ من أبواب المواقيت، ح ٣ و ٤.

(٤) التهذيب ٢: ٢٠، ديل ح ٥٥، الاستبصار ١: ٢٥٠، ديل ح ٨٩٩ و حكاه الشيخ الحر العاملي في الوسائل، ديل ح ٣ و ٤ من الباب ٨ من أبواب المواقيت.

حائط مسجد رسول الله ﷺ قامة، فإذا مضى من فيه ذراع صلى الظهر، وإذا مضى من فيه ذراعان صلى العصر، ثم قال: «أندري لِمَ يُجعل الذراع و الذراعان؟» قلت: لا، قال: «من أجل الفريضة، إذا دخل وقت الذراع و الذراعين بدأت بالفريضة و تركت النافلة»^(١).

و عن إسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال: «كان رسول الله ﷺ إذا كان في الجدار ذراعاً صلى الظهر، وإذا كان ذراعين صلى العصر» قال: قلت: إن الجدران تختلف^(٢) بعضها قصير و بعضها طويل، فقال: «كان جدار مسجد رسول الله ﷺ يومئذ قامة»^(٣).

و عن إسحاق بن عمار مثله، و زاد: «و إنما يُجعل الذرع و الذراعان لأن لا يكون تطوع في وقت فريضة»^(٤).

و عن إسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال: «أندري لِمَ يُجعل الذرع و الذراعان؟» قلت: لِمَ؟ قال: «لما كان الفريضة لأن لا يؤخذ من وقت هذه و يدخل في وقت هذه»^(٥).

و عن زرارة - في الموثق - عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «أندري لِمَ يُجعل للذراع

(١) التهذيب ٢: ٢٥٠/٩٩٢، الاستبصار ١: ٢٥٥/٩١٥، الوسائل، الباب ٨ من أبواب المواقيت، ح ٢٧.

(٢) كذا في النسخ المحطية و الحجرية، و في المصنف و الجدل يختلف.

(٣) التهذيب ٢: ٢١/٥٨، الوسائل، الباب ٨ من أبواب المواقيت، ح ١٠.

(٤) التهذيب ٢: ٢٥٠-٢٥١/٩٩٣، الاستبصار ١: ٢٥٥-٢٥٦/٩١٦، الوسائل، الباب ٨ من أبواب المواقيت، ح ٢٨، و فيها: عن إسحاق بن عمار عن إسماعيل الجعفي، أيضاً.

(٥) التهذيب ٢: ٢٤٥/٩٧٥، الاستبصار ١: ٢٤٩-٢٤٩/٨٩٤، الوسائل، الباب ٨ من أبواب المواقيت، ح ٢١.

والذراعان؟ [قلت: لِمَ؟] (١) قال: «لمكان الفريضة لك أن تتنقل من روال الشمس إلى أن يبلغ ذراعاً، وإذا بلغ ذراعاً بدأت بالفريضة وتركت النافلة» (٢).

و عن ررارة أيضاً - في الموثق - عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «وقت الظهر على ذراع» (٣).

و عن يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن وقت الظهر، فقال: «إذا كان العمى ذراعاً قلت: ذراعاً من أي شيء؟ فقال: «ذراعاً من فيئك» قلت: والعصر؟ قال: «الشطر من ذلك» (٤) الحديث.

و عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر على ذراع، والعصر على نحو ذلك» (٥).

و عن عبد الله بن محمد قال: كتبت إليه: جعلت فداك، روى أصحابنا عن أبي جعفر عليه السلام و أبي عبد الله عليه السلام أنهما قالوا: «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين إلا أن بين يديها شُبْحة إن شئت طُولت و إن شئت قُصرت» و روى بعض مواليك عنهما أن وقت الظهر على قدمين من الزوال، و وقت العصر على

(١) ما بين المعقوفين من المصنوع.

(٢) التهذيب ٢: ٩٧٤/٢٤٥، الاستبصار ١: ٨٩٣/٢٤٩، الوسائل، الباب ٨ من أبواب المواقيت، ح ٢٠.

(٣) التهذيب ٢: ٩٧٣/٢٤٥، الاستبصار ١: ٨٨٧/٢٤٧، الوسائل، الباب ٨ من أبواب المواقيت، ح ١٩.

(٤) التهذيب ٢: ٩٧٢/٢٤٥-٢٤٤، و ٩٩٦/٢٥١، الاستبصار ١: ٨٨٦/٢٤٧، الوسائل، الباب ٨ من أبواب المواقيت، ح ١٨. و قوله: «قلت: ذراعاً» إلى آخره لم يرد في الاستبصار و الموضع الأول من التهذيب.

(٥) التهذيب ٢: ٩٨٧/٢٤٨، الاستبصار ١: ٩١٠/٢٥٣، الوسائل، الباب ٨ من أبواب المواقيت، ح ٢٤.

أربعة أقدام، فإن صليت قبل ذلك لم يجزئك، و بعضهم يقول: يجزئ، ولكن
العصل في انتظار القدمين و الأربعة أقدام، و قد أحبيت - جعلت فداك - أن أعرف
موضع لعضل في الوقت، فكتب القدمان و الأربعة أقدام صواباً جميعاً^(١).

توضيح عدم معارضة هذه الأخبار للأخبار المتقدمة الدالة على دخول
وقت الصلاتين بالزوال:

أما الرواية الأخيرة: فما كتبه عليه جواباً عن سؤاله لا يحلو عن تشابه، و لد
احتمل بعض^(٢) اشتماله على السقط.

و أما الأخبار الحاكية لعزل النبي ﷺ، فلا تنافي الأخبار المتقدمة، كما هو
واضح.

و أما الأخبار الدالة على أن وقت الظهر يدخل بعد الروال بقدم أو قدمين أو
ذراع فهي و إن كانت بظاهرها منافية لتلك الروايات، لكنها لا تصلح لمعارضتها
بعد تواتر تلك الأخبار معني، و موافقتها لظاهر الكتاب و اعتصامها بغيرها من
الأخبار الآتية، و بقول المسلمين و عملهم حتى ادعى كون مصمونها من
ضروريات الدين خصوصاً مع ما في نفس هذه الأخبار من الإشعار و الإيهام
بكون الوقت في حد ذاته صالحاً للفريضة، و أن تأخيرها إنما هو لأجل أن يتنقل
قبله، و لذا اختص ذلك بمن شرع في حقه النافلة، دون غيره، فكأنه اقتطع قطعة
من وقت الفريضة لتأجيلها لكن لا على وجه لا تصح فيه الفريضة حتى يتحقق

(١) التهذيب ٢/٢٤٩، الاستبصار ١/٢٥٤، الوسائل، أبواب ٨ من أبواب مواقيت،

ح ٣٠.

(٢) الحقائق الناصرة ٦: ١٣٢.

التنافي بينها وبين الأخبار السابقة وغيرها من الأخبار الدالة على صحة المريضة الواقعة في أول الزوال.

و كيف كان فلا ريب في أصل الحكم، وإنما الإشكال في توجيه هذه الأخبار و تعيين ما أريد بها، فإنه قد يقال - كما ذهب إليه بعض^(١) - بأن التحديد بالتقدم و الأربعة أقدام أو الذراع و الدراعين إنما هو منزل على المضيئة، فيكون الأفضل تأخير الصلاة إلى هذا الوقت. كما يؤيده الأخبار المستفيضة الحاكية لعمل النبي ﷺ.

و يشهد له موثقة عبيد بن زرارة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أفضل وقت الظهر، قال: «دراع بعد الزوال» قال: قلت: في الشتاء و الصيف سواء؟ قال: «نعم»^(٢) فإن المراد بها - بشهادة غيرها من الروايات - ما بعد الدراع، لا مدة ذراع كما قد يتوهم.

ولكن يشكل ذلك أولاً؛ بحصول التنافي حيث يتبادر بين هذه الأخبار و بين الخبرين الأولين^(٣) اللذين ورد فيهما تحديد أول وقت الظهر بما بعد الزوال بقدوم؛ إذ لا يستقيم حمل هاتين الروايتين أيضاً على إرادة وقت المضيئة، و المفروض عدم إرادة وقت الإجزاء أيضاً منهما، اللهم إلا أن تُنزل الروايتان على أول مراتب الفصل، و ماعداهما على الأفضلية.

(١) متقى الجمان ١: ٤٠١.

(٢) التهذيب ٢: ٩٨٨/٢٤٩، الاستبصار ١: ٩١١/٢٥٤، الموسائل، الباب ٨ من أبواب المواقيت، ج ٢٥.

(٣) أي: صحيحة إسماعيل بن عبد الخالق و رواية سميد الأعرج، المتقدمتان في ص ٨٥.

و ثانياً: بمحالة هذا التوجيه لما يظهر من جملة من الأخبار من أن المسارعة والاستباق إلى فعل الصلاة في أول وقتها هو الأفضل، بل الظاهر أن أول الوقت هو المراد بالوقت الأول في الأخبار المستفيضة الآتية الدالة على أن لكل صلاة وقتين، و أن أول الوقتين أفضلهما، و أن فضله على الوقت الآخر كفضل الآخرة على الدنيا، كما ستعرف.

و في خبر سعيد بن الحسن - الأتي^(١) - أيضاً شهادة على ذلك.
و حتمل هذه الأخبار بأسرها على إرادة أول وقت الفضيلة توجية بعيد، خصوصاً في مثل ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إن أول الوقت أبداً أفضل، فعجل الخير ما استطعت»^(٢) إلى آخره
و عنه أيضاً قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أصلحك الله وقت كل صلاة أول الوقت أفصل أو وسطه أو آخره؟ قال: «أوله، إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: إن الله عز وجل يحب من الخير ما يعجل»^(٣).

و عن أبي بصير قال: ذكر أبو عبد الله عليه السلام أول الوقت و فضله، فقلت: كيف أصنع بالثمان ركعات؟ فقال: «خفف ما استطعت»^(٤).

و عن سعيد بن الحسن قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «أول الوقت زوال الشمس، و هو وقت الله الأول، و هو أفضلهما»^(٥).

(١) قريباً.

(٢) الكافي ٣/٢٧٤، التهذيب ٢: ٤١/١٣٠، الوسائل، الباب ٣ من أبواب المواقيت، ح ١٠.

(٣) الكافي ٣/٢٧٤، التهذيب ٢: ٤٠/١٢٧، الوسائل، الباب ٣ من أبواب المواقيت، ح ١٢.

(٤) التهذيب ٢: ٢٥٧/١٠١٩، الوسائل، الباب ٣ من أبواب المواقيت، ح ٩.

(٥) التهذيب ٢/١٨٠، الاستبصار ١: ٢٤٦/٨٨٠، الوسائل، الباب ٣ من أبواب المواقيت، ح ٦.

و عن زرارة قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «أحبّ الوقت إلى الله عزّ وجلّ [أوله] حين يدخل وقت الصلاة فصلّ الفريضة، فإن لم تفعل فإنك في وقتٍ منهما حتى تعيب الشمس» ^(١) إلى غير ذلك من الروايات.

هذا كلّهُ، مضافاً إلى تصريح الصادق عليه السلام بأنّ فعل الفريضة قبل القدمين و الأربعة أقدام أحبّ إليه في موثقة ذريح، قال: سأله أناس و أنا حاضر، فقال: «إذا زالت الشمس فهو وقت لا يحبّسك منه إلّا سُبْحَتَكَ تعطيلها أو تقصرها» فقال بعض القوم: «إنا نصلي الأولى إذا كانت على قدمين، و العصر على أربعة أقدام، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «النصف من ذلك أحبّ إليّ» ^(٢) فهذا يدلّ على أنّ الإتيان بالصلاتين بعد القدم و القدمين - كما في الخبرين الأولين ^(٣) - أفضل.

و نحوها رواية محمّد بن الفرّج، قال: كتبت أسأله عن أوقات الصلاة، فأجاب: «إذا زالت الشمس فصلّ سُبْحَتَكَ، و أحبّ أن يكون فراغك من الفريضة و الشمس على قدمين، ثم صلّ سُبْحَتَكَ، و أحبّ أن يكون فراغك من العَصْر و الشمس على أربعة أقدام، فإن عَجَلْ لك أمر فابدأ بالمريضتين واقض بعدهما السواقل، فإذا طلع الفجر فصلّ الفريضة ثمّ اقض بقُدّ ما شئت» ^(٤).

(١) التهذيب ٢: ٢٤-٢٥/٦٩، الاستبصار ١: ٢٦٠-٢٦١/٩٣٥، الوسائل، الباب ٣ من أبواب المواقيت، ح ٥، و ما بين المعقوفين من المصدر.

(٢) التهذيب ٢: ٢٤٦/٩٧٨، الاستبصار ١: ٢٤٩-٢٥٠/٨٩٧، الوسائل، الباب ٥ من أبواب المواقيت، ح ١٢، و الباب ٨ من تلك الأبواب، ح ٢٢.

(٣) المتقدمين في ص ٨٥

(٤) التهذيب ٢: ٢٥٠/٩٩١، الاستبصار ١: ٢٥٥/٩١٤، الوسائل، الباب ٨ من أبواب المواقيت،

فالأظهر إنما هو استحباب المبادرة إلى فعل الصلاة في أول وقتها مطلقاً إلا أن بين يديها مُنْجحة، كما صرح به في الخبرين الأخيرين و غيرهما من الأخبار الآتية، فينبغي فعلها في أول الوقت بعد الإتيان بالنافلة الغير المناهي لوقوع العريضة في أول وقتها عرفاً.

فالذي ينبغي أن يقال في توجيه الأخبار:

أما ما دل على أن الوقت إنما هو بعد الذراع و الذراعين، أو القدمين و الأربعة أقدام اللتين مألهما إلى الأولين إنما أريد به - بحسب الظاهر - الوقت المخصوص بالعريضة في مقابل وقت التطوع، فالمراد بدخول وقت العريضة هو وقتها الذي يؤتى بها بلا نافلة، كما يشعر بذلك قوله ﷺ: «فإذا بلغ فيؤك ذراعاً [من الزوال] بدأت بالعريضة و تركت النافلة»^(١).

و أما قبل القدمين. فالوقت وقت للنافلة بمعنى أنه يأتي بها أولاً في ذلك الوقت، لا أنه لو تركها رأساً أو خففها بحيث بقي من الوقت شيء لا يجوز له الإتيان بالعريضة.

و أما الخبران^(٢) الأولان الدالان على أن وقت الظهر بعد الزوال بقدم، فالمراد بها - على الظاهر - بيان أول وقت فعلها مترتبة على النافلة التي زمن فعلها يقرب من قدم، فكأنه ﷺ: «بذلك على أن مقدار قدم هو الوقت الذي ينبغي الاشتغال فيه بالنافلة، فأول وقت العريضة - بملاحظة ترتبها على النافلة التي كانت لديهم بمنزلة الواجبات في شدة الاهتمام بها - إنما هو بعد مصي هذا المقدار من

(١) تقدّم تخريجه في ص ٨٦، الهامش (٣).

(٢) تقدّم في ص ٨٥.

الوقت الذي هو زمانٌ تقريبيٌّ لعمل النافلة، وليس تحديد الوقت بما بعد الزوال
بقدم، إلا بملاحظة كون هذا المقدار هو المقدّر الذي يسع فعل النافلة، فالمقدار على
مقدار فعل النافلة، لا على مقدار قدم من حيث هو، كما يؤيده عطف قوله عليه السلام في
الروايتين: «أو نحو ذلك»^(١).

و يشهد له الأخبار الكثيرة الدالة على أنّ العبرة بالفراغ من النافلة، لا بالقدم
و القدمين.

كموثقة دريح و رواية محمد بن الفرّج، المتقدمين^(٢).

و صحيحة حارث بن المغيرة و عمر بن حفظة و منصور بن حارم قالوا: كنّا
نقيس الشمس بالمدينة بالذراع، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «ألا أنبئكم بأبين من هذا،
إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر إلا أن بين يديها شُبْحة، و ذلك إليك إن
شئت طوّلت و إن شئت قصّرت»^(٣).

و حسنة دريح قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: متى أصلي الظهر؟ فقال: «صلّ
الزوال ثمانية، ثمّ صلّ الظهر، ثمّ صلّ شُبْحَتَكَ طالت أو قصّرت، ثمّ صلّ
العصر»^(٤).

و موثقة سماعة، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: «إذا زالت الشمس فصلّ ثمان
ركعات، ثمّ صلّ العريضة أربعاً، فإذا فرغت من شُبْحَتِكَ قصّرت أو طوّلت فصلّ

(١) راجع ص ٨٥

(٢) ص ٩٢

(٣) الكافي ٣/٢٧٦: ٤، التهذيب ٦٣/٢٢٠: ١، الاستبصار ١/٢٥٠: ١٩٨، و في الأخيرين نحوه،
الوسائل، الباب ٥ من أبواب المواقيت، ح ١ و ٢.

(٤) الكافي ٣/٢٧٦: ٣، الوسائل، الباب ٥ من أبواب المواقيت، ح ٣.

المعصر^(١).

و عن عمر بن حنظلة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر إلا أن بين يديها شُبْحَةٌ، وذلك إليك إن شئت طَوَّلْتَ وإن شئت قَصَّرْتَ»^(٢).

و عن [مسمع بن عبد الملك]^(٣) قال: «إذا صَلَّيتَ الظهر فقد دخل وقت المعصر إلا أن بين يديها شُبْحَةٌ، فذلك إليك إن شئت طَوَّلْتَ وإن شئت قَصَّرْتَ»^(٤).
و عن مالك الجهنبي أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن وقت الظهر، فقال: «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين، فإذا مرغت من شُبْحَتِكَ فصلَ الظهر متى [ما] بدا لك»^(٥).

و عن عيسى بن أبي^(٦) منصور، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: «إذا زالت الشمس فصلَّيتَ شُبْحَتَكَ فقد دخل وقت الظهر»^(٧).

و عن محمد بن أحمد بن يحيى، قال: كتب بعض أصحابي إلى أبي الحسن عليه السلام: روي عن آبائك القدم و القدمين و الأربع و القامة و القائمين و

(١) التهذيب ٢: ٢٤٥-٢٤٦/٩٧٦، الاستبصار ١: ٢٤٩/٨٩٥، الوسائل، الباب ٥ من أبواب المواقيت، ح ١١.

(٢) الكافي ٣: ٢٧٦/٢، التهذيب ٢: ٢١/٥٧، الوسائل، الباب ٥ من أبواب المواقيت، ح ٥.

(٣) يدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية و الحجرية و كذا في الحقائق الناضرة ٦: ١٣٦-١٣٧ «ابن أبي عمير» و ما أثبتناه كما في المصدر.

(٤) الكافي ٣: ٢٧٧/٨، الوسائل، الباب ٥ من أبواب المواقيت، ح ٤.

(٥) الفقيه ١: ١٣٩/٦٤٦، الوسائل، الباب ٥ من أبواب المواقيت، ح ٧، و ما بين المعقوفين من المصدر.

(٦) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٧) التهذيب ٢: ٢١/٦٠، الاستبصار ١: ٢٤٨/٨٨٩، الوسائل، الباب ٥ من أبواب المواقيت، ح ٨.

طُلْ مثلث و الذراع و الذراعين، فكُتِبَ عَلَيْهِ ^(١) لا القدم و لا القدمين، إذا رُلَّت الشمس فقد دُحِلَ وقت الصلاتين و بين يديها سُتْحَةٌ، و هي ثمان ركعات، فإن شئت طَوَّلْتَ و إن شئت قَصَّرْتَ، ثم صَلَّ الظهر، فإذا فرغت كان بين الظهر و العصر سُتْحَةٌ، و هي ثمان ركعات إن شئت طَوَّلْتَ و إن شئت قَصَّرْتَ، ثم صَلَّ العصر ^(٢).

فتلخص من جميع ما ذكرنا أن مقتضى الجمع بين الأدلة: حمل الخبرين ^(٣) الدالين على أن وقت الظهر بعد الزوال بقدَمٍ و نحوه على إرادة وقتها الذي جعل لها ثانياً و بالعرض بلحاظ ترثها على فعل النافلة، فإن مقتضى أمر الشارع بالثمان ركعات نافلة الزوال في أول الوقت. تأخر زمان أداء الفريضة عن أول الوقت بمقدار زمان فعل النافلة، و هو مقدار قدَمٍ تقريباً، و إلا للزم الأمر بإيجاد المتضادين في زمانٍ واحد، و هو غير معقول، و حيث إن تأخر وقت الفريضة مسبب عن مزاحمة فعلها في أول الوقت للخروج عن عهدة التكليف بالنافلة، اختص بما إذا كانت النافلة مشروعة، و لذا استثنى في الخبرين يوم الجمعة و في السفر ^(٤)، لكن لما لم يكن التكليف بالنافلة إرغامياً، جاز له ترك النافلة و الإتيان بالفريضة في أول الوقت؛ لانتفاء ما يقتضي تقييد الأدلة الدالة عليه في الفرص، بل قد عرفت عند البحث عن إزالة الجحامة عن المسحود أنه لو ترك الإزالة و صلى في سعة الوقت صحَّت صلاته، فإن الأمر بالإزالة مصيئاً و إن اقتضى تقييد الأمر بالصلاة بما بعد

(١) التهذيب ٢/٢٤٩، الاستبصار ١/٢٥٤-٩١٣، الوسائل، الباب ٥ من أبواب المواقيت،

ح ١٣

(٢ و ٣) راجع: ص ٨٥

رمان الإزالة لكن لما كان مشؤهُ المراحمة، احتضن التقيد بموردها، و هو ما إِد
«شتعل بالإزالة، فوق الصلاة عند تجز التكليف بالإزالة وإن كان بعد مصي رماني
يتمكّن من فعل الإزالة لكن لو ترك الإزالة فوفها من أول الوقت، فكذلك فيما
نحن فيه.

و أمّا أحوار القدمين و الأربعة أقدام و ما بمعناها من التحديد بالذراع و
الذراعين، فالمراد بها - على الظاهر - هو الوقت الذي يبدأ فيه بالمريضة في مقابل
وقت التطوع الذي يكون تكليفه الفعلي ابتداءً هو الإنيا بالنافلة ثم بالمريضة، كما
يشهد بذلك ما في نفس تلك الأخبار و غيرها مما عرفت، و سيأتي لذلك مزيد
توضيح عند البحث عن تحديد أوقات الواجب إن شاء الله.

لكن بعد ارتكاب هذا الترجية في بعض الأخبار الدالة على أن أول وقت
العصر بعد مصي أربعة أقدام، مثل - رواية إبراهيم الكرخي، قال: سألت أبا الحسن
موسى عليه السلام متى يدخل وقت الظهر؟ قال: «إذا زالت الشمس» فقلت: متى يخرج
وقتها؟ فقال: «من بعد ما يمضي من روالها أربعة أقدام، إن وقت الظهر ضيق ليس
كغيره» قلت: فمتى يدخل وقت العصر؟ فقال: «إن آخر وقت الظهر هو أول وقت
العصر» فقلت: فمتى يخرج وقت العصر؟ فقال: «وقت العصر إلى أن تغرب
الشمس، و ذلك من علّة، و هو تضييع»^(١) الحديث؛ فإن حملها على إرادة ما ذكر
يستلزم التكليف بحمل ما أريد من وقت صلاة الظهر على معنى مقابله لما أريد من
وقت صلاة العصر، و هو بعيد.

(١) التهديب ٢٦٠٢/٧٤، الاستبصار ٢٥٨٠١-٢٥٩/٩٢٦، الوسائل، الباب ٨ من أبواب

و نحوها بل و أشكل من ذلك. رواية محمد بن حكيم، قال. سمعت العبد
 الصباح عليه السلام و هو يقول. «إن أول وقت الظهر زوال الشمس، و آخر وقتها قامة من
 الروال، و أول وقت العصر قامة، و آخر وقتها قامتان» قلت في الشتاء و الصيف
 سواء؟ قال. «نعم»^(١) بناءً على تفسير القامة بالذراع كما في غير واحد من الروايات
 الآتية، و إلا فحال هذه الرواية حال ما رواه يريد بس حليعة، قال: قلت
 لأبي عبد الله عليه السلام. إن عمر بن حنظلة أتانا عنك بوقت، فقال. «إذا لا يكذب علينا»
 قلت. ذكر أنك قلت: «إن أول صلاة افترضها الله على نبيه عليه السلام الظهر، و هو قول
 الله عز وجل: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لَدُلُوكَ الشَّمْسِ﴾^(٢) فإذا زالت الشمس لم يسمعك إلا
 سُنْحَتِكَ، ثم لا تزال في وقتٍ إلى أن يصير الظل قامةً، و هو آخر الوقت، فإذا صار
 الظل قامةً دخل وقت العصر، فلم تزل في وقت العصر حتى يصير الظل قامين، و
 ذلك المساء» قال: «صدق»^(٣) فإن المراد بالقامة في هذه الرواية - بحسب الظاهر -
 هي قامة الشخص، كما هو المتبادر من لفظها؛ لأنَّ صيرورة ظلِّ الشاخص مثليته هو
 الذي يترتب عليه المساء، لا أربعة أقدام.

و كيف كان فهذه الروايات بظاهرها منافية لجُلِّ الأخبار المتقدمة من وحوه،
 و ستعرف أنَّ هذا النحو من الاختلاف في الأخبار الواردة في باب المواقيت غير
 عريض، فالتمضي عن كلِّ واحدةٍ من هذه الروايات بالحدثة فيها - بضعف السند أو

(١) التهذيب ٢/٢٥١: ٩٩٤، الاستبصار ١/٢٥٦: ٩١٧، الوسائل، الباب ٨ من أبواب المواقيت،
 ح ٢٩.

(٢) الإسراء ١٧: ٧٨.

(٣) الكافي ٣/٢٧٦-٢٧٥، التهذيب ٢/٢٠٠: ٥٦، الاستبصار ١/٢٦٠: ٩٣٢، الوسائل، الباب ٥
 من أبواب المواقيت، ح ٦، وكذا الباب ١٠ من تلك الأبواب، ح ١.

حقل بعضها معارضة ببعض و إسقاطها عن الاعتبار أو غير ذلك من الماقتات
الجرئية الغير المطردة - غير مجدية بعد أن عُلِمَ إجمالاً بصدور كثير منها بل جُلِّها
من الأئمة عليهم السلام، كما في جملة من الأخبار المعتبرة الإشارة إليه، وسيأتي لتكتم
في توجيهها إن شاء الله تعالى.

وقد أشرنا فيما سبق إلى عدم صلاحية شيء من الروايات لمعارضة لطائفة
الأولى من الأخبار المصرحة بدخول وقت الصلاتين من أول الروال مرتبة ثانيتهما
على الأولى، كما هو المطلوب، فإن أمكن توجيه سائر الروايات بما لا ينافي تلك
الأخبار، فهو، وإلا يجب رد علمها إلى أهلها، فما تضمنته تلك الأخبار من دخول
وقت الصلاتين بالروال إجمالاً مما لا شبهة فيه، بل وكذا لا شبهة في امتداد وقتها
إلى العروب، كما في كثير من تلك الأخبار التصريح بذلك، بل لاختلاف في ذلك
أيضاً في لجمعة، وإنما الخلاف في مقامين:

أحدهما: في أن مجموع هذا الوقت المحدود بين العدين وقت احتياري
لصلاتين يجوز تأخيرهما بلا عذر إلى آخر الوقت، أو أن أوله وقت للمعذور و
آخره للمعذور والمضطّر؟

وثانيهما: في أن كلاً من الصلاتين مشتركة مع الأخرى في مجموع الوقت،
فيدخل وقت كل منهما بالزوال و يمتد إلى الغروب، لكن منع عن إتيان العصر في
أول الوقت ترتبها على الظهر، أو أنه بالروال يدخل وقت مجموع الصلاتين من
حيث المجموع مرتبة ثانيتهما على الأولى، لا وقت كل واحدة منهما مستقلة؟
أمّا الكلام في المقام الأول: فسيأتي عند تعرض المصنف رحمته الله.

(و) أمّا المقام الثاني: فالمشهور بين الأصحاب - رضوان الله عليهم - أنّه (تختصّ) صلاة (الظهر من أوله بمقدار أدائها، وكذلك العصر من آخره، وما بينهما من الوقت مشترك) خلافاً لما حكى عن ظاهر الصدوقين من القول بأنّه إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر والعصر إلا أنّ هذه قبل هذه^(١).

و ربّما يظهر ممّا حكى عن المعتمد شيوع القول بذلك بين القدماء؛ فإنّه بعد أن حكى عن الحلبي الطعن على القائلين بهذا القول و تحطّتهم في ذلك أنكر عليه تمام الإكراه، و بالغ في التشيع عليه، و قال في طيّ كلماته - المحكيّة عنه -: إنّ ذلك يصرّ من الأنعمّة عليه السلام، و قد رواه زرارة و عبيد و الصّاح بن سيابة و صالح الجهنّي و يونس عن العبد الصّالح و أبي عبد الله عليه السلام، على أنّ فصلاء الأصحاب رَوَوْا ذلك و أفترأوه، فيجب الاعتناء بالتأويل، لا الإقدام بالطعن.

ثمّ قال: و يمكن أن يتأوّل ذلك من وجوه:

أحدها: أنّ الحديث نصّنت وإلا أنّ هذه قبل هذه^(٢) و ذلك يدلّ على أنّ المراد بالاشتراك ما بعد الاختصاص.

الثاني: أنّه لما لم يكن للظهر وقتٌ مقدّر، بل أيّ وقتٍ فرض وقوعها فيه، أمكن فرض وقوعها فيما هو أقلّ منه حتّى لو كانت الظهر تسبيحةً، كصلاة شدّة الخوف، كانت العصر بعدها، و لأنّه لو ظنّ الزوال ثمّ دخل الوقت قبل إكمالها بلحظة، أمكن وقوع العصر في أول الوقت إلا ذلك القدر، فسلطة الوقت و عدم

(١) كما في جواهر الكلام ٨٢:٧، و حكاه عنهما المحقّق الكركي في جامع المقاصد ٢٤٠٢، وانظر المفتح: ٩١.

(٢) تقدّم تخريجه في ص ٨٢، الهامش (٤).

ضبطه كان التعبير عنه بما ذكر في الرواية من ألحصى العبارات و أحصاها
الثالث: أن هذا الإطلاق يُتَقَيَّدُ برواية داؤد بن فرقد، و أحبار الأئمة عليهم السلام و
إن تعددت في حكم الخبر الواحد^(١). انتهى.

و قد يقال أيضاً في تأويل الأخبار التي تقدّمت الإشارة إليها - الدالة على
دخول وقت الصلاتين بالزوال - بما تقدّمت الإشارة إليه من أن المراد بدخول
وقت الصلاتين دخول وقت المجموع من حيث المجموع على سبيل التوزيع، بل
قد يقال: إن هذا هو الذي يقتضيه ترتب العصر على الظهر، المستفاد من
قوله عليه السلام: «إلا أن هذه قبل هذه»^(٢) فإن مقتضاه كون حال صلاة العصر حال الركعة
الثانية من صلاة الظهر التي يمنع دخول وقتها إلا بعد مضي مقدار ركعة من
الزوال، و كالتشهد و التسليم الواقعين في آخر الصلاة اللذين لا يدخل وقتها إلا
بعد مضي مقدار ما تقدّمهما من الأجزاء.

و استشهد بعض^(٣) أيضاً لإرادة دخول وقتها على سبيل التوزيع: بأنه ورد
في الصحاح: «إذا زالت الشمس دخل الوقتان، و إذا غربت دخل الوقتان». و لفظ
الوقتين حقيقة في وقتين متعدّدين، و محال دخول وقتين كذلك بمجرّد الزوال و
الغروب إلا على سبيل التوزيع.

أقول: دخول وقتين متعدّدين حقيقة هي زمان واحد على سبيل التوزيع

(١) بحكاه عنه البحراني في المحقق الناصرة ١٠٤:٦، و صاحب الجواهر فيها ٨٢:٧، و مطر:
المعتبر ٣٤:٢.

(٢) تقدّم تخريجه في ص ٨٢، للهامش (٤).

(٣) لاحظ: جواهر الكلام ٨٨:٧.

لا يخلو عن ماقضة، و تعدد الوقتين إنما هو بلحاظ تعدد المعليين، الموقنين، فالمراد بدخول الوقتين دخول وقت الصلاتين، أي الوقت الذي اعتسره الشارع شرطاً لصحتهما على تقدير استجماعهما لسائر الشرائط المعتبرة فيهما، ولا استحالة في حصول وقت العصر بهذا المعنى بمجرد الروال.

و كون العصر مرتبةً على الظهر لا يصلح مانعاً عن صلاحية الوقت من حيث هو لعلها على تقدير استجماعها لشرائط الصحة التي منها الترتيب، وإنما يجمع ذلك عن حصول فعلها جامعة للشرائط في أول الوقت

و يظهر أثر كون الوقت صالحاً للفعل فيما لو انتفت شرطية الترتيب، كما لو غفل عن الظهر أو اعتقد فعلها، فصلّى العصر، أو فعّلها بزعم دخول الوقت ثم أتى بالعصر بعدها، فاكشف بعد الفراع وقوع العصر في أول الوقت و الظهر ببله، إلى غير ذلك من الأمثلة التي يُحكم فيها بسقوط الاشتراط، فإن أظهر اختصاص شرطية الترتيب بحال التذكّر، كما ستعرفه في محله إن شاء الله

و يظهر أثره أيضاً فيما إذا حصلت براءة الذمة عن الظهر - و لو بمقتضى ظاهر التكليف - قل مصي مقدار أدائها من أول الوقت، كما لو اعتقد دخول الوقت فصلّى الظهر ثم دخل الوقت في آخر صلاته قبل إكمالها بلحظة، فإنه تصح صلاة الظهر في العرص، وله الدخول حيثنذ في صلاة العصر، و ستعرف أن هذا لا يجمع مع القول بالاختصاص و إن جعل المصنّف رحمته الوقت المحتصّ بالظهر في هذا لعرص خصوص هذه اللحظة^(١)، و لكنك ستعرف عدم استقامته.

و كذا لو صلى الظهر برعم دخول الوقت ثم شك بعد الفراغ في الزوال،
فبحكم بصحة صلاته السابقة؛ لقاعدة الشك بعد الفراغ، لكن لا يثبت بذلك
دحول الوقت، لما عرفت مراراً من عدم الاعتداد بالأصول المثبتة، فله بعد أن علم
أو ظن بالزوال الشروع في صلاة العصر، وهذا بخلاف ما لو قلنا بأنه لا يدخل
وقتها إلا بعد مضي مقدار أداء الظهر، فإنه يجب على هذا التقدير الصبر إلى أن
يعلم أو يظن بمضي هذا المقدار من الزوال.

و بما ذكرنا ظهر ما في كلام صاحب المدارك حيث استدل على اختصاص
الظهر من أول الوقت بمقدار أدائها: بأنه لا معنى لوقت الفريضة إلا ما جاريقاعها
فيه ولو عسى بعض الوجوه، ولا ريب أن إيقاع العصر عند الزوال على سبيل العمدة
ممتنع، وكذا مع النسيان على الأظهر؛ لعدم الإتيان بالمأمورية على وجهه، وانتفاء
ما يدل على صحته مع المعالجة، وإذا امتنع وقوع العصر عند الزوال، انتهى كون
ذلك وقتاً لها^(١). انتهى.

وقد ظهر أيضاً بما ذكرنا ضعف الاستشهاد لإرادة دخول الوقتين متعاقبين
من الأخبار بما تضمنته من قوله ﷺ: «إِلَّا أَنْ هَذِهِ قَبْلَ هَذِهِ»^(٢) لما عرفت من عدم
العلازمة بين الترتيب بين الصلاتين - كما هو مدلول هذه العبارة - وبين الترتيب
بين وقتيهما.

نعم، المتبادر من قول القائل: «إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ دَخَلَ وَقْتُ الْعَمَلِ
الْكُدَائِيِّ» رادة دخول وقته الفعلي الذي يجوز فيه ذلك الفعل، فهو بمنزلة ما لو

(١) مدارك الأحكام ٣: ٣٦.

(٢) تقدّم تعريجه في ص ٨٢ الهامش (٤).

قال: وإذا رالت الشمس جاز ذلك الفعل لا الوقت الشأى الذي لا يصح إيقاعه فيه إلا على بعض الفروض النادرة الخارجة عن اختيار المكلف، كما هو الشأن في المقام بالنسبة إلى صلاة العصر بناءً على مشاركتها مع الظهر من أول الوقت، ولذا جعل المصنف رحمته الله قوله عليه السلام: «إلا أن هذه قبل هذه» دليلاً على إرادة الاشتراك بعد الاختصاص^(١)؛ نظراً إلى دلالة هذه الفقرة على عدم جواز الإتيان بالعصر في أول الوقت، فأول وقتها - الذي جاز الإتيان بها فيه، و تعلق الطلب الشرعي بفعلها عند حضوره - لا يعقل أن يكون إلا بعد مضي مقدار أداء الظهر، فيصير حينئذ الوقت مشتركاً بين الصلاتين، وقبله كان محتضاً بالظهر، فعلى هذا يكون قوله عليه السلام: «إذا رالت الشمس دخل وقت كل من الصلاتين إلا أن هذه قبل هذه» مسوقاً لبيان جواز الإتيان بكل منهما بعد الزوال في أول أرملة الإمكان مشيراً إلى أن أول أرملة إمكان فعل العصر إنما هو بعد مضي مقدار أداء الظهر

و إلى هذا التوجيه يؤول كلام من جعل هذه الفقرة قرينة لإرادة دخول الوقتين متعاقبين.

ولكنك خير بأن جعلها قرينة لإرادة الوقت الثاني بالنسبة إلى صلاة العصر أولى من ارتكاب هذا التأويل، بل هو المتعين، فإن جملة من الأخبار كادت تكون صريحة في إرادة دخول وقت العصر أيضاً كالظهر - بمجرد الزوال، فيجب أن يكون المراد بها دخول وقتها الصالح للفعل من حيث هو لا بالفعل، أو يكون الكلام مبنيّاً على التجوز المحالف للأصل.

منها: صحيحة عبيد بن زرارة: «إذا زالت الشمس دخل وقت الصلاتين: الظهر و العصر جميعاً إلا أن هذه قبل هذه، ثم أنت في وقتٍ منهما جميعاً حتى تقيب الشمس»^(١)

و خبره الآخر الذي رواه عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى: «أقم الصلاة لدلوك الشمس»^(٢) قال: «إن الله افترض أربع صلوات أول وقتها من زوال الشمس إلى انتصاف الليل، منها صلاتان أول وقتها من عند زوال الشمس إلى غروب الشمس إلا أن هذه قبل هذه، و منها صلاتان أول وقتها من غروب الشمس إلى انتصاف الليل إلا أن هذه قبل هذه»^(٣).

ولو لا اشتمل هاتين الروایتين على هذه الفقرة، لأمكن حملهما على إرادة دخول وقت المجموع من حيث المجموع وإن بَعُدَ ذلك في الرواية الأولى بواسطة اشتمالها على التأكيد بلفظ الجميع الموجب لتأكيد ظهورها في إرادة دخول وقت كل منهما على سبيل الحقيقة، لكن اشتمالهما على هذه الفقرة يجعلهما كالنص في أن موضوع القضية كل واحدة من الصلاتين، لا المجموع من حيث المجموع، فتكون هذه الفقرة - بحسب الظاهر - مسوقة لدفع توهم جواز البداية بكل من الصلاتين بمقتضى الإخبار بمشاركتها في الوقت، فقوله عليه السلام: «إلا أن هذه قبل هذه» نظير ما في بعض الأخبار المتقدمة^(٤) «إذا زالت الشمس دخل وقت

(١) تقدّم تخريجها في ص ٨٢، الهامش (٤).

(٢) الإسراء ١٧ ٧٨.

(٣) تقدّم تخريجه في ص ٨٣، الهامش (١).

(٤) في ص ٩٥.

الظهر إلا أن يبين يديها سُحَّة فلم يقصد بهذا الاستثناء تخصيص وقتها

و نحو هاتين الروايتين في الإبقاء عن الحمل على إرادة وقت المجموع من حيث لمجموع صحيحة زرارة: «إذا رالت الشمس دخل الوقتان: الظهر والعصر، وإذا عابت الشمس دخل الوقتان: المغرب والعشاء»^(١)

نعم، لا يبعد هذا التوجيه في رواية الصباح بن سيابة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا رالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين»^(٢).

و نحوها رواية سميان بن سمط و مالك الجهني و منصور بن يونس، المتقدمات^(٣) في أول الباب.

و الحاصل أن جُلَّ أخبار الباب بظواهرها طاهرة الانطباق على مذهب القائلين بكون الوقت مشتركاً بين الصلاتين من أول الزوال إن أرادوا بذلك مجرد الشائبة و الصلاحية بالنسبة إلى صلاة العصر، كما هو الظاهر من كلامهم حيث التزموا باشتراط الترتيب، و صرحوا بأن هذه قبل هذه، لا وقتها، المعلي الذي يكون المكلف مأموراً بإيقاعها فيه، و إلا فيرد عليهم ما يستشعر من بعض كلمات الحنلي من جمودهم على العبائر و الألفاظ دون الأدلة و المعاني^(٤)، لكنهم أحل من ذلك، و لم يُعلم من المشهور - القائلين باحتصاص أول الوقت بالظهر - إكراه صلاحية الوقت من حيث هو للعصر بحيث لو فرض سقوط التكليف بالظهر أو انتفاء

(١) تقدّم تحريجها في ص ٨١، الهامش (٤).

(٢) التهذيب ٢/٢٤٣، ٩٦٤، الاستبصار ١/٢٤٦-٢٤٧، الوسائل، الباب ٤ من أبواب

المواقيت، ح ٨

(٣) في ص ٨٣-٨٤

(٤) السرائر ٢٠٠٦.

شرطية الترتيب، أوجبوا الصبر إلى أن تمضي مدة الاحتصاص؛ فإن من المحتمل قوياً إرادة كثير منهم الوقت الفعلي الذي يكون المكلف مأموراً بأن يصلي فيه العصر، العير لمنامي لصلاحية الوقت قبله لصحتها على بعض التقدير، كما يشهد بذلك بعض أدلتهم الآتية.

وكيف كان فقد استدلل لاحتصاص أول الوقت بالظهر بأمور.

منها: ما تقدّمت الإشارة إليه من الاستشهاد له بقوله **كَلَّا: إِلَّا أَنْ هَذِهِ قَبْلَ**

هذه^(١).

وقد عرفت أن الأخبار المتضمنة لهذه العقرة على خلاف مطلوبهم أدلّ إن أردوا إنكار صلاحية أول الوقت لفعل العصر مطلقاً حتى مع فرض انتفاء شرطية الترتيب أو سقوط التكليف بالظهر، وأما إن أرادوا بذلك نفي الفعلية، فهو حق، كما تقدّمت الإشارة إليه، وسيأتي توضيحه إن شاء الله، فإن هذه الروايات تدلّ بالالتزام على أن لصلاة العصر ثلاثة أوقات: وقت صالح لها من حيث هو، وهو يدخل بالزوال، و وقت يكون المكلف مأموراً بإيقاعها فيه على الإطلاق، لا على سبيل لعرض و التقدير بحيث يكون وجوبه في ذلك الوقت مشروطاً بمقدمات وجوبية خارجة عن اختيار المكلف، وهذا لا يعقل أن يكون إلا بعد مضي مقدار أداء الظهر و وقت يتنجز فيه التكليف بها، وهذا إنما يتحقق بعد الفراغ من الظهر. وإن شئت سمّيت هذا الوقت بالوقت الفعلي؛ فإنه أولى بهذه التسمية من الوقت بالمعنى المتقدم.

(١) تقدّم تخريجه في ص ٨٢ الهامش (٤).

و قد أُشير إلى الوقت بهذا المعنى في رواية الفضل عن الرضا عليه السلام - المروية عن العلي - قال عليه السلام: «و لم يكن للعصر وقت معلوم مشهور... فجعل وقتها عند الفراغ من الصلاة التي قبلها»^(١).

و منها: ما ذكره في المدارك^(٢).

و قد عرفت مع ضعفه^(٣) أنما.

و منها: ما حكاه في الحدائق عن المختلف ملخصاً له، فقال. و ملخصه أن القول باشتراك الوقت حين الزوال بين الصلاتين مستلزم لأحد الباطلين إما تكليف ما لا يطاق، أو خرق الإجماع، فيكون باطلاً.

بيان الاستلزام: أن التكليف حين الزوال إما أن يقع حينئذٍ بالعبادتين معاً، أو بإحدهما لا بعينها، أو بواحدة معينة، و الثالث خلاف فرض الاشتراك، فتعين أحد الأولين، على أن المعينة إن كانت هي الظهر، ثبت المطلوب، و إن كانت هي العصر، لزم خرق الإجماع، و على الاحتمال الأول يلزم تكليف ما لا يطاق، و على الثاني يلزم خرق الإجماع؛ إذ لا خلاف في أن الظهر مرادة بعينها حين الزوال، لا لأنها أحد الفعلين^(٤). انتهى.

و أورد عليه: بأن غاية ما يلزم منه وجوب الإتيان بالظهر دون العصر بالنسبة إلى الداكر، و هو غير مستلزم للاختصاص، فإن القائل بالاشتراك لا يخالف في

(١) على الشرائع. ٢٦٣ (الباب ١٨٢) ضمن ح ٩، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب الموافقات،

ح ١١

(٢) مدارك الأحكام ٣٦:٣، و قد تقدّم في ص ١٠٣.

(٣) في ص ١١، ١٢: «و قد عرفت ضعفه».

(٤) الحدائق الناضرة ١٠٣:٦-١٠٤، و انظر: مختلف الشيعة ٣٤:٢، ضمن المسألة ٣.

ذلك في صورة التذكّر، وإنّما بطرح الخلاف، وتظهر الفائدة في صورة النسيان و
العملة - كما تقدّمت الإشارة إليه و سيأتي التصريح به أيضاً - فإنّها تقع صحيحة
على هذا القول، وهذا هو المراد من الاشتراك في الوقت - كما قرّره - فيما بعد
مضي قدر الظهر إلى ما قبل قدر العصر من الغروب، ولو صحّ ما ذكره، للزم أن
لا يكون شيء من الوقت مشتركاً؛ لأنّه في كلّ جزء من الوقت إن لم يأت بالظهر
سابقاً، لزم اختصاصه بالظهر؛ لعين الدليل المذكور، وإن أتى إليها سابقاً،
فالوقت^(١) اختصّ بالعصر. انتهى.

وقد حكى عنه رحمته أنّه قد تعلّق لهذا الإيراد، فاعترضه على نفسه وأجاب
عنه - بما حكى ملخصه - بأنّ الاشتراك على ما فسرتموه فرع وقوع التكليف
بالفعل، ونحن قد بيّنا عدم تعلّق التكليف^(٢). انتهى.

وأورد عليه: بأنّه إن أراد عدم التكليف مع التذكّر، فمسلم، ولا ضير فيه.
وإن أراد مطلقاً ولو في صورة الغفلة والنسيان، فممنوع^(٣).

ويمكن لنمضي هنّ ذلك بأنّ تكليف الغافل بإيجاد شيء في حال غفلته
غير معقول، فلا يعقل توجيه التكليف إليه بإيقاع العصر في أوّل الوقت على تقدير
تركه للظهر نسياناً أو معتقداً لفعلها.

نعم، لو لم يكن الترتيب بين الصلاتين شرطاً في صحّة العصر وكان الأمر

(١) بدل ما بين المقومين في النسخ الخطيّة والحجريّة: وبالعصر سابقاً كما في آخر الوقت. و
ما أثبتناه من المصدر.

(٢) مختلف الشيعة ٢: ٣٤٠-٣٥، ضمن للمسألة ٣.

(٣) الحدائق الناضرة ٦: ١٠٦-١٠٧.

بإتيان الظهر أولاً لأجل أهميتها في نظر الشارع، لأنمكن الأمر بفعل العصر في أول الوقت معلقاً على ترك امتثال الأمر بالأهم، كما تقدم تحقيقه مراراً، لكن الترتيب ماع عن الأمر التعليقي أيضاً.

فتلخص مما ذكر أنه لا يصح الأمر بفعل العصر في أول الوقت لا مطلقاً ولا معلقاً على العصيان ولا على السيان ونحوه.

أما الأول: فلاستلزامه التكليف بما لا يطاق، أو التخيير المخالف للإجماع. والثاني: فلموافاته لشرطية الترتيب.

و الثالث: فلغفلة المكلف عن العنوان المعلق عليه الحكم.

وهذا بخلاف الوقت المشترك؛ فإنه مكلف بإيقاع العصر فيه على الإطلاق، وترثها على الظهر غير ماع عن تعلق الأمر المطلق بفعلها في الوقت المشترك؛ لأن المكلف قادر على الإتيان بها في كل جزء من أجزاء الوقت بتقديم الظهر عليه، فيكون فعل الظهر قبلها بالنسبة إلى الوقت المشترك كالظاهرة من المقدمات الوجودية المقدورة للمكلف، العير المانعة عن إطلاق الطلب.

هذا غاية ما يمكن أن يقال في توجيه الاستدلال، وهو لا يحلو عن نظر

أما أولاً: فلأن الماع عن الأمر بفعل العصر في أول الوقت ليس إلا الأمر بإيقاع الظهر قبلها، الذي مرجعه إلى إيجاب الترتيب بين الصلاتين، ولا نزاع في احتصاص هذا التكليف بحال التذكر، ومع قطع النظر عن هذا التكليف فالواجب على المكلف إنما هو الإتيان بكل من الصلاتين من حيث هي في وقتها الذي بينه

الشارع بقوله «إد»، زالت الشمس دخل وقت الصلاتين»^(١) وحيث إن الوقت موسّع لا أثر لمصادة الفعلين، فإنه لم يتعيّن عليه فعل الظهر في أول وقتها، فلا يمنع وحوها الموسّع عن الرخصة في إيجاد ما يضاده، أو إيجابه في الجملة.

والحاصل أنه لا استحالة في الأمر بأشياء متصادة في زمان يسع الجميع، فيجب على المكلف - في العرص - الإتيان بجميعها في مجموع الوقت محيراً في الداء بأيها شاء تحيراً عقلياً لا شرعياً، لكن لا يجوز ذلك فيما نحن فيه بواسطة قوله ﷺ: «إلا أن هذه قبل هذه»^(٢) وحيث إن كونها كذلك مخصوص بحال التذكّر تحتصر مانعته عن جواز فعل العصر في أول الوقت بحاله.

فما ذكرناه في تقريب الاستدلال - من عدم معقولة تكليف العاقل عن الظهر بإيقاع العصر في أول الوقت حال غمته - مغالطة، فإنه لم يؤمر بإيقاع العصر قبل الظهر لدى الغفلة، بل أمر بتأخيرها عن الظهر لدى التذكّر، كغيره من الشرائط و الأجزاء التي احتصر اعتبارها في العادات بحال التذكّر.

و ثانياً: سنما استحالة تكليف الغافل بإيقاع العصر في أول الوقت، لكن يكفي في صحة الفعل و وقوعه عبادةً محويته للأمر، و كونه بحيث لو تمكن من لأمر به لأمر، و هو كذلك فيما نحن فيه، كما يكشف عن ذلك إخبار الشارع بدحول وقتها بالزوال، و كون المانع عن طلبها في أول الوقت تسجّر التكليف بإيقاع الظهر قبلها، كما يدل عليه قوله ﷺ: «إذا زالت الشمس دخل وقت الصلاتين: الظهر و العصر جميعاً إلا أن هذه قبل هذه»^(٣) بعد قيام الدليل على

(١ - ٣) تقدّم تحريجه في ص ٨٢، الهامش (٤).

اختصاص اعتبار الترتيب بحال التذكّر.

و ثالثاً: فلما عرفت من عدم انحصار ثمرة الحلاف في صورة الغفلة و
السيان، فلا مانع عن التكليف بفعل العصر في أول الوقت على تقدير عدم كونه
بالفعل مكلفاً بصلاة الظهر، و قد عرفت إمكان تحقق هذا التقدير في بعض
المروءين، و كفى بمثل هذا الطلب التقديري و الصحة الفرضية في صدق قولنا: «إذا
زالت الشمس دخل وقت العصر» إذا أريد به دخول وقتها الصالح لها من حيث هو
الذي «عبره الشارع شرطاً لصحتها، كما هو المتبادر من الأخبار المتقدمة، لا الوقت
الصعلي، فلا ينافيها هذا الدليل الذي غاية مدلوله عدم صلاحية أول الوقت لأن
يتعلّق التكليف بإيقاع صلاة العصر فيه على الإطلاق، و هذا ممّا لا نزاع فيه.

و منها: رواية داؤد بن فرقد عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
«إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر حتّى يمضي مقدار ما يصلي المصلي
أربع ركعات، فإذا مضى ذلك فقد دخل وقت الظهر و العصر حتّى يبقى من
الشمس مقدار ما يصلي أربع ركعات، فإذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت الظهر و
بقي وقت العصر حتّى تغيب الشمس، و إذا غابت الشمس فقد دخل وقت
المغرب حتّى يمضي مقدار ما يصلي المصلي ثلاث ركعات، فإذا مضى ذلك فقد
دخل وقت المغرب و العشاء الآخرة حتّى يبقى من انتصاف الليل مقدار ما يصلي
المصلي أربع ركعات، فإذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت المغرب و بقي وقت

العشاء الآخرة إلى انتصاف الليل»^(١).

و قد اشتهر الاستدلال بهذه الرواية لمذهب المشهور، لصراحته في مدعاهم، فيتبد بها إطلاق الأخبار المتقدمة، و ضعف سندها مجبور بالشهرة و ما يقال من أن التقييد فرع المكافئة من حيث السند، و هي مفقودة، مدفوع بأنه لا عبرة بالمرجححات السنية، مع إمكان الجمع بتقييد أو تخصيص أو ما جرى مجراهما من الجمع المقبول الذي يساعد عليه الفهم العرفي، كما تقرر في محله.

هذا، و لكن عندي في هذا الجمع نظر؛ لما أشرنا إليه آنفاً من أن المتبادر من قول القائل: «إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر» أو «إذا انكفت الشمس دخل وقت صلاة الكسوف» إلى غير ذلك من الأمثلة ليس إلا إرادة الوقت الفعلي الذي يكون المكلف مأموراً بإيقاع الصلاة فيه، أي وقت الخروج عن عهدة التكليف بهذا الفعل، لا الوقت الشأني الصالح لوقوع العمل فيه صحيحاً على سبيل الفرض.

و إنما حملنا الأخبار المتقدمة على إرادة هذا المعنى بالسبب إلى صلاة العصر؛ لما تضمنته من قوله ﷺ: «إِلَّا أَنْ هَذِهِ قَبْلَ هَذِهِ»^(٢) و قد أشرنا فيما سبق إلى أن هذه الفقرة كما تدل على أن المراد بدخول وقت العصر بالزوال وقتها من حيث هو و إن لم يجر إيقاعها فيه بالعمل، كذلك تدل بالملازمة العقلية على أن أول الوقت وقت الخروج عن عهدة خصوص الظهر، و أن الوقت المشترك الذي

(١) تقدم تحريرها في ص ٨٥ الهامش (١).

(٢) تقدم تحريرها في ص ٨٢ الهامش (٤).

يجوز للمكلف الخروج عن عهدة كلٍّ من الصلاتين -إنما يدخل بعد مضي مقدار يتمكن فيه من أداء الظهر حيث إن له تأخير الظهر إلى ذلك الوقت وإتيانها فيه، و له تقديمها عليه وإيقاع العصر فيه، فلا معارضة بين الروايات؛ فإن المراد برواية داود - على الظاهر - ليس إلا الوقت بهذا المعنى، و تخصيص مقدار أربع ركعات بالذكر - مع أن المدار على مضي مقدار يتمكن فيه من أداء الظهر بحسب ما يقتضيه تكليفه - للجري مجرى العادة.

فالذي يقوى في النظر صلاحية الوقت من حيث هو من أوله لعمل العصر، و كون الترتيب بين الصلاتين مانعاً عن الفعلية.

فالأظهر عدم وجوب إعادتها لو وقعت في أول الوقت على وجه حكم فيه بسقوط شرطية الترتيب، كما أن المتجه جواز الشروع فيها قبل مضي مقدار أداء الظهر لو حصلت براءة الذمة عن الظهر قبلها، كما لو أتى بها قبل الوقت فدخل الوقت في الأناء، أو أتى بها بزعم دخول الوقت ثم شك بعد الفراغ في دخول الوقت و عدمه، كما تقدّم^(١) التنبه على هذه الثمرات في صدر المبحث.

و قد اعترف المصنف رحمته - في عبارته المتقدمة^(٢) - بجواز الشروع في العصر فيما لو صلى الظهر عند قلن الزوال فدخل الوقت قبل إكمالها بنحطة، و جعل خصوص هذه اللحظة في هذه الصورة هو الوقت المحتص بها. ولكك خير بأن هذا ممّا لا يمكن استفادته من الأدلة.

(١) في ص ١٠٢.

(٢) في ص ١٠٠.

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَلْتَزِمَ بِمَا قَوَّيْنَاهُ مِنْ صِلَاحِيَّةِ الْوَقْتِ فِي حَدِّ دَاتِهِ لِلْفِعْلِ، وَكُونَ
شَتَّغَالِ الدَّمَةِ بِالظَّهْرِ مَانِعاً عَنِ التَّكْلِيفِ بِالْعَصْرِ.

فَالْمَنْجَعُ - مَنَاءٌ عَلَى عَدَمِ صِلَاحِيَّةِ أَوَّلِ الْوَقْتِ لِلْعَصْرِ مطلقاً، كما هو ظاهر
المشهور - وجوب الصبر عليه في كلا القرضين إلى أن يعلم بدخول وقتها.
وقد صرح بعض^(١) بوجوب الصبر عليه أيضاً فيما لو أتى بالظهر في أول
الوقت ونسي بعض أجزائها التي لا تدارك لها، كالقراءة ونحوها، وجعله ثمرة
للمزاع.

ثُمَّ إِنَّ مُقْتَضَى ظَاهِرِ رَوَايَةِ دَاوُدَ: عَدَمُ دُخُولِ وَقْتِ الْعَصْرِ إِلَّا بَعْدَ مَضِيِّ
مِقْدَارِ مَا يَصَلِّي الْمَصَلِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ كَوْنِ فُرْضِهِ الْقَصْرِ أَوِ التَّمَامِ.
لَكِنْ لَا بَدَّ مِنْ حَمْلِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ عَلَى إِزَادَةِ مِقْدَارِ آدَاءِ الظَّهْرِ بِحَسَبِ مَا
يُقْتَضِيهِ تَكْلِيْفُهُ، وَكَوْنِ تَخْصِيصِ مِقْدَارِ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ بِالذِّكْرِ لِلْجَرِيِّ مَجْرَى
الْغَالِبِ؛ جَمْعاً بَيْنَهَا وَبَيْنِ الْأَخَارِ الْمُتَقَدِّمَةِ^(٢) الْمُتَضَمِّنَةِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِلَّا أَنْ هَذِهِ قَبْلَ
هَذِهِ» الدَّالَّةُ عَلَى جَوَازِ الْإِتْيَانِ بِالْعَصْرِ بَعْدَ آدَاءِ الظَّهْرِ مطلقاً.

فَتَلَخَّصُصَ مِنْ جَمِيعِ مَا ذُكِرَ أَنَّ أَوَّلَ الْوَقْتِ إِلَى أَنْ يَمْضِيَ مِقْدَارُ آدَاءِ الظَّهْرِ
وَقْتُ الْفِعْلِ لِخُصُوصِ صَلَاةِ الظَّهْرِ، وَلَكِنَّهُ صَالِحٌ شَأْناً لِلْعَصْرِ بِحَيْثُ لَوْ فُرضَ
عَدَمُ كَوْنِ شَخْصٍ مَكْتَفِئاً بِالظَّهْرِ أَوْ كَوْنُهُ خَارِجاً عَنْ عَهْدَتِهَا قَبْلَ الْوَقْتِ، جَازَ لَهُ
الْإِتْيَانُ بِهَا مِنْ أَوَّلِ الزَّوَالِ عَلَى الْأَظْهَرِ.

وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ، فَإِنَّهُ بِمِقْدَارِ آدَاءِ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ

(١) كما في جواهر الكلام ٨٩:٧

(٢) في ص ٨٢

تغيب الشمس مختصاً بصلاة العصر، فإن قوله عليه السلام في الأخبار المتقدمة^(١)، إلا أن هذه قبل هذه، كما يدل بالانتماء العقلي على امتناع تعلق الأمر بفعل العصر في أول الوقت مع كونه مكلّفاً بإيقاع الظهر قبلها، كذلك يدل على امتناع تعلق التكليف بفعل الظهر في آخر الوقت مع كونه مكلّفاً بإيقاع العصر بعدها، فلو تعلق أمر مطلق - مثلاً - بصلاة الظهر من الزوال إلى العروب على سبيل التوسعة ثم ورد أمر آخر بإيقاع العصر بعدها كذلك، وجب تقييد كل من الأمرين بالآخر، و جعلهما بمنزلة أمر واحد متعلق بكلا المعينين على الترتيب، فيتضيق وقتهم إذا لم يبق من الوقت إلا مقدار أدائهما، فلو أخرهما عن هذا الوقت، فقد عصي، فلو تركهما حتى لم يبق من الوقت إلا مقدار أداء إحدى الصلاتين، فقد فاتت الظهر؛ إذ لا يعقل بقاء الأمر بها مع كونه مأموراً بإيقاع العصر بعدها قبل أن تغيب الشمس. و أما العصر فوقتها - الذي كان مأموراً بإيقاعها فيه - باق، فلم يتحقق عصيانها بغيره، و الترتيب بين الصلاتين غير معتبر عند استلزام رعايته فوت الحاضرة.

و يشهد لما ذكر^(٢) - مضافاً إلى ما ذكر - ما رواه الحلبي في من نسي الظهر و العصر ثم ذكر عند غروب الشمس، قال عليه السلام : «إن كان في وقت لا يخاف فوت إحداهما فليصل الظهر ثم ليصل العصر، و إن هو^(٣) خاف أن تفوته فليبدأ^(٤)

(١) في ص ٨٢.

(٢) في ص ١٤: وذكرناه بدل وذكره.

(٣) كلمة «هو» لم ترد في ص ١٦ و الاستبصار.

(٤) هي السخ الخطية و المجزئة، «فيبتلى» بدل «فليبدأ» و المثبت من المصدر.

بالمصر ولا يؤخرها [فتقوته] ^(١) فيكون قد فاتتاه جميعاً ^(٢).

و رواية داؤد بن فرقد، المتقدمة ^(٣).

و يمكن الاستدلال له بما استدل به العلامة - في العبارة المتقدمة ^(٤) عن
لمختلف - لإثبات اختصاص أول الوقت بالظهر، فإنه إنما يتجه الاستدلال به
لإثبات اختصاص آخر الوقت بالمصر، بتقريب أن يقال، إنه على تقدير تركه
للمصلتين إلى أن لم يبق من الوقت إلا مقدار أداء إحدهما فهو إما أن يكون مأموراً
بإيقاعهما معاً في ذلك الوقت، أو بواحدة لا معيها، أو معينة

أما الأول: فتكليف ما لا يطاق.

و الثاني: فهو مخالف للإجماع.

و الثالث: فإن كانت المعينة هي العصر، ثبت المطلوب، وإن كانت الظهر،

فمخالف للإجماع.

و يؤيده أيضاً ما يستفاد من الأخبار من أن تعميم الشارع لأوقات الصلاة
إنما هو من باب التوسعة، وإلا فهي بالذات كانت خمسة، فمقتضى الاعتبار كون
صاحبة الوقت أولى بالرعاية في مقام المزاخمة، فتكون هي المكلف بها بالفعل،
كما هو الشأن في كل واجبين متراحمين أحدهما أهم من الآخر.
لكن لو صح الاستدلال بهذا الوجه الاعتباري و كان الدليل منحصراً فيه،

(١) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٢) التهذيب ٢/٢٦٩-٢٧٠، ١٠٧٤، الاستبصار ١/٢٨٧-٢٨٨، ١٠٥٢، الوسائل، الباب ٤ من

أبواب المواقيت، ح ١٨.

(٣) في ص ٨٤ و ١١٢.

(٤) في ص ١١٨.

لكان مقتضاه صحة الشريكة أيضاً وإن عصى بترك صاحبة الوقت، كما هو الشأن في الواجبين المتزاحمين.

ثم لا يخفى عليك أنه لا يثبت بهذه الأدلة أزيد من عدم كون آخر الوقت وقتاً لصلاة الظهر لدى المزاحمة، وأما عدم صلاحيته رأساً لعلها ولو على تقدير براءة الدمة من العصر - كما لو أتى بها في الوقت المشترك على وجه صحيح بأن صلى - مثلاً - الظهر و العصر جميعاً ثم انكشف في آخر الوقت وقوع خلل في الأولى دون الثانية - فلا.

فالأظهر امتداد وقتها من حيث هو إلى أن تغيب الشمس وإن لم يكن عند تجزئ التكليف بالعصر وقتاً فعلياً لها، فلا يجوز تأخيرها في الفرض وإن كان الأحوط أن ينوي بفعلها امثال أمرها الواقعي من غير تعرض لكونها أداء أو قضاء، كما أن الأحوط الإتيان بها في محارج الوقت أيضاً مترتبة على ما عليه من الفوائت لو كان عليه فوائت، والله العالم.

فتلخص مما أسلفناه أن ما بين الروال إلى العروب وقت لكل من الصلاتين شأنًا، وأما الوقت العملي الذي يكون المكلف مأموراً بإيقاعهما فيه على سبيل التحقيق لا على سبيل الفرض و التقدير ففيه التخصيص المتقدم.

(و كذا) الكلام في وقت العشاءين، فإنه (إذا غربت الشمس، دخل وقت المغرب) و العشاء (و) لكن (يختص) المغرب (من أوله بمقدار ثلاث ركعات، ثم يشاركها العشاء حتى ينتصف الليل، و يختص العشاء من آخر الوقت بمقدار أربع ركعات) في الحضر، و ركعتين في السفر، أي

بمقدار أدائها بحسب ما يقتضيه تكليف المكلف.

و يدلّ على اختصاص أول الوقت بالأولى و آخره بالأخيرة الأدلة المتقدمة
الدالة عليه في الطهرين، فإنّ المقامين من واحدٍ واحد، و الأدلة مشتركة بينهما
و قد تبين فيما تقدّم ما يصحّ أن يراد بالاختصاص، فلا يطيل بالإعادة.
و يدلّ على دخول وقتها بالغروب جملة من الأخبار المتقدمة في صدر
المبحث.

ففي صحيحة زرارة: «إذا غابت الشمس دخل الوقتان: المغرب والعشاء»^(١)
و في صحيحة عبيد بن زرارة: «و منها صلاتان أول وقتها من غروب
الشمس إلى انتصاف الليل إلا أن هذه قبل هذه»^(٢).
و في خبره الآخر: «إذا غربت الشمس دخل وقت الصلاتين إلا أن هذه قبل
هذه»^(٣).

و في رواية ثالثة عنه أيضاً: «إذا غربت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين
إلى نصف الليل»^(٤).

و في مكاتبة ابن مهران في جواب سؤاله عما ذكره بعض أصحابنا من
دخول وقت الظهرين بالزوال و العشاءين بالغروب إلا أن هذه قبل هذه، كتب عليه
«كذلك الوقت غير أن وقت المغرب ضيق، و آخر وقتها ذهاب الحمرة، و مصيرها

(١) تقدّم تخريجها في ص ٨١، الهامش (٤).

(٢) تقدّم تخريجها في ص ٨٣، الهامش (١).

(٣) الكافي ٣/٢٨١، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب المواقيت، ح ١١.

(٤) التهذيب ٢/٢٧٠، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب المواقيت، ذيل ح ١١.

إلى البياض في أفق المغرب»^(١).

و في رواية داود بن فرقد: «وإذا غابت الشمس فقد دخل وقت المغرب حتى يمضي مقدار ما يصلي المصلي ثلاث ركعات، فإذا مضى ذلك فقد دخل وقت المغرب والعشاء الآخرة حتى يبقى من انتصاف الليل مقدار ما يصلي المصلي أربع ركعات، فإذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت المغرب وبقي وقت العشاء الآخرة إلى انتصاف الليل»^(٢).

و يدل عليه أيضاً رسالة الصدوق، قال: قال الصادق عليه السلام: «إذا غابت الشمس [فقد] حل الإفطار، و وجبت الصلاة، وإذا صليت المغرب فقد دخل وقت العشاء الآخرة إلى انتصاف الليل»^(٣).

و يدل أيضاً على دخول وقت المغرب بالغروب أخبار كثيرة سيأتي نقل جملة منها مع بعض الأخبار التي قد ينافيها عند البحث عن تحقيق الغروب، و سيوضح لك توجيه الأخبار التي يترأى منها التناهي.

و يشهد أيضاً لدخول وقت العشاء بعد مضي مقدار أداء المغرب من الغروب الأخبار المستفيضة الدالة على جواز تقديمها على ذهاب الشفق؛ إذ لا خلاف على الظاهر في أنه على تقدير جواز التقديم يجوز الإتيان بها في أول الوقت بعد أداء المغرب.

(١) تقدم تخريجها في ص ٨٢، الهامش (٣).

(٢) تقدم تخريجها في ص ٨٥، الهامش (١).

(٣) الفقيه ١/١٤٢، ٦٦٢، و ما بين المعقوفين من المصدر، و عنه في الوسائل، الباب ١٦ من أبواب المواقيت، ح ١٩، وكذا الباب ١٧ من تلك الأبواب، ح ٢.

منها ما رواه الشيخ - في الموثق - عن زرارة، قال: سألت أبا جعفر و
أبا عبد الله عليهما السلام عن الرجل يصلي العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق، قالوا: «لا بأس
به»^(١).

و عن عبيد الله و عمران ابني علي الحليين^(٢) قالوا: كُنَّا نختصم في
- [الطريق - في] الصلاة صلاة العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق، وكان مما من
يصيق بذلك صدره، فدخلنا على أبي عبد الله عليه السلام، فسألناه عن صلاة العشاء
الآخرة قبل سقوط الشفق، قال: «لا بأس بذلك» قلنا: وأي شيء الشفق؟ فقال:
«الحمرة»^(٣).

و عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «صلى رسول الله ﷺ بالمس
المغرب و العشاء الآخرة قبل الشفق من غير علة في جماعة، وإنما فعل ذلك
ليتسع الوقت على أُمَّته»^(٤).

و عن أبي عبيدة - في الصحيح - قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «كان
رسول الله ﷺ إذا كانت ليلة مظلمة و ربح و مطر صلى المغرب ثم مكث قدر ما
يتنفل الناس ثم أقام مؤذنه ثم صلى العشاء الآخرة ثم انصرفوا»^(٥).

-
- (١) التهذيب ٢: ٣٤٤/١٠٤، و عنه في الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب المواقيت، ح ٥.
(٢) يدل ما بين المعقوفين في النسخ الحطية و الحجرية: «الحلي» و المثبت من المصدر.
(٣) ما بين المعقوفين من المصدر.
(٤) التهذيب ٢: ٣٤٤/١٠٥، و عنه في الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب المواقيت، ح ٦.
(٥) التهذيب ٢: ٢٦٣/١٠٤٦، و عنه في الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب المواقيت، ح ٢.
(٦) التهذيب ٢: ٣٥٠/١٠٩، و عنه في الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب المواقيت، ح ٣.

و عن إسحاق البطيحي^(١) قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام صلى الله عليه وسلم في العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق ثم ارتحل^(٢).

و عن إسحاق بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: يجمع بين المغرب و العشاء في الحصر قبل أن يغيب الشفق من غير علة؟ قال: «لا بأس»^(٣).

و يدل عليه أيضاً الأحبار المستفيضة المروية عن أبي جعفر^(٤) و أبي عبد الله^(٥) و عن ابن عباس^(٦) أيضاً بعدة طرق، و عن عبد الله بن عمر^(٧) أيضاً: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر و العصر بأذان و إقامتين، و جمع بين المغرب و العشاء في الحصر من غير علة بأذان و إقامتين لبسح الوقت على أمته. و في جملة منها التصريح بكون الجمع بين المغرب و العشاء قبل سقوط الشفق.

و يدل عليه أيضاً خبر عبيد الله الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس أن تؤخر المغرب في السفر حتى يغيب الشفق، و لا بأس بأن تعجل العتمة في السفر قبل أن يغيب الشفق»^(٨).

(١) في «ص ١١١ و التهذيب: «الطبيحي» بالحاء المهملة.

(٢) التهذيب ١٠٦/٣٤٠٢، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب المواقيت، ح ٧.

(٣) التهذيب ١٠٤٧/٢٦٣٠٢، الاستبصار ٩٨٢/٢٧٢: ١، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب المواقيت، ح ٨، وكذا الباب ٣٢ من تلك الأبواب، ح ١٠.

(٤) التهذيب ٦٦/١٨: ٣، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب المواقيت، ح ١١.

(٥) الكافي ١/٢٨٦: ٣، الفقيه ١/٨٦: ١، علل الشرائع: ٣٢١ (الباب ١١) ح ٢ و ٣، التهذيب ١٠٤٦/٢٦٣: ٢، الاستبصار ٩٨١/٢٧١: ١، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب المواقيت، الأحاديث ١ و ٣ و ٨.

(٦) علل الشرائع: ٣٢١ و ٣٢٢ (الباب ١١) الأحاديث ٤ و ٦ و ٧، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب المواقيت، الأحاديث ٤ و ٦.

(٧) علل الشرائع: ٣٢٢ (الباب ١١) ح ٨، الوسائل، الباب ٣٢ من أبواب المواقيت، ح ٧.

(٨) التهذيب ١٠٨/٣٥: ٢، الاستبصار ٩٨٤/٢٧٢: ١، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب المواقيت، ح ١.

و ما فيه من الإشعار بثبوت البأس فيه في الحضر لعلّه لأفصلية التأخير، كما يدلّ عليه غيره من الروايات التي ستأتي في محلّها، وإن كان قد ينافيها ما عن الطبرسي في الاحتجاج عن الكليني رفعه عن الزهري أنّه طلب من العمري أن يوصله إلى صاحب الرمان عجّل الله فرجه، فأوصله، وذكر أنّه سأله فأجابه عن كلّ ما أراد، ثمّ قام ودخل الدار، قال: فذهبتُ لأسأل فلم يستمع و ما كلّمني بأكثر من أن قال: «ملعون ملعون من أخر العشاء إلى أن تشتك النجوم، ملعون ملعون من أخر الغداة إلى أن تنقص النجوم»^(١).

لكن لا بدّ من ردّ علم هذه الرواية إلى أهلها، أو توجيهها بما لا ينافي غيرها من الروايات البالغة حدّ التواتر، الدالة على جواز التأخير بل رجحانه. ولا يبعد أن يكون المراد بها اللعن على من أوجب التأخير و تدبّر بذلك، أو يكون المراد بالعشاء الصلاة المعروضة في الليل، فأريد بها صلاة المغرب، لا العشاء الأخيرة.

و كيف كان فهذه الأخبار بأسرها ناطقة بجواز تقديم العشاء على ذهب الشفق، و أغلبها تدلّ بالصراحة أو الطهور على جواز احتياراً. فمما عن الشيعين و ابن أبي عقيل و سائر من أن أوّل وقتها غيبوبة الشفق^(٢) في عاية الصعب، سواء أريد به أوّل وقتها على سبيل الإطلاق، أو في حال الاختيار.

(١) الاحتجاج: ٤٧٩، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب المواقيت، ح ٧.

(٢) المقنعة: ٩٣، النهاية: ٥٩، المبسوط: ٧٥:١، الخلاف: ٣٦٢:١، المسألة ٧، المراسم: ٦٢، و

حكاه عنهم العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٤٧:٣، المسألة ٧.

و لذا قد يغلب على الظن إرادتهم بذلك أول وقتها المجمعول لها في أصل الشرع، الذي ينبغي اختيارها فيه وإن جاز تقديمها عليه من باب التوسعة، أي أول وقت العصيلة، و حتمل عبارات القدماء علي إرادة مثل هذه المعاني غير بعيد وإن كان قد يأبى عنه بعض أدلتهم الآتية.

و كيف كان فقد احتج الشبحان - على ما نقله في المدارك^(١) و محكي المختلف^(٢) - بصحيفة الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام متى تجب العتمة؟ قال، «إذا غاب الشفق، و الشفق الحمرة»^(٣).

و صحيفة بكر بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث: «و أول وقت العشاء ذهاب الحمرة، و آخر وقتها إلى عسق الليل» يعني نصف الليل^(٤).
و زاد في محكي المختلف نقلاً عنهما، و قال: ولأن الإجماع واقع على أن ما بعد الشفق وقت للعشاء، و لا إجماع على ما قبله، فوجب الاحتياط؛ ثلثاً يصلى قبل دخوله، ولأنها عبادة مؤقتة، و لا بد لها من ابتداء مضبوط، و إلا لزم تكليف ما لا يطاق، و أداء المغرب غير منضبط، فلا يناط به وقت العبادة^(٥). انتهى.

(١) مدارك الأحكام ٥٩:٣.

(٢) الحاكي عنه هو البحراني في الحدائق الناضرة ١٩٠:٦، و انظر: مختلف الشيعة ٤٨:٢، ضمن المسألة ٧.

(٣) الكافي ٢٨٠:٣-٢٨١/١١، التهذيب ١٠٣/٣٤:٢، الاستبصار ٢٧٠:١-٢٧١/٩٧٧، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب المواقيت، ح ١.

(٤) الفقيه ١٤١:١-١٥٧/٦٥٧، التهذيب ٨٨/٣٠:٢، الاستبصار ٩٥٣/٢٦٤:١، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب المواقيت، ح ٦.

(٥) حكاة عنه البحراني في الحدائق الناضرة ١٩١:٦، و انظر: مختلف الشيعة ٤٨:٢، ضمن المسألة ٧، و كذا الخلاف ٢٦٤:١، ذيل المسألة ٧.

ولا يخفى ما في الدليلين الأخيرين. وأما الروایتان. فلا تصلحان لمعارضة ما عرفت، فالأولى حملهما على إرادة وقت الفضيلة.

و يحتمل قوياً جريهما مجرى التقية التي هي من أقوى أسباب اختلاف الأخبار الواردة في باب المواقيت، كما في بعض^(١) الأخبار التصريح بذلك.

و يؤيد هذا الاحتمال ما في ذيل رواية بكر بن محمد - المروية عن قرب الإسناد - عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن وقت المغرب، فقال: «إذا غاب القرص» ثم سألته عن وقت العشاء الآخرة، فقال: «إذا غاب الشفق» قال: «و آية الشفق الحمراء» ثم قال بيده^(٢) هكذا^(٣)، فإن وقوع مثل هذه الأشياء و التعبيرات لمشعرة بصدور القول عن رأي و اجتهاد أو بحسب ما يقتضيه الوقت من أمارات التقية، والله العالم.

و يدل على امتداد وقت الصلاتين مرتبة ثابتهما على الأولى إلى أن يتصف الليل - كما هو المشهور بين الأصحاب رضوان الله عليهم، على ما نسب^(٤) إليهم - الروايات الثلاث التي رواها عبيد بن زرارة، و رواية داود بن فرقد،

(١) الكافي ٣: ٢٧٦-٢٧٧، التهذيب ٢: ٢٥٢/١٠٠٠، الاستبصار ١: ٢٥٧/٩٢١، الوسائل، الباب ٧ من أبواب المواقيت، ح ٣. و أيضاً راجع: المعنة في أصول الفقه ١: ١٣٠، و عمل الشرائع: ٣٩٥ (الباب ١٣٦) ح ١٤ و ١٥.

(٢) قال بيده. أهوى بها. أساس البلاغة. ٣٨٢ وقول.

(٣) قرب الإسناد ٣٦ - ١١٨/٣٧ و ١١٩، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب المواقيت، ح ٣.

(٤) في النسخ المحطية و الحجرية بعد قوله: «هكذا» أقول: و هي هنا زائدة؛ حيث لم ترد في المصدر، بل هي من كلام صاحب الوسائل حيث قال: بعد نقل الرواية عن قرب الإسناد. «أقول: فلاحظ.

(٥) السبب هو المحررات في الحقائق الناضرة ٦: ١٧٥ و ١٩٣.

المتقدمات^(١).

و سيأتي تمام الكلام فيه و في كون المجموع وقتاً اختيارياً أو اضطرارياً عند تعرض المصنف رحمه الله له إن شاء الله.

(و ما بين طلوع الفجر الثاني) المسمى بالصبح الصادق (المستطير في الأفق) أي المتشرف فيه، الذي لا يزال في الريادة، دون العجر الأول المستطيل إلى فوق المنفصل عن الأفق المشبه بذنب السرحان، المسمى بالصبح الكاذب (إلى طلوع الشمس وقت) لصلاة (الصبح) بلا خلاف لمي أوله، بل و كذا في آخره أيضاً و إن اختلفوا في لكونه اختيارياً أو اضطرارياً، كما ستعرف.

و يدل عليه - مصافاً إلى الإجماع - رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «وقت صلاة الغداة ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس»^(٢).

و خبر عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تفوت الصلاة من أراد الصلاة، و لا تفوت صلاة النهار حتى تعيب الشمس، و لا صلاة الليل حتى يطلع الفجر، و لا صلاة الفجر حتى تطلع الشمس»^(٣).

و موثقة عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل إذا غلبته عيائه أو عافه أمر أن يصلّي المكتوبة من الفجر ما يبس أن يطلع الفجر إلى أن تطلع الشمس، و ذلك في المكتوبة خاصة، فإن صلى ركعة من الغداة ثم طلعت الشمس فليتم و قد جازت

(١) في ص ١١٩ و ١٢٠.

(٢) التهذيب ٢/٣٦: ١١٤، الاستبصار ١/٢٧٥: ٩٩٨، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب المواقيت، ج ٦.

(٣) التهذيب ٢/٢٥٦: ١٠١٥، الاستبصار ١/٢٦٠: ٩٣٣، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب المواقيت، ج ٩.

صلاته^(١)

والمرد بالمعجر في هذه الروايات هو المعجر الثاني، كما يدل عليه - مضافاً إلى الإجماع - الأخبار المستفيضة الواردة لتحديد أول الوقت.

منها: خبر علي بن مهزيار، قال: كتب أبو الحسن بن الحصين إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام معي: جعلت فداك قد اختلف موالوك في صلاة الفجر، فمنهم من يصلي إذا طلع الفجر الأول المستطيل في السماء، ومنهم من يصلي إذا اعترض في أسفل الأفق واستبان، ولست أعرف أفضل الوقتين فأصلي فيه، فإن رأيت أن تعلمني أفضل الوقتين وتحذ لي وكيف أصبح مع القمر والمعجر لا يتبين معه حتى يحمز ويصبح؟ وكيف أصبح مع الغيم؟ وما حد ذلك في السفر والحضر؟ فعلت^(٢) إن شاء الله، فكتب عليه السلام بحطه وقرأته «المعجر - يرحمك الله - هو الخيط الأبيض المعترض، وليس هو الأبيض مُتَدَا^(٣)، فلا تصل في سفر ولا حصر حتى تبيته، فإن الله تبارك وتعالى لم يجعل خلقه في شبهة من هذا، فقال: ﴿وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر﴾^(٤) فالخيط الأبيض هو المعترض الذي يحرم به الأكل والشرب في الصوم، وكذلك هو الذي يوجب الصلاة^(٥).

(١) التهذيب ٢/٣٨٨، الاستبصار ١/٢٧٦: ١٠٠٠، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب

المواقيت، ح ٧، والباب ٣٠ من تلك الأبواب، ح ١.

(٢) قوله: «فعلت» متعلق بقوله: «فإن رأيت».

(٣) قال الجوهري في الصحاح ٤/٩٨: «متدداً» يقال أيضاً: هذا غنيت ينتهي مُتَدَاً أي: يزاد طولاً.

(٤) البقرة ١٨٧: ٢.

(٥) الكافي ٣/٢٨٢: ١، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب المواقيت، ح ٤.

و رواية علي بن عطية عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «الصبح هو الذي إذا رأيته كان معترضاً كأنه يياض نهر سورى»^(١) (٢).

و رواية هشام بن الهذيل عن أبي الحسن الماضي عليه السلام، قال: سألته عن وقت صلاة العجر، فقال: «حين يعترض الفجر فتراه مثل نهر سورى»^(٣).

و ما عن الصدوق مرسلأ، قال: و روي أن وقت العداة إذا اعترض العجر فأضاء حسناً، و أما الفجر الذي يشبه ذنب السرحان فذاك الفجر الكاذب، و العجر الصادق هو المعترض كالقباطي^(٤) (٥).

و عنه في الفقيه - في الصحيح أو الحسن - عن عاصم بن حميد عن أبي بصير ليث المرادي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، فقلت: متى يحرم الطعام و الشراب^(٦) على الصائم و تحل الصلاة صلاة الفجر؟ فقال: «إذا اعترض الفجر فكان كالقبطية البيضاء فثم يحرم الطعام على الصائم، و تحل الصلاة صلاة الفجر» قلت: أفلسا في وقت إلى أن يطلع شعاع الشمس؟ قال: «هيها أن يذهب بك» تلك صلاة الصبيان^(٧).

(١) سورى - على وزن بشرى - : موصع في العراق في أرض بابل - معجم البلدان ٣: ٢٧٨.

(٢) الفقيه ١٤٤٠/٣١٧:١، و في الكافي ٣/٢٨٣:٣، و التهذيب ١١٨/٣٨٣٧:٢، و الاستبصار ٩٩٧/٢٧٥:١ بتفاوت، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب المواقيت، ح ٢.

(٣) التهذيب ١١٧/٣٧:٢، الاستبصار ٩٩٦/٢٧٥:١، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب المواقيت، ح ٦.

(٤) القباطي جمع واحدتها: قبطية، و هي الثوب من ثياب مصر رقيقة بيضاء، و كأنه مسبوك إلى القبط، و هم أهل مصر. لسان العرب ٣٢٣:٧ «قبط».

(٥) الفقيه ١٤٤١/٣١٧:١، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب المواقيت، ح ٣.

(٦) كلمة «و الشراب» لم ترد في الفقيه، و كذا في التهذيب، بل وردت في الكافي.

(٧) الفقيه ٣٦١/٨١:٢، و روله أيضاً الكليني في الكافي ٥/٩٩:٤، و الشيخ الطوسي في =

و رواه الشيخ في التهذيب عن عاصم بن حميد عن أبي بصير المكفوف بأدنى اختلاف في متنه كسده.

قال. سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصائم متى يحرم عليه الطعام؟ فقل. «إذا كان الفجر كالقطيعة»^(١) البضاء قلت: فمتى تحل الصلاة؟ فقال: «إذا كان كذلك» فقلت: أليس في وقت من تلك الساعة إلى أن تطلع الشمس؟ فقال: لا، إنما نعدّها صلاة الصبيان، ثم قال: «لم يكن يحمد الرجل أن يصلي في المسجد ثم يرجع فينبه أهله و صبيان»^(٢).

و صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي ركعتي الصبح - و هي الفجر - إذا اعترض الفجر و أضاء حساً»^(٣).

و عن البحار نقلاً عن كتاب [العروس]^(٤) بإسناده عن الرضا عليه السلام، قال. «[صل]» صلاة الغداة إذا طلع الفجر و أضاء حساً»^(٥).

و لا منافاة بين الأحبار الدالة على أن وقت الغداة إذا اعترض الفجر و أضاء حساً و بين غيرها من الأحبار المتقدمة، فإنه إذا اعترض الفجر و تبين و صار كنهر

«التهذيب ١٨٥: ٤/ ٥١٤، و عنها في الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب المواقيت، ح ١.

(١) في النسخ الخطية و الحجرية: «القطيعة»، و المثبت من المصدر.

(٢) التهذيب ٣٩: ٢/ ١٢٢، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب المواقيت، ح ٢.

(٣) التهذيب ٣٦: ٢/ ١١١، الاستبصار ١: ٢٧٣-٢٧٤/ ٩٩٠، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب

المواقيت، ح ٥.

(٤) بدل «بين المعقوفين في النسخ الخطية و الحجرية». «العروس»، و ما ألبته كما في

بحار الأنوار ٨٣: ٦٤/ ٦، و الحديث الناصرة ٦: ٢٠٧.

(٥) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٦) العروس (ضمن جامع الأحاديث): ١٥٥.

سورى و كالتبطينة البيضاء، صدق عليه أنه أضاء حسناً.

و يدل على المدعى أيضاً أخبار آخر سيأتي نقلها عند التعرّص لتحقيق كون آخر الوقت وقتاً اختيارياً أو اضطرارياً.

و لا ينافي هذه الروايات الأخبار الدالة على أفضلية الصلاة عند طلوع الفجر أو استحباب التعليس^(١) [بها]^(٢) - مثل: رواية إسحاق بن عمار، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أخبرني عن أفضل [المواقيت]^(٣) في صلاة الفجر، فقال: «مع طلوع الفجر، إن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً﴾»^(٤) يعني صلاة الفجر تشهد ملائكة الليل و ملائكة النهار، فإذا صلى العبد صلاة الصبح مع طلوع الفجر أثبت له مرتين: أثبتا ملائكة الليل و ملائكة النهار^(٥) و مرسله الفقيه، قال: سأل يحيى بن أكثم القاضي أبا الحسن عليه السلام عن صلاة الفجر لِمَ يُجهر فيها بالقراءة و هي من [صلوات]^(٦) النهار، وإنما يُجهر في صلاة الليل؟ فقال: «لأن النبي صلى الله عليه وآله كان يغلس بها [فقرّبها]^(٧) من الليل»^(٨) و عن الذكرى أنه قال: روي عن النبي صلى الله عليه وآله

(١) الغلس، ظلمة آخر الليل إذا اختلطت بضوء الصباح. لسان العرب ٦: ١٥٦، وغلس.

(٢) يدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطيّة و الحجرية: «فيها» و الطاهر ما أثبتناه.

(٣) يدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطيّة و الحجرية: «الوقت»، و المشت من المصادر.

(٤) الإسراء ١٧: ٧٨.

(٥) الكافي ٣: ٢٨٢-٢٨٣/٢، التهذيب ٢: ٣٧/١١٦، الاستبصار ١: ٢٧٥/٩٩٥، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب الواقيت، ح ١.

(٦) يدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطيّة و الحجرية: «صلاته» و ما أثبتناه من المصدر.

(٧) يدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطيّة و الحجرية: «لقربها»، و المشت من المصدر.

(٨) لفقيه ١: ٢٠٣/٩٢٦، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب القراءة في الصلاة، ح ٣.

كان يصلي الصبح فينصرف النساء و هن متلفعات^(١) بمروطهن^(٢) لا يعرف من العلى^(٣) - فإن الأخبار السابقة مسوقة لتحديد طلوع الفجر الذي عنده تحل الصلاة، و يحرم الأكل للصائم، فأول طلوع الفجر بمقتضى تلك الأخبار إنما يتحقق عند صدق ما تضمنته من التعاريف بأن اعترض بياض في أسفل الأفق بحيث يرى في ظلمة الليل كأنه نهر سوري، كما شبه به في روايتي^(٤) ابن عطية و هشام، أو القبطية البيضاء، كما في صحيحة^(٥) أبي بصير، أو القباطي، كما في غيرها^(٦).

و قد أشرنا إلى أنه عند ذلك يصدق عليه أنه أصاء حساً، كما في بعض الأخبار المتقدمة^(٧)، فلم يقصد - على الطاهر - بشي من هذه الأخبار إرادة ما هو أخص من طلوع الفجر الذي لا ترتفع به ظلمة الليل ما لم ينبط صوته و ينتشر إلى أن يصي الصبح فضلاً عن أن يتحقق التنافي بينها و بين ما دل على أن النبي ﷺ كان يغلس بالغداة.

(١) هي النسخ العظيمة و الحجرية. «متلفعات» و هي خلعت، و الصحيح ما أثبتناه كما في المصدر، و «متلفعات» كما هي صحيح مسلم ٤٤٦:١، ديل ح ٢٣٢. و اللعاع: ثوب يُجَلَس به الجسم كله، كساء كان أو غيره. و تلفع بالثوب إذا اشتمل به. النهاية - لابن الأثير - ٤: ٢٦١. و لمع.

(٢) أي: كسيهن و المرط: كساء من خز أو صوف أو كتان. لسان العرب ٤٠١:٧ و مرطه.

(٣) صحيح البخاري ١٥١:١، صحيح مسلم ٢٣٢/٤٤٦:١

(٤) أورده عنه الحارثي في الحقائق الناصرة ٢٠٨:٦، وانظر. الذكرى ٣٥١:٣٥٠:٢

(٥) تقدمت في ص ١٢٨.

(٦) تقدمت في ص ١٢٨.

(٧) كمسئلة الصدوق المتقدمة في ص ١٢٨.

(٨) في ص ١٢٩.

نعم، قد يتراءى التنافي بين الأحبار المتقدمة وبين حبر رريق الخلقاني - المروئي عن مجالس الشيخ - عن أبي عبد الله عليه السلام أنه كان يصلي الغداة بغلس عند طلوع الفجر الصادق أول ما يبدو قبل أن يستعرض، وكان يقول: «(و قرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً)^(١)» إن ملائكة الليل تصعد و ملائكة النهار تنزل عند طلوع الفجر، فأنا أحب أن تشهد ملائكة الليل و ملائكة النهار صلاتي و كان يصلي المغرب عند سقوط القرص قبل أن تظهر السجود^(٢).

لكن يدفعه أن المراد بالاستعراض صيرورته عريصاً من فوق، أي انتشاره في جهة المشرق، لا الاعتراض في الأفق المعبر في تحقق الطلوع نصاً و فتوى، فلا مسافة بينها وبين اعتبار العناوين المتقدمة في حصول الصبح.

فما توهمه^(٣) غير واحد من التنافي بين الأخبار حتى ارتكب بعضهم التأويل في الطائفة الأولى - التي من جملتها صحيحة^(٤) أبي بصير، التي وقع فيها التشبيه بالقبطية البيضاء - على استحباب التأخير، و آخرين بالعكس؛ لما في الأخبار الأخيرة من التصريح بأفضلية التقديم من عند طلوع الفجر، فتكلفوا في توجيه الطائفة الأولى بحملها على بعض المحامل التي منها استحباب التأخير لمن لا يدرك الفرق بين المعبرين إلا بذلك.

مع أنك قد عرفت أن جملة من الأخبار المتقدمة - التي منها حبر أبي بصير -

(١) الإسراء ٦٧: ٧٨.

(٢) الأمالي - للطوسي - ١٤٨١/٦٩٥ - ٢٤ (المجلد التاسع و الثلاثون) الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب المواقيت، ج ٣.

(٣) كما ورد في النسخ الخطية و الحجرية بدون ذكر الجواب.

(٤) تقدمت الصحيحة في ١٢٨.

نص في إرادة أول الوقت الذي يحرم عنده الأكل للصائم، فكيف يحرم على استحباب التأخير؟

والذي يقتضيه التحقيق أنه يعتبر في تحقق المعجر اعتراضه في الأفق على وجه يشبه نهر سوري و القطيعة البيضاء، وفي حصول المشابهة بهما في مبادئ أخذ الأفق في البياض قبل أن يضي حسناً تأمل، بل يصدق تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود - كما أنيط به حرمة الأكل في الكتاب والسنة - أيضاً لا يخلو عن خفاء، فالأحوط إن لم يكن أقوى هو التأخير في الجملة حتى تتبين استطاعته في الأفق بحيث يرى في سواد الليل، كنهر مرثي من بعيد، أو كثوب أبيض رفيع منشور



تنبيهان:

الأول: حكى عن شيخنا البهاني رحمته الله في كتاب الحبل المتين - في شرح قوله عليه السلام في حصة^(١) علي بن عطية: «كأنه»^(٢) نباض سوري - أنه قال: و سوري - عى وزن شري - موضع بالعراق من أرض بابل، والمراد بنباضها نهرها، كما في رواية^(٣) هشام بن الهذيل عن الكاظم عليه السلام، ثم ساق الرواية كما قدمناها.

و قال في حاشية الكتاب - على ما حكى عنه -: النباض مالمون و الباء الموحدة و آخره ضاد معجمة، وأصله من «ببض الماء إذا سال» و ربما قرئ بالباء

(١) تقدمت الحسنة في ص ١٢٨، و يلفظ «بباض» بدل «بباض».

(٢) بدل م بين المعقوفين في السخ الخطية و الحجرية. وكأنها. و المثبت من المصدر.

(٣) تقدم تخريجها في ص ١٢٨، الهامش (٣).

الموحدة و الياء المثناة من تحت^(١). انتهى.

و قال عليه السلام في الكتاب المذكور: و القبطية - بكسر القاف و إسكان الاء الموحدة و تشديد الياء - منسوبة إلى القبط. ثياب تتخذ بمصر^(٢). انتهى.

و عن المصباح المنير: القبط - بالكسر - نصارى مصر، و الواحد قبطي، على القياس^(٣)، و القبطي - بالضم - ثوب من كتان رقيق يعمل بمصر، نسبة إلى القبط على غير القياس^(٤). انتهى.

و في المجمع: في الحديث: «الفجر الصادق هو المعترض كالباطني» بفتح القاف و تحميف الموحدة قبل الألف و تشديد الياء بعد الطاء المهملة: ثياب بيض رقيقة تجلب من مصر، واحدها: قبطي، بضم القاف نسبة إلى القبط بكسر القاف، و هم أهل مصر^(٥). انتهى.

الثاني: مقتضى ظاهر الكتاب و السنة و كذا فتاوى الأصحاب: اعتبار اعتراض المعجرو و تبينه في الأفق بالفعل، فلا يكفي التقدير مع القمر لو أثر في تأخر تبين البياض المعترض في الأفق.

و لا يقاس ذلك بالغيم و نحوه؛ فإن ضوء القمر مانع عن تحقق البياض ما لم يقهره ضوء الفجر، و الغيم مانع عن الرؤية لا عن التحقق، و قد تقدم في مسألة

(١) حكاة عنه المحراني في الحقائق الناضرة ٦: ٢٠٩-٢١٠، وانظر: الحيل المتين: ١٤٤

(٢) الحيل المتين: ١٤٤.

(٣) في السمع الخطية و الحجرية و الحقائق: وعلى غير القياس. و الصحيح ما أفتاه كما في المصدر

(٤) حكاة عنه بحراني في الحقائق الناضرة ٦: ٢١٠، وانظر: المصباح المنير: ٤٨٨.

(٥) مجمع البحرين ٤: ٢٦٦، فقط.

التعير التقديري في مبحث المياه من كتاب الطهارة ما له نفع للمقام، فراجع^(١)
(و يُعلم الزوال) - الذي قد أبطلت الصلاة به، المعبر عنه في الكتاب
لعريز بالدلوك^(٢) - بأمور وقع التنبيه عليها في الأخبار وفي كلمات الأصحاب
رضوان الله عليهم.

الأول: (بزيادة الظل) الحاصل للشاخص المنسوب على سطح الأفق،
أي على سطح الأرض بحيث يكون الشاخص عموداً على السطح، أي واقفاً على
جهة الاستواء غير مائل إلى جهة من جوابه (بعد نقصانه) أو حدوثه بعد انعدامه،
كما قد يتفق في بعض البلاد في يوم أو يومين، فإنه إذا طلعت الشمس، وقع
للساخص لمفروض قائماً على سطح الأفق ظل طویل في جانب المغرب ثم
لا يزال ينقص حتى تبلغ الشمس كبد السماء وتصل إلى دائرة نصف النهار، وهي
دائرة عظيمة موهومة تفصل بين المشرق والمغرب تقاطع دائرة الأفق على
نقطتين هما: نقطة الجنوب والشمال، وقطباها: نقطتا المشرق والمغرب، وحينئذ
يكون ظل الشاخص المذكور واقفاً على خط نصف النهار، أي الخط الموهوم
الواصل بين نقطتي الجنوب والشمال، وهناك ينتهي نقصان الظل المذكور، وقد
لا يبقى حينئذٍ لساخص ظل في بعض البلاد التي تتفق فيها مسامحة الشمس لرأس
الشاخص مسامحة حقيقية، فإذا زالت الشمس عن وسط السماء ومالت عن تلك
الدائرة إلى المغرب، فإن لم يكن بقي ظل، حدث حينئذٍ في جانب المشرق، وكان
ذلك علامة الزوال، وإن كان قد بقي، أخذ في الزيادة، فتكون الزيادة حينئذٍ

(١) ج ١، ص ٥١ وما بعدها.

(٢) الإسراء ٦٧: ٧٨.

ولا اختصاص لهذه العلامة - كـبعض العلامات الآتية - بموضع دون موضع، بل هي مطردة في جميع الأماكن.

و بها يُعَيَّر أيضاً الوقت الذي يشك في كونه قبل الزوال أو بعده، فإنه ينصب مقياساً و يقدر طئه ثم يصبر قليلاً و يعتبره، فإن نقص عن الأول، علم بذلك أن الوقت لم يدخل، وإن زاد، استكشف به دخول الوقت. وإن أراد تعيين أول الوقت، فعليه أن يعتبره و يقدره بحيث يميز انتهاء نقصانه و أول أخذه في الزيادة، فهذا أول الوقت.

و قد ورد التشبيه على هذه العلامة في جملة من الأخبار:

منها: مرفوعة سماعة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جُئمت هناك متى وقت الصلاة؟ فأقبل يلتفت يمينا و شمالاً كأنه يطلب شيئاً، فلما رأيت ذلك تناولت عوداً، فقلت: هذا تطلب؟ قال: «نعم»^(١) فأخذ العود فصبه بحبال الشمس، ثم قال: «إن الشمس إذا طلعت كان القمي طويلاً ثم لا يزال ينقص حتى تروى الشمس، فإذا زالت زاد، فإذا استبنت فيه الزيادة فصل الظهر ثم تمهل قدر ذراع ثم صل العصر»^(٢).

و أخبر علي بن أبي حمزة، قال: ذكر عند أبي عبد الله عليه السلام زوال الشمس، قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام: «تأخذون عوداً طوله ثلاثة أشبار، وإن زاد فهو أبين،

(١) ما بين المعرفين من المصدر.

(٢) التهذيب ٢ ٢٧/٥٥، الوسائل، الباب ١١ من أبواب المواقيت، ح ١

فيقام، فما دام ترى الظل ينقص فلم تزل، فإذا راد الظل بعد النقصان فقد زالت»^(١).
و مرسله الصدوق، قال: قال الصادق عليه السلام: «تبيان روال الشمس أن تأخذ
عوداً طوله ذراع و أربع أصابع، فتجعل أربع أصابع في الأرض، فإذا نقص الظل
حتى يبلغ عاينه ثم راد فقد زالت الشمس، و تفتح أبواب السماء، و تهب الرياح، و
تقضى الحوائج العظام»^(٢).

الثاني: يحيل ظل الشاحص عن خط نصف النهار إلى جانب المشرق،
ضرورة أن ظل الشاحص عند وصول الشمس إلى دائرة نصف النهار يقع على
خط نصف النهار، كما تقدمت الإشارة إليه، و عند ميلها عن الدائرة إلى جانب
المغرب يحيل الظل إلى المشرق.

و هذه العلامة أيضاً - كسابقتها - عامة يُميز الأزوال بها في كل مكان، و هي
أبين من سائر العلامات، فإنه يُعرف بها أول الوقت على سبيل التحقيق، دون
غيرها حتى العلامة السابقة، فإن زيادة الظل بعد نقصانه و إن كانت من لوازم أول
الوقت عقلاً لكن تميزها حساً يتوقف غالباً على مضي مقدار معتد به من الروال،
و أما ميل الظل عن خط نصف النهار إلى جانب المشرق فيُدرِك بالحس في أول
آناته، لكنّه موقوف على إحراز خط نصف النهار.

و طريق استخراج ذلك الخط - على ما ذكره جملة من الأصحاب - أن
[تسوي]^(٣) موضعاً من الأرض تسوية صحيحة بحيث تخلو عن الانخفاض و

(١) التهذيب ٢/٧٦، الوسائل، الباب ١١ من أبواب المواقيت، ح ٢.

(٢) المقية ١٤٥٠١/٦٧٣، الوسائل، الباب ١١ من أبواب المواقيت، ح ٤.

(٣) يدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية و الحجرية: «تساوي» و الصحيح ما أثناه.

الارتفاع ثم تدبر عليها دائرة، وكلما كانت الدائرة أوسع كانت المعرفة أسهل، و تنصب على مركزها مقياساً مخروطياً محدّد الرأس يكون طوله قدر ربع قطر الدائرة تقريباً، نصباً مستقيماً بحيث تحدث عن جوانبه زوايا قوائم بأن تكون نسبة ما بين رأس المقياس و محيط الدائرة من جميع جوانبها متوازية، ثم ترصد ظلّ المقياس قبيل الزوال حين يكون خارجاً عن محيط الدائرة نحو المغرب، فإذا انتهى رأس الظلّ إلى محيط الدائرة يريد الدخول فيه، تُعلّم عليه علامة ثم ترصده بعد الزوال قبل خروج الظلّ من الدائرة، فإذا أراد الخروج عنه، تُعلّم عليه علامة، و تصل ما بين العلامتين بخطّ مستقيم، و تنصف ذلك الخطّ، و تصل ما بين مركز الدائرة و منتصف الخطّ، و هو خطّ نصف النهار، فإذا ألقى المقياس ظلّه على هذا الخطّ الذي هو خطّ نصف النهار، كانت الشمس في وسط السماء لم تزل، فإذا أخذ رأس الظلّ في العيل إلى جانب المشرق، فقد زالت.

و طريق آخر - تبه عليه بعضهم، و هو أخفّ مؤونةً و أسهل تناولاً من الأول - أن يخطّ على ظلّ المقياس من أصله خطّاً عند طلوع الشمس، و آخر عند غروبها، فإن اتّصل الخطّان و صارا خطّاً واحداً - كما قد يتفق في بعض البلاد التي لا يبقى فيها للشاحص ظلّ عند الزوال في بعض الأوقات - نصف ذلك الخطّ من موضع المقياس بخطّ آخر قائم عليه بحيث تحدث منهما زوايا قوائم، وإن تقاطعا - كما هو الغالب - نُصفت الراوية الحاصلة من تقاطعهما، فالخطّ المنصّب في الصورتين هو خطّ نصف النهار^(١).

(١) الفيض الكاشاني في الوافي ٢٥٠:٧.

و في الجواهر - بعد أن ذكر الطريقين المزبورين لمعرفة خط نصف النهار - قال: ويمكن استخراجها بغير ذلك، إنما الكلام في اعتبار مثل هذا الميل في دخول الوقت بعد أن علقه الشارع على الزوال الذي يراد منه ظهوره لغالب الأفراد حتى أنه أخذ فيه استبانته، كما سمعته في الخبر^(١) السابق، و أناطه بتلك الزيادة التي لا تخفى على أحد على ما هي عادته في إناطة أكثر الأحكام المترتبة على الأمور النخبة بالأمور الجيدة كي لا يوقع عباده في شبهة، كما سمعته في خبر الفجر^(٢)، بل أمر بالتربص و صلاة ركعتين^(٣) و محوهما انتظاراً لتحقيقه، فلمل الأحوط مراعاة تلك العلامة المنصوصة في معرفة الزوال وإن تأخر تحققها عن ميل الشمس عن خط نصف النهار بزمان، خصوصاً و الاستصحاب و شغل الدمة و غيرهما موافقة لها^(٤). انتهى.

و فيه: أن المراد بالزوال المعلق عليه الحكم في الكتاب و السنة و فتاوى الأصحاب ليس إلا نفسه، لا ظهوره للغالب، و زيادة الطل بعد نقصانه من لوازم الزوال، كما يدل عليه الأخبار المتقدمة^(٥)، و يشهد به الاعتبار. و اعتبار الاستبانة في الخبر المتقدم^(٦) إنما هو من باب الطريقة، كما يدل عليه نفس هذه الرواية

(١) أي: مرفوعة سماعة، المتقدمة في ص ١٣٦.

(٢) أي: خبر علي بن مهزيار، المتقدم في ص ١٢٧.

(٣) الكافي ٣/٤٢٨:٣، التهذيب ٣/١٢:٣، السرائر ٣/٥٥٧:٣، الوسائل، الباب ٥٨ من أبواب

المواقيت، ح ١، وكذا الباب ٨ من أبواب صلاة الجمعة، ح ١٠.

(٤) جواهر الكلام ١٠٢:٧-١٠٣.

(٥) في ص ١٣٦-١٣٧.

(٦) في ص ١٣٦.

فصلاً عن غيرها، فمتى أحرز الموضوع بسائر الطرق، جاز ترتيب الأثر عليه. وقياس المقام على الفجر - الذي يكون لتيئنه مدخلة في تحقق موضوعه - قياس مع العارق.

الثالث: بالأقدام، كما يدل عليه صحيحة ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «تزول الشمس في النصف من حزيران على نصف قدم، وفي النصف من تموز على قدم ونصف، وفي النصف من آب على قدمين ونصف، وفي النصف من أيلول على ثلاثة أقدام ونصف، وفي النصف من تشرين الأول على خمسة أقدام ونصف، وفي النصف من تشرين الآخر على سبعة ونصف، وفي النصف من كانون الأول على تسعة ونصف، وفي النصف من كانون الآخر على سبعة ونصف، وفي النصف من شباط على خمسة ونصف، وفي النصف من آذار على ثلاثة ونصف، وفي النصف من نيسان على قدمين ونصف، وفي النصف من أيار على قدم ونصف، وفي النصف من حزيران على نصف قدم»^(١).

وقد حكى^(٢) عن جملة من أصحابنا رضوان الله عليهم - منهم العلامة في المنتهى، و شيخنا البهائي^(٣) - أنهم ذكروا أن هذه الرواية مختصة بالعراق وما قاربها؛ لأن عرض البلاد العراقية يناسب ذلك، ولأن الراوي لهذا الحديث - وهو عبد الله بن سنان - عراقي.

(١) الفقيه ١٤٤: ٦٧٢، الخصال: ٤٦٠-٤٦١/٣، التهذيب ٢: ٢٧٦/١٠٩٦، الوسائل، الباب ١١ من أبواب المواقيت، ح ٣.

(٢) الحاكي عنهم هو البحراني في المحقائق الناضرة ٦: ١٥٩.

(٣) منتهى المطلب ٤: ٢٠٤، الحبل المتين: ١٤٠.

و عن صاحب المستقى و العلامة في التذكرة أنهما ذكرا أن النظر و الاعتبار يدلان على أن هذا مخصوص بالمدينة^(١).

أقول: وهذا مبني على أن يكون عرض المدينة زائداً على الميل الأعظم، و عدم انعدام الظل فيها أصلاً، كما حكى عن العلامة و غيره^(٢).

و كيف كان فلا ريب في أن ما في الرواية تحديداً تقريبياً، فلا يتوجه عليه الإشكال بأن اختلاف الأشهر في ازدياد الظل و نقصانه تدريجي الحصول، فكيف جعل في الرواية ازدياده في ثلاثة أشهر الصيف قدماً قدماً، و في أشهر الخريف قدمين قدمين، و نقصانه في الشتاء و الربيع بعكس ذلك فإن المقصود بالرواية بحسب الظاهر - بيان ما يُعرف به الزوال تقريباً، و التنبيه على اختلاف الظل في الفصول الأربعة، و بيان مقدار التفاوت على سبيل الإجمال، و الله العالم.

و نظير هذه العلامة في عدم الأطراد و كونها علامة تقريبية العلامة الرابعة التي ذكرها المصنف رحمه الله بقوله: (أو بميل الشمس إلى الحاجب الأيمن لمن يستقبل القبلة) فإنه علامة لأهل العراق، كما ذكره غير واحد من الأصحاب، بل عن جامع المقاصد^(٣) نسبه إليهم لكن مع التقييد بما سمعت، كما أنه بحسب الظاهر هو المراد بإطلاق المتن، ضرورة عدم كون ما ذكر علامة على الإطلاق، بل في المدارك و غيره تفيد أيضاً بمن كان قبلته نقطة الجنوب منهم، كطرف

(١) مستقى الجمان ١: ٣٩٤، تذكرة الفقهاء ٢: ٣٠٢، ذيل المسألة ٢٤، و حكاه عنهما العملي في

الوسائل، ذيل ح ٣ من الباب ١١ من أبواب المواقيت.

(٢) رجع نهاية الأحكام ١: ٣٣٣، و الفكرى ٢: ٣٢١، و كلا جواهر الكلام ٧: ١٠٠٧

(٣) جامع المقاصد ٢: ١٢٣، و حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٧: ١٠٤.

العراق الغربية، دون أوساطه و أطرافه الشرقية، فإن قبلتهم تميل عن نقطة الجنوب، فلا يكون ميل الشمس إلى الحاجب الأيمن عند استقبال القبلة إلا بعد مضي مقدار معتد به من الزوال^(١).

لكن بما أشرنا إليه - من كون هذه العلامة علامة تقريبية - يستدفع هذا الإشكال؛ إذ لم يقصد بها إلا معرفة دخول الوقت، لا أوله على سبيل التحقيق ولو بالنسبة إلى مَنْ كانت قبلته نقطة الجنوب؛ إذ لا يتميز بالحس أول آتات ميل الشمس إلى الحاجب الأيمن، الذي هو من لوازم ميلها عن دائرة نصف النهار عند استقبال نقطة الجنوب، كما هو واضح، والمقصود بذكر مثل هذه العلامات بيان ما يُعرف به دخول الوقت في أوائله، لا ما يُميز به أوله على سبيل التحقيق.

وقد وقع التنبيه على هذه العلامة فيما روي عن مجالس الشيخ مسنداً عن أمير المؤمنين عليه السلام «أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن أوقات الصلاة، فقال ﷺ: أتاني جبرئيل عليه السلام فأراني وقت الظهر حين زالت الشمس، فكانت على حاجبه الأيمن»^(٢) الحديث.

(و) يعلم (المغرب) أي غروب الشمس، الذي هو أول وقت صلاة المغرب إجماعاً، كما عن جماعة نقله^(٣) (باستتار القرص) عن العين في الأفق مع عدم الحائل، كما عن غير واحد^(٤) من القدماء - كالصدوق في العلل و ظاهر

(١) مدرك الأحكام ٦٦٣، الحدائق الناضرة ٦: ١٦٠.

(٢) الأمالي - للطوسي - ٢٤٠-٣١/٣١، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب المواقيت، ح ١٢.

(٣) حكاية العامل في مفتاح الكرامة ٢: ٢٥٠ عن الخلاف ١: ٢٦١-٢٦٢، المسألة ٦، والعنية ٦٩.

و ٧٠، ونهاية الإسكاف ٢: ٣١١، والذكرى ٢: ٣٤٠، وكشف اللثام ٣: ٣٣.

(٤) كما في الحدائق الناضرة ٦: ١٦٣، وجواهر الكلام ٧: ١٠٦-١٠٧.

العقبة^(١)، وابن أبي عقيل^(٢) و المرتضى و الشيخ في مبسوطه^(٣) - و جماعة من [متأخري]^(٤) المتأخرين^(٥).

(و قيل بذهاب الحمرة من المشرق، و هو الأشهر) بل المشهور كما ادّعاء غير واحد^(٦).

و منشؤ الخلاف اختلاف الأخبار:

فمما يدل على الأول: صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: الوقت المغرب إذا غربت الشمس فغاب قرصها^(٧).

و صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا زالت الشمس دخل الوقتان: لظهر و العصر، و إذا غابت الشمس دخل الوقتان: المغرب و العشاء»^(٨).

و رواية يزيد بن خليفة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن عمر بن حطية

(١) هلل الشرائع: ٣٥٠، ذيل ح ٦ من الباب ٦٠، العقبة ١٤١: ٦٥٥.

(٢) حكاه عنه العلامة الحلبي في مختلف الشيعة ٢: ٤٤، المسألة ٦.

(٣) مسائل الذمريات: ١٩٣، المسألة ٧٣، رسائل الشريف المرتضى ٢٧٤: ١، المبسوط ٧٤: ١.

(٤) ما بين المحققين يقتضيه السياق حسب ما في الجواهر ٧: ١٠٧.

(٥) منهم: الشيخ حسن في منتقى الجمان ١: ٤١٤ و ٤١٦، و العاملي في مدارك الأحكام ٣: ٥٣،

و السبرواري في ذخيرة المعاد: ١٩١، و كفاية الأحكام. ١٥، و الكاشاني في معانيع شرائع

٩٤: ١، منهاج ١٠٥.

(٦) كالعلامة الحلبي في تذكرة العمهاء ٢: ٣١٠، المسألة ٣٠، و الشهيد الثاني في روض الجنان

٢: ٤٨٥، و الصيمري في غاية المرام ١: ١١٧، و الأردبيلي في مجمع العائدة و البرهان ٢: ٢٢،

و الشيخ الهادي في الحبل المتين: ١٤٢، و السبرواري في كفاية الأحكام: ١٥، و البحراني في

الحقائق المأصرة ٦: ١٦٣.

(٧) الكافي ٣: ٢٧٩-٧/٢٨٠، التهذيب ٢: ٨١/٢٨، الاستبصار ١: ٩٤٤/٢٦٣، الوسائل، باب

١٦ من أبواب المواقيت، ح ١٦.

(٨) تقدّم تحريرها في ص ٨١ الهامش (٤).

أتانا عنك بوقت، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «إذا لا يكذب عليك» قلت: قال: وقت المغرب إذا غاب القرص إلا أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان إذا جد به السير أخر المغرب و يجمع بينها وبين العشاء، فقال: «صدق»^(١).

و صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «وقت المغرب إذا غاب القرص، فإن رأيته بعد ذلك و قد صليت أعدت، و مضى صومك، و تكف عن الطعام إن كنت أصبت منه شيئاً»^(٢).

و موثقة زيد الشحام، قال: قال رجل [لأبي عبد الله عليه السلام]: «أؤخر المغرب حتى تستبين النجوم؟» فقال: «أخطائية؟» إن جبرئيل نزل بها على محمد صلى الله عليه وآله حين سقط القرص»^(٣).

و مرسل الصدوق قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «وقت المغرب إذا غاب القرص»^(٤).

و قال أيضاً: و قال الصادق عليه السلام: «إذا غابت الشمس فقد حل الإفطار و وجبت الصلاة، و إذا صليت المغرب فقد دخل وقت العشاء الآخرة إلى انتصاف

(١) الكافي ٣: ٢٧٩/٦، التهذيب ٢: ٣١-٣٢/٩٥، الاستبصار ١: ٢٦٧-٢٦٨/٩٦٥، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب المواقيت، ح ٢.

(٢) الكافي ٣: ٢٧٩/٥، التهذيب ٢: ٢٦١-٢٦٢/١٠٣٩، و ٤: ٢٧١-٢٧٢/٨١٨، الاستبصار ٢: ١١٥-١١٦/٣٧٦، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب المواقيت، ح ١٧.

(٣) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٤) علل الشرائع ٣٥٠ (الباب ٦٠) ح ٣، التهذيب ٢: ٢٨-٨٠/٩٨، و ٣٢/٩٨، الاستبصار ١: ٢٦٢-٢٦٣/٩٤٣، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب المواقيت، ح ١٨.

(٥) الفقيه ١: ١٤١-١٤٢/٦٥٥، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب المواقيت، ح ١٨.

الليل»^(١).

و رواية جابر عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إذا عاب القرص أفطر الصائم، و دخل وقت الصلاة»^(٢).

و حبر داؤد بن أبي يزيد، قال: قال الصادق جعفر بن محمد عليه السلام: «إذا عابت الشمس فقد دخل وقت المغرب»^(٣).

و خبر عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: «صحني رجل كان يمسى بالمغرب و يغلس بالفجر، و كنت أبا أصلي المغرب إذا غربت لشمس و أصلي الفجر إذا استبان الفجر، فقال لي الرجل: ما يمنعك أن تصنع مثل ما أصنع، فإن الشمس تطلع على قوم قبلنا و تغرب عنا و هي طالعة على قوم آخرين تغدو؟ فقلت: إنما علينا أن نصلي إذا وجبت الشمس عنا، و إذا طلع الفجر عندنا، و على أولئك أن يصلوا إذا غربت الشمس عنهم»^(٤).

و نوقش في دلالة هذه الأخبار: بأن غاية مفادها كون وقت المغرب عبارة عن غيبوبة الشمس التي هي عبارة أخرى عن غروبها، و قد تقدم في صدر لعنوان الإشارة إلى أن هذا ممّا لا خلاف فيه، و إنما البحث فيما به يتحقق الغروب.

و بالجملة، إن غيبوبة القرص و غروب الشمس و نحو ذلك من العائثر

(١) الفقيه ١: ١٤٢/٦٦٢، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب المواقيت، ح ١٩.

(٢) الفقيه ٢: ٨١/٣٥٨، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب المواقيت، ح ٢٠.

(٣) الأمالي - للصدوق - ٧٤ (المجلس ١٨) ح ١١، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب المواقيت، ح ٢١.

(٤) الأمالي - للصدوق - ٧٥ (المجلس ١٨) ح ١٥، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب المواقيت، ح ٢٢.

مجملة قابلة للحمل على كلٍّ من القولين؛ إذ لفظ القرص و لفظ الشمس بمعنى واحد، و لفظ غيبوبة الشمس و لفظ الغروب بمعنى واحد.

و فيه ما لا يخفى؛ فإنَّ إنكار ظهور مثل هذه الروايات في القول الأول مجازفة محصنة، بل المتبادر من غروب الشمس الذي ورد التحديد به في غير واحد من الأخبار أيضاً ليس إلا استتار قرصها في الأفق.

نعم، حمل الأخبار التي ورد فيها التحديد بالغروب على ما يطابق المشهور - توجية قريب، بخلاف الأخبار المتقدمة التي وقع التعبير فيها بغيبوبة القرص، التي هي عبارة أخرى عن استتاره عن العين، فإنَّ تطبيقها على مذهب المشهور تأويلٌ بعيد.

لكن قد يقربه ما يُستشعر من جملة من الأخبار من كون التحديد بغيبوبة القرص و نحوها مظنةً للتورية و قائلًا لاحتمال إرادة خلاف الظاهر.

مثل: رواية علي بن الحكم عمَّن حدَّثه عن أحدهما عليه السلام أنه سئل عن وقت المغرب، فقال: «إذا غاب كرسِيها» قلت: و ما كرسِيها؟ قال: «قرصها» قلت: متى يغيب قرصها؟ قال: «إذا طرث إليه فلم تره» ^(١) فإنَّ سؤاله عن أنه متى يغيب القرص يشعر بأنَّ مثل هذا التعبير كان عندهم من مواقع الرتبة؛ إذ لو لم يكن الذهن مسبوقاً بالشبهة لا يكاد يتوهم من غيبوبة قرص الشمس إلا إرادة ما ذكره الإمام عليه السلام في تفسيرها.

و كيف كان فهذه الرواية صريحة الدلالة على القول المذكور

(١) التهذيب ٢: ٢٧٩/٢٨٠، الاستبصار ١: ٩٤٢/٣٦٣، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب المواقيت، ح ٢٥.

و نحوها ما عن مجالس الصدوق عن [أبان بن تغلب و] ^(١) الربيع بن سيمان و أدن بن أرقم و غيرهم، قالوا: أقبلنا من مكة حتى إذا كنا بوادي الأحصر ^(٢) إذا نحن برجل يصلي و نحن ننظر إلى شعاع الشمس، فوجدنا في ثمننا، فجعل يصلي و نحن ندعو عليه و نقول: هو شباب من شباب أهل المدينة، فلما أتيناها إذا هو أبو عبد الله جعفر بن محمد ^(٣)، فنزلنا فصلياً معه و قد فاتتنا ركعة، فلما قضيت الصلاة قمنا إليه فقلنا: جعلنا الله فداك، هذه الساعة تصلي؟ فقال: «إذا غابت لشمس فقد دخل الوقت» ^(٤).

و يظهر من هذه الرواية كون تأخر وقت المغرب عن عيبوبة الشمس مفروساً في أدهال الشيعة في عصرهم أيضاً - كما في هذه الأعصار - بحيث كانوا يرون إتيانها بعد الغيبوبة مع بقاء الشعاع من شعار المخالفين. و عن كتاب المجالس أيضاً عن محمد بن يحيى الحثمي، قال: سمعت أب عبد الله ^(٥) يقول: «كان رسول الله ^(٦) يصلي المغرب و يصلي معه حي من الأنصار يقل لهم: نوسلتم، منازلهم على نصف ميل، فيصلون معه ثم ينصرفون إلى منازلهم و هم يرون مواضع سهامهم» ^(٧).

(١) ما بين المعقوفين من الأمالي.
(٢) كذا في النسخ الخطية و الحجرية و الوسائل، و في الأمالي: «بوادي الأجفرة» و هو موضع بين قيد و الغزمية بينه و بين قيد ستة و ثلاثون فرسخاً نحو مكة. معجم البلدان ١: ١٠٢.
(٣) الأمالي - للصدوق -: ٧٥ (المجلس ١٨) ح ١٦، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب المواقيت، ح ٢٣.
(٤) الأمالي - للصدوق -: ٧٤-٧٥ (المجلس ١٨) ح ١٤، و فيه: «سلم» بدل «سهامهم» الوسائل، الباب ١٨ من أبواب المواقيت، ذيل ح ٥.

و في بعض النسخ بدل «سهامهم» «نلهم»^(١).

و عن المجلسي رحمته الله في البحار من طرق المخالفين أنهم رووا عن حابر و غيره نحوه، قالوا: كنا نصلي المغرب مع النبي صلى الله عليه وآله ثم نخرج شتاصل حتى ندخل بيوت بني سلمة فننظر إلى مواضع النبل من الأسفار^(٢).

و موثقة سماعة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: في المغرب إنا ربما صلينا و نحن نخاف أن تكون الشمس باقية خلف الجبل، أو قد سترنا منها الجبل، قال: فقال: «ليس عليكم صعود الجبل»^(٣).

و خبر زيد الشحام، قال: صعدت مرة جبل أبي قبيس و الناس يصلون المغرب فرأيت الشمس لم تغب، إنما توارت خلف الجبل من الناس، فلقيت أبا عبد الله عليه السلام فأخبرته بذلك، فقال لي: «و لِمَ فعلت ذلك؟ بشئ ما صنعت، إنما تصلونها إذا لم ترها خلف جبل عابت أو غارت ما لم يجعلها سحاب أو ظلمة، و إنما عليك مشرقك و مغربك، و ليس على الناس أن يبحثوا»^(٤).

و نوقش في الخبرين الأخيرين: بأنهما لا ينطبقان على شيء من القولين.
أما على القول المشهور: فواضح.

و [أما] على القول الأول: فلأن المعتبر عند أصحاب هذا القول انتهاء

(١) أورد، كذلك المجلسي في بحار الأنوار ٨٣. ١٦/٥٨، و البحراني في الحقائق الناصرة ١٦٩:٦.

(٢) حكاه عنه البحراني في الحقائق الناصرة ١٧٠:٦، وانظر: بحار الأنوار ٨٣، ٥٨، ذيل ح ١٦.

(٣) الفقيه ١٤١:١، التهذيب ٢٩:٢، الاستبصار ١/٢٦٦، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب المواقيت، ح ١.

(٤) الفقيه ١٤٢:١، التهذيب ٢/٢٦٤، الاستبصار ١/٢٦٦، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب المواقيت، ح ٢.

لحائل بين الناظر وبين موضع الغروب.

أقول: إن تمت المناقشة فيهما، ففي ما عداهما غنى و كفاية.

و يدل على المشهور ما عن الكليني عليه السلام في الكافي عن ابن أبي عمير عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «وقت سقوط القرص و وجوب الإفطار من الصيام أن تقوم بحذاء القبلة و تتفقد الحمرة التي ترتفع من المشرق، فإذا جرت قمة الرأس إلى ناحية المغرب فقد وجب الإفطار، وسقط القرص»^(١).

و عنه أيضاً بطريقين عن القاسم بن عروة، و عن الشيخ في التهذيب بطريقين آخرين عنه أيضاً عن يزيد بن معاوية عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «إذا غابت الحمرة من هذا الجانب - يعني من المشرق - فقد غابت الشمس من شرق الأرض و غربها»^(٢).

و عن الكافي أيضاً عن [علي بن] ^(٣) أحمد بن أشيم عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعت يقول: «وقت المغرب إذا ذهب الحمرة من المشرق، و تدري كيف ذلك؟» قلت: لا، قال: «لأن المشرق مظل»^(٤) على المغرب هكذا و رفع يمينه فوق يساره «فإذا غابت هاهنا ذهب الحمرة من هاهنا»^(٥) و خبر محمد بن شريح - بل عن المعتمر: رواه جماعة منهم محمد

(١) الكافي ٣/٢٧٩:٤، و ١٠٠٠:٤ (باب وقت الإفطار) ح ١، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب

المواقيت، ح ٤.

(٢) الكافي ٣/٢٧٨:٢، و ١٠٠٠:٤-١٠١١:٢، التهذيب ٢/٢٩٠:٨٤ و ٨٥، الاستبصار ١/٢٦٥:٩٥٦ و ٩٥٧، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب المواقيت، ح ١ و ٧.

(٣) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٤) أطل - أشرف. النهاية - لابن الأثير ٣/١٣٦:٣ «مظل».

(٥) الكافي ٣/٢٧٨:١، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب المواقيت، ح ٣.

ابن شريح^(١) - عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن وقت المغرب، فقال: «إذا تغيرت الحمرة في الأفق وذهبت الصفرة وقبل أن تشتبك الجيوم»^(٢).

و موثقة عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «إنما أمرت أبا الخطاب أن يصلي المغرب حين زالت الحمرة من مطلع الشمس، فجعل هو الحمرة التي من قبل المغرب، وكان يصلي حين يغيب الشفق»^(٣).

و خبر أبان بن تغلب، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أي ساعة كان رسول الله ﷺ يوتر؟ فقال: «على مثل مغيب الشمس إلى صلاة المغرب»^(٤) فإنه يدل على انفصال وقت الصلاة عن مغيب الشمس، وأن الساعة التي بينهما مماثل للساعة التي كان النبي ﷺ يوتر فيها، فكأنه عليه السلام أراد بذلك المعجر الأول الذي هو أفضل أوقات الوتر.

و في التمثيل إيماء إلى أن هذا الوقت عروب كاذب، كما أن المعجر الأول فجر كاذب، والله العالم.

و يدل عليه أيضاً الأخبار الواردة في الإفاضة من عرفات، المحدودة بغروب الشمس:

كموثقة يسوس بن يعقوب - المروية عن الكافي - قال: قلت

(١) المعتمد ٢: ٥١، و حكاه عنه صاحب الحواهر فيها ٧: ١١٣.

(٢) التهذيب ٢: ٢٥٧/١٠٢٤، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب المواقيت، ح ١٢.

(٣) التهذيب ٢: ٢٥٩/١٠٣٣، الاستبصار ١: ٢٦٥/٩٦٠، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب المواقيت، ح ١٠.

(٤) الكافي ٣: ٢٤/٤٤٨، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب المواقيت، ح ٥، وكذا الباب ٥٤ من تلك الأبواب، ح ٢.

لأبي عبد الله عليه السلام: متى الإفاضة من عرفات؟ قال: «إذا ذهب الحمرة» يعني من الجاب الشرقي^(١).

و عن التهذيب - في الموقت أيضاً - عن يونس المذكور، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: متى تفيض من عرفات؟ فقال: «إذا ذهب الحمرة من هاهنا» و أشار بيده إلى المشرق وإلى مطلع الشمس^(٢).

و عن الفقه الرضوي، قال: «و أول وقت المغرب سقوط القرص، و علامة سقوطه أن يسود أفق المشرق، و آخر وقتها غروب الشفق»

و عن موضع آخر: «وقت المغرب سقوط القرص إلى مغيب الشفق - إلى أن قال -: و الدليل على غروب الشمس ذهاب الحمرة من جانب المشرق، و في القيم سواد [المحاجر]^(٣) و قد كثرت الروايات في وقت المغرب و سقوط القرص، و العمل من ذلك على سواد المشرق إلى حد الرأس^(٤)».

و يؤيده خبر محمد بن علي، قال: صحبت الرضا عليه السلام في السفر، فرأيت يصلي المغرب إذا أقبلت الفحمة من المشرق، يعني السواد^(٥).

(١) الكافي ٤/١٦٦: ١، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفة، ح ٣
(٢) التهذيب ١٨٦: ٥، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفة، ح ٢.
(٣) بدل ما بين المسقوفين في النسخ الخطية و الحجرية: «المحاجر» و في الحدائق: «المحاجر» بالراء المهملة، وكذا في نسخة أخرى من الفقه المسسوب للإمام الرضا عليه السلام، و في المطبوع منه كما أثبتناه.
(٤) الفقه، المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٧٤٧٣ و ١٠٤٠٣، و حكاه عنه البهراني في الحدائق الناضرة ٦: ١٦٥.

(٥) التهذيب ٢٩: ٢، الاستبصار ١: ٢٦٥، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب المواقيت،

و صحيحة إسماعيل بن همام، قال: رأيت الرضا عليه السلام وكنا عنده لم يصر
المغرب حتى ظهرت النجوم، قال: فصلّى بنا على باب دار ابن أبي محمود^(١)
و يشهد له أيضاً موثقة يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال
لي: «مسوا بالمغرب قليلاً فإن الشمس تغيب من عندكم قبل أن تغيب من
عندنا»^(٢).

و صحيحة بكر بن محمد الأزدي عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته سائل عن
وقت المغرب، قال: «إن الله تعالى يقول في كتابه لإبراهيم عليه السلام: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ
الليل رأى كوكباً قال هذا ربى﴾^(٣) وهذا أول الوقت، وآخر ذلك غيوبة الشفق،
و أول وقت العشاء الآخرة ذهاب الحمرة، وآخر وقتها إلى غسق الليل، يعني
نصف الليل^(٤).

و صحيحة زرارة - المروية عن التهذيب - قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن
وقت إفتار الصائم، فقال: «حين تبدو ثلاثة أنجم»^(٥)
و عن أبان عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «يحلّ لك الإفطار إذا بدت

(١) التهذيب ٢: ٣٠/٨٩، الاستبصار ١: ٢٦٤/٩٥٤، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب المواقيت،
ج ٩.

(٢) التهذيب ٢: ٢٥٨/١٠٣٠، الاستبصار ١: ٢٦٤/٩٥١، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب
المواقيت، ج ١٣.

(٣) الأنعام ٦: ٧٦.

(٤) الفقيه ١: ١٤١/٦٥٧، التهذيب ٢: ٣٠/٨٨، الاستبصار ١: ٢٦٤/٩٥٣، الوسائل، الباب ١٦
من أبواب المواقيت، ج ٦.

(٥) التهذيب ٤: ٣١٨/٩٦٨، الوسائل، الباب ٥٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم، ج ٣.

لك ثلاثة أنجم، وهي تطلع مع غروب الشمس»^(١).

وخر عبد الله بن وصاح قال: كتبت إلى العبد الصالح عليه السلام. يتوارى القرص
و يقبل الليل ثم يزيد الليل ارتفاعاً وتستر عنا الشمس وترفع فوق الجبل حمرة
و يؤذن عندما المؤذنون أفأصلي حيثنذ و أفطر إن كنت صائماً، أو أستظر حتى
تذهب الحمرة التي فوق الجبل؟ فكتب إليّ «أرى لك أن تستظر حتى تذهب
الحمرة، و تأخذ بالعائطة لدينك»^(٢).

و في الوسائل وغيره^(٣) بدل «الجبل» في المقامين: «الليل».

و خبر جارود، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام «يا جارود ينصرون
فلا يقبلون، و إذا سمعوا شيئاً نادوا به أو حدثوا بشي أداعوه، قلت لهم: مسوا
بالمعرب قليلاً، فتركوها حتى اشتهكت النجوم، و أنا الآن أصليها إذ سقط
القرص»^(٤).

و لا ينافي ما في ذيل الخبر من صلاته عند سقوط القرص ظهور الأمر بأن
يمسوا قليلاً في الوجوب بعد كون الرواية ناطقة بأن التقديم نشأ من إذاعة سره و
اشتهار أمره بالتأخير، فكأنه عليه السلام التجأ إلى ذلك إظهاراً لكذب النسبة نفية،
و لا لمخالفة فعلهم لقوله عليه السلام، و إلا لكان يأتي بها بعد المساء قليلاً قبل أن تشتت
النجوم، كما أمرهم به، لا قل الوقت الذي أمرهم بإتيانها فيه، كما هو واضح.
فيظهر من هذه الرواية بل و كذا من الأمر بالاحتياط في خبر عبد الله بن

(١) الفقيه ٣٥٩/٨١، الوسائل، الباب ٥٢ من أبواب ما يمسك به الصائم ح ٤.

(٢) التهذيب ١٠٣١/٢٥٩٠٢، الاستبصار ٩٥٢/٢٦٤:١، و فيه كما في الوسائل، الباب ١٦ من

أبواب المواقيت، ح ١٤ بدل «الجبل» في الموضعين: «الليل».

(٣) كجواهر الكلام ١١٤:٧.

(٤) التهذيب ١٠٣٢/٢٥٩٠٢، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب المواقيت، ح ١٥.

..... مصباح الفقيه / ج ٩

وضاح - مع أنه ليس من شأن الإمام العارف بالأحكام الواقعية - تعذر التصريح بالتأخير بواسطة مخالفته لمذهب العامة.

و احتمال أن يكون المراد بالحمرة المرتفعة فوق الجبل - أو الليل في خبر ابن وصاح - الصفرة الحاصلة في الأماكن العالية عند إشراف الغروب، التي هي عبارة عن اصفرار الشمس، أو حمرة عارضية موجهة للشك في غيبوبة القرص حتى يكون الأمر بالاحتياط بواسطة كونه شبهة موضوعية في غاية البعد عن سوق السؤال؛ إذ المقصود بذكر ارتفاع الحمرة كذكر ارتفاع الليل و سائر الفقرات المذكورة في السؤال ليس إلا تأكيد ما ذكره أولاً من موارة القرص، فغرضه ليس إلا الاستفهام عن أنه هل تجوز الصلاة و الإفطار عند موارة القرص، أم يجب الانتظار إلى أن تذهب الحمرة التي يتعارف ارتفاعها بعد الغروب و هي الحمرة المشرقية؟ نعم، بناءً على أن يكون متن الرواية «فوق الجبل» كما في بعض النسخ، لا «الليل» كما في بعضها الآخر، لا يبعد أن يكون المراد بها الحمرة الحادثة في الأماكن العالية بواسطة انعكاس الحمرة الحاصلة في ناحية المغرب بعد غيبوبة القرص، و على هذا التقدير أيضاً تدلّ على المطلوب، كما لا يخفى.

و الحاصل أنه لا مجال للارتياب في أن المقصود بالسؤال و الجواب إنما هو بيان أصل الوقت، لا حكم الشاك في استتار القرص و عدمه، فما وقع في الجواب من التعبير بلفظ الاحتياط مع ما فيه من الإشعار بكونه مستحتملاً لم يكن إلا لعدم تمكن الإمام عليه السلام من إظهار الحق إلا بهذا الوجه القابل للتوجيه على مذهب المخالفين، فيستفاد من هذين الخبرين عدم تمكن الأنمة عليه السلام من الأمر بتأخير

المعرب إلى ذهاب الحمرة على رؤوس الأشهاد على وجه يعرفه المخالف و
المزالف، كما يستشعر هذا المطلب من جملة من الأخبار بل يشهد بذلك الاعتبار
مع قطع النظر عن الأخبار؛ لقضاء العادة بصيرورة وقت صلاة المغرب لدى العامة
في عصر الصادقين عليهم السلام بعد استقرار مذهبهم على دخوله بغيوبة القرص و
شهادة أخبارهم المروية عن النبي صلى الله عليه وآله بذلك، وشدّة مواظبتهم على حفظ
الأوقات في أنظارهم من الضروريات الواصلة إليهم يدأ بيد من النبي صلى الله عليه وآله، فكان
إظهار خلافه عندهم من قبيل إنكار الضروري الموجب للكفر، فالأنمة عليه السلام في
مثل هذه الموارد كانوا مضطرين إلى موافقتهم قولاً وفعلاً، سواء كان الوقت لديهم
في الواقع استتار القرص أم ذهاب الحمرة، بل كانت الحاجة إلى التقيّة في مثل
الفرص أشدّ من الحاجة إليها في تصديق أنمتهم وعدم القدح فيهم، بل ربّما كانوا
يتقنون في مثل هذه المقامات من تجلّ شيعتهم الذين لم يرسخ في قلوبهم
عصمتهم عليهم السلام فضلاً عن العامة، فيشكل في مثل الفرض استكشاف الحكم
الواقعي من أقوال الأنمة عليهم السلام و أفعالهم الموافقة للعامة؛ إذ لا يصحّ الاعتماد على
أصالة عدم التقيّة بعد شهادة الحال بتحقيق ما يقتضيها و قضاء الضرورة بصدور
مثل هذه الأقوال و الأفعال منهم أحياناً من باب التقيّة على تقدير مخالفتهم في
الرأي بحيث لو لم يصل إلينا إلا الأخبار المحاكمة للعامة ربّما كنّا نجزم من مماشاة
الأنمة عليهم السلام مع العامة و مداراتهم معهم بصدور مثل هذه الأخبار الموافقة لهم
عندهم في مثل المقام و إن لم تكن واصله إلينا، فلا يجري في مثل الفرض أصالة
عدم التقيّة، فيشكل الحكم بمطابقة مضمون مثل هذه الروايات للواقع.

اللهم إلا أن يلتزم بحجّة أصالة الظهور من حيث هي، لا لرجوعها إلى الأصول العدميّة، كأصالة عدم القرينة أو أصالة عدم المقتضي لإظهار خلاف الواقع من تقية ونحوها، وهو لا يخلو عن تأمل.

فمن هنا يظهر أنه لو كانت الطائفة الأولى من الأخبار الدالة على دحول الوقت باستار القرص سليمة عن المعارض و مخالفة المشهور، لم يكن استكشاف الحكم الواقعي منها خالياً عن التأمل فضلاً عن صلاحيتها - بعد إعراض المشهور - لمعارضة الأخبار الأخيرة المعتمدة بالشهرة و مفروسيّة مضمونها في أدهان الشيعة من صدر الشريعة، خصوصاً مع كون جملة من هذه الروايات - كمرسلة^(١) ابن أبي عمير و غيرها من وقع فيها تفسير الغروب و سقوط القرص باستاره في الأفق بحيث لم يبق له أثر في ناحية المشرق - بمدلولها اللفظي حاكمة على جُل تلك الروايات مما ورد فيها التحديد بسقوط القرص و غيبوبة الشمس و نحوهما، و ما يبقى منها مما لا يقبل هذا التأويل مما هو صريح الدلالة في الخلاف فهو في حد ذاته غير قابل لمعارضة هذه الروايات.

و لعل ما في الأخبار - التي تقدّمت الإشارة إليها - من جعل ذهاب الحمرة معرّفاً لغيوبة القرص لا حداً بنفسه نشأ من معروفية التحديد بالعيوبة لدى الناس بحيث لم يجد الأئمة عليهم السلام بداً إلا من الاعتراف به، و تأويله إلى الحق.

فالأظهر عدم صلاحية الأخبار المتقدمة لمعارضة الروايات الأخيرة و إن كثرت و صحت أسانيدها.

(١) تقدّمت في ص ١٤٩.

فما هو المشهور من اعتبار ذهاب الحمرة - مع موافقته للأصل و الاحتياط بوجه - هو الأقوى، ولكن الأحوط عدم تأخير الظهريين عن استتار القرص و إن كان الأظهر ما عرفت.

و ما عن جملة من متأخري المتأخرين وفاقاً لبعض القدماء من تحديد الغروب بغيوبة القرص، و تنزيل الأخبار الأخيرة على أفضلية التأخير؛ جمعاً بينها و بين ما يعارضها بشهادة قوله عليه السلام في خبر عبد الله بن وضاح: «أرى لك أن تنتظر»^(١) الحديث، و خبر شهاب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «يا شهاب إني أحب إذا صليت المغرب أن أرى في السماء كوكباً»^(٢) ضعيف؛ لما عرفت من كون الأخبار الموافقة للعامة في مثل هذه الموارد في حد ذاتها بمنزلة الكلام المحفوظ بما يصلح أن يكون قرينة لإرادة خلاف ظاهره في عدم العبارة بظاهره، أو وهنه و عدم صلاحه لصرف الأخبار المخالفة - الموقوفة بظواهرها لبيان الحكم الواقعي - عن طاهرها، خصوصاً مع ما في بعض تلك الأخبار المخالفة من الإيماء إلى وجه صدور الروايات الموافقة، و كون جملة منها بمدلولها اللفظي حاكمة على جمل تلك الروايات.

هذا، مع أن جملة من هذه الروايات آية عن هذا الحمل، كمرسنة^(٣) ابن أبي عمير، و غيرها^(٤) مما يجعل فيها ذهاب الحمرة معرفاً لاستتار القرص، فإنها

(١) تقدّم تخريجه في ص ١٥٣، الهامش (٢).

(٢) الشهيد ٢/٢٦١: ١٠٤٠، الاستبصار ١/٢٦٨: ٩٧١، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب المواقبة ح ٩.

(٣) تقدّم في ص ١٤٩.

(٤) كخبري بريد بن معاوية و علي بن أحمد بن أشيم، المتقدمين في ص ١٤٩.

كادت تكون صريحة في إرادة أول الوقت الذي يجوز عنده الصلاة و الإفطار.
 هذا، مع منافاته للأخبار الآتية الدالة عموماً على أن الصلاة في أول وقتها
 أبداً أفضل و خصوصاً في المغرب حتى ورد فيها التبري و اللعن على من أخرها؛
 طلباً لفضلها^(١).

و لكن يمكن تنزيل هذه الأخبار المشتبهة على اللعن و التبري على
 التعريض على أصحاب أبي الخطّاب الذين كانوا يؤخّرونها إلى أن تشتبك
 النجوم، كما ستعرف، فليتنامل.

هذا كله فيما يتحقّق به روال الشمس و غروبها و ذكر مواقيت الصلوات
 على الإجمال.

و أمّا التفصيل: فالمشهور بين الأصحاب - رضوان الله عليهم - بل كاد أن
 يكون إجماعاً - كما صرح به في الحدائق^(٢) و غيره^(٣) - أن لكل صلاة من الصلوات
 الخمس وقتين: أولاً و أجراً، سواء في ذلك المغرب و غيرها.

و قد وقع الخلاف هنا في موضعين:

أحدهما: ما نقله في محكي المختلف عن ابن البرّاج أنه قال: و في أصحابنا
 من ذهب إلى أنه لا وقت للمغرب إلا واحد، و هو غروب القرص في أفق
 المغرب^(٤).

(١) راجع الهامش (٢ و ٣) من ص ١٦٢.

(٢) الحدائق للناصرة ٨٧:٦.

(٣) كجواهر الكلام ١٢١:٧.

(٤) حكاه عنه البحراني في الحدائق للناصرة ٨٧:٦، وانظر: مختلف الشيعة ٣٢:٢، المسألة ٢، و
 المهذب ٦٩:١.

و ثانيهما: في أن الوقتين اللذين لكل فريضة هل الأول منهما للفصيلة و الثاني للإجزاء؟ كما عن المشهور^(١)، أو أن الأول للمختار و الثاني للمصطرين و ذوي الأعذار؟ كما عن الشيخين و ابن أبي عقيل و أبي الصلاح و ابن البراج و بعض متأخري المتأخرين^(٢).

حجة القول بأنه ليس للمغرب إلا وقت واحد أخبار مستفيضة:

منها: صحيحة ريد الشحام، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت المغرب، فقال: «إن جبرئيل عليه السلام أتى النبي صلى الله عليه وآله لكل صلاة بوقتين غير [صلاة] المغرب فإن وقتها واحد، و وقتها وجوبها»^(٣).

في الحديث، يعني سقوطها، كقوله سبحانه: «فإذا وجبت جنوبها»^(٤) و الضمير راجع إلى الشمس بقريئة المقام^(٥). انتهى.

أقول: و لا يبعد أن يكون المراد بوجوبها وقت وجوبها، أي تنجز التكليف بفعلها، أعني أول الوقت.

و صحيحة أديم بن الحر، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إن

(١) نسب إلى المشهور صاحب الحديث فيها ٨٩:٦.

(٢) حكاه عنهم العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٣١:٢، المسألة ١، والبحراني في الحديث الناضرة ٨٩:٦، وأنظر: المقنعة: ٩٤، و النهاية: ٥٨، و المبسوط ٧٢:١، و الخلاف ٢٧١:١. المسألة ١٣، و الكافي في الفقه: ١٣٧، و المهدب ٧١:١، و معانيع الشرائع ٨٨:١، معتنع ٩٨، و الوافي ٢١٠:٧.

(٣) الكافي ٨/٢٨٠:٣، التهذيب ١٠٣٦/٢٦٠:٢، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب المواقيت، ح ١، و ما بين المعقوفين من المصدر.

(٤) الحج ٣٦:٢٢.

(٥) الحديث الناضرة ٨٨:٦.

جبرئيل عليه السلام أمر رسول الله ﷺ بالصلاة كلها، فجعل لكل صلاة وقتين غير المغرب، فإنه جعل لها وقتاً واحداً^(١).

و ما عن الكافي - في الصحيح - عن زرارة و الفضيل قالاً: قال أبو جعفر عليه السلام: «إن لكل صلاة وقتين غير المغرب، فإن وقتها واحد، و وقتها وجوبها، و وقت فوتها سقوط الشفق»^(٢).

قال في محكي الكافي: و روي أن لها وقتين آخر وقتها سقوط الشفق. ثم قال: و ليس هذا ممّا يخالف الحديث الأول «إن لها وقتاً واحداً» لأن الشفق هو الحمرة، و ليس بين غيبوبة الشمس و بين غيبوبة الحمرة إلا شيء يسير، و ذلك أن علامة غيبوبة الشمس بلوغ الحمرة القبلة، و ليس بين بلوغ الحمرة القبلة و بين غيبوبتها إلا قدر ما يصلّي الإنسان صلاة المغرب و يوافلها إذا صلاها على تؤدة^(٣) و سكون، و قد تعقّدت ذلك غير مرّة، و لذلك صارت وقت المغرب ضيقاً^(٤). انتهى.

أقول: و قد حكى هذا التوجيه عن غيره^(٥) أيضاً.

و الظاهر أن القائل بأنّه ليس لها إلا وقت واحد - و هو غروب القرص -

(١) التهذيب ٢/٢٦٠: ١٠٣٥، الاستبصار ١/٢٦٩: ٩٧٤، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب المواقيت، ح ١١.

(٢) الكافي ٣/٢٨٠: ٩، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب المواقيت، ح ٢.

(٣) التؤدة: التأنّي. لسان العرب ٣/٤٤٣: «وَأَدَاهُ».

(٤) الكافي ٣/٢٨٠: ٣، ديل ح ٩، و حكاه عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٦/٨٨.

(٥) حكاه البحراني في الحقائق الناضرة ٦/٨٨ عن الشيخ الطوسي في التهذيب ٢/٢٦٠: ٣، ديل ح ١٠٣٦.

لم يقصد بذلك ما يناقِي هذا التوجيه؛ فإن مراده بالوقت الواحد - على الظاهر - هو ما بين الغروب إلى سقوط الشفق؛ لا خصوص أول الوقت وإن أوهمه ظاهر عبارته.

فعلى هذا يتجه له الاستدلال على مدّعه - مضافاً إلى ما عرفت - بالمستفيضة الدالة على أن آخر وقت المغرب غيوبة الشفق.

منها: موقّعة إسماعيل بن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن وقت المغرب، قال: «ما بين غروب الشمس إلى سقوط الشفق»^(١).

و في رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «و آخر وقت المغرب إياب الشفق، فإذا أب الشفق دخل وقت المساء الآخرة»^(٢).

و صحيحة بكر بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سأله سائل عن وقت المغرب، فقال: «إن الله تعالى يقول في كتابه لإبراهيم عليه السلام: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي﴾»^(٣) و هذا أول الوقت، و آخر ذلك غيوبة الشفق»^(٤) الحديث.

و في مكاتبة إسماعيل بن مهران: «كذلك الوقت عبر أن وقت المغرب ضيق، و آخر وقتها ذهاب الحمرة، و مصيرها إلى البياض»^(٥).

(١) التهذيب ٢/٢٥٨، الاستبصار ١/٢٦٣-٢٦٤/٩٥٠، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب المواقيت، ح ١٤.

(٢) التهذيب ٢/٢٦٢-٢٦٣/١٠٤٥، الاستبصار ١/٢٦٩/٩٧٣، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب المواقيت، ح ٣.

(٣) الأنعام ٧٦: ٦.

(٤) تقدّم تخريجها في ص ١٥٢، الهامش (٤).

(٥) تقدّم تخريجها في ص ٨٢، الهامش (٣).

و لعله إلى هذا يرجع ما في بعض الأخبار من تحديد وقتها إلى أن تشتبك النجوم.

كحبر عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «وقت المغرب من حين تغيب الشمس إلى أن تشتبك النجوم»^(١).

و قد ورد التويخ و التبري عمّن آخر المغرب حتى تشتبك النجوم في جملة من الأخبار:

مثل: رواية زيد الشحام، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «مَنْ أَمَرَ المغرب حتى تشتبك النجوم من غير علة فإنا إلى الله منه بريء»^(٢).

لكن لا يبعد أن يكون المقصود بهذه الروايات التعريض و التبري عن أصحاب أبي الخطاب الذين كانوا يؤخرونها طلباً لفضلها، كما يشهد بذلك جملة من الأخبار

مثل: رسالة الصدوق، قال: قال الصادق عليه السلام: «ملعور ملعون مَنْ أَمَرَ المغرب طلباً لفضلها» قال: و قيل له: إن أهل العراق يؤخرون المغرب حتى تشتبك النجوم، فقال: «هذا من عمل عدوّ الله أبي الخطاب»^(٣).

و في بعض الأخبار الآتية أيضاً شهادة عليه. و كيف كان فهذه الأخبار بظاهرها تدلّ على انتهاء وقت المغرب بسقوط

(١) التهايط ٢٥٧٢/١٠٢٣، الاستبصار ٩٤٨/٢٦٣، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب

المواقيت، ح ٢٦، وكذا الباب ١٨ من تلك الأبواب، ح ١٥

(٢) الأمالي - للصدوق -: ١/٣٢٠ (المجلس ٦٢) الوسائل، الباب ١٨ من أبواب المواقيت، ح ٨

(٣) الفقيه ١/١٤٢، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب المواقيت، ح ٦.

الشفق، لكن لابد من حملها على ما لا ينافي غيرها من الأخبار الكثيرة الدالة على بقاء وقتها بعد غيوبة الشفق في الجملة، المعتمدة بعتوى الأصحاب وإجماعهم وما سمعت^(١) حكايته عن بعض أصحابنا من القول بأنه ليس لها إلا وقت واحد فهو مما لم يُعرف قائله، بل قد يعلب على الظن أن مراد هذا البعض ليس إلا وقتها الاحتيازي لا مطلقاً، فإن من المستبعد الترام أحد بخروج وقته مطلقاً بسقوط الشفق حتى للمضطر والمعدور؛ لمخالفته للمعتبرة المستعصية بل المتواترة الدالة بالصرحة على بقاء وقتها في الجملة بعد غيوبة الشفق، فهذا البعض - على ما يُظن به - إما مفصل بين المغرب وغيرها، فيرى جواز تأخير سائر الصلوات اختياراً إلى آخر أوقاتها دون المغرب، كما لا يبعد الالتزام به بالظن إلى ظواهر الأخبار وإن لم نعرف قائلها بذلك، أو أنه يمنع عن التأخير اختياراً في سائر الصلوات أيضاً ولكنه حصّ المغرب بالوقت الواحد بواسطة النصوص المتقدمة الدالة عليه بعد توجيهها على ما لا ينافي مذهبه ببعض التقريبات الآتية.

والمحاصل أنه لا مجال للارتياح في بقاء وقت المغرب بعد سقوط الشفق في الجملة، أما في السر ونحوه من موارد الضرورة العرفية فهو من القطعيات الغير لقابلة للتشكيك حيث يدل عليه - مضافاً إلى كونه هو القدر المتيقن من مورد المستفيضة المتقدمة عند التكلم في امتداد وقتها إلى نصف الليل إلا مقدار من العشاء، وغيرها من الأخبار المطلقة الآتية - خصوص أخبار مستفيضة

منها: حمر القاسم بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: ذكر أبو الخطاب

فلعنهُ، ثم قال: «إنَّه لم يكن يحفظ شيئاً حدَّثته، إنَّ رسول الله ﷺ غابت له الشمس في مكان كذا وكذا، وصلى المغرب بالشجرة وبينهما مئة أميال، فأجبرته بذلك في السفر فوضعه في الحضر»^(١).

و رسالة سعيد بن جناح عن الرضا عليه السلام، قال: «إنَّ أبا الخطاب قد كان أفسد عامة أهل الكوفة، وكانوا لا يصلُّون المغرب حتَّى يغيب الشفق، وإنَّما ذلك للمسافر والخائف ولصاحب الحاجة»^(٢).

و صحيحة علي بن يقطين قال: سألت عن الرجل تدركه صلاة المغرب في الطريق أيؤخرها إلى أن يغيب الشفق؟ قال: «لا بأس بذلك في السفر، وأما في الحضر فدون ذلك شيئاً»^(٣).

و مؤتقة جميل بن دراج، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في الرجل يصلِّي المغرب بعد ما يسقط الشفق؟ فقال: «العلَّة لا بأس»^(٤).

و صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «لا بأس أن تؤخر المغرب في السفر حتَّى يغيب الشفق، ولا بأس أن تعجل المنة في السفر قبل أن يغيب الشفق»^(٥).

-
- (١) التهذيب ٢: ٢٥٨/١٠٢٨، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب المواقيت، ح ١٧.
 (٢) التهذيب ٢: ٣٣/٩٩، الاستبصار ١: ٢٦٨/٩٦٨، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب المواقيت، ح ١٩.
 (٣) التهذيب ٢: ٣٢/٩٧، الاستبصار ١: ٢٦٧/٩٦٧، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب المواقيت، ح ١٥.
 (٤) التهذيب ٢: ٣٣/١٠١، الاستبصار ١: ٢٦٨/٩٦٩، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب المواقيت، ح ١٣.
 (٥) التهذيب ٢: ٣٥/١٠٨، الاستبصار ١: ٢٧٢/٩٨٤، الوسائل، الباب ٢٢ من أبواب المواقيت، ح ١.

و رواية إسماعيل بن جابر، قال: كنت مع أبي عبد الله عليه السلام حتى إذا بلغ بين العشاءين، قال: «يا إسماعيل امض مع الثقل والعيال حتى ألحقك» وكان ذلك عند سقوط الشمس، فكرهت أن أنزل وأصلي وأدع العيال وقد أمرني أن أكون معهم، فسررت ثم لحقت أبي عبد الله عليه السلام، فقال: «يا إسماعيل هل صليت المغرب بعد؟» فقلت: لا، فنزل عن دابته وأذن وأقام وصلى المغرب وصليت معه، وكن من الموضع الذي فارقت فيه إلى الموضع الذي لحقتني ستة أميال^(١).

و صحيحة عمر بن يزيد - المروية عن التهذيب - عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «وقت المغرب في السفر إلى ريع الليل»^(٢).

و عن الكافي بسند غير نقي نحوها^(٣).

و عنه أيضاً بسند صحيح مثلها، إلا أنه قال: «إلى ثلث الليل»^(٤).

و رواية أبي بصير، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «أنت في وقت من المغرب في السفر إلى خمسة أميال من بعد غروب الشمس»^(٥).

فهذه الأخبار كثيراً من الأخبار التي تقدم بعضها و سيأتي بعضها الآخر صريحة الدلالة على بقاء وقتها في الجملة بعد غيوبة الشفق، فيستفاد من ذلك أن الأخبار المتقدمة الدالة على أنه ليس للمغرب إلا وقت واحد لم يقصد بها المحصر

(١) التهذيب ٣/٢٣٤: ٦١٤، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب المواقيت، ح ٧.

(٢) التهذيب ٣/٢٣٣-٢٣٤: ٦١٠، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب المواقيت، ح ٥.

(٣) الكافي ٣/٢٨١: ١٤، وفيه مثلها، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب المواقيت، ح ٢.

(٤) الكافي ٣/٤٣١-٤٣٢: ٥، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب المواقيت، ح ١.

(٥) الفقيه ١/٢٨٦: ١٣٠٠، التهذيب ٣/٢٣٤: ٦١١، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب المواقيت، ح ٦.

الحقيقي، كما أنه لم يقصد بالأخبار الدالة على انتهاء وقتها عند سقوط الشفق خروج وقتها بذلك على الإطلاق و صيرورتها قضاءً، كغيرها من الأخبار الكثيرة الواردة في تحديد أوقات سائر الصلوات التي لم يقصد بها إلا بيان وقتها الأول الذي وقع الخلاف في كونه وقت الفصيلة أو الاختيار، فالمراد بالحصر في تلك الأخبار إما الحصر الادعائي تنزيلاً لما بعد غيبوبة الشفق منزلة خارج الوقت بواسطة كراهة التأخير و مرجوحية اتخاذه وقتاً لها، فلا تنافي حينئذٍ مذهب المشهور، أو أن المراد بها الحصر بالنسبة إلى مَنْ لا عذر له في التأخير من سفر و نحوه من الأعداء العرفية، أي الوقت الاختياري، فتتطبق حينئذٍ على مذهب الجماعة التي سبقت الإشارة إليهم، لكن مقتضاها جواز تأخير سائر الصلوات التي جعل لها وقتان - إلى وقتها الأخير اختياريًا؛ إذ لو كان ذلك الوقت وقتاً اضطراريًا لتلك الصلوات، لشاركتها المغرب، فلم يكن وجهٌ لاستثنائها من العموم، فإن أمكن القول بالمصل بالالتزام بجواز التأخير في سائر الصلوات اختياريًا دون المغرب و لم يكن إحداث قول ثالث، لكان للاستدلال له بهذه الأخبار وجهٌ، وإلا أتجه حمل هذه الأخبار على إرادة المعنى الأول، فتنهض حينئذٍ شاهدة لمذعي المشهور حيث يستفاد منها جواز التأخير في سائر الصلوات، و من عدم جواز التفصيل: مشاركة المغرب لها في أصل الجواز، فالشركة التي يقطعها هذه الأخبار المفصلة هي شدة الكراهة، و كون الوقت الثاني بالنسبة إلى المغرب كالعدم.

و يمكن إبقاء الحصر في هذه الأخبار على حقيقته بأن يقال: إن المراد

بالبوقتين في هذه الروايات - على ما نطق به صحيحتنا الشَّحَام و أديم بن الحُرِّ،
المتقدِّمتان^(١) - هما الوقتان اللذان أتى بهما جبرئيل عليه السلام، أو وضعهما النبي صلى الله عليه وآله
لكل صلاة بأمر جبرئيل، فيكون استثناء المغرب حبيثاً في محلّه، فإنّه عليه السلام
لم يأت للمغرب إلا بوقت واحد.

كما يدلّ عليه موثقة معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أتى
جبرئيل عليه السلام رسول الله صلى الله عليه وآله بمواقيت الصلاة فاتاه حين زالت الشمس فأمره
فصلّى الظهر، ثمّ أتاه حين زاد الظلّ قاماً فأمره فصلّى العصر، ثمّ أتاه حين غربت
الشمس فأمره فصلّى المغرب، ثمّ أتاه حين سقط الشفق فأمره فصلّى العشاء، ثمّ
أتاه حين طلع الفجر فأمره فصلّى الصبح، ثمّ أتاه من الغد حين زاد في الظلّ قاماً،
فأمره فصلّى الظهر، ثمّ أتاه حين زاد في الظلّ قاتماً، فأمره فصلّى العصر، ثمّ أتاه
حين غربت الشمس فأمره فصلّى المغرب، ثمّ أتاه حين ذهب ثلث الليل فأمره
فصلّى العشاء، ثمّ أتاه حين نور الصبح فأمره فصلّى الصبح، ثمّ قال: ما بينهما
وقت»^(٢).

و رواية معاوية بن ميسرة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أتى جبرئيل عليه السلام و
ذكر مثله إلا أنّه قال بدل «القائمة والقامتين»: «ذراع وذراعين»^(٣).
و رواية مفصل بن عمر، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «نزل جبرئيل عليه السلام و

(١) مي ص ١٥٩.

(٢) التهذيب ٢: ٢٥٢-٢٥٣/١٠٠١، الاستبصار ١: ٩٢٢/٢٥٧، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب

المواقيت، ح ٥.

(٣) التهذيب ٢: ٢٥٣-١٠٠٢، الاستبصار ١: ٩٢٣/٢٥٧، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب

المواقيت، ح ٦.

ذكر مثله إلا أنه ذكر بدل «القامة و القامتين»: «قدمين و أربعة أقدام»^(١).

أقول: القامة و الذراع و قلعان مرجعها إلى شيء واحد، كما تقلعت^(٢) الإشارة إليه في أوائل المبحث، فلا مضافة بين هذه الروايات.

بل و كذا لا منافاة بينها و بين خبر دريغ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أتى جبرئيل عليه السلام رسول الله ﷺ فأعلمه مواقيت الصلاة، فقال: صلّ العجر حين يشقّ العجر، و صلّ الأولى إذا زالت الشمس، و صلّ العصر بُعَيْدَهَا، و صلّ المغرب إذا سقط القرص، و صلّ العتمة إذا غاب الشفق، ثمّ أتاه من العد، فقال: أسفر بالفجر، فأسفر ثمّ أحرّ الظهر حين كان الوقت الذي صلّى فيه العصر، و صلّى العصر بُعَيْدَهَا، و صلّى المغرب قبل سقوط الشفق، و صلّى العتمة حين ذهب ثلث الليل، ثمّ قال: ما بين هذين الوقتين وقت»^(٣) الحديث؛ فإنّ أمره بأن يصلّي المغرب قبل سقوط الشفق - كما في هذا الخبر - لا يدلّ إلا على تحديد آخر الوقت، فمن الجائز أن يكون أتاه في اليوم الثاني أيضاً حين غربت الشمس و قد أمره بأن يصلّي المغرب موسّعاً في وقتها مادام بقاء الشفق، فلا منافاة بينه و بين الأخبار المتقدمة^(٤) التي وقع فيها التصريح بأنّه أتى في اليوم الثاني أيضاً حين غربت الشمس.

(١) التهذيب ٢: ٢٥٣/١٠٠٣، الاستبصار ١: ٢٥٧-٢٥٨/٩٢٤، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب المراقبات، ج ٧.

(٢) في ص ٩٣.

(٣) التهذيب ٢: ٢٥٣-٢٥٤/١٠٠٤، الاستبصار ١: ٢٥٨/٩٢٥، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب المواقبات، ج ٨.

(٤) أنشأ

«مَنْ صَلَّى بِمَعْرِفَةِ تَعْبِيدِ اللَّهِ وَتَحَقُّقِ الْوُجُودِ فَقَدْ قَبِلَ إِلَهَ عَالَمِهِ»

«كَمَا يَسْتَعْرِضُ مِنْ خَلْقِهِ مَنْ يَهْدِيهِ إِلَى تَحْقِيقِ تَعْبِيدِهِ وَتَحَقُّقِ الْوُجُودِ»

«وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» (سورة البقرة: ١٢٩)

«وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» (سورة البقرة: ١٢٩)

«وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» (سورة البقرة: ١٢٩)

«وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» (سورة البقرة: ١٢٩)

«وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» (سورة البقرة: ١٢٩)

«وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» (سورة البقرة: ١٢٩)

«وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» (سورة البقرة: ١٢٩)

«وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» (سورة البقرة: ١٢٩)

«وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» (سورة البقرة: ١٢٩)

«وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» (سورة البقرة: ١٢٩)

«وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» (سورة البقرة: ١٢٩)

«وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» (سورة البقرة: ١٢٩)

«وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» (سورة البقرة: ١٢٩)

«وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» (سورة البقرة: ١٢٩)

«وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» (سورة البقرة: ١٢٩)

«وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» (سورة البقرة: ١٢٩)

«وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» (سورة البقرة: ١٢٩)

«وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» (سورة البقرة: ١٢٩)

«وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» (سورة البقرة: ١٢٩)

«وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» (سورة البقرة: ١٢٩)

«وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» (سورة البقرة: ١٢٩)

و الحاصل أنَّ هذه الروايات من أقوى الشواهد على جواز التأخير إلى الوقت الثاني اختياراً فيما عدا المغرب التي لم يأت لها إلا بوقت واحد.

و يؤكد دلالتها على المدعى ما في خبر دريغ بعد بيان الأوقات: «و أول الوقت أفضل»^(١) كما لا يخفى.

و يدل على جواز تأخير الظهرين والعشاءين إلى آخر أوقاتها اختياراً قوله تعالى: «أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل»^(٢) فإنه بعد أن علم أنه لم يقصد بالآية الشريفة وجوب الاشتغال بالصلاة في مجموع المدة وإنما بيّنت لإيجاب صلوات خاصة في طول هذه المدة، فلا يتبادر منها إلا إرادة تلك الصلوات في هذه المدة على سبيل التوسعة، و لكن ثبت بدليل خارجي تقييد الأوليين بكوبهما قبل المغرب، والأخيرين بما بعده، فيرفع اليد عن ظاهر الآية بمقدار دلالة الدليل.

فما في الحدائق - وفاقاً لما حكاه عن شيخنا البهائي - من الحداثة في دلالة الآية: بأنها لا تدل إلا على كون مجموع هذه المدة وقتاً للصلوات في الجملة، و لا ينافي ذلك كون آخر أوقات الصلوات أوقانا اضطرارية^(٣)، ضعيف؛ فإن الآية - بحسب الظاهر - إنما منزلة بعد شرعية الصلوات اليومية و برول جبرئيل بها في أوقاتها الخمسة، فأريد بالآية التوسعة في أوقات الصلوات المعهودة بجعل وقتها من دلوك الشمس إلى غسق الليل، المفسر في الأخبار المستفيضة بصحة، أو أنها

(١) نقد تم تخرجه في ص ١٦٨، الهامش (٣).

(٢) الإسراء ١٧: ٧٨.

(٣) الحدائق الناضرة ٦: ١١٣-١١٤، العجل المثينة ١٣٥.

مسوقة ابتداءً لإيجاب صلوات خاصة على سبيل الإجمال في هذه المدة المحدودة بين الحدين، فهي وإن كانت مجملةً بالنسبة إلى أجراء الصلوات و شرائطها و سائر خصوصياتها لكنّها بالنسبة إلى وقتها على سبيل الإجمال مبيّنة بمعنى أنّها تدلّ على أنّ مجموع هذه المدة وقتٌ لتلك الصلوات في الجملة و لو على سبيل التوزيع، و حيث إنّ الخطاب بعملها في طول هذه المدة توجّه إلى النبي ﷺ من غير اعتبار الضرورة شرطاً في جواز التأخير، دلّت الآية على أنّ مجموع الوقت وقتٌ اختياريّ لها على سبيل الإجمال، فهي تدلّ على أنّ ما قبل انتصاف الليل وقتٌ لتلك الصلوات في الجملة و لو لخصوص العشاء، و كذا ما قبل الغروب وقتٌ لها في الجملة و لو لخصوص العصر، فيتمّ فيما عداهما بعدم لقول بالفصل.

و ممّا يؤكد دلالة الآية على المدعى: بعض الأخبار الواردة في تفسيرها ممّا هو بنفسه حجة كافية.

مثل: ما رواه عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في تفسير الآية أنّه قال: «إنّ الله تعالى افترض أربع صلوات أوّل وقتها من زوال الشمس إلى انتصاف الليل، منها: صلاتان أوّل وقتها من عند زوال الشمس إلى غروب الشمس، إلّا أنّ هذه قبل هذه، و منها صلاتان أوّل وقتها من غروب الشمس إلى انتصاف الليل، إلّا أنّ هذه قبل هذه»^(١).

و يدلّ عليه أيضاً صحيحة عبيد بن زرارة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن

(١) تقدّم تخريجه في ص ٨٣، الهامش (١).

وقت الظهر و العصر، فقال: «إذا زالت الشمس دخل وقت الصلاتين: الظهر و العصر جميعاً إلا أن هذه قبل هذه ثم أنت في وقتٍ منهما جميعاً حتى تغيب الشمس»^(١).

و رسالة داؤد بن فرقد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر حتى يمضي مقدار ما يصلي المصلي أربع ركعات، فإذا مضى ذلك فقد دخل وقت الظهر و العصر حتى يبقى من الشمس مقدار ما يصلي أربع ركعات»^(٢) الحديث.

و رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «أحب الوقت إلى الله عز و جل أوله حين يدخل وقت الصلاة فصل الفريضة، فإن لم تعمل فإنك في وقتٍ منهما حتى تغيب الشمس»^(٣).

و صحيحة زرارة قال. سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «إن من الأمور أموراً مضيقاً و أموراً موسعة، و إن الوقت وقتان، و الصلاة ممّا فيه السعة، فربما عجل رسول الله صلى الله عليه وآله و ربما أخر، إلا صلاة الجمعة فإن صلاة الجمعة من الأمر المضيق إنما لها وقت واحد حين تروى، و وقت العصر يوم الجمعة وقت الظهر في سائر الأيام»^(٤).

و ما في الحقائق - من الخدشة في دلالة هذه الأخبار أيضاً - كالأية

(١) تقدّم تخريجه في ص ٨٢، الهامش (٤).

(٢) تقدّم تخريجها في ص ٨٥، الهامش (١).

(٣) تقدّم تخريجها في ص ٩٢، الهامش (١).

(٤) التهذيب ٣/١٣٦، الوسائل، الباب ٨ من أبواب صلاة الجمعة، ح ٣.

الشريفة .. بأن هذه الأدلة كلها لا تصرّح ولا ظهور فيها بكون الامتداد إلى العروب أو إلى الانتصاف وقتاً للمختار، كما هو المطلوب بالاستدلال، وإنما تدلّ على كونه وقتاً في الجمعة، و يكفي في صدقه كونه وقتاً لذوي الأعذار والاضطرار^(١)، انتهى - معاً لا ينبغي الالتفات إليه؛ ضرورة أن المتبادر من تحديد وقت التكليف الموقّت ليس إلا إرادة الوقت الذي يجوز إتيانها فيه اختياراً، كما لو سئل عن وقت صلاة الخسوف، ف قيل: من أوله إلى زمان الأخذ في الانجلاء أو تمامه، وعن وقت ركعة المطر أو غسل الجمعة، ف قيل: من طلوع الفجر إلى الزوال، فهل يتوهم أحد في مثل هذه الموارد شائبة إهمال أو إجمال خصوصاً مع ما في بعضها، كصحيحة عبيد: «ثم أنت في وقتٍ منهما جميعاً حتى تغيّب الشمس»^(٢) بل رواية زرارة - المتقدمة^(٣) - عن أبي جعفر عليه السلام كـ بعض الأخبار الآتية كادت تكون صريحة في استحباب فعل الفريضة في أول الوقت، و جواز تأخيرها اختياراً. و يدلّ عليه أيضاً الأخبار الكثيرة الدالة على استحباب الصلاة في الوقت الأول، و كونها أفضل منها في الوقت الأخير؛ فإنّها تدلّ على جواز فعلها في الوقت الأخير، و مرجوحيتها بالإضافة.

مثل: ما رواه معاوية بن عمّار - أو ابن وهب - قال: قال أبو عبد الله عليه السلام:

«لكل صلاة وقتان، و أول الوقت أفضلهما»^(٤).

(١) الحدائق الناضرة ٦: ١١٣-١١٤.

(٢) تقدّم تخريجها في ص ٨٢، الهامش (٤).

(٣) في ص ٩٢ و ١٧٢.

(٤) الكافي ٣: ٢٧٤/٤، التهذيب ٢: ٤٠/١٢٥، الاستبصار ١: ٢٤٤-٢٤٥/٨٧١، الوسائل، الباب

٣ من أبواب المواقيت، ح ١١.

و ما رواه بكر بن محمد الأزدي، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «الفصل الوقت الأول على الأخير خير للرجل من ولده و ماله»^(١).

و عن قتيبة الأعشى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن فضل الوقت الأول على الآخر كفضل الآخرة على الدنيا»^(٢).

إلى غير ذلك من الأخبار الدالة عليه.

و استدلل في المحذات لما اختاره - من كون الوقت الأول للمختار، و الثاني للمضطّر و أولي الأعذار - بطوائف من الأخبار:

منها: ما رواه في الكافي عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: «لكل صلاة وقتان، و أول الوقت أفضله، و ليس لأحد أن يجعل آخر الوقتين وقتاً إلا في عذر من غير علة»^(٣).

و ما رواه الصدوق في العقبة مرسلأ، قال: قال الصادق عليه السلام: «أول الوقت رضوان الله، و آخره عفو الله، و العفو لا يكون إلا عن ذنب»^(٤).

و ما رواه الشيخ في التهذيب عن رمي عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إننا لنقدم و نوخر، و ليس كما يقال من أخطأ وقت الصلاة فقد هلك، و إنما الرخصة للناسي و المريض و المذنب و المسافر و النائم في تأخيرها»^(٥).

(١) الكافي ٣/٢٧٤، التهذيب ٢: ٤٠/١٢٦، و فيه: «والمؤمن يذل و للرجل»، الوسائل، الباب ٣ من أبواب المواقيت، ح ١٤.

(٢) الكافي ٣/٢٧٤، التهذيب ٢: ٤٠-٤١/١٢٩، الوسائل، الباب ٣ من أبواب المواقيت، ح ١٥.

(٣) الكافي ٣/٢٧٤، الوسائل، الباب ٣ من أبواب المواقيت، ح ١٣.

(٤) الفقيه ١/١٤٠، الوسائل، الباب ٣ من أبواب المواقيت، ح ١٦.

(٥) التهذيب ٢: ٤١/١٣٢، الاستبصار ١/٢٦٢، الوسائل، الباب ٧ من أبواب المواقيت، ح ٧.

و ما رواه الشيخ في التهذيب - في الصحيح - عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لكل صلاة وقتان، و أول الوقتين أفضلهما، و وقت صلاة المغرب حين يشق الفجر إلى أن يتجلل الصبح السماء، و لا يبقي تأخير ذلك عمداً لكنه وقت لمن شغل أو نسي أو سها، و وقت المغرب حين تجب الشمس إلى أن تشتبك النجوم، و ليس لأحد أن يجعل آخر الوقتين وقتاً إلا من عذر أو علة»^(١).

و رواية إبراهيم الكرخي، قال: سألت أبا الحسن موسى عليه السلام: متى يدخل وقت الظهر؟ قال: «إذا زالت الشمس» فقلت: متى يخرج وقتها؟ قال: «من بعد ما يمضي من زوالها أربعة أقدام» إلى أن قال -: وقت العصر إلى أن تغرب الشمس، و ذلك من علة، و هو تضييع، فقلت له: لو أن رجلاً صلى الظهر بعد ما يمضي من زوال الشمس أربعة أقدام أكان عندك غير مؤد لها؟ فقال: «إن كان فعل ذلك ليخالف السنة و الوقت لم يقبل منه، كما لو أن رجلاً أخر العصر إلى قرب أن تغرب الشمس متعمداً من غير علة لم يقبل منه، إن رسول الله صلى الله عليه وآله وقت لصلوات المفروضات أوقاناً و حدد لها حدوداً في سنته للباس، فمن رعب عن سنة من سنته الموجبات [كان مثل من]»^(٢) رغب عن فرائض الله تعالى»^(٣).

و منها: ما رواه في الكافي عن داود بن فرقد، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: قوله تعالى: «إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَوْقُوتاً»^(٤) قال: «كتاباً ثابتاً،

(١) التهذيب ١: ٣٩٠/١٢٣، الاستبصار ١: ٢٧٦-٢٧٧/١٠٠٣، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب

المواقيت، ح ٥.

(٢) يدل ما بين المعرفين في النسخ الخطية و الحبرية: «كمن». و ما أثبتناه من المصدر.

(٣) تقدّم تخريجها في ص ٩٧، الهامش (١).

(٤) النساء ٤: ١٠٣.

و ليس إن عجلت قليلاً و أخرت قليلاً بالذي يضرّك ما لم تصيّع تلك الإصاعة، فإن الله عزّ وجلّ يقول لقوم: «أضاعوا الصلاة و اتّبِعُوا الشهوات فسوف يلقون غيًّا»^(١) بناءً على ما عن بعض المحدثين من أن المراد بالإصاعة التأخير عن وقت الفضيلة بلا عذر^(٢).

و موثقة أبي بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إن الموتور أهله و ماله من ضيّع صلاة العصر» قلت: و ما الموتور؟ قال: «لا يكون له أهل و مال في الجنة» قلت: و ما تصييعها؟ قال: «يدعها حتى تصفرّ و تغيب»^(٣).

و عن الفقه الرضوي: «اعلم أن لكل صلاة وقتين: أولاً و آخراً، فأول الوقت رضوان الله، و آخره عفو الله، و يروى أن لكل صلاة ثلاثة أوقات: أول و وسط و آخر، فأول الوقت رضوان الله، و أوسطه عفو الله، و آخره غفران الله، و أول الوقت أفضله، و ليس لأحد أن يتخذ آخر الوقت وقتاً، إنما جعل آخر الوقت للمريض و المعتلّ و المسافر.

و فيه أيضاً بعد أن ذكر صلاة الظهر في استقبال القدم الثالث، و العصر في استقبال القدم الخامس، قال: «إذا صلى بعد ذلك، فقد ضيّع الصلاة، و هو قاصي بعد الوقت».

و فيه أيضاً في الباب المذكور بعد ذلك: «و جاء أن لكل صلاة وقتين أولاً و

(١) مريم ١٩: ٥٩.

(٢) النكاح ٣: ٢٧٠/١٣، الوسائل، الباب ٧ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٤.

(٣) الوافي ٥٣: ٧، ديل ح ١٩٠٥٤٦٤، و حكاة عنه البحراني في الحقائق الناصرة ٩١ ٦.

(٤) التهذيب ٢: ٢٥٦-٢٥٧/١٨، الاستبصار ١: ٢٥٩/٩٣٠، الوسائل، الباب ٩ من أبواب المواقيت، ح ١.

آخرًا، كما ذكرنا في أوّل الباب، و أوّل الوقت أفضلهما، وإنّما جعل آخر الوقت للمعلول فصار آخر الوقت رخصة للضعيف لحال عنته ونفسه وماله، إلى آخره. وفي موضع آخر بعد ما ذكر التحديد بالتقدمين والأربعة: «و قد رخص لتعليل والمافر بها»^(١) إلى أن يبلغ ستة أقدام وللمصطر إلى مغيب الشمس»^(٢) واستدل أيضاً بالأخبار التي ورد فيها الأمر بالمحافظة على الصلوات في مراقبتها؛ إذ الظاهر أن المراد بالمواقيت - التي ورد الحث والترغيب على محافظتها - هي الأوقات الأوائل، كما لا يخفى على المتأمل. واستدل أيضاً بالأخبار المتقدمة الواردة في وضع الأوقات، وإشارة جبرئيل عليه السلام بها إلى النبي ﷺ. انتهى ملخصاً.

وقد عرفت أنّما أن الطائفة الأخيرة - أي الأخبار الواردة في وضع الأوقات - من أقوى الأدلة على ضعف هذا القول، وجواز تأخير الصلاة إلى الوقت الأخير اختياراً.

ولكنه عليه السلام زعم أن مجي جبرئيل عليه السلام في اليوم الثاني لم يكن إلا لبيان انتهاء الوقت الأوّل الذي هو الوقت الحقيقي عند مجيئه، لا لبيان كون هذا الوقت أيضاً من حيث هو وقتاً لها حتى يدلّ على جواز فعلها فيه اختياراً، ولذا لم يحدّد آخره.

وفيه ما لا يخفى.

(١) في المصدر: «بهما» بدل «منها»
 (٢) القند المسروب للإمام الرضا عليه السلام ٧١ و ٧٣ و ٧٥ و ١٠٣، و حكاه عنه السخري في الحقائق الباصرة ٩٦: ٦.
 (٣) لحقائق الباصرة ٩٥-٩٠: ٦.

و أمّا روايتاً^(١) ابن مسان - المرويتان عن التهذيب والكافي - وإن كان ظاهر ديلهما - وهو قوله عليه السلام «و ليس لأحد أن يجعل» إلى آخره - عدم جواز التأخير لا العذر، لكن ظاهر صدرهما خلافه؛ فإن قضية أفصلية أول الوقتين مشاركة الوقت الأخير له في أصل المصيلة، و كون التقديم مستحباً، و لذا استدلّ غير واحد بهذه الفقرة للمشهور

و ما عن بعض^(٢) من الخدشة في دلالة الأفصلية على ذلك: بدعوى أن التكاليف الاختيارية أفضل من تكاليف أولي الأعذار، ممّا لا ينبغي الالتفات إليه. نعم، بناء على أن يكون مراد القائلين بكون الوقت الأخير لأولي الأعذار عدم جواز التأخير اختياراً، لا صبرورنها قضاء بحيث يعامل معها معاملة الفوائت - كما صرح به بعضهم^(٣) على وجه يظهر منه كونه من المسلمات - يمكن الخدشة فيما ذكر في تقريب الاستدلال - من أن قضية الأفصلية مشاركة الوقتين في أصل المصيلة - بأن المشاركة في المصيلة لا تنافي وجوب المسابقة إلى الأفضل و حرمة تفويت ما فيه من المزية، فالخصم لا يكر مشاركة الوقتين في أصل المصيلة، و لذا أوجب اختيار الوقت الأخير على تقدير تفويت الأفضل

والأولى أن يقال في تقريب الاستدلال، إن ظاهر قوله عليه السلام «و إن لكل صلاة وقتين و أول الوقتين أفصلهما»^(٤) - على ما ينشأ عنه عرفاً - ليس إلا استحباب

(١) تقدّمت في ص ١٧٤ و ١٧٥.

(٢) - جمع هو في ٧ ٢١٠.

(٣) لم يحقّق.

(٤) تقدّم بحريجه في ص ١٧٥، الهامش (١).

اختيار أول الوقتين، و جواز الأخير على سبيل المرجوحية بالإضافة.
و يؤيد ذلك قوله عليه السلام فيما رواه في التهذيب: «و لا ينبغي تأخير ذلك
عمداً»^(١) فإن كلمة «لا ينبغي» ظاهرة في الكراهة، و لا يصلح الاستدراك الواقع
بعدها لصرفها عن هذا الظاهر، فإنه لم يقصد منه على الظاهر بيان الحكم الوضعي،
عني احتصاص الوقت الأخير حقيقة بمن شغل أو نسي أو سها بحيث يكون
بالسبة إلى غيرهم كخارج الوقت، و إلا لعارضه جُلْ أخبار الباب، مع محالته
لظاهر سائر فقرات الرواية، كما لا يخفى على المتأمل. فالمراد بكون الوقت لهم
كونهم مرخصين في التأخير في مقابل المصع الثابت لغيرهم، الذي أريد من
قوله عليه السلام: «و لا ينبغي تأخير ذلك عمداً» فيكون ظهور «لا ينبغي» هو المرجع في
تشخيص المراد من الاستدراك.

و كيف كان فيتوجه على الاستدلال بها للمشهور ما عرفت من معارضة
ظهور الصدر في الاستحباب بظهور الفقرة الأخيرة في عدم الجواز لغير أولي
الأعداء.

و لا يبعد أن يكون ظهور الذيل في المنع أقوى من ظهور الصدر في الجواز
لو لا المرجحات الخارجية، لكن لا يصلح مثل هذا الظهور - بعد تسليمه -
لمعارضة الأدلة المتقدمة، كما هو واضح.

هذا، مع أن الظاهر اتحاد روايتي ابن سنان، المرويتين عن الكافي و
التهذيب، فقوله عليه السلام: «و ليس لأحد» إلى آخره، كان مذكوراً في الرواية بعد بيان

(١) تقدم تخريجه في ص ١٧٥، الهامش (١).

وقت المغرب، فيحتمل قوياً إرادتهما بالنسبة إلى صلاة المغرب؛ إذ الظاهر أن تخصيص صلاتي الفجر و المغرب ببيان وقتهما الأول وجعله تفسيراً لمطلق وقتهما لتبنيه على مزنة أفضليتهما فيه، و كون وقتهما الثاني لغير أولي الأعداد بمنزلة حارج الوقت، فكأنه قال من باب المبالغة: و وقت صلاة الفجر هو وقتها الأول الذي هو عبارة عما بين الطلوع إلى أن يتجلى الصبح السماء، و لا ينبغي تأخيرها عن ذلك إلى وقتها الأخير، فإنه وقت لأولي الأعداد، و وقت المغرب أيضاً كذلك هو وقتها الأول، فلا يبعد أن يكون قوله «و ليس لأحد» إلى آخره، بمنزلة قوله «و لا ينبغي تأخير ذلك» بعد بيان وقت الفجر في كونه مربوطاً بما تقدمه، فليتامل.

و أمّا مرسله^(١) الفقيه ففيها - مع احتمال أن يكون ما في ذيلها «و العفو لا يكون إلا عن ذنب» من صارة الصدوق -: أنها لا تنهص دليلاً لإثبات أزيد من الكراهة، لا لإرسالها أو كون الإخبار بالعفو في المحرمات قبل تحققها منافياً للغرض الباعث على التحريم، بل لأن المتبادر من مثل هذه الرواية - خصوصاً بعد تصريح الشارع بتوسعة الوقت في جواب من سأل عن أوقات الصلاة - ليس إلا إرادة أفضلية أول الوقت، لا حرمة التأخير، بل المتبادر منها ليس إلا جواز التأخير، غاية الأمر أن ما في ذيلها من قوله: «و العفو لا يكون إلا عن ذنب» يدل على كون التأخير متصفاً لذنب مصحح لإطلاق العفو، و هو أصم من الذنب المصحح للعقاب، فإنه يكفي في ذلك ارتكاب العبد ما لا يناسبه في مقام العبودية مما

(١) تقدم تخريجها في ص ١٧٤، الهامش (٤).

يوجب احتياط رتبته ولو بترك الأولى ممن يجلي شأنه عن ذلك، كالأنبياء والأئمة المعصومين عليهم السلام.

و أما رواية ^(١) ربيعي فهي على خلاف مطلوبه أدل؛ فإن قوله عليه السلام «إنما لنقدم و نؤخر» في غيبة الطهور في إرادة التقديم و التأخير الاختياري، فقوله عليه السلام: «و إنما الرخصة» إلى آخره - بحسب الظاهر - من تنمة ما يقال، كما يؤيده التعبير بلمع «إنما» إذ لو كان المقصود به الاستدلال لجواز التأخير، لم يكن يناسبه كلمة «إنما» و لا إقحام قوله: «لنقدم» في صدر العنوان

و كذا لو كان المقصود به الاستدراك، لم يكن يناسبه إقحام هذه الكلمة التي تجعل الكلام كالنص في إرادة صدور كل منهما عن اختيار

هذا، مع أنه لا يُظن بأحد إنكار الرخصة في هذه الموارد، فمقصود الإمام عليه السلام - بحسب الظاهر - إنما هو تخطئة القائل بانحصار الرخصة في هذه الموارد.

و مما يؤيد إرادة هذا المعنى فعل الباقر عليه السلام على ما رواه محمد بن مسلم قال: ربّما دخلت على أبي جعفر عليه السلام و قد صلّيت الظهر و العصر، فيقول: «صلّيت الظهر؟» فأقول: نعم و العصر، فيقول: «ما صلّيت الظهر» فيقوم مترسلاً غير مستعمل فيغتسل أو يتوضأ ثم يصلي الظهر ثم يصلي العصر، و ربّما دخلت عليه و لم أصل الظهر، فيقول: «صلّيت الظهر؟» فأقول: لا، فيقول: «قد صلّيت الظهر و العصر» ^(٢).

(١) تقدّم تخرجها في ص ١٧٤، الهامش (٥).

(٢) التهذيب ٢: ٢٥٢/٩٩٩، الاستبصار ١: ٢٥٦/٩٢٠، الوسائل، الباب ٧ من أبواب المواقيت،

و أمّا سائر الروايات التي استشهد بها فلا يخفى ما فيها على مَنْ تأملها؛ فإنّ معادها ليس إلا كراهة التأخير و استحباب فعل الصلاة في أوّل وقتها
و أمّا العبائر التي نقلها عن الفقه الرصوي: فهي - مع عدم حجّيتها في نفسها - قابلة للحمل على الكراهة، كما يؤيدها بل يعينها ما في ذيل بعض فقراتها المتقدّمة^(١) - الذي حكاه عنه في الحدائق في ذيل المبحث، و أسقطه في هذا المقام - فإنّه حكى عنه في آخر المبحث أنّه قال: «و إنّما جعل آخر الوقت للمعلول، فصار آخر الوقت رخصةً للضعيف لحال عتته و نفسه و ماله، و هي رحمة للقويّ و الفارغ لعلّة الضعيف و المعلول»^(٢).

و هذه العبارة كما تراها كالنصريح بأنّ الرخصة عمّت القويّ و المارغ، فصارت رحمةً لهما بواسطة الضعيف و المعلول.

ثمّ لو سلّمت تماميّة الاستدلال بجميع ما ذكر و ظهورها في مدّعاء، فهي ليست قابلةً لمعارضة الأخبار المتقدّمة و غيرها ممّا سيأتي، أو صرفها عن ظاهرها، مع ما في بعضها من النصريح بكون المخاطب مرخصاً في التأخير إلى آخر الوقت، كما هو واضح.

و بهذا ظهر لك عدم صحّة الاستدلال لعدم جوار التأخير عن الوقت الأوّل في خصوص صلاة المغرب. بالأخبار المتقدّمة التي استشهدنا بها على بقاء وقتها في الجملة بعد غيبوبة الشفق حيث يستشعر من حملة منها بل يستظهر من بعضها اختصاص ذلك بالمسافر و نحوه من أولي الأعذار، فإنّها لا تصلح لمعارضة

(١) في ص ١٧٦ - ١٧٧.

(٢) الفقه المسبوب للإمام الرضا عليه السلام: ٧٥، و حكاه عنه البحراني في الحدائق الناضرة ٩٨: ٦

الأخبار الظاهرة في جوار تأخيرها اختياراً - التي تقدّم بعضها، كروايي داؤد بن مرقد و عبيد بن زرارة^(١)، و سيأتي بعضها الآخر - المعتمدة ببعض الأخبار الدالة عليه بعمومها، مصافاً إلى عدم القول بالعصل بين المغرب و غيرها على الظاهر هذا، مع أنّه ليس في شيء من تلك الأخبار ظهورٌ - يُعتمد به - في الاختصاص.

أمّا ما كان من قبيل قوله عليه السلام: «وقت المغرب في السفر إلى ربيع الليل» أو «إلى [ثلاث]^(٢) الليل» أو «إلى خمسة أميال»^(٣) فإنّها بحسب الظاهر مسوقة لبيان توسعة وقتها الأوّل في حقّ المسافر، فلا يكره في حقّه التأخير إلى ربيع الليل أو ثلثه، ولذا أخرها رسول الله ﷺ في السفر إلى ستة أميال وقد أخبر الصادق عليه السلام بذلك أنا الخطّاب، فوضعه في الحضر، كما نطق بذلك بعض^(٤) تلك الأخبار، وقد أخرها الصادق عليه السلام أيضاً في السفر إلى ستة أميال، كما في خبر^(٥) إسماعيل، فالظاهر أنّ المراد بهذه الأخبار إنّما هو تحديد وقتها الأوّل الذي يكون أفضل وقتها.

و أمّا الأخبار النافية للبأس عن تأخيرها في السفر أو لعلّة، فليس مفهومها إلاّ ثبوت الأس في التأخير بلا عذر، وهو أعمّ من الكراهة.

(١) تقدّمت روايتاهما في ص ٨٢ و ٨٤
(٢) يدلّ ما بين المعقوفين في النسخ الخطيّة و الحجرية نصفه و الصحيح ما ثبتناه كما تقدّم في ص ١٦٥.
(٣) راجع ص ١٦٥.
(٤) راجع: ص ١٦٣ - ١٦٤.
(٥) تقدّم الخبر في ص ١٦٥.

و أمّا مرسله^(١) سعيد و إن كان طاهرها في بادي الرأي هو الانحصار حيث قال: «و إنما ذلك للمصنف و الخائف و لصاحب الحاجة» لكنها صدرت تعريضاً على عامة أهل الكوفة الذين كانوا لا يصلّون المغرب حتّى يعيب الشفق، فأريد بالحصار قصر ما زعموه - من نفي الحرج في تأخيرها رأساً - في أولي الأعداء، لا عدم جواز تأخيرها و لو على سبيل الكراهة.

و ممّا يدلّ على جواز تأخيرها بالخصوص اختياراً - مضافاً إلى ما عرفت - رواية عمر بن يزيد، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت المغرب، فقال: «إذا كان أرقق بث و أمكن لك في صلاتك و كنت في حوائجك فلك أن تؤخرها إلى ربيع الليل» فقال: قال لي و هو شاهد في بلد^(٢).

و عنه أيضاً قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أكون مع هؤلاء و أنصرف من عندهم عند المغرب، فأمرّ بالمساجد فأقيمت الصلاة فإن أنا برلت أصلي معهم لم أتمكن من الأذان و الإقامة و افتتاح الصلاة، فقال: «انت منزلك و انزع ثيابك و إن أردت أن تتوضأ فتوضأ و صلّ فإنك في وقت إلى ربيع الليل»^(٣).

و عنه أيضاً قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أكون في جانب المصر فتحصر المغرب و أنا أريد المنزل، فإن أخرت الصلاة حتّى أصلي في المنزل كان أمكن لي و أدركني المساء أفأصلي في بعض المساجد؟ فقال: «صلّ في منزلك»^(٤).

(١) تقدّمت المرسله في ص ١٦٤.

(٢) التهذيب ٢: ٣١/٩٤، و ٢٥٩-٢٦٠/١٠٣٤، الاستبصار ١: ٢٦٧/٩٦٤، الوسائل، ساب ١٩ من أبواب المواقيت، ج ٨.

(٣) التهذيب ٢: ٣١-٣٠/٩١، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب المواقيت، ج ١١.

(٤) التهذيب ٢: ٣١/٩٢، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب المواقيت، ج ١٤.

و حبر داؤد الصرمي، قال: كنتُ عند أبي الحسن الثالث عليه السلام يوماً فجلس يحدث حتى غابت الشمس ثم دعا بشمع و هو جالس يتحدث، فلما خرجت من البيت نظرت فقد غاب الشفق قبل أن يصلي المغرب، ثم دعا بالماء فتوضأ و صلى^(١).

و روية عمار عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سأله عن صلاة المغرب إذا حضرت هل يجوز أن تؤخر ساعة؟ قال: لا بأس إن كان صائماً أظن ثم صلى، و إن كان له حاجة قضاها ثم صلى^(٢).

و دعوى أن الأمور المفروضة في السؤال من الأعذار المبيحة للتأخير، و كذا تحديث الإمام عليه السلام لعله كان من الواجب المضيق مما لا ينبغي الالتفات إليها، خصوصاً مع عدم تنبيه الإمام عليه السلام على كون الحكم اضطرارياً، بل تعبيره في مقام الجواب في بعض هذه الموارد بما كاد أن يكون نصاً في إرادة توسعة وقت الصلاة و عدم كونه من الأمور المضيقّة.

هذا، مع أن الخصم لا يرى بحسب الظاهر مثل هذه الأمور من الأعذار المبيحة للتأخير، كما لا يخفى على من راجع كلماتهم.

و ممّا يدل على جواز تأخير المشاء بالخصوص اختياراً - مصافاً إلى بعض ما عرفت - رواية أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

(١) التهذيب ٢: ٣٠/٩٠، الاستبصار ١: ٢٦٤/٩٥٥، الوسائل، الباب ١٩ من أبواب المواقيت،

ح ١٠

(٢) التهذيب ٢: ٣١/٩٣، و ٢٦٥/١٠٥٥، الاستبصار ١: ٢٦٦-٢٦٧/٩٦٣، الوسائل، الباب ١٩

من أبواب المواقيت، ح ١٢.

(٣) في الاستبصار: «عن أبي عبد الله».

لولا أنني أخاف أن أشقّ على أمّتي لأخّرت العشاء^(١) إلى ثلث الليل، و أنت في رخصة إلى نصف الليل^(٢).

و روايته الأخرى - المروية عن الععل - قال: «قال رسول الله ﷺ: لولا أن أشقّ على أمّتي لأخّرت العشاء إلى نصف الليل^(٣)».

و يدلّ عليه أيضاً الأخبار المستفيضة الآتية المأهية عن اليوم عنها إلى نصف الليل حيث يفهم منها جواز اليوم إلى ما قبل النصف بمقدار فعلها

و لا يخفى عليك أنّ الفرص الباعث على تكثير الأدلة إنّما هو التيمّن بذكر الأخبار الصادرة من الأئمة عليهم السلام في الموارد المناسبة لها بقدر الإمكان، وإلا فتكثير الأدلة في مثل هذه المسألة من الموهنات خصوصاً مع ضعف دلالة بعضها، وإمكان الحدشة في بعض، و قبول بعضها للتأويل بأدنى أمارّة على خلافه، فيكفي في إثبات مذهب المشهور - على تقدير الإغماض عن جميع ما ذكر - خصوص مرسلة الصدوق، التي استشهد بها صاحب الحقائق^(٤) لمختاره من قوله عليه السلام: «أول الوقت رضوان الله، و آخره عمو الله، و العمو لا يكون إلا عن ذنب»^(٥) لما أشرنا إليه آنفاً من أنّه لا يفهم من مثل هذه الرواية - كغيرها من الأخبار الكثيرة التي لا تحصى - إلا جوار التأخير و كراهته، فهي شاهدة لصرف ما كان مشعراً أو ظاهراً

(١) في التهذيب و الاستبصار: «العتمة بدل والعشاء».

(٢) التهذيب ٢: ٢٦١-٢٦٢/١٠٤١، الاستبصار ١: ٢٧٢-٢٧٣/٩٨٦، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب المواقيت، ح ٢.

(٣) علل الشرائع: ٣٤٠ (الباب ٤٠) ح ١، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب المواقيت، ح ٥.

(٤) الحقائق الناضرة ٦: ٩٠.

(٥) تقدّم تحريجه في ص ١٧٤، الهامش (٤).

في الحرمة.

مع أنه يكفي في صرفها إلى الكراهة معروفة توسعة الوقت لدى الشيعة قديماً وحديثاً، حتى أن بعض أصحاب الأئمة عليهم السلام - كزرارة - جعل برهة من الزمان لا يصلي العصر إلا في آخر وقتها عند غيبوبة الشمس.

كما يشهد بذلك ما رواه ابن أبي عمير، قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام، فقال: «كيف تركت زرارة؟» قال: تركته لا يصلي العصر حتى تغيب الشمس، قال: «فأنت رسولي إليه فقل له: فليصل في مواقيت أصحابه»^(١) فإن من الواضح أنه لو لم يكن يعم زرارة توسعة الوقت، وأن الأخبار التي ورد فيها الأمر بالمسارعة إلى الصلاة في أول وقتها - التي وصل إليها كثير منها بواسطة - على سبيل الاستعجاب، لم يكن يؤخر صلاته إلى آخر الوقت.

لا يقال: إن تأخير زرارة للصلاة لم يكن إلا لعلّة موجبة له، فلعله كان مأموراً بذلك من قِبل الإمام عليه السلام لبعض المصالح، كما يشهد بذلك ما عن الكشي في كتاب الرجال بإسناده عن القاسم بن عروة عن ابن بكير، قال: دخل زرارة على أبي عبد الله عليه السلام، فقال: إنكم قُلتُم لنا في الظهر والعصر على ذراع و ذراعين، ثم قُلتُم: أبردوا بها في الصيف فكيف الإبراد بها؟ وفتح ألواحاً ليكتب ما يقول، فلم يجبه أبو عبد الله عليه السلام بشيء، فأطبق ألواحاً فقال: إنما علينا أن نسألكم و أنتم أعلم بما عليكم و خرج، و دخل أبو بصير على أبي عبد الله عليه السلام، فقال: «إن زرارة سألني عن شيء فلم أجبه و قد ضُقتُ من ذلك، فاذهب أنت رسولي إليه فقل: صل

(١) اختيار معرفة الرجال: ١٤٣/٢٢٤، الوسائل، الباب ٩ من أبواب المواقيت، ح ١٤.

الظهر في الصيف إذا كان ظلك مثلك، و العصر إذا كان مثلك، و كان زرارقه هكذا يصلي في الصيف، و لم أسمع أحداً من أصحابنا يفعل ذلك غيره و غير ابن بكير^(١)

لأننا نقول: هذا إجمالاً مما لا ينبغي الارتياح فيه، لكن توسعة العذر إلى هذا الحد - مع أن التأخير إلى آخر الوقت لا يجب عند أحد من الخاصة و العامة حتى يخاف من مخالفته - من أقوى الأمارات على توسعة الوقت و كفاية أدنى عذر في رفع المنقصة المترتبة على التأخير، كما أن اختلاف الأخبار الواردة في باب المواقيت - التي سنسمها - من أقوى الشواهد على ذلك حيث يستكشف من جميعها توسعة الوقت و كون الروايات المختلفة منزلة على جهات المضيلة ولو بلحاظ خصوصيات الأوقات و الأشخاص بواسطة أدنى ضرورة مقتضية للتقديم أو التأخير بحيث لو كان الوقت في الواقع من الأمر المضيق لم يكن يُعنى فيه بهذا النحو من المقتضيات.

هذا، مع أنه صرح بعض^(٢) القائلين بعدم جواز التأخير اختياراً بأنه لو أخر اختياراً فقد عصي، ولكنه يعنى عنه، و لا يفوت بذلك الوقت، بل يجب عليه الإتيان في الوقت الأخير، بل ربما يظهر منه كونه مسلماً عندهم، فعنى هذا لا يترتب على النزاع ثمرة يُعتد بها.

و حكى عن الشيخ - الذي نسب إليه مخالفة المشهور - أنه فسر كلامه في التهذيب بما يوافق المشهور، فقال في شرح عبارة المفيد - التي يظهر منها وجوب المبادرة إلى الصلاة في أول وقتها، و أنه لو أخرها و مات فقد ضيع صلاته، ولكن

(١) اختيار معرفة الرجال: ١٤٣-١٤٤/٢٢٦، الوسائل، الباب ٨ من أبواب المواقيت، ح ٣٣.

(٢) راجع المصنف: ٩٤

لو بقي وأدأها في آخر الوقت أو ما بين الأول والآخر عفي عن دنبه - بعد أن ذكر الأحبار الدالة على أفضلية أول الوقت: إنه إذا كان أول الوقت أفضل و لم يكن هناك منع و لا عذر فإنه يجب فعلها فيه، و من لم يفعلها فيه استحق اللوم و التعنيف، و هو مرادنا بالوجوب، و لم نرد به ما يستحق بتركه العقاب؛ لأن الوجوب على ضرب من عمدنا، منها: ما يستحق تاركه العقاب، و منها: ما يكون الأولى فعله، و لا يستحق بالإخلال به العقاب و إن كان يستحق به ضرب من اللوم و العتب^(١). انتهى.

فعلى هذا يكون النزاع لفظياً.

و كيف كان فتفصيل الأقوال المنسوبة إلى الأصحاب، المستفادة من طواهر كلماتهم هو أنه يُنسب إلى المشهور ما سمعت من امتداد وقت الطهرين للمختار من الزوال إلى الغروب، و وقت العشاءين من الغروب إلى نصف الليل، و وقت الصبح من الفجر الثاني إلى طلوع الشمس، و قد عرفت أن هذا هو الأقوى، بل لا ينبغي الارتياح فيه، كما أوضحناه بما لا مزيد عليه، لكن بقيت تنمة للكلام فيما يتعلق بأواخر بعضها ستأتي إن شاء الله.

(و قال آخرون) و هم الشيخ في المبسوط و الخلاف و الجمل، و سار في المراسم، و ابن حمزة في الوسيلة، و القاضي على ما حكى^(٢) عنهم: (ما بين

(١) التهذيب ٢: ٤١، ديل ح ١٢٣، و حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ١٢٥: ٧.

(٢) حكاه عنهم صاحب كشف اللثام فيه ٢٤٠: ٣، و صاحب الجواهر فيها ١٣٠: ٧، وانظر:

المبسوط ١: ٧٢، و الخلاف ١: ٢٥٧، المسألة ٤، و الجمل و العقود (ضمن الرسائل العشر):

١٧٤، و المراسم: ٦٢، و الوسيلة: ٨٢، و المذهب ١: ٦٩.

الزوال حتى يصير ظل كل شيء مثله وقت الظهر) للمختار (و للمعصر من حين يمكن الفراغ من الظهر حتى يصير الظل مثليه) للمختار أيضاً دون المعذور والمصطر، ويمتد الوقت لهما إلى الغروب (و المماثلة بين الفئ الزائد والظل الأول) عند الشيخ في التهذيب و فخر المحققين في الإيضاح على ما حكى^(١) عنهما، بل عن الأخير نسبته إلى كثير من الأصحاب^(٢).

و ربما نسب^(٣) ذلك إلى المصنف رحمته في الكتاب. و هو لا يخلو عن تأمل. و كيف كان فالمراد بالفئ - على ما في المسالك و المدارك - ما يحدث من ظل الشخص بعد الزوال، و بالظل ما حدث منه قبله، و المراد بالظل الأول الباقي منه بعد الزوال^(٤). انتهى.

لمعنى العبارة على هذا التقدير: حتى يصير ظله الحادث - المسمى بالفئ - مثل ظله الباقي، فضمير «مثله» يعود إلى الظل.

(و قيل: بل مثل الشخص) فيكون ضمير «مثله» راجعاً إلى الشيء لا إلى الظل.

و قد نسب هذا القول - في محكي المعصر و غيره^(٥) إلى الأكثر، بل عن غير

(١) حكاه عنهما العاملي في مفتاح الكرامة ١٩: ٢، وانظر: التهذيب ٢٣: ٢، ذيل ح ٦٦، و إيضاح الفوائد ٧٤: ١.

(٢) حكاهما عنه العاملي في مفتاح الكرامة ١٩: ٢، وانظر: إيضاح الفوائد ٧٤: ١.

(٣) التائب هو صاحب كشف اللثام فيه ٢٥: ٣.

(٤) مسائل الأفهام ١٤١: ١، مدارك الأحكام ٦٦: ٣.

(٥) الحاكي عن المعصر و غيره العاملي في مدارك الأحكام ٦٦: ٣، و صاحب الجواهر فيها ١٣٧: ٧، وانظر: المعبر ٥٠: ٢، و جامع المقاصد ١٥: ٢.

واحدٍ نسبته إلى المشهور^(١).

و في كشف الثام - بعد أن سب القول الأول إلى الشيخ في التهذيب و المصنّف في الكتاب، و اعترض عليه بلزوم التحديد بغير المصبط، كما ستعرفه - قال. و المشهور رواية و فتوى: مماثلة الظلّ للشخص، و ينبغي إرادة المي، كما نصّ عليه في المصباح و مختصره و الخلاف و الوسيلة، و إلا جاء الاضطراب أيضاً^(٢). انتهى.

أقول: يعني بالاضطراب اختلاف الوقت في الريادة و المقصا اختلافاً فحشاً حيث إنّ الظلّ الأول قد يتعدم أو يقرب من الانعدام، و قد يبقى قريباً من المثل بحيث تتحقّق المماثلة في أوائل الأحد في الريادة، بل قد يبقى في غيب الأماكن في أواخر الحريف بمقدار المثل أو أربد، فيلزمه خلوّ الفريضة عن التوقيت، فلذا ينبغي حمل كلام المشهور على إرادة خصوص المي الحادث من ميل الشمس إلى المغرب، كما نصّ عليه بعضهم، لا المركّب منه و من الظلّ الأول الناشئ من ميل الشمس إلى جهة الجنوب، المؤثر في صيرورة المي موزباً، كما يترامى من عبارة آخرين.

و في الجواهر - بعد أن حقّق القول المشهور - قال: و كيف كان فابتداء التقدير إنما هو من أول المي الحادث، لا منه و من الظلّ الباقي، بل لم يقل أحد بذلك، بل عن الخلاف نفي الخلاف في ذلك.

نعم، ذكره بعض احتمالاً معترفاً بعدم القائل به في قولهم: «يصير ظلّ كُنْ

(١) حكاهما صاحب الجواهر فيها ١٣٧:٧ من الذكرى ٣٢٥:٢، و كشف الثام ٢٦:٣، و غيرهما.

(٢) كشف الثام ٣ ٢٦-٢٥.

شيء مثله.

ثم أورد على هذا الاحتمال بلزوم الاضطراب و الاختلاف المترئين على قول الشيخ - إلى أن قال - فينبغي إرصاد رأس الظل الباقي عند الروال حتى لا يحتلط السابق واللاحق^(١). انتهى.

أقول: قد يتراءى مما ذكره - تفريعاً على المختار من إرصاد رأس الظل - أن العبرة بزيادة الظل على ما كان بمقدار المثل، فالمقصود بالإرصاد تحديد مقدار الظل حتى يزداد عليه المثل، لا تعيين موضعه حتى يعرف بذلك مقدار ما يزداد، فإن الظل لا يبقى في مكانه الأول حتى يعرف بذلك مقدار الزيادة.

و أظهر من ذلك في اعتبار زيادة المثل على ما كان عبارة المسالك، حيث قال: و المراد بمماثلة الفئ للشخص زيادةً على الظل الأول الذي زالت عليه الشمس، وكذا القول في المثليين والأقدام^(٢). انتهى.

أقول: لا يخفى عليك أنه لا معنى لاعتبار المماثلة بين الفئ المائل إلى المشرق رائداً على الظل الشمالي الباقي في أول الروال، فإنهم لا يجتمعان. نعم، يتداحلان بعد الزوال، فيصير الظل مورباً، فإن كان مرجع ما ذكر إلى ما ستعرف بأن تصادفاً في الحارج، فهو، وإلا فلا يطبق عليه أحبار الباب؛ إذ لا ينبغي الارتياح في أنه لم يقصد بها إرادة التحديد بما تتوقف معرفته في كل يوم على مراقبة خاصة وإرصاد جديد خصوصاً لو أريد بذلك التعميم حتى بالنسبة إلى الدراع والذراعين والأقدام الواردة لتحديد أول الوقت، التي عرفت توجيهاً في

(١) جواهر الكلام ٧: ١٤٤-١٤٥، وانظر: الخلاف ١: ٢٥٧-٢٥٩، المسألة ٤

(٢) مسالك الافهام ١: ١٤١.

صدر المبحث، فإن كثيراً من أخبارها نص في إرادة المعنى الحادث بعد الزوال من غير اشتراطه بشرط، وقد ورد جملة منها في ظل حائط مسجد رسول الله ﷺ،
لدي كان قامة، وأنه إذا فاء المعنى ذراعاً أو قدمين صلى الظهر، ومن الواضح أن
الأخبار الموقفة لتحديد الأوقات أولاً و آخراً بالذراع أو الأقدام أو القامة كلها من
وإد و حد يصلح بعضها قرينة لتشخيص المراد من البعض و إن اختلفت في
التقدير.

و كيف كان فالذي يطبق عليه أخبار الباب و ينبغي أن يُنزل عليه كلمات
الأصحاب و لا يترتب عليه اختلاف و اضطراب إنما هو اعتبار ميل الظل إلى
طرف المشرق بقدر الشاخص بعد أن رالت الشمس و مالت إلى المغرب، فبدأ
الشمس إذا وصلت إلى دائرة نصف النهار، انعدم ظل الشاخص في طرف
المغرب، فإما أن لا يبقى له ظل أصلاً إذا كانت الشمس مسامتة لرأسه، أو يقع ظله
على خط نصف النهار، فإذا رالت الشمس، حدث للشاخص ظل في ناحية
المشرق، و يزيد شيئاً فشيئاً حتى تغيب الشمس، فالعبرة بريادة هذا الظل و ذهابه
إلى طرف المشرق بقدر قامة الشاخص، و يتميز ذلك حساً في ظل الحائط لمبني
على خط نصف النهار، و في ظل الشاخص و نحوه مما لا يكون ظله إلا موزباً
بانتهائه إلى خط واقع في طرف المشرق واصل بين نقطتي الشمال و الجنوب
يكون بُعدُه عن الشاخص بقدر قامته.

و إن شئت قلت: بذهاب الظل من الموضع الذي رالت عليه الشمس، و هو
خط نصف النهار إلى طرف المشرق بقدر القامة.

ولا يبعد أن يكون ما في الجواهر^(١) من إحصاء رأس الظل لتشخيص ذلك، لا لما استظهر منه في بادئ الرأي، فيؤول حيثذ إلى ما ذكرناه.

وأما ما استظهر منه أولاً - كما هو ظاهر عبارة المسالك - فهو أيضاً لا ينافي هذا التحديد إن كان اختلاط الظلّين مؤثراً في صيرورة بعد الظلّ المورّب الحاصل منهما بقدر المثل و الظلّ الأول، لكنّ الطاهر أنّه كثيراً ما يتخطى عن ذلك بمقدار معتدّ به.

و كيف كان فالعبرة بما ذكر.

احتجّ الشيخ في محكي^(٢) التهذيب لا اعتبار المماثلة بين الفّي الزائد و الظلّ الأول: بما رواه صالح بن سعيد عن يونس عن بعض رجاله عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سأنته عما جاء في الحديث أن صلّ الظهر إذا كانت الشمس قائمة و فامتني و ذراعاً و ذراعين و قدماً و قدمين، من هذا و من هذا، فمتى هذا، و كيف هذا؟ و قد يكون الظلّ في بعض الأوقات نصف قدم، قال عليه السلام: «إنما قال: ظلّ القائمة، و لم يقل: قائمة الظلّ، و ذلك أن ظلّ القائمة يختلف مرّة يكثّر و مرّة يقلّ، و القائمة قائمة أبداً لا تختلف، ثم قال: ذراع و ذراعان [و قدم و قدما] فصار ذراع و ذراعان»^(٣) تفسير القائمة و القامتني في الرمان الذي يكون فيه ظلّ القائمة ذراعاً و ظلّ القامتني ذراعين، فيكون ظلّ القائمة و القامتني و الذراع و الذراعين متفقين في كلّ زمان معروفين مفسراً أحدهما بالآخر مسدداً به، فإذا كان الزمان الذي يكون فيه ظلّ القائمة ذراعاً، كان الوقت ذراعاً من ظلّ القائمة، و كانت القائمة ذراعاً من الظلّ، و إذا

(١) راجع ص ١٩٢.

(٢) المحكي هو العامل في مدارك الأحكام ٦٧: ٣، ولنظر: التهذيب ٢: ٢٣، ذيل ح ٦٦.

(٣) ما بين المعقوفين من المصدر.

كان ظلّ القدمة أقلّ أو أكثر، كان الوقت محصوراً بالذراع والذراعين، فهذا تفسير القامة والقامتين والذراع والذراعين^(١).

وفي المدارك - بعد نقل استدلال الشيخ بالرواية - قال: وهذه الرواية ضعيفة بالإرسال، وجهالة صالح بن سعيد، ومنها متهافت مضطرب لا يدلّ على المطلوب وأيضاً فإن قدر الظلّ الأوّل غير منضبط وقد ينعدم في بعض الأوقات، فهو يبط الوقت به، لزم التكليف بعبادة موقّنة في [غير وقت أو في] وقت يقصر عنها، وهو معلوم البطلان^(٢). انتهى.

و يرد عليه أيضاً أنّ المقصود بالسؤال والجواب في هذه الرواية - بحسب الظاهر - إنّما هو توجيه الأخبار المختلفة الواردة لتحديد أوّل وقت الطهرين، فما أشبه سؤال هذا السائل بالسؤال الواقع فيما رواه [محمد بن] أحمد بن يحيى، قال: كتب بعض أصحابنا إلى أبي الحسن عليه السلام: روي عن آبائك القدم والقدمين والأربع والقامة والقامتين وظلّ مثلك والذراع والذراعين، فكتب عليه السلام: لا القدم ولا القدمين، إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين و بين يديها شُبُحَة^(٣) الحديث، فالرواية أجنيّة عن مطلب الشيخ.

و قد تكلف بعض في توجيه الرواية و تطبيقها على مذهب الشيخ بما

(١) التهذيب ٢/٢٤: ٦٧ نقلاً عن الكليني في الكافي ٣/٢٧٧: ٧، و عنهما في الوسائل، الباب ٨

من أبواب المواقيت، ح ٣٤.

(٢) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٣) مدارك الأحكام ٦٨٠٣.

(٤) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٥) تقدّم تخريجه في ص ٩٦، الهامش (١).

لا يلائم بعض فقراتها.

و لقد أجاد المحدث الكاشاني فيما أفاد في توجيه الرواية و التسيه على
تقريب الاستشهاد بها لمذهب الشيخ مع ما فيه و إن لا يخلو بعض فقراتها عن
التأمل. و لا بأس بنقل كلامه؛ لما فيه من الفوائد.

قال في الوافي - على ما حكى^(١) عنه - بعد ذكر الخبر المذكور: لا بد من
تمهيد مقدّمة ينكشف بها نقاب الارتباب من هذا الحديث و من سائر الأحاديث
التي نتلوها عليك في هذا الباب و ما بعده من الأبواب إن شاء الله.

فنقول و بالله التوفيق: إن الشمس إذا طلعت، كان ظلّها طويلاً، ثم لا يزال
ينقص حتى تزول، فإذا زالت زاد، ثم قد تقرر أنّ قامة كلّ إنسان سبعة أقدام بأقدامه
و ثلاث أذرع و نصف بذراعه، و الذراع قدّمان، فلذلك^(٢) يُعبّر عن السبع بالقدم، و
عن طول الشخص - الذي يقاس به الوقت - بالقامة و إن كان في غير الإنسان، و قد
جرت العادة بأن تكون قامة الشخص - الذي يجعل مقياساً لمعرفة الوقت - ذراعاً،
كما تأتي الإشارة إليه في حديث تعريف الزوال، و كان رَحْل رسول الله ﷺ
- الذي كان يقيس به الوقت أيضاً - ذراعاً، فلاحل ذلك كثيراً يُعبّر عن القامة
بالذراع، و عن الذراع بالقامة، و ربّما يُعبّر عن الظلّ الباقي عند الزوال من
الشخص بالقامة أيضاً، و كأنّه كان اصطلاحاً معهوداً، و بناء هذا الحديث على
إرادة هذا المعنى، كما ستطّلع عليه.

ثم إنّ كلّاً من هذه الألفاظ قد يُستعمل لتعريف أوّل وقتي فضيلة

(١) الحاكي عنه هو البحراني في المحلّاق للناصر ١٤٥٦-١٤٨.

(٢) في «ص ١١، ١٤» و قد اجم.

الفريضتين، كما في هذا الحديث، و قد يُستعمل لتعريف آخر وقتي قضيتهما، كما يأتي في الأخبار الأخرى، فكل ما يُستعمل لتعريف الروال فالمراد به مقدار شُبهى الشاحص، و كل ما يُستعمل لتعريف الآخر فالمراد به مقدار تمام الشاحص، ففي الأول يراد بالقامة الذراع، و في الثاني بالعكس.

و ربما يُستعمل لتعريف الآخر لفظ «طلّ مثلك» و «طلّ مثلك» و يراد بالمثل القامة.

و الطلّ قد يُطلق على ما يبقى عند الزوال خاصّة. و قد يُطلق على ما يزيد بعد ذلك لحسب، الذي يقال له: الفنى، من «فأى بغير إذا رجع» لأنه كان أولاً موجوداً ثمّ عدم ثمّ رجع. و قد يُطلق على مجموع الأمرين.

ثمّ إنّ اشتراك هذه الألفاظ بين هذه المعاني صار سبباً لاشتباه الأمر في هذا المقام حتّى إنّ كثيراً من أصحابنا عدّوا هذا الحديث مشكلاً لا ينحلّ، و طائفة منهم عدّوه متهاشراً ذا خلل، و أنت بعد اطلاعك على ما أسلفناه لا أحسبك تستريب في معناه، إلّا أنّه لما صار على الفحول خافياً فلا بأس أن نشرحه شرحاً شافياً نقابل به ألفاظه و عباراته، ونكشف به عن رموزه و إشاراته.

فنقول و الهداية من الله: تفسير الحديث على وجهه - والله أعلم - أن يقال: إنّ مراد السائل أنّه ما معنى ما جاء في الحديث من تحديد أول وقت فريضة الظهر و أول وقت فريضة العصر تارة بصيرورة الظلّ قامةً و قامتين، و أخرى بصيرورته ذراعاً و ذراعين، و أخرى قدماً و قدمين، و جاء من هذا القليل من التحديد مرّة و من هذا أخرى، فمتى هذا الوقت الذي يعبر عنه باللفاظ متاينة المعاني؟ و كيف

يصحّ التعبير عن شيء واحد بمعانٍ متعدّدة؟ مع أنّ الظلّ الباقي عند الزوال قد لا يزيد على نصف القدم، فلا بدّ من مضيّ مدّة مديدة حتّى يصير مثل قامة الشخص، فكيف يصحّ تحديد أوّل الوقت بمضيّ مثل هذه المدّة الطويلة من الزوال؟ فأجاب عليه السلام بأنّ المراد بالقامة - التي يُحدّد بها أوّل الوقت، التي هي يزاء الذراع - ليس قامة الشخص الذي هو شيء ثابت غير مختلف، بل المراد به مقدار ظلّها الذي يبقى على الأرض عند الزوال، الذي يُعبّر عنه بظلّ القامة، وهو يختلف بحسب الأزمنة و البلاد مرّةً بكثرة و مرّةً يقلّ، وإنّما يُطلق عليه القامة في زمان يكون مقداره ذراعاً، فإذا زاد الفتي، أعني الذي يزيد من الظلّ بعد الزوال بمقدار ذراع حتّى صار مساوياً للظلّ، فهو أوّل الوقت للظهر، فإذا زاد ذراعين، فهو أوّل الوقت للمصر.

و أمّا قوله عليه السلام: «فإذا كان ظلّ القامة أقلّ أو أكثر، كان الوقت محصوراً بالذراع و الذراعين، فمعناه أنّ الوقت إنّما ينصبط حينئذٍ بالذراع و الذراعين خاصّة دون القامة و القامتين.

و أمّا التحديد بالقدم: فأكثر ما جاء في الحديث فإنّما جاء بالقدمين و الأربعة أقدام، و هو مساوٍ للتحديد بالذراع و الذراعين، و ما جاء نادراً بالقدم و القدمين فإنّما أريد بذلك تخفيف النافلة و تعجيل الفريضة طلباً لفصل أوّل الوقت بالأوّل.

و لعلّ الإمام عليه السلام إنّما لم يتعرّض للقدم عند تفصيل الجواب و تبينه؛ لما استشعر من السائل عدم اهتمامه بذلك، و أنّه إنّما كان أكثر اهتمامه بتفسير القامة و

طوب العلة في تأخير أول الوقت إلى ذلك المقدار.

و في التهذيب^(١) فسر القامة في هذا الخبر بما يبقى عند الزوال من الظل، سواء كان ذراعاً أو أقل أو أكثر، و جعل التحديد بصيرورة الفی الرائد مثل الظل الباقي كائناً ما كان.

و اعترض عليه بعض مشايخنا - طاب ثراهم - بأنه يقتضي اختلافاً فاحشاً في الوقت، بل يقتضي التكليف بعبادة يقصر عنها الوقت، كما إذا كان الباقي شيئاً يسيراً جداً، بل يستلزم الخلو من التوقيت في اليوم الذي تسامت فيه الشمس رأس الشخص، لانعدام الظل الأول حيث^(٢).

و يعني بالعبادة النافلة؛ لأن هذا التأخير من الروال إنما هو للإتيان بها، كما ستقف عليه.

أقول: أما الاختلاف الفاحش: فغير لازم، و ذلك لأن كل بلد و زمان يكون الظل الباقي فيه شيئاً يسيراً فإلما يزيد الفی فيه في زمانٍ طويل؛ لبطئه حيث^(٣) في التزايد، و كل بلد أو زمان يكون الظل الباقي فيه كثيراً فإلما يزيد الفی فيه في زمانٍ يسير؛ لسرعته في التزايد حيث^(٤)، فلا يتفاوت الأمر في ذلك.

و أما انعدام الظل: فهو أمر نادر لا يكون إلا في قليل من البلاد في يوم يكون الشمس فيه مسامتة لرؤوس أهله لا غير، و لا عبرة بالنادر.

نعم، يرد على تفسير صاحب التهذيب أمران:

أحدهما: أنه غير موافق لقوله عليه السلام: «فإذا كان ظل القامة أقل أو أكثر كان

(١) راجع. التهذيب ٢: ٢٣٣، ذيل ح ٦٦.

(٢) الشيخ البهائي في المحل المتين: ١٤٠.

الوقت محصوراً بالذراع والذراعين» لأنه على تفسيره يكون دائماً محصوراً بمقدار ظل القامة كائناً ما كان.

والثاني: أنه غير موافق للتحديد الوارد في سائر الأخبار المعتبرة المستفيضة، كما يأتي ذكرها، بل يخالفه مخالفة شديدة، كما يظهر عند الاطلاع عليها والتأمل فيها.

و على المعنى الذي فهمناه من الحديث لا يرد عليه شيء من هذه المؤاخذات، إلا أنه يصير جريئاً مختصاً بزمان خاص و مخاطب مخصوص، و لا بأس بذلك.

إن قيل: اختلاف وقتي النافلة في الطول و القصر بحسب الأرملة و البلاد و تفاوت حد أول وقتي الفريضة التابع لذلك لازم على أي التقادير؛ لما ذكرت من سرعة تزايد الفريضة تارة و بطنه أخرى فكيف ذلك؟

فما. نعم، ذلك كذلك، و لا بأس بذلك: لأنه تابع لطول اليوم و قصره كسائر الأوقات في الأيام و الليالي^(١). انتهى كلامه رُفع مقامه.

و استدلل للقول باعتبار المماثلة بين الفريضة الزائدة و الشخص - كما عن المشهور^(٢) - بالأخبار المستفيضة التي ورد فيها تحديد وقت الظهر بالقامة، و العصر بالقامتين.

مثل: صحيحة أحمد بن عمر عن أبي الحسن عليه السلام، قال: سألته عن وقت

(١) الواقفي ٢١٦:٧-٢١٩.

(٢) سببه إلى المشهور كل من الشهيد في الذكرى ٣٢٥:٢، و فخر المحققين في إصباح العوائد ٧٤:١، و صاحب كشف الغطاء فيه ٣٦:٣.

الظهر و العصر، فقال: «وقت الظهر إذا زاعت الشمس إلى أن يذهب الظل قامة، و وقت العصر قامة و نصف إلى قامتين»^(١).

و صحيحة أحمد بن محمد قال: سأله عن وقت صلاة الظهر و العصر، وكتب «قامة لظهر و قامة للعصر»^(٢).

و خبر محمد بن حكيم، قال: سمعت العبد الصالح عليه السلام و هو يقول: «إن أول وقت الظهر زوال الشمس، و آخر وقتها قامة من الزوال، و أول وقت العصر قامة، و آخر وقتها قامتان» قلت: في الشتاء و الصيف سواء؟ قال: «نعم»^(٣).

و موقعة معاوية بن وهب، المتقدمة^(٤) في وقت المغرب، الواردة في نزول جبرئيل عليه السلام بالأوقات، و فيها: «ثم أتاه حين زاد الظل قامة فأمره فصلى العصر» إلى أن قال: «ثم أتاه من المد حين زاد في الظل قامة فأمره فصلى الظهر، ثم أتاه حين زاد في الظل قامتان، فأمره فصلى العصر» الحديث.

و رواية يزيد بن خليفة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «إن صرنا حافلة أنانا عنك بوقت» - إلى أن قال -: «فإذا زالت الشمس لم يمنعك إلا سبحتك، ثم لا تزال في وقت إلى أن يصير الظل قامة، و هو آخر الوقت، فإذا صار الظل قامة دخل وقت العصر، فلم تزل في وقت العصر حتى يصير الظل قامتين، و ذلك للمساء» قال:

(١) التهذيب ٢/١٩: ٥، الاستبصار ١/٢٤٧: ٨٨٣، الوسائل، الباب ٨ من أبواب المواقيت، ح

(٢) التهذيب ٢/٢١: ٦١، الاستبصار ١/٢٤٨: ٨٩٠، الوسائل، الباب ٨ من أبواب المواقيت،

(٣) تقدّم تخريجه في ص ٩٨، الهامش (١).

(٤) في ص ١٦٧.

«صدق»^(١) الحديث.

و حرر رارة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن وقت صلاة الظهر في القبط، فلم يُجبني، فلما أن كان بعد ذلك قال لعمر بن سعيد بن هلال: «إن رارة سألتني عن وقت صلاة الظهر في القبط فلم أخبره، فخرجت من ذلك، فاقرأه مني السلام و قل له: إذا كان طلك مثلك فصل الظهر، وإذا كان طلك مثلك فصل العصر»^(٢).
و المتبادر من صيرورة طل الشخص مثله و إن كان ظله الموجود المركب من الفمي و الظل لا خصوص الفمي الزائد من طرف المشرق لكن الاختلاف غير معتد به في القبط، كما هو مورد الرواية، خصوصاً في مثل المدينة، فلا تنافي هذه الرواية غيرها من الروايات الظاهرة في اعتبار زيادة الطل الحادث بعد الزوال بقدر القامة، المعتصدة بغيرها من الأخبار الواردة لتحديد أول الوقت، التي هي صريحة في إرادة التحديد بالمعني الحادث بعد الزوال، و قد أشرنا آنفاً إلى أن المراد بالظل هي الأخبار المسوقة لتحديد الوقت به أولاً و آخراً بحسب الظاهر شيء واحد و إن اختلفت في التفادير.

و استدلل للمشهور أيضاً: بالنبوي المرسل الذي رواه العلامة - على ما قيل^(٣) - إنه عليه السلام قال: «جاءني جبرئيل عند الباب»^(٤) مرتين فصلني بي الظهر حين

(١) تقدّم تخريجه في ص ٨٩، الهامش (٤).

(٢) التهذيب ٢/٢٢: ٢، الاستبصار ١/٢٤٨: ١، الوسائل، الباب ٨ من أبواب المواقيت، ح ١٣.

(٣) كما في جواهر الكلام ٧: ١٣٧.

(٤) في نهاية الأحكام: «قُتني جبرئيل عليه السلام عند باب البيت» وكذا في المصادر الحديثية، إلا أنه ذكر فيها: «عند البيت».

رأت الشمس، و صلى بي العصر حين كان كل شيء بقدر ظله.. فلما كان العد صلى بي الظهر حين كان كل شيء بقدر ظله، و صلى بي العصر حين كان ظل كل شيء مثبته... ثم التفت إلي فقال: يا محمّد هذا وقت الأنبياء من قبلك، و الوقت فيما بين هذين الوقتين^(١).

و يرد على الاستدلال بالنبويّ: أنّه ضعيف السند.

و أمّا خبر ررارة: فيمكن الحدّث في دلّاته: بأنّ المراد به تأخير الصلاتين عن المثل و المثليّن في القيظ، و قد سيّفت الرواية تفسيراً للإبراد المأمور به في الصيف، كما تقدّم^(٢) أمّا نظيرها بأدنى اختلاف عن الكشي في كتاب الرجال، فالرواية أجنبيّة عن المدّعى.

اللّهمّ إلّا أن يقال: إنّّه لم يقصد من الأمر بإيقاع الصلاة بعد المثل و المثليّن، بقاها عقيبهما بلا فاصل، بل المفصود به بيان الرخصة في تأخيرها عن وقت الفضيلة، أو رجحانها في الصيف لأجل الإبراد، فعليه إشعار بأنّ وقت الفضيلة في غير الصيف إنّما هو ما قبل المثل و المثليّن.

و أمّا الأخبار التي ورد فيها التحديد بالقامة و القامتين: فقد ناقش في الحقائق^(٣) في دلالة ما عدا الأخيرة منها - أي رواية يزيد بن خليفة -: بأنّ المفهوم من الأخبار أنّ لفظ «القامة» الوارد في الروايات بمعنى الذراع، و القامتين بمعنى

(١) نهاية الأحكام ١: ٣٠٩-٣١٠، و راجع: سنن أبي داود ١: ١٠٧/٣٩٣، و المستدرّك - للحاكم -

١: ١٩٣، و مسند أحمد ١: ٣٣٣.

(٢) في ص ١٨٧.

(٣) راجع: الهامش (٢) من ص ٢٠٥.

الذراعين.

ففي رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال له: كم القامة؟ فقال: «ذراع، إن قامة رَخل رسول الله صلى الله عليه وآله كانت ذراعاً»^(١).

و خبر علي من أبي حمزة، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «القامة هي الذراع»^(٢).

و خبر علي بن حنظلة، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: «القامة و القامتين الذراع و الذراعين»^(٣) هي كتاب علي عليه السلام»^(٤).

قال في محكي الوافي: نصيهما بالحكاية^(٥).

و عن علي بن حنظلة أيضاً قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «في كتاب علي عليه السلام القامة ذراع، و القامتان ذراعان»^(٦).

قال في محكي الوافي: تفسير القامة بالذراع إنما يصح إذا كان قامة الشاخص ذراعاً، فيُعتبر عن أحدهما بالآخر، كما دلّ عليه حديث أبي بصير، لا مطلقاً، كما فهمه^(٧) صاحب التهذيب، أو أريد به في زمان يكون فيه الطل الباقي

(١) التهذيب ٢/٢٣: ٦٦، الاستبصار ١/٢٥١: ٩٠٢، الوسائل، الباب ٨ من أبواب المواقيت، ح ١٦.

(٢) التهذيب ٢/٢٣: ٦٥، الاستبصار ١/٢٥١: ٩٠١، الوسائل، الباب ٨ من أبواب المواقيت، ح ١٥.

(٣) في التهذيب و الوسائل: و... القامتان... للذراعان بالرفع.

(٤) التهذيب ٢/٢٣: ٦٤، الاستبصار ١/٢٥١: ٩٠٠، الوسائل، الباب ٨ من أبواب المواقيت، ح ١٤.

(٥) الوافي ٢/١٩٠، دليل ح ٥٧٨٩ - ٤، و حكاة عنه للبحراني في المحذائق الناصرة ٦/١٢٥.

(٦) التهذيب ٢/٢٥١: ٩٩٥، الوسائل، الباب ٨ من أبواب المواقيت، ح ٢٦.

(٧) في الحاكي و المحكي: «زعمه بطل وفهمه».

بعد نقصانه ذراعاً، فيراد بالقامة الطلّ الباقي، لا قامة الشخص، كما دلّ عليه حديث أول الباب^(١). انتهى.

و في الحدائق - بعد أن نقل كلام الوافي - قال: أقول: من المحتمل قريباً بل الظاهر أن المراد باللام في القامة والقامين في هذه الأخبار العهد، و تكون إشارة إلى ما قدّمنا من الأخبار الدالة على تحديد وقت الظهر بالقامة، و وقت العصر بالقامين بمعنى أن القامة الواردة في تلك الأخبار المراد منها الذراع، لا قامة الشخص. و به يظهر أن حمل القامة - في تلك الأخبار - على قامة الشخص ليكون دليلاً على امتداد وقت المضيئة باعتداد المثل و المثليين لا وجه له^(٢). انتهى.

و أما رواية يزيد بن خليفة: فقد اعترف بظهورها في المدعى؛ لما فيها من قوله: «و ذلك المساء» فإن من المستبعد إرادته بالنسبة إلى ما بعد القامين، لكن حملها على التقية^(٣)؛ جمعاً بينها و بين غيرها من الروايات.

أقول: لا ينبغي الارتباب في كون اللام في «القامة» للعهد، كما يؤيده نصب القامين على الحكاية، لكن دعوى أن المشار إليه بها ما في تلك الأخبار رجس بالغيب، بل كيف يشير أبو عبد الله عليه السلام إلى القامة و القامين اللتين صبر بهما أبو الحسن عليه السلام؟ أم كيف يكون كلام أبي الحسن عليه السلام مفسراً في كتاب علي عليه السلام؟ فالمقصود بالعهد - على الظاهر - ليس إلا القامة الواردة في الحديث الذي كان معروفاً عندهم من الصدر الأول الذي سئل عن تفسيره في رواية يونس، و غيرها،

(١) الوافي ٢٢٠: ٧، ذيل ح ٥٧٩٠، و حكاة عنه البحراني في الحدائق الناضرة ٦: ١٢٥.

(٢) الحدائق الناضرة ٦: ١٢٥.

(٣) الحدائق الناضرة ٦: ١٢٨.

المشتمل على تحديد أول الوقت مما إذا كانت الشمس قائمة، لا الأخبار الواردة عن أبي عبد الله و أبي الحسن عليهما السلام لتحديد أحر الوقت، فحمل اللام على العهد و جعل المعهود الأخبار الواردة في الأعصار المتأخرة عن زمان صدور تلك الروايات كما ترى.

نعم، لو قيل بأنه يستفاد من هذه الأخبار أن اصطلاح الأئمة عليهم السلام جرت على تسمية الذراع بالقامة، فلها حقيقة شرعية تحمل عليها ما لم تكن قرينة على خلافها، فنه وجه.

لكن يرده - مصافاً إلى قصور الأخبار عن إعادته، و مخالفته للأصل - الأخبار المستفيضة التي ورد فيها أن حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله كان قائماً فإذا مضى من فيه ذراع صلى الظهر، مع أنه لم يقصد بها إلا قامة الإنسان.

هذا، مع أنه لو أريد من القامة في تلك الأخبار الذراع، لما رخصت الأخبار المستفيضة بل المتواترة التي ورد فيها تحديد أول وقت الظهرين بالذراع و الذراعين، فإنها صريحة في كون ما بعد الذراع وقت المضيئة أو الاختيار للظهرين. و ما في الحدائق من الجمع بينها و بين أخبار القامة بعد تفسير القامة بالذراع بجعل الذراع وقتاً لغير المتنفل، و ما بعده وقتاً للمتنفل^(١) محالاً ينبغي الالتفات إليه؛ فإن الطرح أو الحمل على التقية أولى من الجمع بين الأخبار المتناقضة صورةً بهذا الوجه فضلاً عن جعل تلك الأخبار شاهدة لحمل القامة في هذه الروايات على إرادة ما هو المتبادر منها عرفاً دون ما ورد تفسيره في كتاب

(١) الحدائق الناضرة ١٢٨: ٦.

عليه السلام مما لم يكن يعرفه المخالعون، كما يشهد بذلك رواية يونس وغيرها.
نعم، ربما يؤيد حمل القامة على الذراع في موثقة^(١) معاوية بن وهب،
الواردة في نزول جبرئيل عليه السلام بالأوقات أنه رواها معاوية بن ميسرة نحوها، إلا أنه
قال بدل «القمة و القامتين»: «ذراع و ذراعين»^(٢) و رواها المفضل بن عمر نحوها،
إلا أنه قال بدل «القامة و القامتين»: «قدمين و أربعة أقدام»^(٣) لكن جعل الموثقة و
غيرها من أخبار القامة و غيرها - من الأخبار المتواترة الدالة على فضيلة إيقاع
الظهر بعد الروال بقدمين - كاشعة عن أن صاحب الظل - الذي زاد طله ذراعاً^(٤) و
ذراعين - كان رحل رسول الله ﷺ و نحوه مما كان يقبس به الظل و كانت قامته
ذراعاً^(٥)، كما يؤيد ذلك أيضاً النبوي المرسل^(٦) الذي وقع فيه التصريح بأن مجيء
جبرئيل عليه السلام في اليوم الثاني كان في الوقت الذي كان كل شيء بقدر ظله.
فالحق أنه لا قصور في دلالة هذه الأخبار على مدعى المشهور.
و أمّا احتمال صدور هذه الأخبار تقيّة فهو احتمال سار في سائر الأخبار
أيضاً، ولكنه لا ينافي الاستدلال، كما مرّ صرحه إن شاء الله.
(و قيل: أربعة أقدام للظهر، و ثمان للعصر، هذا للمختار، و ما زاد
على ذلك حتى تغرب الشمس وقت لذوي الأعذار) لكن لم يعرف من
صرّح بذلك في العصر.

(١) تقدّم تخريجها في ص ١٦٧، الهامش (٢).

(٢) تقدّم تخريجها في ص ١٦٧، الهامش (٣).

(٣) تقدّم تخريجها في ص ١٦٨، الهامش (١).

(٤ و ٥) في السخ الخفيفة و الحجرية: «ذراع». و الصحيح ما أثبتناه.

(٦) تقدّم تخريجه في ص ٢٠٣، الهامش (١).

نعم، حكى عن جماعة^(١) التصريح بأربعة أقدام للظهر.

و استدلل برواية إبراهيم الكرخي، قال: سألت أبا الحسن موسى عليه السلام: متى يدخل وقت الظهر؟ قال: «إذا زالت الشمس» قلت: متى يخرج وقتها؟ فقال: «من بعد ما يمضي [من زوالها] أربعة أقدام، إن وقت الظهر ضيق ليس كغيره» قلت: فمتى يدخل وقت العصر؟ قال: «إن آخر وقت الظهر هو أول وقت العصر» قلت: فمتى يخرج وقت العصر؟ فقال: «وقت العصر إلى أن تغرب الشمس، و ذلك من علة، و هو تضييع»^(٢) الحديث.

و خبر الفضل بن يونس، قال: سألت أبا الحسن الأول عليه السلام، قلت: المرأة ترى الظهر قبل غروب الشمس كيف تصنع بالصلاة؟ قال: «إذا رأت الظهر بعد ما يمضي من زوال الشمس أربعة أقدام فلا تصلي إلا العصر، لأن وقت الظهر دخل عليها و هي في الدم، و خرج عنها الوقت و هي في الدم، فلم يجب عليها أن تصلي الظهر، و ما طرح الله عنها من الصلاة و هي في الدم أكثر»^(٣) الحديث.

و حيث إنك عرفت فيما سبق امتداد وقت الظهرين للمختار إلى العروب علمت أن الأرجح حمل مثل هذه الأخبار على إرادة وقت الفضيلة، الذي لا ينبغي التأخير عنه، و في ذيل رواية الكرخي ما يشهد بذلك كما عرفت فيما سبق^(٤).

(١) منهم السيد المرتضى في مصباحه، و الشرح الطوسي في النهاية: ٥٩-٥٨، و التهذيب ٣٩١:١، ديل ج ١٢٠٧، كما حكاه عنهما المحقق الحلبي في المعتبر ٣:٢٠١، و العلامة الحلبي في مختلف الشيعة ٣:٣٦ و ٣٧، المسألة ٤.

(٢) تقدّم تخريجه في ص ٩٧، الهامش (١) و ما بين المعقوفين من المصدر.

(٣) الكافي ١٠٢:٣، التهذيب ١:٣٨٩، الاستبصار ١:١٤٢/٤٨٥، الوسائل، الباب ٤٩ من أبواب الحيض، ج ٢.

(٤) في ص ١٧٥.

فاختلاف الأحبار منزل على اختلاف مراتب الفضل، مع قوة احتمال صدورها تقيّة، وإمكان توجيهها بمعبر ذلك أيضاً كما سنشير إليه.

لكن بقي الإشكال في خبر الفضل حيث إن ظاهره خروج وقت الظهر بعد الأربعة أقدام حتى بالنسبة إلى أولي الأعذار التي مثل لها غير واحد بالحائض، وهذا ممّا لا يقول به أحد وإن حكى عن بعض الالتزام به في خصوص المورد لأجل النقص^(١).

و يشهد له أيضاً حسنة معمر بن يحيى، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الحائض تطهر عند العصر تصلي الأولى؟ قال: لا، إنما تصلي الصلاة التي تطهر عندها^(٢).

و موثقة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام، قال: قلت: المرأة ترى الظهر فتستغل في شأنها حتى يدخل وقت العصر، قال: «تصلي العصر وحدها، فإن ضيّعت فعليها صلاتان»^(٣).

و حمّل هاتين الروایتين على إرادة الوقت المختصّ بالعصر - أي مقدار أربع ركعات من آخر الوقت - بعيد.

و لا ينفيه بل يؤيده أيضاً المستفيضة الدالة على أنّ المرأة إذا طهرت في

(١) كما في جواهر الكلام ١٤٦: ٧، و راجع: التهذيب ٣٩١: ١، ذيل ح ١٢٠٧، والاستبصار ١٤٤: ١، ذيل ح ٤٩٢.

(٢) الكافي ١٠٢: ٣-١٠٣: ٢، التهذيب ١١٩٨/ ٣٨٩: ١، الاستبصار ١٤١-١٤٢/ ٤٨٤، الوسائل، الباب ٤٩ من أبواب الحيض، ح ٣.

(٣) التهذيب ٣٩٠-٣٩١/ ١٢٠٠، الاستبصار ١٤٢: ١/ ٤٨٦، الوسائل، الباب ٤٩ من أبواب الحيض، ح ٥.

وقت صلاة فمرطت فيها كان عليها قضاؤها - مثل: ما رواه عبيد بن ررارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أيما امرأة رأت الطهر وهي قادرة على أن تعتسل هي وقت الصلاة فمرطت فيها حتى بدخل وقت صلاة أخرى كان عليها قضاء تلك الصلاة التي فرطت فيها، وإن رأت الطهر في وقت فقامت في تهيئة ذلك فجاء وقت صلاة ودخل وقت صلاة أخرى فليس عليها قضاء، وتصلّي الصلاة التي دخل وقتها»^(١) إلى غير ذلك من الأحبار المتقدمة في مبحث الحيض - لأن المعروف في الصدر الأول - ولو بحسب المتعارف فيما بينهم - إنما هو تفريق الصلوات، وتخصيص أول الوقت بالطهر إلى أن يصير الطلّ قامة أو أربعة أقدام أو نحو ذلك، ثم بالعصر، فهذه الأحبار أيضاً تؤكد مضمون الروايات المتقدمة

و لكن يمارسها مؤتفة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا طهرت المرأة قبل غروب الشمس فلتصل الظهر والعصر، وإن طهرت من آخر الليل فلتصل المغرب والعشاء»^(٢).

و خبر أبي الصباح الكتاني عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا طهرت المرأة قبل طلوع الفجر صلت المغرب والعشاء، وإن طهرت قبل أن تغيب الشمس صلت الظهر والعصر»^(٣).

(١) الكافي ٤/١٠٣٣، التهذيب ١/٣٩٢: ١٢٠٩، الوسائل، الباب ٤٩ من أبواب الحيض، ح ١.
(٢) التهذيب ١/٣٩٠: ١٢٠٤، الاستبصار ١/١٤٣: ٤٩٠، الوسائل، الباب ٤٩ من أبواب الحيض، ح ١٠.
(٣) التهذيب ١/٣٩٠: ١٢٠٣، الاستبصار ١/١٤٣: ٤٨٩، الوسائل، الباب ٤٩ من أبواب الحيض، ح ٧.

و خبر داؤد الدجاجي^(١) عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «إذا كانت المرأة حائضاً
فظهرت قبل عروب الشمس صلت الظهر و العصر، و إن ظهرت من آخر الليل
صلت المغرب و العشاء الآخرة»^(٢).

و رواية عمر من حنظلة عن الشيخ عليه السلام، قال: «إذا ظهرت المرأة قبل طلوع
المعجر صلت المغرب و العشاء، و إن ظهرت قبل أن تغيب الشمس صلت الظهر و
العصر»^(٣).

و لو لا إعراض المشهور عن الأخبار المتقدمة و موافقتها للعامة - كما يظهر
من بعض^(٤) حيث حملها على التقية - لكان المتجه ما حكى عن الشيخ و غيره^(٥)
من الجمع بينها و بين هذه الروايات بالحمل على الاستحباب؛ لأن تلك الأخبار
نص في عدم الوجوب، فيرفع اليد بها عن ظاهر هذه الروايات الأمرة بالفعل.
و لا يافيه ما هو المختار من امتداد وقت الظهرين إلى العروب للمختار
فضلاً عن القول بكون آخر الوقت وقتاً لأولي الأعداء، لا لمجرد كون الحكم
تبعدياً يجب اتباع المصوص الخاصة الواردة فيها، و توحيه ما فيها من خروج
لوقت بعد أربعة أقدام ببعض التوجيهات التي يوجه بها نظائرها من الأخبار

(١) فيما عدا الوسائل: الرجاجي.

(٢) التهذيب ١: ٣٩١/١٢٠٥، الاستبصار ١: ١٤٣-١٤٤/٤٩١، الوسائل، الباب ٤٩ من
أبواب الحيض، ح ١١.

(٣) التهذيب ١: ٣٩١/١٢٠٦، الاستبصار ١: ١٤٤/٤٩٢، الوسائل، الباب ٤٩ من أبواب
الحيض، ح ١٢.

(٤) رجع: الحقائق النافذة ٦: ١٢٢.

(٥) التهذيب ١: ٣٩١، ذيل ح ١٢٠٧، ذخيرة المعاد ١: ١٨٨، و حكاه عنهما البحراني في الحقائق
النافذة ٣: ٢٥٢.

الكثيرة الواردة في المواقيت، بل لأن أوقات الصلوات الخمس - على ما يظهر من جملة من الأخبار و يساعد عليه الاعتبار - كانت في الأصل خمسة، ولكن الشارع عمم أوقاتها، فجعل الظهرين مشتركين في وقتها، والعشاءين كذلك، توسعة على العباد وإرفاقاً بهم. وهذا لا يقتضي إلا التعميم في وقت الأداء، لا وقت الوجوب، الذي هو في حد ذاته من الأسباب المقتضية لحسن الفعل، فلعل الوقت الأصلي لصلاة الظهر - الذي كان سبباً لوجوبها - لم يكن إلا أربعة أقدام من الروال، التي هي أفضل أوقات أدائها، فمتى طهرت الحائض بعد مضيتها فقد خرج وقت صلاتها الأصلي الذي كان مقتضياً للوجوب، فلم يجب عليها الفعل، ولكنه يستحب رعاية لحق وقتها الثامني الحاصل لها من باب التوسعة.

و الحاصل أن القول بامتداد وقت الظهرين إلى الغروب لا يستلزم طرح مثل هذه الأخبار على تقدير جامعيتها لشرائط الحجية، فالإشكال في المقام إنما هو في جواز العمل بتلك الروايات مع ومنها بما سمعت، واعتضاد ظاهر الأخبار الأمرة بالعمل بالشهرة، وإن لا يخلو هذا أيضاً عن تأمل؛ فإن ما تضمنته هذه الروايات من امتداد وقت العشاءين إلى طلوع الفجر مخالف لظاهر غيرها من النصوص و الفتاوى المعتمدة بموافقة الكتاب و مخالفة العامة، ولذا حملته غير واحد على التقية، أو على الاستحباب، وهذا وإن لم يسقطها عن الحجية في غير مورد المخالفة، بل ستعرف قوة القول بمضمونها في العشاءين أيضاً، ولكنه يوهنها، فيشكل ترجيحها على تلك الأخبار التي لا قصور فيها بحسب الظاهر إلا من هذه الجهة.

فالإنصاف أن الحكم موقع تردّد وإن كان الأظهر ما ذهب إليه المشهور من وجوب أداء الصلاتين فيما إذا ظهرت قبل آخر الوقت بمقدار أدائهما مع الطهارة؛ لغلبة الظنّ بأنّ الأخبار المنافية له صادرة عن علّة، فيشكل رفع اليد بمثل هذه الأخبار عن ظواهر النصوص المتقدمة المعتمدة بالقاعدة - التي لعلّها هي عمدة مستند المشهور، التي قرّرناها في مبحث الحيض - من أن مقتضى الأصل المتلقّى من الشارع، المستفاد من تتبّع النصوص و الفتاوى إنّما هو وجوب الإتيان بالصلوات المفروضة ولو في خارج الوقت على تقدير فواتها في الوقت حتّى مع عدم تجزئ التكليف بها أداءً لمّا يع عقليّ أو شرعيّ فضلاً عمّا لو تمكّن من الإتيان بها في الوقت جماعة لشرائطها، وإنّما رُفعت اليد عن هذه القاعدة في الحائض؛ للنصوص الخاصّة الدالّة عليه، المنصرفه عمّا لو أدركت من أوّل الوقت أو آخره بمقدار يسع فعل الطهارة والصلاة.

وأما النصوص المتقدمة فهي - مع وهبها بما عرفت، و معارضتها بما سمعت - لانتهاض مخصّصة لهذه القاعدة، فلا ينبغي الاستشكال في وجوب أداء الصلاتين في الفرض مع أنّه أحوط.

و يلحق بذلك ما إذا أدركت من الوقت بمقدار الطهارة و أداء ركعة، فلو رأت الظهر قبل الغروب و هي قادرة على أن تتطهّر و تصلّي خمس ركعات، وجب عليها أداء الصلاتين؛ لما ستعرف من أنّ من أدرك ركعة من الوقت فقد أدرك الوقت كلّّه، و العبرة بقدرتها على الطهارة المائية، فإنّ أخبار الباب كمتاوي الأصحاب - على ما صرّح به بعضهم - ناطقة بذلك.

نعم، لو اقتضى تكليفها التيمم لا لصيق الوقت بل لمرض و نحوه، اعتبر قدرتها عليه؛ إذ المدار - على ما يتبادر من الأخبار - ليس إلا على إدراكها من الوقت بمقدارٍ تتمكن من الخروج عن عهدة تكليفها الذي هو الصلاة مع العسل لو لا مرض و نحوه، فلا يكون ضيق الوقت مؤثراً في انقلاب تكليفها؛ إذ لا تكليف مع الضيق، لكن لو لم يكن فرضها إلا التيمم ولو مع عدم الصيق، فلا يعتبر إلا وفاء الوقت بذلك؛ لما أشرنا إليه من إناطة الحكم بكفاية الوقت للقيام بشأنها بحسب ما يقتضيه تكليفها من غير توافٍ، و هو حاصل في المرض.

و ما في بعض الأخبار من اعتبار كونها قادرةً على أن تغتسل^(١) جاري مجرى العالب، والله العالم.

تنبيه: الأظهر أن جُلَّ الأخبار بل كلها الواردة لتحديد أوقات الصلوات - ماعدا الطائفة الأولى المذكورة في صدر المبحث، الدالة على امتداد وقت الظهرين إلى العروب و العشاءين إلى نصف الليل - صدرت على ضربٍ من التقية، لكن من نظر فيها و في غيرها من أخبار الباب بعين البصيرة و جعل بعضها مفسراً لبعض يراها مشتملة على مطالب حقة أمرزت بصورة يتأدى بها التقية، فإن ما ذكرناه من المحامل في مطاوي كلمائنا السابقة لتوجيه الأخبار المختلفة - من حمل جملة منها على إرادة وقت الفصيلة، و بعضها على إرادة وقت أتى به جبرئيل عليه السلام، أو الوقت الأصلي أو غير ذلك من التأويلات المناسبة - فإنما هي أمور استفدناها من الإشارات الواقعة في الأخبار بعد التدبر في الجميع، و جعل بعضها قرينة لاستكشاف المراد من البعض، و لم تكن هذه القرائن بحسب الظاهر

(١) تقدّم تخريجه في ص ٢١٠، الهامش (١).

معروفة لدى المخططين، فلم يكونوا يفهمون من الأخبار إلا ظواهرها، ولذا كثر الاختلاف بينهم في عصر الأئمة عليهم السلام في مواقيت الصلوات، وكانوا كثيراً ما يسألون الأئمة عليهم السلام عن توجيه الأخبار المختلفة، كما لا يخفى على المتتبع في الأخبار.

وقد أشار أبو عبد الله عليه السلام إلى وجه الاختلاف في خبر أبي خديجة، قال: سأله إنسان و أن يحصر، فقال: ربما دخلت المجدد و بعض أصحابنا يصلون العصر، و بعضهم يصلون^(١) الظهر، فقال عليه السلام: «أما أمرتهم بهذا، لو صلوا على وقت واحد عرفوا فأخذوا برقابهم»^(٢) فيظهر من هذه الرواية أنه عليه السلام تعمّد في التحديدات المختلفة لئلا يكون لصلاة الشيعة وقت مضبوط كي تكون الصلاة في ذلك الوقت من شعارهم، فيعرفوا بذلك.

فالظاهر أن مثل هذه الروايات صدرت على سبيل التورية لأجل المصالح لمقتضية لها. و في بعض^(٣) الأخبار إشارة إلى أن لها محملاً صحيحاً، فتدبر. تبصرة: حكى عن المعيد في المقعة تحديد وقت الظهر من زوال الشمس إلى أن يرجع النقي شبي السانخص، و العصر إلى أن يتغير لون الشمس باصفرارها لغروب، و للمضطر والناسي إلى الغروب^(٤).

و عن الحسن بن عيسى: أن أول وقت الظهر زوال الشمس إلى أن ينتهي

(١) في وض ١٤، ١٦ و التهذيب و الوسائل: ويصلي.

(٢) الكافي ٣: ٢٧٦-٢٧٧، التهذيب ٢: ٢٥٢/١٠٠٠، الاستبصار ١: ٢٥٧/٩٢١، الوسائل، الباب ٧ من أبواب المواقيت، ح ٣.

(٣) راجع: اختيار معرفة الرجال: ٢٢١/١٣٨.

(٤) المقعة. ٩٢-٩٣، و حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٧: ١٤٧.

الظلّ دراعاً واحداً أو قدمين من ظلّ قامته بعد الروال، فإن تجاوز ذلك فقد دخل الوقت الآخر، وأن وقت العصر إلى أن ينتهي الظلّ دراعين بعد زوال الشمس، فإذا جاوز ذلك فقد دخل الوقت الآخر^(١).

و عن النهاية و التهذيب أن آخر وقت الظهر للمعدور اصفرار الشمس^(٢).
و عن أبي الصلاح أن آخر وقت المختار الأقصل للظهر أن يبلغ الظلّ سُبْعِي القائم، و آخر وقت الإجزاء أن يبلغ الظلّ أربعة أسباعه، و آخر وقت المضطر أن يصير الظلّ مثله^(٣).

و عن السيّد في بعض كتبه: امتداد وقت العصر للمختار إلى أن يصير الظلّ ستة أقدام^(٤).

و في الجميع ما لا يخفى بعد الإحاطة بما مرّ، بل قد لا يساعد على بعض هذه الأقوال شيء من أحبار الباب على كثرتها و شدّة اختلافها إلا ببعض التمحّلات.

و كيف كان فلا يهتّمنا الإطالة فيها بعد أن ظهر - فيما سبق - امتداد وقت الظهرين للمختار إلى الغروب، و عدم صلاحية الأحبار المسافية له لمعارضة ما يدلّ عليه.

(و كذا) ظهر أيضاً فيما تقدّم ضعف ما قيل من أن (من غروب الشمس

(١) حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف الشريعة ٢: ٣٧ و ٤٣، المسألتان ٤ و ٥.

(٢) النهاية: ٥٨، التهذيب ٢: ١٨٠ و ٢٤، و حكاه عنهما العاملي في مفتاح الكرامة ٢: ١٩.

(٣) الكافي في الفقه: ١٣٧، و حكاه عنه العاملي في مفتاح الكرامة ٢: ١٩.

(٤) حكاه عنه المحقق الحلي في المعتمد ٢: ٣٨، و كذا العاملي في مدارك الأحكام ٣: ٤٨٠.

إلى ذهاب الحمرة) المغربية (للمغرب، و للعشاء من ذهاب الحمرة إلى ثلث الليل للمغرب، و ما زاد عليه حتى ينتصف الليل للمضطر) حيث عرفت جوار تأخير المغرب عن ذهاب الشفق اختياريًا، و تقديم العشاء عليه كذلك، و تأخيرها إلى نصف الليل.

نعم، ربّما يظهر من بعض الأخبار المتقدمة^(١) في محلّها أنّ آخر وقت المغرب ثلث الليل أو ربعة، لكنّه لا يصلح لمعارضة غيره ممّا هو صريح في امتداد وقتها إلى أن ينضيق وقت العشاء بأن لم يبق إلى نصف الليل إلا مقدار أربع ركعات، فما دلّ على أنّ وقت المغرب إلى ثلث الليل أو ربعة أريد به - عسى الظاهر - التوسعة في وقتها الأول بالنسبة إلى أصحاب العذر، و لذا خصّه في بعض الأخبار - الدالة عليه - بالمسافر حيث قال: «وَقَمَّتِ الْمَغْرِبُ فِي السَّفَرِ إِلَى رُبْعِ اللَّيْلِ»^(٢).

و كيف كن فهذا ممّا لا ينبغي الإشكال فيه (و) إنّما الإشكال فيما (قيل) من امتداد وقت العشاءين للمضطرّ (إلى طلوع الفجر) كما حكى عن غير واحد^(٣) من القدماء و المتأخّرين، خلافاً لما حكى عن طاهر المشهور من انتهاء وقتها مطلقاً عند انتصاف الليل^(٤).

و حكى عن بعض القول بجوار تأخيرهما اختياريًا عن نصف الليل^(٥)، لكن

(١) في ص ١٦٥.

(٢) تقدّم تخريجه في ص ١٦٥، انظر هامش (٢).

(٣) منهم المحقق العليّ في المعتبر ٢: ١٤٣.

(٤) نسيه إلى المشهور الشهيد في الذكرى ٢: ٣٤٨، و الشهيد الثاني في مسالك لأفهام ١: ١٤٢.

(٥) حكاه طباطبائي في رياض المسائل، ٢: ١٨٤، بلفظ «قيل».

لم نعرف قائله، ولعله من العامة.

وكيف كان فلا ريب في فسادِه وإن كان قد يتوهم جواز الاستدلال له برواية عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا تقوت الصلاة من أراد الصلاة ولا تقوت صلاة النهار حتى تغيب الشمس، ولا صلاة الليل حتى يطلع الفجر»^(١). ولكن فيه ما لا يخفى من عدم دلالة الرواية على كون أحر الوقت وقتاً اختيارياً.

ولو سلم ظهورها في ذلك، لوجب تأويلها أو طرحها؛ لمعارضتها حيث تدل بالأخبار المستفيضة بل المتواترة الدالة على انتهاء وقت العشاء بين عند انتصاف الليل، التي منها المعتبرة المستفيضة الواردة في تفسير قوله تعالى: «أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل»^(٢) التي لا يحوم حولها شائبة التقيّة كالكتاب العزيز، فإن مفادها - كمفاد الآية الشريفة - أن ما بعد غسق الليل - المفسر بانتصافه - كما قبل الروال خارج عن الوقت الذي أمر الله تعالى بإيقاع الصلوات الأربع فيها، فلو دل دليل على أن العشاء بين يمتد وقتها إلى الصبح، فهو بمنزلة ما لو دل دليل على أن وقت الطهرين من طلوع الشمس إلى الغروب، يجب ردّ علمه إلى أهله، أو تأويله بما لا يخالف ظاهر الكتاب والسنة، المعترض بإجماع الفرقة، كما هو واضح.

و ممّا يشهد لعدم جواز تأخيرهما اختياراً عن نصف الليل - مضافاً إلى ما

(١) تقدّم بخريجها في ص ١٢٦، الهامش (٣).

(٢) الإسراء ١٧: ٧٨.

عرفت - الأحبار الواردة في ذم من نام عن صلاة العشاء حتى انتصف^(١) الليل
مثل مرسله الصدوق عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «ملك موكل يقول: من بات
عن العشاء لأخرة إلى نصف الليل فلا أمام الله عيبه»^(٢).

و عنه في العلل مستنداً نحوه، إلا أن فيه: «من نام عن العشاء»^(٣).
و عنه أيضاً في العقبه مرسلًا قال: و روي في من نام عن العشاء الأخرة إلى
نصف الليل أنه يقضي و يصح صائماً عقوبةً، وإنما وجب ذلك [عليه] لنومه صها
إلى نصف الليل^(٤).

و عن الشيخ بسنده إلى أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث، قال: «و
أنت في رخصة إلى نصف الليل و هو عسق الليل، فإذا مضى الغسق نأدي ملكك:
من رقد عن صلاة المكتوبة بعد نصف الليل فلا رقدت عيناه»^(٥).

و ربما يستشعر من هذه الرواية بل يظهر منها جواز تأخيرها إلى النصف، و
صيرورتها مضيئة عنه، لكن لا بد من حملها على إرادة الرخصة في إيقاعها إلى
النصف، لا تأخيرها عنه، كما يؤمن إلى ذلك ما فيها من تفسير الغسق - الذي حد به
وقتها في الكتاب العزيز^(٦) - بنصف الليل.

(١) في «ص» ١١، ١٤. «ينتصف».

(٢) العقبه ١/١٤٢، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب المواقيت، ح ٢.

(٣) علل الشرائع ٣٥٦ (الباب ٧٠) ح ٣، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب المواقيت، ذيل ح ٥.

(٤) العقبه ١/١٤٢، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب المواقيت، ح ٣، و ما بين المعقوفين

من المصدر.

(٥) تنهيد ٢/٢٦٢-٢٦١، ١٠٤١، و فيه عن أبي جعفر عليه السلام، الاستبصار ١/٢٧٢-٢٧٣، ٩٨٦،

الوسائل، الباب ٢١ من أبواب المواقيت، ح ٢.

(٦) الإسراء ١٧: ٧٨.

و مرسله ابن المعيرة عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل نام عن العتمة فلم يقم إلى^(١) بعد انتصاف الليل، قال: «يصلّيها و يصبح صائماً»^(٢).

و مرفوعة ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «من نام قبل أن يصلّي العتمة فلم يستيقظ حتى يمضي نصف الليل فليقض صلاته و يستغفر الله»^(٣) و ربما يستظهر من الأمر بقضاء صلاته في هذه الرواية خروج وقتها الاضطراري أيضاً.

و فيه نظر؛ إذ لم يثبت كون القضاء في عرفهم حقيقة في المعنى المصطلح. و كيف كان فلا شبهة في عدم جواز تأخيرها عن نصف الليل، وإنما أوردنا هذه الأخبار من باب التيسر، و إلا فالأمر أوضح من أن يحتاج إلى الاستشهاد بمثل هذه الروايات، فالشأن في المقام إنما هو في تحقيق أنه هل يخرج وقت العشاءين بالانتصاف، فتدرجان حيث في الفوائد، كما هو ظاهر المشهور و صريح بعض^(٤)، أو أنه لا يفوت وقتها حتى يطلع الفجر إنما لخصوص الحائض و الناسي و نحوهما من أولي الأعذار، أو مطلقاً و إن حرم التأخير عن النصف؟ فإنه ربما يشهد لبقاء وقتها في الجملة جملة من الأخبار.

منها: رواية^(٥) عبيد بن رارة، الدالة على عدم إدراج صلاة الليل في

(١) في الكافي: «إلا بدل وإلى».

(٢) الكافي ١/٢٩٥، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب المواقيت، ح ٨.

(٣) التهذيب ٢/٢٧٦: ٩٧-١٠١، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب المواقيت، ح ٦، وكذا الباب ١٧ من تلك الأبواب، ح ٥.

(٤) لم نتحققه.

(٥) تقدّم خبريها في ص ١٢٦، الهامش (٣).

الفوائت قبل طلوع الفجر.

و منها: المستغيضة المتقدمة^(١) الواردة في الحائض، الدالة على وجوب أداء الصلاتين عيها إذا ظهرت قبل طلوع الفجر.

و منها: صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إن قام رجل أو نسي أن يصلي المغرب والعشاء الآخرة فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما يصليهما كتيهما فليصلهما، فإن خاف أن تموته إحداهما فليبدأ بالعشاء، وإن استيقظ بعد العجر فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء قبل طلوع الشمس»^(٢).

ولا منافاة بين هذه الأخبار وبين الآية والروايات الدالة على انتهاء وقتها عند انتصاف الليل؛ لإمكان الجمع بينهما بحمل هذه الأخبار على الوقت الاضطراري و لو لخصوص مَنْ كان معذوراً في التأخير، كالحائض و النائم و الناسي، كما هو مورد أعلمها، فيُجمع بينها وبين ما دل على انتهاء الوقت بالانتصاف إقاً بتخصيصها بمن لم يكن معذوراً في التأخير، أو حملها على الوقت لاختياري الذي أمر الله تعالى أولاً و بالذات بإيقاع الصلوات^(٣) فيه على سبيل التوسعة، لا مطلق الوقت الشامل للاضطراري الذي لدى التحقيق وقت تقدير لا فعلي، فلا يعد دعوى انصراف إطلاق الوقت عنه وإن كانت قابلة للمنع.

والحاصل أن الجمع بأحد الوجهين من الجمع المقبول المقدم على طرح الرواية أو حملها على التقية.

(١) في ص ٢١٠-٢١١

(٢) التهذيب ٢: ٢٧٠/١٠٧٦، الوسائل، الباب ٦٢ من أبواب المواقيت، دليل ح ٤

(٣) في ص ١٦٦: «الصلاة»

ولكنه مع ذلك لا يخلو عن إشكال؛ فإن الاعتماد على مثل هذه الروايات في رفع اليد عن طواهر الأخبار الكثيرة الطاهرة في انتهاء الوقت على الإطلاق - بعد إعراس المشهور عنها، و موافقتها لفتوى جميع الفقهاء الأربعة على ما قيل^(١)، مع ما علم من أن أكثر الأخبار الواردة في المواقيت مشوبة بالتقية - في غاية الإشكال، فالحكم موقع تردّد، و الأحوط هو الإتيان بهما قبل طلوع الفجر بقصد امتثال أمرهما الواقعي من غير تعرض للأدائية أو القضائية مراعيّاً فيهما وطبعي الوقت و خارجه، فيأتي بخصوص العشاء في آخر الليل إذا لم يبق من آخره إلا بقدر فعلها، ثم يعيدها في خارج الوقت مرتبةً على المغرب، كما أنه لو كان عليه فوائت لم يتمكّن من الإتيان بجميعها قبل الحاضرة، أتى بالحاضرة ثم أعادها في خارج الوقت مرتبةً على الفوائت، والله العالم

(و) قد ظهر أيضاً - فيما سبق - ضعف ما قيل من أن (ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الحمرة) وقتٌ للمختار في الصبح، و مازاد على ذلك حتى تطلع الشمس للمعدور) فلا حاجة إلى الإعادة.

(و) قد عرفت أن الأظهر (هندي) - وفاقاً للمصنّف و غيره - إنما هو توجيه الأخبار التي هي مستند التفصيل بين المختار و المعدور في أوقات العرائص بـ (أن ذلك كله للفضيلة) و أن ما فيها من الاختلاف مرّن على اختلاف مراتب الفضيلة، أو الاختلاف بحسب الأرمّة، أو غير ذلك من الوجوه القابلة، خلافاً لبعض من وافقنا في جوار تأخير الصلوات إلى آخر أوقاتها، فحمل

(١) راجع روض الجان ٤٨٨:٢، و الحقائق الماصرة ١٨٥:٦، و جواهر الكلام ١٥٩:٧

هذه الأخبار على التقية ونحوها، لا على الفضيلة، فالتزم بأن الفضل في المادرة إلى الصلاة من أول وقتها إلى آخره، فهي في كل جزء من أجزاء الوقت أفضل مما بعده.

و هذا وإن كان وجيهاً لكن الأوجه ما عرفت من أن لكل صلاة وقتين، و أول الوقتين من حيث هو أفضلهما، لا من حيث عنوان المسارعة و الاستباق، الذي هو أيضاً من الوجوه المرجحة للفعل، و أن التحديد الواقع في الأخبار المشار إليها مزل على تحديد الوقت - الذي ينبغي اتخاذه وقتاً - الذي هو أول الوقتين، كما هي غير واحد من الأخبار إشارة إلى ذلك لا تخفى على من التفت إليها.

و قد ظهر بما ذكر أن الأظهر أن ابتداء وقت فضيلة العشاء بعد زوال الحمرة؛ لما في غير واحد من الأخبار من تحديد أول وقتها بهذا الوقت الذي هو أول وقتها اللذين نزل بهما جبرئيل عليه السلام^(١)، ولكن رفعنا اليد عن ظاهرها بالحمل على أول وقتها، الذي ينبغي اتخاذه وقتاً، أي وقت الفضيلة؛ جمعاً بينها و بين الأخبار الدالة على الرخصة في تقديمها، و أن وسها الذي يجوز الإتيان بها فيه إنما هو بعد مضي مقدار المغرب، التي لا يستفاد منها أزيد من جواز التقديم، مع ما في بعضها من الإشعار أو لدلالة على مرجوحيته بلا عذر.

و أما صلاة العصر فهي أيضاً وإن كانت كالعشاء حيث ورد في جملة من الأخير تحديد أول وقتها بذراعين أو أربعة أقدام أو القامة، ولكن لم نلتزم فيها

(١) راجع ص ١٦٧، الهامش (٢) و ص ١٦٨، الهامش (٣).

بهذا الحمل، بل وجهناها بالحمل على أول الوقت المختص بالفريضة، أو الوقت الأصلي الذي نزل به جبرئيل عليه السلام، أو غير ذلك من المحامل التي من جملتها الحمل على التقية وإرادة الوقت المتعارف بين الناس؛ للأخبار الدالة على أن المبادرة إليها أبداً أفصل^(١)، وأنه بعد الفراغ من الظهر لا يمنعك عن العصر إلا سُبْحَتَكَ^(٢)، وأن تقديمها على أربعة أقدام كان أحب إلى الصادق عليه السلام^(٣)، كما تقدم الكلام فيه مستوفى في صدر المبحث.

هذا، مع قوة احتمال استحباب تأخيرها أيضاً إلى المثل أو الأربعة أقدام، كما صرح به الشهيد رحمه الله - فيما حكى^(٤) عنه - على وجه يظهر منه كونه من المسلمات، كما يدل عليه استقرار سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه بحيث لم يكن يتحلف عنه إلا نادراً، كما يشهد بذلك الآثار، ويرشدك إليه التتبع في الأخبار. و يؤيده أيضاً بعض^(٥) الأخبار الواردة في المستحاضة ونحوها مما ورد فيها الأمر بالجمع بين الصلاتين حيث ورد فيها الأمر بتأخير الأولى وتعجيل الثانية.

ولا ينافي ذلك كون تقديمها أحب إلى الصادق عليه السلام، وكون المبادرة إليها أبداً أفصل؛ فإنه على ما يظهر من بعض الأخبار أن أفصلية التقديم إنما هي من باب المسارعة إلى للخيرات وشدّة الاهتمام بالواجب وإتيانه في أول أزمته إمكانه

(١) راجع. ص ٩١، الهامش (٢ و ٣) و ص ٩٢، الهامش (١).

(٢) راجع: ص ٩٤، الهامش (٤) و ص ٩٥، الهامش (١ و ٤).

(٣) تقدم تخريجه في ص ٩٢، الهامش (٢).

(٤) حكاه عنه البحراني في المحقق الناضرة ٦: ١٢٤، وانظر: الذكرى ٢: ٣٣٢-٣٣٣.

(٥) الكافي ٣: ٨٨-٨٩، الوسائل، الباب ١ من أبواب الاستحاضة، ح ١.

مخافة أن تفوته الفريضة، فلعل النبي ﷺ لم يكن يراعي هذه الجهة؛ لعلمه بأنه لا تفوته الفريضة، كما تقدم نظيره في صلاة الوتيرة حيث ورد في بعض الأخبار أن النبي ﷺ لم يكن يصليها؛ لعلمه بأنه لا تفوته صلاة الوتر - التي ينوب منابها لوتيرة عند فواتها - لمكان الوحي^(١).

فالأظهر أن وقت فضيلتها من حيث هو ما بعد المثل أو الأربعة أقدام، وإلا لم يكن يختاره النبي ﷺ في غالب أوقاته مع ما فيه من الكلفة الزائدة، ولكن المبادرة إليه في أول وقتها بعنوان المسارعة إلى الخيرات والخروج عن عهدة ما وجب عليه في أول وقته أفضل، فهما من قبيل المستحبات المتزاحمة التي بعضها أهم.

و من ها ظهر أن المسارعة إلى فعل العشاء أيضاً في أول أزمته إمكانها لاتخو عن فضيلة وإن كان الأفضل فيها - بالنظر إلى ظواهر الأخبار - إنما هو رعاية وقت فضيلتها، والله العالم.

تنبيه: الأخبار الواردة لتحديد الوقت الأول لصلاة الصبح - الذي هو أفضل وقتها - مختلفة في التعبير عما يجعل غاية له.

ففي صحيحة ابن سنان - المتقدمة مراراً، المروية عن التهذيب -: «و وقت صلاة العجر حين ينشق [الفجر] إلى أن يتجلل الصبح السماء»^(١) الحديث.

و نحوها صحيحة الحلبي - المروية عن الكافي - أو حسنة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «وقت العجر حين ينشق إلى أن يتجلل الصبح السماء».

(١) تقدم تخريجه في ص ٢٠، الهامش (١).

(٢) تقدم تحريرها في ص ١٧٥، الهامش (١) وما بين المحققين من المصدر.

ولا ينبغي تأخير ذلك عمداً، ولكنه وقت لم يشغل أو نسي أو [نام] (١) (٢).
 و في خبر يزيد بن خليعة، قال: «وقت الفجر حين يبدو حتى يصي» (٣).
 و في بعض أخبار نزول جبرئيل عليه السلام بالأوقات: «أنه أتى في اليوم الثاني
 حين نور الصبح، فأمره فصلى الصبح» (٤).

و في بعضها: «ثم أتاه من الغد، فقال: أسفر بالعجر، فأسفر» (٥).
 وهذه الأخبار وإن اختلفت في التعبير لكن لا مخالفة بينها من حيث المعاد،
 إلا أن إحرار هذه العناوين في مبادئ صدقها لا يخلو عن خفاء، ولعله لذا جعل
 الأصحاب طلوع الحمرة المشرقة - التي هي بحسب الظاهر ملازم لأول حصول
 هذه العناوين - حداً، وإلا فلم نجد في الأخبار الواصلة إلينا التحديد بها.
 نعم، ربما يظهر من السؤال الواقع في صحيفة علي بن يقطين كون طلوع
 الحمرة ملازماً للإسفار أو أخفض منها.

قال: سألت أبا الحسن عليه السلام: عن الرجل لا يصلّي الغداة حتى يسفر وتظهر
 الحمرة ولم يركع ركعتي الفجر أيركعهما أو يؤخرهما؟ قال عليه السلام: «يؤخرهما» (٦).
 وكيف كان فالأولى بل الأحوط هو التحديد بالعناوين الواقعة في

(١) يدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطيّة والحجريّة: وسهام و المبيت من المصدر.

(٢) الكافي ٥/٢٨٣:٣، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب المواقيت، ح ١.

(٣) الكافي ٤/٢٨٣:٣، التهذيب ١١٢/٣٦:٢، الاستبصار ٩٩١/٢٧٤:١، الوسائل، الباب ٢٦
 من أبواب المواقيت، ح ٣، و الخبر عن الإمام الصادق عليه السلام.

(٤) تقدّم تخريجه في ص ١٦٧، الهامش (٢).

(٥) تقدّم تخريجه في ص ١٦٨، الهامش (٣).

(٦) التهذيب ١٤٠٩/٣٤:٢، الوسائل، الباب ٥١ من أبواب المواقيت، ح ١.

الصصوص، وإيقوده في حير الإجمال، كما أجمله الأئمة عليهم السلام، وهو مما يؤكد كونه حداً لوقت الفصيلة، لا لوقت لا يجوز التأخير عنه، كما زعمه بعض^(١)، وإلا لعرفوه بمفهوم غير قابل للتشكيك.

هذا، مع أن جعل طلوع الحمرة حداً للفضيلة قد ينافيه ما ستسمعه من كون هذا الحد حداً لنافلة المعجر، فإن مقتضاه مزاحمة التطوع للمريضة في وقت فضيلتها، وهو لا يخلو عن بُعد، كما ستعرف.

ولكن الأصحاب أعرف بمعاني الأخبار وبقرائن المحفوفة بها، فلا يبعد الاعتماد على فهمهم في استكشاف ما أريد بها، ولو لا أنهم فهموا من هذه الأخبار ما ينطبق على طلوع الحمرة المشرقية، لأمكن حملها على إرادة تنوير العالم بإحاطة ضوء الشمس على السماء بحيث تختفي عنده النجوم، كما يؤيد ذلك قول صاحب الزمان - عجل الله فرجه - في خبر الرهري - المروي عن الاحتجاج -: «ملعون ملعون من أخر العشاء إلى أن تشتك النجوم، ملعون ملعون من أخر العداة إلى أن تنقضي النجوم»^(٢). وقد تقدم^(٣) توجيه اللعن على من أخر لعشاء - مع أنه أفصل - في محله، ولأمكن أيضاً - على بُعد - حملها على إحاطة ضوء الشمس بالسماء على وجه يظهر أثرها في ناحية المغرب بحيث ينطبق على الخبر المحكي عن دعائم الإسلام عن الصادق عليه السلام قال: «أول وقت صلاة المعجر اعتراض المعجر في أفق المشرق، وآخر وقتها أن يحمر أفق المغرب، وذلك قبل

(١) لم نتحققه.

(٢) تقدم تحريجه في ص ١٢٣، الهامش (١).

(٣) في ص ١٢٣.

أن يبدو قرن الشمس من أفق المشرق بشيء، ولا ينبغي تأخيرها إلى هذا الوقت
لغير عذر، وأول الوقت أفضل^(١).

و عن الفقه الرضوي: وأول وقت الفجر اعتراض الفجر في أفق المشرق، و
هو بياض كيباض النهار، وأحر وقت الفجر أن تبدو الحمرة في أفق المغرب، وقد
رُخص للعليل والمافر والمضطر إلى قبل طلوع الشمس^(٢).

و يحتمل أن يكون المراد بخبر الدعائم تحديد آخر وقت الإجزاء الذي
يتعين عنده فعل الصلاة ولا يجوز تأخيرها عنه ولا ينبغي تأخيرها إليه.

هذا، مع أن ضعف الرواية وكذا الرضوي مانع عن جعلهما قرينة لحمل
الإسفار والإضاءة بل وكذا تجلّل السماء على بلوغ الصوء إلى هذا الحد، مع ما فيه
من البعد، والله العالم.

(و) أما (وقت النوافل اليومية) فـ (للظهر من حين الزوال إلى أن
تبلغ زيادة الضي قدمين) أي: شمي الشاخص (و للمصر أربعة أقدام).

(و قيل) كما عن جملة من القدماء والمتأخرين: (مادام وقت) الفضيلة
أو (الاختيار) على الخلاف السابق (باقياً) إما مطلقاً، كما عن غير واحد منهم، أو
مقيّداً بغير مقدار أداء العريضة، كما عن الجمل والعقود والمهذب والجامع^(٣)
(و قيل: يمتدّ وقتها بامتداد وقت الفريضة) وقد اختار هذا القول في

(١) دعائم الإسلام ١: ١٣٩، وحكاة عنه للبحراني في الحقائق الناضرة ٦: ٢٠٣.

(٢) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٧٤ و ١٠٤، وحكاة عنه للبحراني في الحقائق الناضرة
٦: ٢٠٣.

(٣) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر): ١٧٤، المهذب ١: ٧٠، الجامع للشرائع: ٦٢، و
حكاة عنها الفاضل الاصفهاني في كشف اللثام ٣: ٥٤.

المستند، ونسبه إلى جماعة، واستظهره من أخرى حيث قال: والحق أنه يمتد إلى وقت الفريضة وفاقاً لجماعة ممن تأخر، منهم والذي عليه السلام في المعتمد، وهو المحكي عن الحلبي، بل ظاهر المبسوط والإصباح والدروس والبيان^(١) انتهى.
(و الأول أشهر) الأقوال و أوضحها مستنداً، بل هو المشهور، كما ادعاه بعض^(٢).

و يدل عليه جملة من الأخبار التي تقدم أغلبها في صدر المبحث عند تحقيق وقت الظهرين.

منها: صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سألته عن وقت الظهر، فقال: «ذراع من زوال الشمس، و وقت العصر ذراع من وقت الظهر، فذلك أربعة أقدام من زوال الشمس» ثم قال: «إن حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله كان قائماً، فكان إذا مضى منه ذراع صلى الظهر، وإذا مضى منه ذراعان صلى العصر» ثم قال: «أتدري لِمَ يجعل الذراع و الذراعان؟» قلت: لِمَ يجعل ذلك؟ قال: «لمكان السافلة، لك أن تنتقل من زوال الشمس إلى أن يمضي ذراع، فإذا بلغ فيؤك ذراعاً من الزوال بدأت بالفريضة و تركت السافلة، وإذا بلغ فيؤك ذراعين بدأت بالفريضة و تركت السافلة»^(٣).

إلى غير ذلك من الأخبار التي استشهدنا بها في أول المبحث لتبريل الأخبار

(١) مستند الشيعة ٥٥: ٤، وانظر: الكافي في الفقه: ١٥٨، و المبسوط ٧٦: ١، و إصباح الشيعة:

٦٠، و الدروس ١٤٠: ١، و البيان: ١٠٩.

(٢) السبزواري في كفاية الأحكام: ١٥.

(٣) تقدم تخريجها في ص ٨٦، الهامش (٣).

الكثيرة التي ورد فيها تحديد أول وقت الظهرين بالذراع والذراعين والقدمين و الأربعة أقدام على إرادة الوقت المختص بالفريضة، وقد وقع في بعضها التصريح بأنه «إنما يجعل كذلك لئلا يكون تعلق في وقت فريضة»^(١).

و يدل عليه أيضاً رواية إسماعيل الجعفي، الأتية^(٢).

وفي مؤلفه عمار - التي سيأتي^(٣) نقلها في مسألة ما لو أدرك منها ركعة - قال: «فإن مضى قدما قبل أن يصلي ركعة بدأ بالأولى ولم يصل الزوال إلا بعد ذلك، و لرجل أن يصلي من نوافل [الأولى]»^(٤) ما بين الأولى إلى أن تمضي أربعة أقدام، فإن مضت الأربعة أقدام ولم يصل من النوافل شيئا فلا يصلي النوافل»^(٥) الحديث. و عن المصنف رحمته الله في المختار اختيار القول الثاني، والاستدلال عليه بصحيفة زرارة، المتقدمة^(٦)، حيث قال بعد ذكرها: وهذا يدل على بلوغ المثل و المثلين؛ لأن التقدير: أن الحائط ذراع، فحيث ما روي من القامة و القامتين جار هذا المجري، و يدل عليه ما روي علي بن حنظلة^(٧). ثم أورد الرواية كما قدمناها^(٨) مع غيرها مما ورد فيها تفسير القامة بالذراع.

و فيه ما لا يخفى؛ فإنه لا يستقيم حمل القامة في هذه الصحيفة على

(١) تقدم تخريجه في ص ٨٧، الهامش (٤).

(٢) في ص ٢٣١.

(٣) في ص ٢٤١.

(٤) يدل ما بين المحققين في المنسخ الخطية و الحجرية «العصر» و المثبت من المصدر

(٥) التهذيب ٢: ٢٧٣/١٠٨٦، الوسائل، الباب ٤٠ من أبواب المواقيت، ح ١.

(٦) في ص ٢٢٩.

(٧) المضبر ٤٨: ٢، و حكاه عنه البحراني في الحقائق للناصرة ٢١٣: ٦.

(٨) في ص ٢٠٤.

الذراع، حيث قل عليه السلام في ذيل الخبر تقريباً على ذلك: «وإذا بلغ قبضك ذراعاً»^(١) الحديث.

هذا، مع ما عرفت في محله من أن القامة المعسرة بالذراع أريد بها العهد، فلا يزل عليها إطلاق القامة الواردة في سائر الأحبار، وقد صرح في العمدة الرضوي بأن حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله كان قامة إنسان^(٢)، و نحوه خبر إسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام، فإنه وإن لم يقع فيه التصريح بذلك لكنه يأبى عن إرادة غيره، قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا كان العتي في الجدار ذراعاً صلى الظهر، وإذا كان ذراعين صلى العصر» قلت: الجدران تختلف منها قصير و منها طويل، قال: «إن جدار مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله كان يومئذ قامة، وإنما جعل الذراع و الذراعان لئلا يكون تطوع في وقت فريضة»^(٣).

و استدلل في محكي الروضة: بأن المنقول من فعل النبي صلى الله عليه وآله و الأنمة عليه السلام و غيرهم من السلف فعل نافلة العصر قبل الفريضة متصلة بها، و على تقدير الأقدام لا يجتمع فعل صلاة العصر في وقت فصلتها، الذي هو بعد المش، و فعل النافلة متصلة بها، بل لا بد من الانفصال^(٤).

و فيه: أنه قد ورد في الأحبار المستفيضة «أن النبي صلى الله عليه وآله كان يصلي العصر بعد أن مضى من العتي ذراعان، و أنه إنما جعل الذراع و الذراعين لمكان النافلة».

(١) تقدم في ص ٢٢٩.

(٢) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٧٦.

(٣) التهذيب ٢٥٠٢/٢٥١، ٩٩٣، الاستبصار ١/٢٥٥-٢٥٦/٩١٦، الوسائل، الباب ٨ من أبواب

المواقيت، ح ٢٨.

(٤) الروضة البهية ٤٨٩٠١، و حكاه عنها صاحب الجواهر فيها ١٧٥: ٧.

و كماك شاهداً لذلك صحيحة زوارة و رواية الجعفي، المتقدمتين^(١)
و ربّما يظهر من كلام الحلّي^(٢) الاستدلال عليه بالأخبار الدالة على امتداد
وقت الظهرين إلى المثل و المثليين بحملها على إرادة بيان وقت نوافلتهما، فإنّه برز
الأخبار المختلفة الواردة لتحديد وقت الظهرين - المخالفة للأدلة الدالة على امتداد
وقتهما من الزوال إلى الغروب - على وقت النافلة، و حمل اختلافها على
الاختلاف من حيث الطول و القصر، أو غيره من المحامل.
و فيه ما لا يخفى.

و استدلى للقول الثالث: بجملة من الأخبار المتضمنة لاستحباب هذه
النوافل قبل الفريضة بقول مطلق: «قولهم صلى الله عليه وآله فيما قدّمناه من الأخبار: «إذا زالت
الشمس فقد دخل وقت الصلاتين، إلا أنّ بين يديها سُبُحَة، و هي ثمان ركعات إن
شئت طوّلت، و إن شئت قصّرت»^(٣) و قولهم صلى الله عليه وآله عند تعداد النوافل: «ثمان
ركعات قبل الظهر، و ثمان بعدها»^(٤) أو «أربع بعدها و أربع قبل العصر»^(٥) إلى غير
ذلك.

و فيه: أنّ هذه المطلقات مسوقة لبيان حكم آخر لا يصح التمسك بإطلاقها
لإثبات امتداد الوقت.

مع أنّ الطائفة الأولى على خلاف المطلوب أدلّ؛ فإنّ المقصود بها بيان

(١) هي ص ٢٢٩ و ٢٣١.

(٢) راجع: السرائر ١: ١٩٨-١٩٩.

(٣) تقدّم تحريره في ص ٩٦، الهامش (١).

(٤) التهذيب ٢: ٥٧، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، ح ١٥.

(٥) الكافي ٣: ٤٤٤، التهذيب ٢: ٨٠٢، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٧.

دحول وقت لطهرين بمجرد الزوال، و أنَّ المانع عن فعلهما في أول الوقت ليس إلا السُّنْحة التي بين يديها، و أنه لا عبرة بالذراع و الذراعين أو الأقدام، بل العبرة بمضي مقدار فعل النافلة من أول الوقت، سواء طالت أم قصرت.

فهذه الروايات لو لم يكن فيها دلالة فلا أقل من إشعارها بأن نافلة الزوال التي هي ثمان ركعات - إنما يؤتى بها من عند الزوال، و نافلة العصر يؤتى بها بعد فريضة الظهر المأتي بها بعد نافلتها، ولكن المكلف مخير في أن يطولها أو يقصرها بحيث يأتي بها في أقل من الذراع و الذراعين.

ثم لو سلم ظهور هذه الأحبار في الإطلاق، يجب تقييدها بالأخبار المقيّدة، و استدلل له أيضاً بالأخبار^(١) المستعينة بالدالة على أن صلاة التطوع بمنزلة الهدية، و أنَّ المكلف مخير في الإتيان بها في أي ساعة شاء من النهار.

و فيه: أنه إن تم هذا الدليل، فمقتضاه كون ما قبل الزوال أيضاً وقتاً للمنافلين، و الخصم لا يقول بذلك.

مع أن في بعض تلك الأحبار التصريح بآئك إذا صلّيتها في موقيتها أفضل^(٢) فهي بنفسها تدل على أن لها أوقاتاً معينة، و لكن الأمر موسّع على المكلف، فله الإتيان بها في أي جزء من النهار و لو في غير وقتها، و الكلام في المقام إنما هو في تعيين موقيتها، و أمّا أنه يجوز التقديم عليها أو التأخير عنها و

(١) منها: ما في الكافي ١٤/٤٥٤:٣، و التهذيب ١٠٦٥/٢٦٧:٢ و ١٠٦٦، و لاستبصار ١٠٠٩/٢٧٨:١ و ١٠١٠، و عنها في الوسائل، الباب ٣٧ من أبواب المواقيت، الأحاديث

٣ و ٧ و ٨

(٢) التهذيب ١٧/٩:٢ و ١٠٦٣/٢٦٧، الاستبصار ١٠٠٧/٢٧٨-٢٧٧:١، الوسائل، الباب ٣٧

من أبواب المواقيت، ح ٥

أنه على تقدير التأخير هل الإتيان بها بعنوان كونها قضاءً فله مقام آخر.
هذا، ولكن تحقيق المقام يتوقف على نقل الروايات التي تقدمت الإشارة إليها مما دلت على جواز الإتيان بالنافلتين في أي ساعة من النهار، و غيرها من الروايات الدالة على جواز تقديمها على الروال، و بسط الكلام فيما تقتضيه هذه الأخبار.

و مما يدل على جواز الإتيان بها قبل الروال: خبر محمد بن مسلم -المروي عن الكافي و التهذيب - قال: سألت أبا جعفر عليه السلام: عن الرجل يشتغل عن الزوال أيعجل من أول النهار؟ قال: «نعم إذا علم أنه يشتغل فيعجلها في صدر النهار كلها»^(١).

و صحيحة إسماعيل بن جابر، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنني اشتغل، قال: «فاصنع كما نصنع، صل ست ركعات إذا كانت الشمس في مثل موضعها من صلاة العصر - يعني ارتفاع الضحى الأكبر - و اعتد بها من الزوال»^(٢).

و صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «ما صلى رسول الله ﷺ صلاة الضحى قط» قال: فقلت له: ألم تخبرني أنه كان يصلي في صدر النهار أربع ركعات؟ قال: «بلى إنه كان يجعلها من الثمان التي بعد الظهر»^(٣).

(١) الكافي ٣: ٤٥٠-٤٥١/١، التهذيب ٢: ٢٦٨/١٠٦٧، الوسائل، الباب ٣٧ من أبواب المواقيت، ح ١.

(٢) التهذيب ٢: ٢٦٧/١٠٦٢، الاستبصار ١: ٢٧٧/١٠٠٦، الوسائل، الباب ٣٧ من أبواب المواقيت، ح ٤.

(٣) الفقيه ١: ٣٥٨/١٥٦٧، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب أعداد الفرائض، ح ١، وكذا الباب ٣٧ من أبواب المواقيت، ح ١٠.

و مما يدل على جواز الإتيان بها في أي ساعة ما عن الكلبي عليه السلام في الكافي عن عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «اعلم أن الساعة بمنزلة الهدية متى ما أتى بها قبلت»^(١).

و ما عن الشيخ في التهذيب - في الحسن - عن محمد بن عداقر، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «صلاة التطوع بمنزلة الهدية متى ما أتى بها قبلت، فتقدم بها ما شئت و أخر ما شئت»^(٢).

و عن علي بن الحكم عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قل لي: «صلاة النهار ست عشرة ركعة صلها أي النهار شئت، إن شئت في أوله، وإن شئت في وسطه، وإن شئت في آخره»^(٣).

و عن [سيف] ^(٤) عن عبد الأعلى، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن نافذة النهار، قال: «ست عشرة ركعة متى ما نشطت، إن علي بن الحسين عليه السلام كانت له ساعات من النهار يصلي فيها، فإذا شغله ضيعة أو سلطان قضاها، إنما الساعة من الهدية متى ما أتى بها قبلت»^(٥).

و عن القاسم بن الوليد الغساني، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك،

(١) الكافي ٣/٤٥٤، الوسائل، الباب ٣٧ من أبواب المواقيت، ح ٣.

(٢) التهذيب ٢/٢٦٧، الوسائل، الباب ٣٧ من أبواب المواقيت، ح ٨.

(٣) التهذيب ٢/٨، و ١٠٦٤/٢٦٧، الاستبصار ١/٢٧٨: ١٠٠٨، الوسائل، الباب ٣٧ من أبواب المواقيت، ح ٦.

(٤) بدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية والحجريّة: «يوسف» و المثبت كما في المصدر.

(٥) التهذيب ٢/٢٦٧، الاستبصار ١/٢٧٨: ١٠٠٩، الوسائل، الباب ٣٧ من أبواب

المواقيت، ح ٧.

صلاة النهار صلاة النوافل كم هي؟ قال: «ست عشرة ركعة في أي ساعات النهار شئت أن تصلّيها صلّيتها، إلا أنك إذا صلّيتها في مواقيتها أفضل»^(١).

و قد حكى عن الشيخ عليه السلام في التهذيب أنه حمل هذه الأخبار على الرخصة في التقديم لمن علم من حاله أنه إن لم يُقدّمها اشتغل عنها و لم يتمكن من قضائها، قال: فأما مع عدم العذر فلا يجوز تقديمها^(٢).

و استدّل على ذلك بصحيفة إسماعيل بن جابر و رواية محمد بن مسلم، المتقدمين^(٣).

و عن الشهيد في الذكرى أنه - بعد أن ذكر روايات التحديد بالأقدام و الأذرع - قال: ثم هنا روايات غير مشهورة في العمل، كرواية^(٤) القاسم بن الوليد ثم ساق جملة من هذه الأخبار، ثم ذكر حمل الشيخ - المذكور - لها، و ذكر أن الشيخ اعتمد في المنع من التقديم على أخبار التوقيت و على ما رواه ابن أذينة عن عذّة أنهم سمعوا أبا جعفر عليه السلام يقول: «كان أمير المؤمنين عليه السلام لا يصلّي من النهار حتّى تزول الشمس، و لا من الليل بعد ما يصلّي العشاء حتّى يتصف الليل»^(٥) و رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام^(٦)، التي نحوه بأدنى اختلاف.

(١) تقدّم تخريجه في ص ٢٣٣، الهامش (٢).

(٢) التهذيب ٢: ٢٦٧-٢٦٨، و حكاه عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٦: ٢١٨-٢١٩.

(٣) في ص ٢٣٤.

(٤) تقدّم تخريجها في ص ٢٣٣، الهامش (٢).

(٥) الكافي ٣: ٢٨٩-٢٩٠، التهذيب ٢: ٢٦٦-١٠٦٠، الاستبصار ١: ٢٧٧-١٠٠٤، الوسائل، الباب ٣٦ من أبواب المواقيت، ح ٥.

(٦) التهذيب ٢: ٢٦٦-١٠٦١، الاستبصار ١: ٢٧٧-١٠٠٥، الوسائل، الباب ٣٦ من أبواب المواقيت، ح ٦.

ثم قال: قست: قد اعترف الشيخ بجواز تقديمها عند الضرورة، و لو قيل بجوازه مطلقاً كما دلّت عليه هذه الأخبار - غاية ما في الباب أنه مرجوح - كان وجهاً^(١) انتهى.

و قد حكى^(٢) عن جماعة من المتأخرين اختيار ما استوحهه الشهيد.
و في كلامه التنبير على عدم صلاحية شيء من المذكورات لمعارضة هذه الروايات المطلقة التي هي صريحة في الإطلاق.
و وجهه ظاهر؛ إذ تكفي نكتة لتخصيص ذلك الوقت بالأمر بإيقاع النافلة فيه و تأخير المعصومين عليهم السلام نافلتهم إلى ذلك الوقت مرجوحيتها في غير ذلك الوقت بالإضافة إليه، فلا يستفاد من تلك الأخبار عدم جواز الإتيان بها في غير ذلك الوقت حتى تتحقق المعارضة.

لكن في الحدائق انتصر للشيخ حيث قال - بعد أن ذكر كلام شهيد كما قدّمناه -: و أظهر عندي ما ذكره الشيخ؛ لأخبار التحديد بالأذرع و الأقدام، فإنها صحيحة مستفيضة صريحة في أن للنافلة وقتاً معيناً محدوداً لا تُقدّم عليه و لا تؤخر عنه، إلا أن يكون على جهة القضاء، و الترجيح - لو ثبت التعارض - لهذه الأخبار؛ لما ذكرنا من صحتها و استفاضتها و صراحتها و اعتضاها بعمل الطائفة قديماً و حديثاً، إلى أن قال: يجب ارتكاب التأويل فيما عارضها بأن يُحمل التقديم على الرخصة في مقام العذر^(٣). انتهى.

(١) الذكرى ٢: ٣٦٠-٣٦١، و حكاه عنه البحراني في الحدائق الناضرة ٦: ٢١٩.

(٢) الحاكي هو البحراني في الحدائق الناضرة ٦: ٢١٩، و راجع: الوافي ٣٢٩٧، ديس ح ٧-٦٠٢٥، و ذخيرة المعاني ١٩٩، و مدلولك الأحكام ٣: ٧٢.

(٣) الحدائق الناضرة ٦: ٢١٩.

و أنت خبير بأنه ليس في هذه الأخبار إشعار بأنه لايجوز التقديم، إلا من باب دليل الخطاب الذي لا عبرة به فضلاً عن صراحتها في ذلك.

نعم، لو كان التكليف بناقله الروال - مثلاً - في الوقت المعين إرماً و كان أمر مطلق متعلق بفعلها في النهار على الإطلاق، لكان مقتضى القاعدة تقييد الإطلاق، لكن لا لظهور التوقيت في عدم جواز التقديم و التأخير، بل لأن الإلزام بالمقيد ينهي إرادة الإطلاق من المطلق، و هذا بخلاف ما لو كان التكليف استحيائياً، كما فيما نحن فيه، فلا مقتضى حيثئذ للتقييد، كما تقدم تحقيقه في كتاب الطهارة مراراً فضلاً عما لو كان المطلق نصاً في الإطلاق، كما في المقام؛ فإن مقتضى الجمع حيثئذ و لو فيما كان التكليف إرماً: حمل المقيد على كونه أفضل الأفراد، خصوصاً مع شهادة بعض الأخبار المتقدمة عليه، فلا ينبغي الاستشكال في جواز التقديم.

هذا، مع أن المقام مقام المسامحة يكتفى في إثباته بمجرد بلوغ رواية و إن كانت ضعيفة السند، و قد أشرنا إلى أن أخبار التوقيت لاتنافيه حتى يتوهم أنه خارج عن مورد المسامحة.

و قد ظهر بذلك أنه لاينبغي الاستشكال في جواز التأخير أيضاً، و هذا إجمالاً مما لا كلام فيه؛ إذ لا نزاع في حوار ترك النافلة في وقتها، و مشروعية الإتيان بها فيما بعد، وإنما الخلاف في مقامين:

أحدهما: في أنها متى أخرت عن أوقاتها المحدودة هل تكون قضاء، أو أنها أداء مادام وقت الفريضة باقياً؟.

الثاني: هي أنه هل يجوز الإتيان بها حيثئذ قبل الغريضة، أو أنه يجب تأخيرها عنها؟.

أما المقام الأول: فمما لا تترتب على تحقيقه ثمرة في مقام العمل؛ لأنه إن أريد بذلك إثبات أصليتها في تلك الأوقات، فهذا مما لا ينبغي الارتياب فيه؛ ضرورة أنه يكفي في ذلك الأوامر المتعلقة بفعلها في الوقت المحدود.

وإن أريد بذلك تشخيص وجه الفعل ليقع العمل على وجهه في مقام الإطاعة، فمبه: أن الأخبار المتقدمة صريحة في اتحاد الماهية المأمور بها، وكون المكلف مخيراً في الإتيان بها في أي ساعة من النهار، فهي على تقدير الإتيان بها في آخر النهار ليست ماهية أخرى قد جعلها الشارع تداركاً للفاصلة كي يكون عنوان كونه قضاءً من الجهات المميرة للفعل، التي يعتبر قصدُها في مقام الامتثال، بل هي بعينها تلك الطبيعة، وقد رخص الشارع في إيقاعها آخر النهار.

فإن أراد القائل بصيرورتها قضاءً خروج وقتها المأمور بإيقاعها فيه أولاً وبالذات، فله وجه، وإلا فمقتضى الأخبار المتقدمة: كون مجموع النهار من أوله إلى آخره وقتاً لأدائها، وكون موقيتها أوقاناً للفصيلة، فلو لم يكن لها دليل على مشروعية قضاء الوافل لكنا نقول أيضاً بجواز الإتيان بها في آخر النهار - كتقديمها على الروال - بواسطة هذه الأخبار من غير أن نسميه قضاءً.

والأمر فيه سهل بعد ما عرفت من أنه لا تترتب عليه ثمرة عملية بناءً على ما هو التحقيق من أنه لا يعتبر قصد الأدائية والقضائية ما لم يتوقف عليه تمثيل الماهية، كما في المقام.

و أمّا المقام الثاني: فسيأتي التكلّم فيه عند البحث عن جواز التطوّع في وقت الفريضة إن شاء الله، و متعرف أنّ الفصل إنّما هو في البداية بالفريضة و لو على القول بجواز التطوّع في وقتها (و) لكن (إن خرج) وقت النافلة، أي القدمين و الأربعة أقدام (و قد تلبّس منها) أي من النافلة بشئ (و لو بركعة، زاحم بها الفريضة، و أتمّها مخفّفة) جمعاً بين الحقيّن.

و المراد بتخفيفها - على ما حكى^(١) عن جماعة التصريح به - هو الاقتصار على أقلّ المجزئ، كالحمد وحدها، و تسيّحة واحدة في الركوع و السجود. و هن بعض اعتبار الإتيان بالصلاة جالساً لو تأدّى التخفيف به^(٢). و فيه نظر.

بل عن بعض التأمّل في أصل اعتبار التخفيف^(٣)؛ لإطلاق الموثقة الآتية^(٤) التي هي مستند الحكم.

و هو لا يخلو عن وجه و إن كان الأحوط التخفيف مهما أمكن، خصوصاً على القول بحرمة التطوّع في وقت الفريضة، اقتصاراً على القدر المتيقّن، مع إمكان دعوى انصراف الموثق إلى إرادته^(٥) إتمامها مخفّفة، و إن كانت قابلة للمع، خصوصاً بالنظر إلى ما في ذيله من التصريح بأنّ له أن يأتي بما بقي من النافلة بعد حضور الأولى إلى نصف قدم، و بعد حضور العصر إلى قدم، فإنّ هذا المقدار من

(١) الحاكي هو العامل في مدارك الأحكام ٧١:٣، وكذا البحراني في الحقائق الناضرة ٢١٦:٦.

(٢) حكاة العامل في مدارك الأحكام ٧١:٣ عن بعض المتأخّرين.

(٣) حكاة صاحب الجواهر فيها ١٨٠:٧ عن بعض الناس.

(٤) هي ص ٢٤١.

(٥) في بعض ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧.

الزمان بسع الإتيان بما بقي بحسب المتعارف من غير تخفيف، كما لا يخفى.
(وإن لم يكن صلى شيئاً، بدأ بالفريضة) وجوباً أو استحباباً على
الخلاف الآتي.

و يدل على الحكمين المذكورين: موثقة عمار عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:
«للرجل أن يصلي الزوال ما بين زوال الشمس إلى أن يمضي قدمان، وإن كان قد
بقي من الزوال ركعة واحدة أو قبل أن يمضي قدمان أتم الصلاة حتى يصلي تمام
الركعات، فإن مضى قدمان قبل أن يصلي ركعة بدأ بالأولى ولم يصل الزوال إلا
بعد ذلك، وللرجل أن يصلي من نوافل الأولى ما بين الأولى إلى أن تمضي أربعة
أقدام، فإن مضت الأربعة أقدام ولم يصل من النوافل شيئاً فلا يصلي «لنوافل»، وإن
كان قد صلى ركعة فليتم النوافل حتى يفرغ منها ثم يصلي العصر» وقال: «للرجل
أن يصلي إن بقي عليه شيء من صلاة الزوال إلى أن يمضي بعد حضور الأولى
نصف قدم، وللرجل إذا كان قد صلى من نوافل الأولى شيئاً قبل أن يحضر العصر
فله أن يتم نوافل الأولى إلى أن يمضي بعد حضور العصر قدم» وقال: «القدم بعد
حضور العصر مثل نصف قدم بعد حضور الأولى في الوقت سواء»^(١).

وما في الشرطية الأولى، وهي قوله عليه السلام: «وإن كان قد بقي» إلى آخرها من
الإجمال حيث لم يتصح المراد بها غير قاذح في الاستدلال؛ فإن ما عداها من
العقرات وافٍ بإثبات المطلوب.

ولعل ما في هذه الفقرة من الإجمال نشأ من تحريف النسخ أو حلل من

(١) تقدّم تخريجها في ص ٢٣٠، قلهامش (٥).

الراوي في التعبير، كما أنه ليس بعزيز في روايات عمّار، و هو لا يوهنها بالسبب إلى ما لا خلل فيه، كما هو واضح

(و) قيل - كما في المتن، بل لعله هو المشهور بين الأصحاب قديماً و حديثاً -: إنه (لا يجوز تقديمها) أي النوافل (على الزوال) خلافاً لما سمعته آنفاً^(١) من الشيخ من جوازه لدى الضرورة، و جماعة من المتأخرين من جوازه مطلقاً.

و قد تقدّم للكلام فيه مفصلاً، و عرفت فيما تقدّم أنّ الأخير هو الأقوى؛ للمستميضة المتقدمة الدالة عليه، التي قد عرفت أنّه لا مقتضي لطرحتها أو تأويلها بعد كون المورد قابلاً للمسامحة و عدم صلاحية شيء من الأدلة لمعارضتها.

و قد تكلف في الجواهر في تأويلها و صرفها إلى النوافل المبتدأة، أو حملها على إرادة التوسعة في أمر النوافل بتقديمها في وقتها و تأخيرها عنه، أي جوار الإتيان بها أداءً و قصاءً، و حتمل ما هو نص في جواز تقديم النوافل المرتبة من أول النهار إمّا مطلقاً أو إذا علم أنّه يشتمل عند الزوال بالحمل على إرادة البذل العرفي قبل الوقت و القصاء في خارجه برعم معارضتها لأخبار التوقيت، المعتضدة بالعتاوي^(٢)، كما زعمه صاحب الحقائق في كلامه المتقدم^(٣). و قد تبين ضعفه فيما تقدّم بما لا مزيد عليه.

و لكن مع ذلك الأحوط عدم التقديم، كما أنّه هو الأفضل ((إلا) في (يوم

(١) في ص ٢٣٦.

(٢) جواهر الكلام ١٨٥:٧-١٨٦.

(٣) في ص ٢٣٧.

الجمعة) فإن التقديم فيه جائز، بل راجح، كما ستعرفه إن شاء الله.

(و) نعرف أيضاً أنه (يزاد في نافلتها أربع ركعات اثنتان منها للزوال أي يؤتى بهما عنده).

(و) وقت (نافلة المغرب بعدها إلى ذهاب الحمرة المقرية) كما عن المشهور^(١)، وعن بعض دعوى الإجماع عليه^(٢).

وعن الشهيد في الذكرى والدروس الميل إلى امتداد وقتها بوقت المغرب؛ لأنها تابعة لها كالتوبة^(٣). واستحوذ في كشف اللثام^(٤).

و في المدارك - بعد أن نقل ميل الشهيد في الكتابين إلى ذلك - قال: وهو متجه، ويشهد له صحيحة أبان بن تغلب، قال: صَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام بالمغرب بالمردلفة، فقام فصلَّى المغرب ثم صَلَّى العشاء الأخيرة ولم يركع بينهما، ثم صَلَّيْتُ خَلْفَهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِسَنَةٍ، فَلَمَّا صَلَّيْتُ الْمَغْرِبَ قَامَ فَتَنَفَّلَ بِأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ^(٥). انتهى.

و استدلل في الجواهر للمشهور بما لفظه. لأنه المعهود من فعلها من النبي صلى الله عليه وآله وغيره، والمناق مما ورد فيه من النصوص، بل قد عرفت فيما مضى

(١) نسبه إلى المشهور الشهيد في البيان: ١٠٩، والحرثي في الحقائق للباصرة ٢٢٠: ٦.

(٢) حكاه صاحب كشف اللثام ٥٧: ٣، والعاملي في مفتاح الكرامة ٣٣٢ عن الغيبة ٧٢، والمعتبر ٥٣: ٢، ومنتهى المطلب ٩٦: ٤.

(٣) حكاه عنه العاملي في مدارك الأحكام ٧٤: ٣، وكذا صاحب كشف اللثام فيه ٥٧ ٣، وانظر: الذكرى ٣٦٧. ٢، والدروس ١٤١: ١.

(٤) كشف اللثام ٥٧: ٣.

(٥) الكافي ٢/٢٦٧: ٣، الوسائل، الباب ٣٣ من أبواب المواقيت، ح ١.

(٦) مدارك الأحكام ٧٤: ٣.

التصريح في غير واحد من الأخبار بضيق وقت المغرب، و أنه يخرج بذهاب
الحرمة فضلاً عن نوافلتها^(١) انتهى.

و في الجميع ما لا يخفى؛ فإنه إن أريد بالمعهودية أن النبي ﷺ لم يكن
يأتي بها إلا في هذا الوقت بحيث لو كان يؤخر المغرب كان يترك نوافلتها، فهذا مما
لم يثبت.

و إن أريد أنه كان يأتي بها في هذا الوقت، فهذا هو القدر المتيقن يجب
الاقتصار عليه في الأحكام التوقيفية، ففيه: أن المرجع في مثل المقام إنما هو
استصحاب بقاء التكليف، و عدم سقوطه بسقوط الشفق.

مع أن مقتضى إطلاق الأخبار الأمرة بفعلها بعد المغرب مع ما في جملة
منها من الاهتمام بفعلها و عدم تركها في سفر ولا حضر؛ مشروعية الإتيان بها بعد
المغرب مطلقاً، سواء أتى بالمغرب في أول وقتها أو في آخره، كالأوامر المتعلقة
بالأذكار و الأدعية و السجدة و غيرها من التعقيات المسنونة بعدها.

و لا ينافي ذلك ما قد يدعى عليه الإجماع من أن النوافل من التكاليف
الموقّعة، فإن مقتضى إطلاق دليلها امتداد وقتها إلى أن يختص الوقت بالمشاء لو
لم يكن دليل على تقييده بذهاب الحرمة، كما هو المفروض.

و قد ظهر بذلك ما في دعوى أن المنساق من النصوص الواردة فيها إرادة
فعلها قبل ذهاب الحرمة؛ إذ ليس في النصوص الواردة فيها إلا الحث على فعل
أربع ركعات بعد أداء فريضة المغرب، وليس حالها إلا حال الأخبار التي ورد فيها

الحث على التعقبات المأثورة بعد الفريضة، فليتأمل

وَأَمَّا لأحار التي وقع فيها التصريح بأن وقت المغرب ضيق، فهي محمولة على وقت العصيلة باعتراف المستدل، فكيف يصح الاستدلال بها لخروج وقت نوافلتها على الإطلاق؟!

هذا، مع أنه لا ملازمة بين خروج وقت المغرب بذهاب الحمرة و خروج وقت نوافلتها بذلك؛ لأنها شُرعت بعد أداء الفريضة، فمن الجائز بقاء وقتها بعد انقضاء وقت الفريضة بمقدار أدائها أو أزيد.

نعم، يلزمه ذلك بناءً على ما هو المختار من امتداد وقت المغرب إلى أن يتضيق وقت العشاء، فإن تضيق وقت العشاء مابع عن بقاء وقت فريضة المغرب فضلاً عن نوافلته، كما عرفته في محله.

و عن المصنّف رحمته في المعبر الاستدلال للمشهور بأن ما بين صلاة المغرب و ذهاب الحمرة وقت يستحب فيه تأخير العشاء، فكان الإقبال فيه على النافلة حساً، و عند ذهاب الحمرة يقع الاشتغال بالفرض، فلا يصلح للنافلة. و قال: و يدلّ على أن آخر وقتها ذهاب الحمرة: ما روي من منع النافلة في وقت الفريضة، روى ذلك جماعة منهم محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «إذا دخل وقت الفريضة فلا تطوع»^(١) انتهى.

و في المدارك - بعد أن نقل عن المعبر ما سمعت - قال: و فيه نظر؛ إذ من

(١) التهذيب ١٦٧٠٢/٦٦١، و ٩٨٢/٢٤٧، الاستبصار ١: ٢٥٢/٩٠٦، الوسائل، الباب ٣٥ من

أبواب المواقيت، ح ٣.

(٢) المعبر ٥٣٠٢ و ٥٤، و حكاه عنه العامل في مدارك الأحكام ٣: ٧٣-٧٤.

المعلوم أن السهي عن التطوع وقت الفريضة إنما يتوجه إلى غير الرواتب؛ للقطع باستحبابها في أوقات الفرائض، وإلا لم يشرع نافلة المغرب عد من قال بدحول وقت العشاء بعد مضي مقدار ثلاث ركعات من أول وقت المغرب، ولا نافلة الطهرين عند الجميع.

و قوله: «إنه عند ذهاب الحمرة يقع الاشتغال بالفرض، فلا يصح للنافلة» دعوى حالية من الدليل، مع أن الاشتغال بالفرض قد يقع قبل ذلك عند المصنف عليه السلام ومن قال بمقالته. ومجرد استحباب تأخير العشاء عن أول وقتها إلى ذهاب الحمرة لا يصلح للفرق ^(١). انتهى.

و أجاب في كشف اللثام عن الاستدلال للمشهور بالسهي عن التطوع في وقت الفريضة: بأن المراد وقت تصيقها ^(٢).

و فيه: أن الأخبار الواردة فيه كادت تكون صريحة في الأعم من ذلك، وقد ورد في بعض الأخبار المتقدمة - التي وقع فيها تحديد وقت الطهرين بالذراع والذراعين - التعليل بأنه «جعل رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك لئلا يكون تطوع في وقت فريضة» ^(٣).

و يظهر من مثل هذه الروايات أيضاً ضعف ما رعه صاحب المدارك من أن السهي عن التطوع وقت الفريضة إنما يتوجه إلى غير الرواتب ^(٤)، فإن الأخبار

(١) مدارك الأحكام ٧٤: ٣.

(٢) كشف اللثام ٥٦: ٣-٥٧.

(٣) تقدم تحريره في ص ٨٧، الهامش (٤).

(٤) تقدمت عبرته آنفاً.

الواردة فيه حملة منها كادت تكون صريحة في الشمول، لكن الأدلة الدالة على شرعية نافلة الطهريين في وقتها حاكمة على تلك السواهي حيث إنها تدل بمدلولها اللعطي على أن وقت الفريضة الذي نهى عن التطوع فيه إنما هو بعد الذراع والذراعين، وأما قبلهما فهو وقت للنافلتين.

لكنك ستعرف في محله اختصاص هذه الحكومة بالنافلتين، فلو تنقل بغيرهما قبل الذراع والذراعين يكون من التطوع في وقت الفريضة.

و أما نافلة المغرب قبل دهاب الشفق فهي خارجة عن موضوع هذه النواهي؛ لما أشار إليه المصنف رحمه الله في محكي المعتبر^(١) - وستعرف تحقيقه - من أن المراد بوقت الفريضة هو الوقت الذي أريد فيه من المكلف اشتغاله بالفريضة إما بأمر إلزامي، كما في آخر وقتها الذي لا يجوز له التأخير، أو بأمر نذبي، كما في سائر أوقاتها التي يكون فيها مأموراً بتعجيلها ما استطاع، لا مطلق وقتها الذي يجوز له إيقاعها فيه وإن كان الراجع تأخيرها عنه إما بالذات كما في وقت العشاء قبل ذهاب الشفق، وكذا العصر على القول باستحباب تأخيرها إلى المثل أو الأربعة أقدام، أو بالعرض، كما في مستظر الجماعة، فإن النافلة في هذا الوقت مستلزمة لا محذور فيه، وليست مندرجة فيما أريد من النهي عن التطوع في وقت الفريضة، كما ستعرف تحقيقه.

و بهذا ظهر لك أن ما ذكره المصنف رحمه الله في غاية الجودة والامتانة، ولا يتوجه عليه شيء من مثل هذه الحداثات، وسيأتي لذلك مزيد توضيح إن شاء

الله عند البحث عن جواز التطوع في وقت الفريضة.

و يؤيده الأخبار^(١) الناطقة بأن المفيض من عرفات إذا صلى المغرب في المردلة يزخر النافلة إلى ما بعد العشاء، بل قد يستدل له بهذه الأخبار.

و فيه نظر؛ إذ لم يعلم انحصر وجهه بخروج وقت النافلة.

و أما ما في المدارك من الاستدلال لعدم خروج وقتها بسقوط الشفق: بما في صحيحة^(٢) أبان من حكاية فعل الإمام عليه السلام^(٣)، ففيه أنه حكاية فعل لم يعرف زمانه ولا وجهه.

فالأظهر ما هو المشهور من أن وقتها من بعد أداء المغرب إلى سقوط الشفق.

(فإن بلغ ذلك ولم يكن صلى النافلة أجمع، بدأ بالفريضة) كما في المتن و جملة من كتب العلامة على ما حكى^(٤) عنها.

و استدلل عليه في محكي المعتبر: بأن النافلة لاتزاحم غير فريضتها؛ لما روي من أنه «لا تطوع في وقت فريضة»^(٥).

و عن الشهيدين و غيرهما القول بأن من كان قد شرع في ركعتين منها ثم

(١) منها: ما في الكافي ٢/٤٦٩:٤ و التهذيب ٥: ١٩٠: ٦٣١، و الاستبصار ٢: ٢٥٥/ ٩٠٠، و الوسائل، الباب ٦ من أبواب الوقوف بالمشعر، ح ٢ و ٤.

(٢) تقدّم تخريجها في ص ٢٤٣، الهامش (٥).

(٣) تقدّم تخريجه في ص ٢٤٣، الهامش (٦).

(٤) الحاكي منها هو الطباطبائي في رياض المسائل ٢: ٢٢٥، و انظر: إرشاد الأتقان ١: ٢٤٣، و تحرير الأحكام ١: ٢٨، و قواعد الأحكام ١: ٢٥، و منتهى المطلب ٤: ١٣٦.

(٥) تقدّم تخريجه في ص ٨٧، الهامش (٤).

(٦) المعتبر ٢: ٥٤، و حكاية عنه العاملي في مدارك الأحكام ٣: ٧٤.

رأى الحمرة يَتَمَهَمَا، سواء كانتا الأوليين أو الآخرين. واستدلّ لذلك بالهـي عن إبطال العمل^(١)، ولأنّ «الصلاة على ما افتتحت عليه»^(٢).

و في المدارك - بعد أن نقل عن الشهيد ما سمعت، واستدلّ له بما عرفت - قال: وهو حسن، وأحسن منه إتمام الأربع بالتلبّس بشي منها قبل ذهاب الشفق، كما نقل عن ابن إدريس، وأولى من الجميع الإتيان بالتافلة بعد المغرب متى أوقفها المكلف، وعدم اعتبار شي من ذلك^(٣). انتهى.

أقول: ما جعله أولى من عدم اعتبار شي من ذلك مبني على ما رعمه من أنّ النهي عن التطوّع في وقت الفريضة يتوجّه إلى غير الرواتب^(٤)، وقد عرفت ضعفه.

و أمّا ما حكى عن ابن إدريس فلم يُعرف وجهه.

نعم، لو اعتبر التلبّس بركعة في الوقت، لأمكن دعوى استفادته ممّا ورد في من أدرك ركعة من الوقت من أنّه بمنزلة من أدرك الوقت كلّ^(٥)؛ فإنّها وإن وردت في الفريضة لكن لا يبعد دعوى أنّ العبارة بعموم اللَّفْظ، لا بخصوصيّة المورد، وحيث إنّ نافلة المغرب مجموعها بمنزلة صلاة واحدة في أنّ لها وقتاً واحداً أمكن

(١) سورة محمد ٤٧ ٣٣.

(٢) التهذيب ٢: ١٩٧/٧٧٦، و ١٤١٩/٣٤٣، الوسائل، الباب ٢ من أبواب النية، ح ٢.

(٣) الذكرى ٢: ٣٦٧، ووض الجنان ٢: ٤٩١، جامع المقاصد ٢: ٢١، و حكاة عنهم العاملي في مدارك الأحكام ٧٥٠٣، والطباطبائي في رياض المسائل ٢: ٢٢٥.

(٤) مدارك الأحكام ٧٥٠٣، وراجع: القرائن ١: ٢٠٢.

(٥) راجع من ٢٤٦-٢٤٥.

(٦) راجع: الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب المواقف، ح ٤ نقلاً عن الشهيد في الذكرى ٢: ٣٥٢، وانظر: صحيح البخاري ١: ١٥١، وصحيح مسلم ١: ٤٢٣/٦٠٧.

دعوى استعادته من ذلك، لكنها لا تخلو عن تأمل، وإن كان ربما يستأنس له بالموثقة المتقدمة^(١) في نافلة الظهرين، فليتأمل

و أما الاستدلال لما حكى عن الشهيد من إتمام ما شرع فيه بالنهي عن إبطال العمل، ففيه: ما ستعرف - إن شاء الله - من اختصاص حرمة القطع بالعريضة دون النافلة، خصوصاً في مثل الفرض الذي يعارض إطلاق دليل حرمة القطع - بعد تسليمه - إطلاق النهي عن التطوع في وقت العريضة، الذي مقتضاه حصول السطلان، لا الإبطال.

اللهم! إلا أن يُحمل هذا النهي على الكراهة، فلا ينافي حينئذ حرمة القطع. و أضعف من ذلك الاستدلال له بأن الصلاة على ما افتتحت عليه؛ إذ ليس معناه المضي فيما شرع فيه حتى مع اختلال شرائطه و حصول ما ينافيه، كما هو واضح.

نعم، لا يبعد دعوى انصراف الأخبار الباهية عن التطوع في وقت الفريضة عن مثل الفرض خصوصاً لو أتمها مخففة، فهذا القول لا يخلو عن قوة وإن كان الأول أحوط بناءً على حرمة التطوع في وقت الفريضة، ولكك ستعرف ضعف المبني، فالأمر فيه سهل، والله العالم.

(و الركعتان) المسميتان بالوتر، اللتان يؤتى بهما (من جلوس بعد) صلاة (العشاء) وإن جاز فيهما القيام أيضاً، بل لعله أفضل، كما عرفت في محله، وقتها (يمتد) من بعد العشاء (بامتداد وقت الفريضة) بلا خلاف فيه على

الظاهر، بل عن ظاهر المعبر و صريح غيره دعوى الإجماع عليه^(١).

و استدُلَّ له: بإطلاق الأدلة السالمة عن المعارض.

لكن قد يقال باعتبار البعدية العرفية؛ لأنه المنساق من الأدلة، فلا تجوز صلاة العشاء - مثلاً - في أول الوقت و تأخير الوتيرة من غير اشتغال بناقلة إلى الصب - مثلاً - أو إلى الطلوع بناءً على امتداد الوقت إليه إما مطلقاً أو لدى الضرورة^(٢).

أقول: مقتضى هذا الدليل كون وقتها أطول من وقت الفريضة؛ لأنها شُرعت بعد الفريضة، فمقتضى إطلاق دليلها جواز الإتيان بها بعد الفريضة مطلقاً وإن وقعت الفريضة في آخر وقتها.

اللهم إلا أن يقال بامتداد وقت الفريضة إلى طلوع الفجر، فعنده ينتهي وقت النافلة أيضاً؛ لحضور وقت مريضة أخرى، فلا يكون وقتها حيثئذ أطول من وقت الفريضة.

لكن بناءً على ما هو المشهور - من انتهاء وقت الفريضة عند انتصاف الليل - يجب أن يتعدى عنه وقت الوتيرة بمقتضى هذا الدليل.

و هذا خلاف ظواهر كلمات الأصحاب في فتاويهم و معقد إجماعهم المحكي؛ حيث إن المتبادر من قولهم: «يمتد وقتها بامتداد وقت الفريضة»: إرادة تبعيتها له في الوقت، و عدم كون وقتها أطول من وقت الفريضة.

(١) المعبر ٥٤:٢، منتهى المطلب ٩٧:٤، و حكاه عنهما صاحب الجواهر فيها ١٩٠:٧-١٩١.

و العامل في معناه الكرامة ٣٣٢.

(٢) كما في جواهر الكلام ١٩١:٧.

و ما قيل من اعتبار البعدية العرفية - مع ما فيه من منع مستنده - غير مُجَدِّ في توجيه ما يظهر من كلماتهم من انتهاء وقتها بانتهااء وقت الفريضة؛ فإن مقتضاه أنه لو صلى الفريضة في آخر وقتها ثم اشتغل بعده بالتحقيقات وغيرها من النوازل، لا يخرج وقت الركعتين ما لم يخرج عن مسمى البعدية العرفية.

و هذا مع مخالفته لطواهر كلماتهم لا يخلو عن بُعد؛ فإن المناق من أخبارها - كما في بعضها^(١) التنبيه عليه - إنما هو إرادة إيقاعها قبل المبيت كي ينام الرجل عن وتر.

و في رواية أبي بصير - المتقدمة^(٢) في محلها - الإشارة إلى أن حكمة تشريع الوتيرة قيامها مقام الوتر إن حدث بالإنسان حدث الموت، وإن لم يحدث به حدث الموت صلى الوتر في آخر الليل، ولذا لم يكن رسول الله ﷺ يصلي هاتين الركعتين؛ لعلمه ﷺ بأنه لا يموت في هذه الليلة؛ لمكان الوحي، فلم يكن يخاف من فوت الوتر في وقتها حتى يأتي بالوتيرة بدلاً عنها، فيظهر من ذلك أن وقتها إنما هو في زمان يخاف فيه من فوت الوتر في وقتها، وهذا لا يكون إلا قبل حضور وقت الوتر بمقدار معتد به.

والذي ينبغي أن يقال هو: أن المتبادر من أخبارها إرادة إيقاعها في النصف الأول من الليل فيما بين العشاء والمبيت الذي لا يتجاوز وقته المستعارف بين الناس بحسب العالِب عن نصف الليل، كما يؤيده الوجه المذكور في الرواية

(١) الفقيه ١/١٢٨، ٦٠٤، حلل الشرائع: ٣٣٠ (الباب ٢٦) ح ٣ و ٤، التهذيب ٢/٣٤١: ١٤١٢،

الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب أعداد الفرائض، الأحاديث ١ و ٢ و ٤ و ٥.

(٢) في ص ١٩

حكمة لتشريعها.

و لكن الأمر فيها سهل بعد مشروعية فعلها في خارج الوقت كغيرها من النوافل، و عدم مراحمتها لفريضة حاضرة حتى يطلع الفجر.

و لعلّه إلى ما أشرنا إليه - من ظهور الأدلة في إرادة إيقافها قبل المبيت - أشار المصنّف رحمه الله - تبعاً للمحكّي عن الشيخين و أتباعهما^(١) - بقوله: (و ينبغي أن يجعلهما خاتمة نوافله) أي نوافله التي يريد أن يأتي بها قبل أن ينام، كنوافل شهر رمضان و غيرها ليكون نومه عن وتر، وإلا فالأولى أن يجعل خاتمتها الوتر بأن يأتي بنافلة الليل في وقتها ثم الشفع ثم الوتر، و لا يتركها، أو يخالف الترتيب الموضّف، كما يشهد لذلك - مضافاً إلى أخبارها الدالة عليه - ما روى زرارة عن أبي جعفر رحمه الله أنّه قال: **وليكن آخر صلاتك وتر ليلتك**^(٢) و المتبادر منها صلاة الوتر، لا الوتيرة، فهذه الرواية بحسب الطاهر مسوقة لبيان تأخر مرتبة الوتر عن نافلة الليل و ركعتي الشفع.

و قد فسّر في الحقائق^(٣) الوتر في هذه الرواية بالوتيرة، فجعلها دليلاً لما سمعته عن الشيخين، مع أنّه لا مقتضي لصرف الرواية عن ظاهرها، فكان الذي أوقعه في ذلك و صوح كون الوتر متأخراً في الرتبة عن نوافل الليل، فلم يخطر بذهنه إرادة هذا المعنى، و أنت خير بأن و صوح كونها كذلك إنما نشأ من الأخبار

(١) المقتعة: ١١٨ و ١٦٦، النهاية: ٦٠ و ١١٩، المبسوط: ١: ٧٦ و ١٣٣، الكافي في الفقه:

١٥٩، المراسم: ٨٢، المهذب: ١: ١٤٥، و حكاة عنهم العاملي في مدارك الأحكام ٧٥، ٣.

(٢) الكافي ٣/٤٥٣، التهذيب ٢: ٢٧٤/١٠٨٧، الوسائل، قباب ٤٢ من أبواب نفقة

الصلوات المدوية، ح ٥.

(٣) الحقائق الباصرة ٦: ٢٢٤.

الواردة فيها التي منها هذه الرواية، فلا داعي لارتكاب التأويل فيها، والله العالم.
(و) وقت (صلاة الليل بعد انتصافه، وكلما قرب من الفجر كان أفضل) كما في المتن وغيره^(١). بل عن المعتمر والمتنهي دعوى إجماع علمائنا عليه^(٢).

و يدل على الحكم الأول جملة من الأخبار:

منها: صحيحة فضيل عن أحدهما عليه السلام «أن رسول الله ﷺ كان يصلي بعد ما يتصف الليل ثلاث عشرة ركعة»^(٣).

و رواية عبيد بن ررارة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «كان رسول الله ﷺ إذا صلى العشاء أوى إلى فراشه فلم يصل شيئاً حتى يتصف الليل»^(٤).

و نسحوهما أخبار منفيضة حاكية لفعل رسول الله ﷺ وأمر المؤمنين عليهم السلام، و قد تقدم^(٥) بعضها عند تعداد الوافل، و بعضها عند البحث عن وقت نافلة الظهرين^(٦).

لكن لا استفاد من مثل هذه الأخبار إلا أن ما بعد الانتصاف وقت لها، وأما قبله ليس بوقت فلا؛ لأن من الجائز أن يكون تأخير النبي ﷺ والوصي عليه السلام إلى

(١) مسائل الناصريات ١٩٨، المسألة ٧٦، الخلاف ٥٣٣: ١، المسألة ٢٧٢

(٢) المعبر ٥٤: ٢، منتهى المطلب ٩٧: ٤، و حكاه عنهما السحراني في الحقائق الناضرة ٢٢٤ ٦

(٣) لتهدب ٤٤٢/ ١١٧: ٢، الاستبصار ١٠١٢/ ٢٧٩: ١، للوسائل، الباب ٤٣ من أبواب المواقيت، ح ٣.

(٤) الفقه ١٣٧٨/ ٣- ٢: ١، للوسائل، الباب ٤٣ من أبواب المواقيت، ح ١

(٥) عي ص ٢١.

(٦) تقدم في ص ٢٣٦.

النصف لإيقاعها في وقت فصيلتها، فلا يدل ذلك على عدم مشروعيتها قبل ذلك نعم، يمكن الاستدلال لذلك - مضافاً إلى الأصل، ونقل الإجماع المعتصم بالشهرة - بمرسلة الصدوق، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «وقت صلاة الليل ما بين نصف الليل إلى آخره»^(١).

و صنفها مجبور بما سمعت، مع اعتصامها بالمستفيضة الحاكية لعمل الحجج عليهم السلام؛ فإنها لا تحلو عن إشعار بذلك، خصوصاً بملاحظة تكاثرها و تطاثرها و ورود جملة منها في مقام بيان النوافل على حسب ما جرت به السنة، بل لا يبعد أن يدعى أنها بهذه الملاحظة تدلّ على المدعى، و يؤيدها أيضاً بعض الأخبار الآتية.

و أما الحكم الثاني: فلم يرد في شيء من الأخبار التي وصلت إلينا تصريح به بعوانه الكلّي، لكن يكفي في إثباته فتوى الأصحاب و نقل إجماعهم عليه بعد كون المقام مقام المسامحة، مع إمكان استفادته من الأخبار الدالة على أنها في آخر الليل أفضل.

ففي رواية أبي بصير، المتقدمة^(٢) في صدر الكتاب عند تعداد النوافل، قال: «وأحب صلاة الليل إليهم آخر الليل».

و في غير واحد من الأخبار الأمر بإيقاعها في آخر الليل. و في بعضها التحديد بالثلث الباقي.

كصحيحة إسماعيل بن سعد الأشعري، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام

(١) الفقيه ١/ ٣٠٢/ ١٣٧٩، الوسائل، الباب ٤٣ من أبواب المواقيت، ح ٢

(٢) في ص ٢٢.

عن ساعات الوتر، قال: «أحبها إليّ المعجر الأول» و سأله عن أفضل ساعات الليل، قال: «الثلاث الباقي» و سأله عن الوتر بعد الصبح^(١)، قال: «نعم، قد كان أبي ربما أوتر بعد ما انفجر الصبح»^(٢).

و خير مرارم عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: متى أصلي صلاة الليل؟ قال: «صلها آخر الليل» قال: قلت: فإنني لا أستنبه، قال: «تستنبه مرة فتصلها و تنام فتقضيها، فإذا اهتممت بقضائها بالنهار استنهت»^(٣).

و في هذه الرواية - كنظائرها مما سنسمعها - شهادة بأن أول الليل ليس وقتاً لها، وإلا لم يكن يأمره بالتأخير و القضاء في خارج الوقت. ولكنك ستعرف ما في هذه الشهادة من النظر.

و في موثقة سليمان بن خالد، الواردة في بيان عدد النوافل: «و ثمان ركعات من آخر الليل»^(٤).

و في خبر الفضل بن شاذان: «و ثمان ركعات في السحر، و الشفع و الوتر»^(٥).

و في خبر الأعمش: «و ثمان ركعات في السحر»^(٦). إلى غير ذلك من الأخبار التي يقف عليها المتتبع مما ورد فيه تحديد وقتها

(١) في التهذيب: «بعد فجر الصبح».

(٢) التهذيب ٢: ٣٣٩/١٤٠١، الوسائل، الباب ٤٨ من أبواب المواقيت، ح ٢، و للباب ٥٤ من تلك الأبواب، ح ٤.

(٣) التهذيب ٢: ٣٣٥/١٣٨٢، الوسائل، الباب ٤٥ من أبواب المواقيت، ح ٦.

(٤) تقدّم تخريجها في ص ١٥، الهامش (١).

(٥) تقدّم تخريجها في ص ١٥، الهامش (٣).

(٦) تقدّم تخريجها في ص ١٦، الهامش (١).

أو الأمر بمعها في السحر أو في آخر الليل، فإنها محمولة على الأفضلية؛ جمعاً بينها وبين غيرها مما دل على جوار فعلها بعد الانتصاف، كما يشهد له - مضافاً إلى أنه هو الذي يقتضيه الجمع بين الروايات - رواية أبي بصير، المتقدمة^(١)، فيستفاد من هذه الأخبار أن آخر الليل أفضل.

ولا يبعد أن يدعى أنه يستبطن من ذلك - بمساعدة الهم العرفي بواسطة بعض المساسيات المعروفة في الذهن، خصوصاً بملاحظة ما في هذه الروايات من الاختلاف وكون آخر الليل مقولاً بالتشكيك - القاعدة الكنية المذكورة في المتن، - التي ادعى عليها الإجماع - من أنه كلما قرب من الفجر كان أفضل، كما يؤيده فهم الأصحاب واستشهادهم بهذه الأخبار للمدعى

ويدل على استحباب خصوص الوتر من صلاة الليل فيما يقرب من الفجر جملة من الأخبار:

منها: صحيفة معاوية بن وهب، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أفضل ساعات الوتر، فقال: «الفجر الأول»^(٢) ذلك^(٣).

و رواية إسماعيل بن سعد، المتقدمة^(٤).

وما عن الشهيد عليه السلام في الذكرى، قال: روى ابن أبي قرّة عن زرارة أن رجلاً سأل أمير المؤمنين عليه السلام عن الوتر أول الليل، فلم يجبه، فلما كان بين الصبحين

(١) في ص ٢٢.

(٢) في المصدر: «أوله».

(٣) الكافي ٣/٤٤٨، التهذيب ٢/١٣٨٨، الوسائل، الباب ٥٤ من أبواب المواقيت،

ح ١

(٤) في ص ٢٥٥ - ٢٥٦.

خرج أمير المؤمنين عليه السلام إلى المسجد فنادى «أين السائل عن الوتر؟» ثلاث مرّات - يعمّ ساعة الوتر هذه ثمّ قام فأوتر^(١)، إلى غير ذلك من الأخبار التي ستسمع بعضها.

و الطاهر أنّ المراد بالوتر ما يعمّ ركعتي الشفع؛ لشبوع استعماله في الأخبار في ذلك.

و يؤيّده بعض الأخبار الآتية الحاكية لفعل رسول الله ﷺ .

و هي المدارك و لو قيل باستحباب تأخير الوتر خاصّةً إلى أن يقرب العجر دون الثمان ركعات - كما تدلّ عليه صحيحة إسماعيل بن سعد، المتقدمة - كان وجهاً قريباً.

و يؤيّده ما رواه عمر بن يزيد - في الصحيح - أنّه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إنّ في الليل ساعة لا يوافقها عبد مسلم بصلّي و يدعو الله فيها إلّا استجاب له في كلّ ليلة» قلت: فأصلحك الله فأبّية ساعة من الليل؟ قال: «إذا مضى نصف الليل إلى الثلث الباقي»^(٢) انتهى.

و ربما ذكر من مؤيّدات هذا القول أيضاً خبر الحسين بن عليّ بن بلال، قال: كتبت إليه في وقت صلاة الليل، فكتب «عند زوال الليل - و هو نصفه - أفصل، فإن فات فأوله و آخره جائز»^(٣).

(١) الذكرى ٢: ٣٧٣، و عمه في الوسائل، الباب ٥٤ من أبواب المواقيت، ح ٥.

(٢) التهذيب ٢: ١١٧/٤٤١، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب الدعاء، ح ١.

(٣) مدارك الأحكام ٣: ٧٧.

(٤) التهذيب ٢: ٣٣٧/١٣٩٢، الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، ح ١٣.

و خمر سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: فلا بأس بصلاة الليل من أول الليل إلى آخره إلا أن أفضل ذلك إذا انتصف الليل^(١).

أقول: أما الرواية الأخيرة: فيحتمل قوتاً أن يكون المراد بها كون ما بعد الانتصاف أفضل ممّا قبله، و ظاهرها كون مجموع الليل وقتاً لصلاتها، و سيأتي الكلام فيه.

و أما المكاتبة فهي - مع ضعف سندها وإضمارها - معارضة بالمستقيمة المتقدمة حيث إنّ ظاهرها كون زوال الليل أفضل أوقات صلاة الليل مطلقاً، فلا ينبغي الالتفات إليها بعد مخالفتها لعتاوي الأصحاب و معارضتها بما سمعت.

نعم، ربّما يؤيد هذا التفصيل - أي استحباب تأخير خصوص الوتر بمعناه الأعمّ من الشفع إلى قريب العجر - بعض الأخبار الحاكية لفعل رسول الله صلى الله عليه وآله.

كصحيحة معاوية بن وهب، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول - و ذكر صلاة النبي صلى الله عليه وآله، قال -: «كان يؤتى مطهور فيخمر^(٢) عند رأسه و يوضع سواكه تحت فراشه ثم ينام ما شاء الله، فإذا استيقظ جلس ثم قلب بصره في السماء ثم تلا الآيات من آل عمران ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٣) الآية، ثم يستنّ و يتطهر ثم يقوم إلى المسجد فيركع أربع ركعات على قدر قراءته ركوعه، و سجوده على قدر ركوعه، يركع حتى يقال: متى يرفع رأسه؟ و يسجد حتى يقال: متى يرفع رأسه؟ ثم يعود إلى فراشه فينام ما شاء الله ثم يستيقظ فيجلس فيتلو الآيات من آل

(١) التهذيب ٢/٣٣٧، الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، ذيل ح ٩.

(٢) التخميم: التغطية. و منه: ركو مخمر. أي: مغطى. مجمع البحرين ٣/٢٩٢: «خمر».

(٣) آل عمران ٣: ١٩٠.

عمران و يقلب بصره في السماء ثم يستنّ و يتطهر و يقوم إلى المسجد فيصلي أربع ركعات كما ركع قبل ذلك، ثم يعود إلى فراشه فينام ما شاء الله ثم يستيقظ فيجلس فيتلو الآيات من آل عمران و يقلب بصره في السماء ثم يستنّ و يتطهر و يقوم إلى المسجد فيوتر و يصلي الركعتين ثم يخرج إلى الصلاة^(١).

و معنى «يستنّ»: «يستاك».

و صحبة الحلبي أو حسنة - المروية عن الكافي، الحاكية لفعل رسول الله ﷺ - عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إن رسول الله ﷺ كان إذا صلى العشاء الأخيرة أمر بوضوئه و سواكه يوضع عند رأسه مخمراً فيرقد ما شاء الله ثم يقوم فيستاك و يتوضأ و يصلي أربع ركعات ثم يرقد فيقوم فيستاك و يتوضأ و يصلي أربع ركعات ثم يرقد حتى إذا كان في وجه الصبح قام فأوتر ثم صلى الركعتين» ثم قال: «لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة» قلت: متى يقوم؟ قال: «بعد ثلث الليل»^(٢).

و قال الكليني رضي الله عنه: و في حديث آخر: «بعد نصف الليل»^(٣). أقول: قد ورد في أخبار^(٤) مستفيضة: أنه ﷺ لم يكس يصلي حتى يتصف بالليل، ففعله كان يقوم بعد الثلث، ولكنه يؤخر صلاته إلى النصف.

(١) التهذيب ٢/٣٣٤: ١٣٧٧، الوسائل، الباب ٥٣ من أبواب المواقيت، ح ١.

(٢) الكافي ٣/٤٤٥: ١٣، الوسائل، الباب ٥٣ من أبواب المواقيت، ح ٢.

(٣) الكافي ٣/٤٤٥، ديل ح ١٣، الوسائل، الباب ٥٣ من أبواب المواقيت، ح ٣.

(٤) منها ما في الفقيه ١/١٤٦: ٦٧٨، و ٣٠٢/١٣٧٨، و التهذيب ٢/١١٨: ٤٤٣، و الاستبصار

١/٢٧٩: ١٠١٣، الوسائل، للباب ١٤ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٦، و الباب ٤٣ من أبواب

المواقيت، ح ١ و ٤.

و كيف كان بهذه الأخبار بأسرها تدل على أن رسول الله ﷺ كان يشرع في صلاة الليل و يأتي بها في الجملة بعد انتصافه. و في بعض الأخبار المتقدمة^(١) أن علياً عليه السلام أيضاً كان كذلك.

و هذا يؤيد ما ذكره في المدارك^(٢) و ينافي ما أطلقه الأصحاب من أنه كنم قرب إلى العجر كان أفضل، بل مقتضى الصحيحين الأخيرين: استحباب التفريق و الإتيان بها في ثلاثة أوقات، كما ذهب إليه ابن الجنيد - على ما حكاه عنه في المدارك^(٣) - مستدلاً عليه بقوله تعالى: ﴿و من آناء الليل فسیح و أطراف النهار﴾^(٤) و بصحبة معاوية بن وهب، المتقدمة^(٥).

و ما قيل في رفع التنافي بين الأخبار الحاكية لفعل النبي ﷺ و بين ما دل على أفضلية آخر الوقت من أن استحباب التفريق من خصائص النبي ﷺ^(٦)، ففيه - مضافاً إلى بُغده في حد ذاته، و شهادة بعض الأخبار المتقدمة^(٧) بأن الوصي عليه السلام أيضاً كان يأتي بنافلة الليل في الجملة بعد الانتصاف، و يأتي بالوتر في آخر الليل - أن ما في ذيل رواية^(٨) الحلبي من الحديث على التأسسي

(١) في ص ٢٣٦.

(٢) مدارك الأحكام ٣: ٧٦.

(٣) مدارك الأحكام ٣: ٧٧، و حكاه عنه أيضاً العلامة الحلبي في مختلف الشيعة ٢: ٣٣٦،

المسألة ٢٢٨.

(٤) طه ٢٠ - ١٣٠.

(٥) في ص ٢٥٩ - ٢٦٠.

(٦) كما في جواهر الكلام ٧: ٢٠٥.

(٧) في ص ٢٣٦ و ٢٥٧ - ٢٥٨.

(٨) تقدمت الرواية في ص ٢٦٠.

رسول الله ﷺ بعد بيان كيفية ما صدر منه يتأني كونه من الحصائص، بل ربما يظهر من صحيحة زرارة، المتقدمة^(١) في صدر الكتاب - عند بيان ماجرت به السنة في عدد لوافل - أن الفصل إنما هو في التفريق و الإتيان بها على النحو الذي كان يصلي رسول الله ﷺ، لا من حيث التأني، بل من حيث كونها مشروعاً كذلك.

قل زرارة: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ماجرت به السنة في الصلاة - إلى أن قال - قلت فهذا جميع ماجرت به السنة؟ قال: «نعم» فقال أبو الخطاب أفرأيت إن قوي فزاد؟ قال: فجلس وكان متكئاً فقال: «إن قويت فصلها كما كانت تصنى وكما ليست في ساعة من النهار فليست في ساعة من الليل، إن الله يقول: ﴿وَمِنْ آفَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ﴾»^(٢).

و هذه الصحيحة كما تراها صريحة فيما يقوله ابن الجنيد^(٣) من استحباب الإتيان بها في ساعات متفرقة، كما كان يصليها رسول الله ﷺ، لكن فيها إشارة إلى أن الخروج عن عهدة هذا التكليف و الإتيان بها على النحو الذي صدرت من رسول الله ﷺ ليس في وسع سائر الناس؛ لما فيه من العرج و المشقة، والذي ينبغي أن يقال في توجيه الأخبار ما ذكره في الحديث^(٤) - كما في غيره^(٥) أيضاً - احتمالاً - من أن الأفضل هو الإتيان بها على النحو الذي كان يصليها رسول الله ﷺ، ولكن لو أريد الإتيان بجميعها في مجلس واحد، ولأفضل

(١) في ص ٢٤.

(٢) طه ٢٠ - ١٣٠.

(٣) راجع الهامش (٣) من ص ٢٦١.

(٤) لحديث الناصرة ٢٢٨.٦ - ٢٢٩.

(٥) راجع دحيه المعادن ٢٠٠.

إيقاعها في آخر الليل

و بما أشير إليه في الصحيحة المتقدمة^(١) - من صعوبة التأسي برسول الله ﷺ في هذا العمل و عدم كونه في وسع كل أحد - يظهر وجهه ما في لأخبار الأمرة بإيقاعها في آخر الليل من الإطلاق و عدم تقييده بما إذا لم يرد الإتيان بها على النحو المأثور من فعل النبي ﷺ، فإنها منزلة بلحاظ حال الغالب، لا الأوحدي من الناس الذي يتحمل مثل هذه المشقة الشديدة لتحصيل زيادة العضيلة، والله العالم.

(و لا يجوز تقديمها) أي صلاة الليل (على الانتصاف) فضية للترقيت الذي عرفته آنما بشهادة النص و الإجماع الذي تقدمت^(٢) حكايته عن المعتبر و لمتنهي، المعتضدة بالشهرة و غيرها مما سمعت (إلا لمسافر يصدّه جدّه أو شابّ تمنعه رطوبة رأسه) عن فعلها فيما بعد الانتصاف؛ فإنه يجوز لهما تقديمها لدى الأكثر^(٣)، بل المشهور، بل عن الخلاف الإجماع عليه^(٤).

خلافاً لما حكى عن زرارة بن أعين من المنع مطلقاً قائلاً كيف تقضى صلاة قبل وقتها! إن وقتها بعد انتصاف الليل^(٥). و ستمع^(٦) عن محمد بن مسلم

(١) في ص ٢٤ و ٢٦٢

(٢) في ص ٢٥٤.

(٣) كما في مدارك الأحكام ٧٨:٣.

(٤) الخلاف ١: ٣٧٠، المسألة ٢٧٥، و حكاة عنه السيد الطباطبائي في رياض المسائل

٢١٨:٢

(٥) حكاة عنه الشهيد في الذكرى ٢: ٣٧١.

(٦) في ص ٢٧٢.

نقل هذا القول عن زرارة في ذيل روايته الآتية^(١).

و عن الحلبي موافقته في المنع مطلقاً^(٢)، و عن ابن أبي عقيل موافقة المشهور في المسافر خاصة^(٣).

و الذي يُظنّ بزرارة أنه لا يقول بمثل هذا القول من غير أن يتفاه من المعصوم. و لذا قد يعامل مع هذا النحو من الكلمات الصادرة من زرارة و نظرائه معاملة رواياته.

لكن يحتمل قوياً أن يكون مسنده في المنع مطلقاً إطلاق ما وصل إليه من المعصوم ممّا دلّ على التوقيت، مع أن مقتضى الجمع بينه و بين الأحبار الآتية الواصلة إلينا: إمّا تقييد الإطلاق، أو التأويل بالحمل على وقت الفضيلة، كما ستعرف.

و كيف كان فمستند المشهور أحرار كثيرة:

منها: ما عن الشيخ و الصدوق - في الصحيح - عن ليث قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في الصيف في الليالي القصار صلاة الليل في أول الليل، فقال: «نعم، نعم ما رأيت و نعم ما صنعت» و زاد في العقبة: يعني في السفر. قال: و سأله عن الرجل يخاف الجابة في السفر أو في البرد فيعجل صلاة الليل و لو تر في أول الليل، فقال: «نعم»^(٤).

(١) في ص ٢٧٢.

(٢) السرائر ٢٠٣: ١، و حكاة عنه العلامة الحلبي في مختلف الشيعة ٧٠: ٢، المسألة ١٩.

(٣) حكاة عنه العلامة الحلبي في مختلف الشيعة ٧٠: ٢، المسألة ١٩.

(٤) التهذيب ١١٨: ٢-١١٩/٤٤٦، الاستبصار ١٠١٤/٢٧٩: ١، العقبة ١٣٨٢/٣٠٢: ١ و ١٣٨٣،

الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، ح ١.

و رواية أبي جرير القمي - المروية عن الفقيه - عن أبي الحسن موسى عليه السلام، قال: «صل صلاة الليل في السفر من أول الليل في المحمل، و الوتر و ركعتي المعجر»^(١)

و رواية الحلبي - المروية عن الكافي و التهذيب - قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة الليل و الوتر في أول الليل في السفر إذا تخوفت البرد أو كانت حلة، قال: «لا بأس أنا أفعل ذلك»^(٢).

و رواية يعقوب بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن الرجل يخاف الجنابة في السفر و البرد أيعجل صلاة الليل و الوتر في أول الليل؟ قال: «نعم»^(٣).

و ما رواه الشيخ بإسناده عن عبد الرحمن بن أبي نجران في حديث، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصلاة بالليل في السفر في أول الليل، فقال: «إذا خفت الفوت في آخره»^(٤).

و خبر محمد بن حمران عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن صلاة الليل أصلها أول الليل؟ قال: «نعم، إني لأفعل ذلك، فإذا أصحطني الجمال صليت في المحمل»^(٥).

(١) الفقيه ١/٣٠٢، الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، ح ٦.
(٢) الكافي ٣/٤٤١، التهذيب ٢/١٦٨: ٢٦٤، و ٣/٢٢٨: ٥٨٠، الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، ح ٨.

(٣) التهذيب ٢/١٦٨: ٦٦٥، الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، ح ١٠.

(٤) التهذيب ٣/٢٣٣: ٦٠٦، الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، ح ٧.

(٥) التهذيب ٢/١٦٨: ٦٦٦، الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، ح ١١.

و رواه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا حشيت أن لا تقوم آخر الليل أو كانت بك علة أو أصابك برد فصلّ صلاتك، و أوتر من أول الليل»^(١)
و عن التهذيب [في موضع آخر] - في الصحيح - [عن] الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام [مثله]^(٢)، إلا أنه قال: «و كانت بك علة» و زاد في آخره: «في السفر»^(٣).

و مؤتقة سماعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام - على ما في الحديث^(٤)، و في الوسائل^(٥) أنه سأل أبا الحسن الأول عليه السلام - عن وقت صلاة الليل في السفر، فقال: «من حين تصلي العنمة إلى أن ينفجر الصبح»^(٦).

و عن انفصل بن شاذان عن الرضا عليه السلام في حديث، قال: «إنما جاز للمسافر و المريض أن يصلّيا صلاة الليل في أول الليل لا شغاله و ضعفه و ليحرر صلاته، ليستريح المريض في وقت راحته، و ليشتغل المسافر باشتغاله و ارتحاله و سفره»^(٧).

و عن يعقوب الأحمر - في الصحيح - قال: سألت عن صلاة الليل (في الصيف في الليالي القصار)^(٨) في أول الليل، فقال: «نعم»^(٩)، نعم ما رأيت، و نعم ما

(١) التهذيب ١٦٨٠٢/٦٦٧، الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، ح ١٢.

(٢) ورد في السخ الخطية و الحجرية. و عن التهذيب - في الصحيح - نحوه. و صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام نحوه. و ما أثبتناه هو المواقيت لما في الحديث الناضرة ٢٣٠: ٦.

(٣) التهذيب ٢٢٧: ٣/٥٧٨، و لاحظ الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، في ح ٢.

(٤) الحديث الناضرة ٢٣٠: ٦.

(٥) الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، ح ٥.

(٦) العقبة ١٣١٧/٢٨٩٠١، التهذيب ٢٢٧: ٣/٥٧٧.

(٧) الفقيه ١٣٢٠/٢٩٠٠١، الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، ح ٣.

(٨) ما بين القوسين لم يرد في التهذيب.

(٩) كلمة نعم لم ترد في التهذيب.

صعته ثم قال: «يَنْ الشَّابَّ يَكْثُرُ الْيَوْمَ فَأَنَا أَمْرُكَ بِهِ»^(١)
 و عن علي بن سعيد، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة الليل و الوتر في
 السفر من أول الليل إذا لم يستطع أن يصلي في آخره، قال: «نعم»^(٢)
 و رواه في الفقه^(٣) عن علي بن سعيد مثله، إلا أنه أسقط «إذا لم يستطع أن
 يصلي في آخر الليل».

و عن الحسين بن علي بن بلال، قال: كنت إليه في وقت صلاة الليل،
 فكتب «عند روال الليل - وهو نصفه - أفضل، وإن فات فأوله و آخره جائز»^(٤).
 و عن الشهيد في الذكرى، قال: روى محمد بن أبي قرعة بإساده إلى إبراهيم
 ابن سيابة، قال: كتب بعض أهل بيتي إلى أبي محمد عليه السلام في صلاة المسافر أول
 الليل صلاة الليل، فكتب «فصل صلاة المسافر من أول الليل كفضل صلاة المقيم
 في الحضر من آخر الليل»^(٥).

و روى في الكافي و التهذيب عن أبان بن تغلب - في الصحيح - قال:
 خرجت مع أبي عبد الله عليه السلام فيما بين مكة و المدينة، و كان يقول: «أما أنتم
 فشاباب تؤخرون، و أما أنا فشيخ أعجل» و كان يصلي صلاة الليل أول الليل^(٦).

(١) التهذيب ٢: ١٦٨-١٦٩/٦٦٩، الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، ح ١٧

(٢) التهذيب ٢: ١٦٩/٦٧٠، الاستبصار ١: ٢٨٠/١٠١٨، الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب

المواقيت، ذيل ح ٥

(٣) الفقيه ١: ٢٨٩/١٣١٦، الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، ح ٤.

(٤) تقدّم تحريره في ص ٢٥٨، الهامش (٤).

(٥) الذكرى ٢: ٣٧١، الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت، ح ١٩

(٦) الكافي ٣: ٤٤٠/٦، التهذيب ٣: ٢٢٧-٢٢٨/٥٧٩، الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب المواقيت،

و خسر سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا بأس بصلاة الليل من أول الليل إلى آخره إلا أن أفضل ذلك بعد انتصاف الليل»^(١).

و رواية محمد بن عيسى، قال: كتبت إليه أسأله. يا سيدي روي عن جدك أنه قال. «لا بأس بأن يصلي الرجل صلاة الليل في أول الليل» فكتب «في أي وقت يصلي فهو جائز إن شاء الله»^(٢).

و مقتضى إطلاق بعض هذه الروايات - كالخبرين الأخيرين، و مكاتبة الحسين -: جواز تقديمها على الانتصاف مطلقاً، بل بعضها - كخبر سماعة - كاد أن يكون نصاً في ذلك، و لا يصلح شيء من الأخبار المتقدمة لمعارضته من حيث الدلالة؛ فإن له نوع حكومة على سائر الروايات؛ حيث إنه يدل على أن ما بعد الانتصاف وقت للفضيلة، فيمكن أن يكون تحديد وقتها بما بعد الانتصاف في بعض الأخبار المتقدمة^(٣) في المبحث السابق - كمرسلة الصدوق، و الأخبار الحاكية لفعل النبي صلى الله عليه وآله و الوصي عليه السلام - بلحاظ كونه وقتاً للفضيلة، خصوصاً مع ما عرفت من عدم ظهور ما عدا المرسلة فيما ينافيه، كما أنه يمكن أن يكون ما في بعض الأخبار المتقدمة من تخصيص موضوع الحكم - أعني جواز التقديم من أول الليل - بكونه في السفر أو عند خوف الجلبة و البرودة و نحوه، و كذا ما في بعضها من اشتراطه بخوف الفوت في آخر الليل بهذه الملاحظة، خصوصاً مع

(١) التهذيب ٢: ٣٣٧/١٣٩٤، و ٣: ٢٣٣/٦٠٧، الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب المراقبة، ح ٩ متفاوت يسير.

(٢) التهذيب ٢: ٣٣٧/١٣٩٣، الوسائل، الباب ٤٤ من أبواب المواقف، ح ١٤.

(٣) في ص ٢٩ و ٢٣٦ و ٢٥٤.

صحف ظهور معظم تلك الأخبار في اشتراط كونه لعلّة ؛ لوقوع الاشتراط في كلام السائل، لا في الجواب، بل إشعار الاكتفاء بمثل هذه الأعداء - التي لا تقتضي على تقدير تحققها فوت الصلاة في وقتها، بل الإتيان بها في الوقت فاقدة لبعض شرائطها الاختيارية، كالصلاة مع التيمّم، أو بلا استقرار الذي هو شرط الكمال في النافلة لا الصحة - كون الأمر في حد ذاته مبنياً على التوسعة، لا كون التوسعة ناشئة من الضرورة، وإلا فمن المستبعد رفع اليد عن شرط محقق رعاية لاحتمال فوات شرط اختياري.

اللهم إلا أن تكون الحكمة في الرخصة في التقديم في مثل هذه الموارد كون نفس لنافلة بذاتها في معرض الفوت، حيث إنّ التكليف بها غير الراسي، لربما يتسامح في أمرها المكلف، و يتركها لأدنى منقّة، كتطهير ثوبه و بدنه لدى الحاجة إليه عند عروض الجنابة، أو نزوله عن دابته في أثناء الطريق للتيمّم، فصلاً عما لو توقفت على كفة رائدة، كالوضوء أو الاغتسال بالماء البارد، فالتوسعة في الوقت إنما هو بهذه الملاحظة، لا لرعاية سائر الشرائط المحتملة الفوات.

و كيف كان فمما يؤيد أيضاً جواز التقديم مطلقاً الأخبار المستفيضة الدالة على أن النافلة بمنزلة الهدية متى أتى بها قبلت^(١).

لكن مع ذلك كله فالأحوط بل الأقوى ما حكى عن المشهور من عدم جواز التقديم بلا ضرورة مقتضية له؛ فإن الاعتماد على رواية سماعة وغيره - مما يظهر منه جواز التقديم مطلقاً - بعد إعراض الأصحاب عنها في رفع اليد عن طواهر

(١) لكافي ١٤/٤٥٤:٣، التهذيب ١٠٦٥/٢٦٧:٢ و ١٠٦٦، الاستبصار ١٠٠٩/٢٧٨:١ و ١٠١٠، الوسائل، الباب ٣٧ من أبواب المواقيت، الأحاديث ٣ و ٧ و ٨.

غيرها من الأدلة مشكل.

و ما في بعض الأخبار المتقدمة^(١) من نفي البأس عن التقديم في الليالي القصار أو في السر على الإطلاق لو لم نقل بانصرافه في حد ذاته إلى إرادته في صورة الضرورة و خوف الفوات في آخر الليل، لتعين صرفه إلى ذلك، جمعاً بينه وبين الأخبار الدالة على الاشتراط، المعتصدة بفتوى الأصحاب و نقل إجماعهم عليه.

نعم، الظاهر كفاية مطلق العذر في جوار التقديم.

و لعل ما في المتن و نحوه من تخصيص المسافر و الشاب بالذكر جار مجرى التمثيل، و إلا فالإطلاق - كما حكى عن بعض التصريح به^(٢)، بل في الجواهر: هو معقد ما حكى من إجماع الخلاف^(٣) - أوفق بظواهر النصوص، خصوصاً رواية أبي بصير، المتقدمة^(٤).

و لعله لذا عدّ المحقق الثاني - على ما حكى عنه - من الأعداد المسوغة للتقديم إرادة الجماع^(٥).

و يمكن أن يكون اعتماده في ذلك على استفادته مما دلّ على جوازه عند خوف الجنابة حيث يدلّ على جوازه لدى القطع بحصول الجنابة - كما في العرض - بالفحوى.

(١) في ص ٢٦٤ - ٢٦٧.

(٢) حكاه عن بعض الأصحاب صاحب الجواهر فيها ٢٠٧:٧، وانظر: مستند الشيعة ٦٨:٤.

(٣) جواهر الكلام ٢٠٧:٧، وانظر: الخلاف ٥٣٧:١، المسألة ٢٧٥.

(٤) في ص ٢٦٦.

(٥) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٢٠٦:٧ نعلناً عن حاشيته على الإرشاد، و هي معطوبة.

نعم، ربّما يطهر من الصدوق - على ما حكى عنه - اختصاص الرخصة بالمسافر حيث قال: كلّ ما روي من الإطلاق في صلاة الليل من أوّل الليل فإنّما هو في السمر، لأنّ المفسّر من الأخبار يحكم على المجمل^(١). انتهى.

أقول: فالذي يغلب على الظنّ أنّ التفسير الذي تقدّمت^(٢) حكايته عن لعقبه في ذيل صحيحة ليث من الصدوق باحتجاده، فلا عبرة به.

و أنت خبير بأنّه لا مقتضي للجمع بين ما دلّ على جواز التقديم في السفر و بين غيره ممّا دلّ على جواره في الليالي القصار أو عند خوف البرودة أو الجنابة، بل لو لم يكن النصّ إلّا في خصوص السفر لأمكن دعوى استفادة جواز التقديم في سائر مواقع الضرورة بتنقيح المناط.

(و) كيف كان فقد صرح الأصحاب - رضوان الله عليهم - بأنّه إذا دار الأمر بين التقديم و قضائها بعد خروج الوقت، كان (قضاؤها أفضل) من التقديم.

كما يدلّ عليه ما عن معاوية بن وهب - في الصحيح - عن أبي عبد الله عليه السلام، أنّه قال: قلت له: إنّ رجلاً من مواليك من صلحائهم شكى إليّ ما يلقي من النوم، وقال: إنّّي أريد القيام إلى الصلاة بالليل فيغلبني النوم حتّى أصبح فربما قصبت صلاتي الشهر المتتابع و الشهرين أصبر على ثقله، فقال: «قرّة عين له والله، قرّة عين والله» و لم يرحص في النوافل أوّل الليل، وقال: «القضاء بالنهار أفضل» قلت فإنّ من نسأله أباكراً، الجارية تُحبّ الخير و أهله و تحرص على الصلاة فيعيبها النوم حتّى ربّما قصبت و ربّما ضعفت عن قضائه و هي تقوى عليه في أوّل الليل،

(١) الفقيه ٣: ٣٠٣، و حكاها عنه صاحب الجواهر فيها ١٩٤: ٧.

(٢) في ص ٢٦٤.

فرخص لهم في الصلاة أول الليل إذا ضممن وضيعن القضاء^(١).

و عن محمد بن مسلم - في الصحيح - عن أحدهما عليه السلام، قال قلت له: الرجل من أمره القيام بالليل تمضي عليه الليلة والليلتان والثلاث لا يقوم فيقضي أحب إليك، أم يعجل الوتر أول الليل؟ قال: «لا، بل يقضي وإن كان ثلاثين ليلة»^(٢).
و عن محمد بن مسلم أيضاً، قال: سألت عن الرجل لا يستيقظ من آخر الليل حتى يمضي لذلك العشر والخمسة عشر فيصلّي أول الليل أحب إليك أم يقضي؟ قال: «لا، بل يقضي أحب إليّ، إنّي أكره أن يتخذ ذلك خلقاً»^(٣) و كان رزارة يقول: كيف تقضى صلاة لم يدخل وقتها وإنما وقتها بعد نصف الليل^(٤)

و عن عمر بن حنظلة أنه قال لأبي عبد الله عليه السلام: إنّي مكثت ثمانية عشر ليلة أنوي القيام فلا أقوم، أفأصلي أول الليل؟ قال: «لا، اقض بالنهار، فإنّي أكره أن تتخذ ذلك خلقاً»^(٥).

و يظهر من هذه الرواية و كنا من سابقها أنّ علة أفضلية القضاء^(٦) كون التقديم مؤذياً إلى الاعتقاد بترك التهجّد في آخر الليل الذي هو الأفضل، عكس

(١) الفقيه ١/٣٠٢: ١، و منه إلى قوله: «القضاء بالنهار أفضل»، الكافي ٣/٤١٧: ٢٠، التهذيب ٢/١١٩: ٤٤٧، الاستبصار ١/٢٧٩-٢٨٠/١٠١٥، الوسائل، الباب ٤٥ من أبواب المواقيت، ح ١ و ٢.

(٢) التهذيب ٢/٣٣٨-١٢٩٥، الوسائل، الباب ٤٥ من أبواب المواقيت، ح ٥.

(٣) الخلق: السجدة، القامع مجمع البحرين ٥: ١٥٧ وخلق.

(٤) التهذيب ٢/١١٩: ٤٤٨، الاستبصار ١/٢٨٠-١٠١٦، الوسائل، الباب ٤٥ من أبواب المواقيت، ح ٧.

(٥) الفقيه ١/٣٠٢: ١، الوسائل، الباب ٤٥ من أبواب المواقيت، ح ٣.

(٦) في «ص ١١» زيادة: «بالنهار».

لقضاء بالنهار، فإنه مهما اهتم به انتبه في آخر الليل، كما أشار إليه الإمام عليه السلام في خير المرام، المتقدم^(١) هي المسألة السابقة حيث قال: «فإذا اهتمت بفنائها بالنهار استنهدت» فلا يعد أن يكون تقديمها بالذات أفضل من القضاء لو لا فيه هذه الجهة العارضة، كما لو اتفق الحاجة إليه أحياناً لأمر عارض من غير أن يكون موجباً للاعتياد بأن كان في سفر ونحوه من مواقع الضرورات الاتفاقية، كما يؤيد ذلك المستفيضة المتقدمة النافية للبأس عن تقديمها من غير إشارة في شيء منها إلى أن قضاءها أفضل، بل في بعضها - كحبري الحلبي ومحمد بن حمران - بعد أن نفى البأس عن ذلك أكده بقوله: «وإني لأفعل ذلك»^(٢) وفي بعضها قال: «فضل صلاة المسافر من أول الليل كفضل صلاة المقيم في الحضر من آخر الليل»^(٣)، إلى غير ذلك من التعبيرات التي يتألفها المرجوحية بالإضافة.

ثم إن المنساق إلى الذهن من الغناوى والنصوص الدالة على جواز التقديم من أول الليل حتى من مثل قوله عليه السلام: «صل صلاة الليل في السفر من أول الليل»^(٤) إنما هو إرادة فعلها بعد أداء الفريضة، وعلى تقدير ظهورها في الإطلاق لوجب صرفها إلى ذلك؛ جمعاً بينها وبين موثقة سماعة، التي ورد فيها تحديد وقتها في السفر من حين تُصلي العتمة^(٥).

وربما يظهر من خبر علي بن جعفر - المروي عن قرب الإسناد - عن أخيه

(١) في ص ٢٥٦.

(٢) تقدّم تخريجه في ص ٢٦٥، للهامش (٢ و ٥).

(٣) تقدّم تخريجه في ص ٢٦٧، للهامش (٥).

(٤) تقدّم تخريجه في ص ٢٦٥، للهامش (١).

(٥) تقدّم تخريجه في ص ٢٦٦، للهامش (٦).

موسى عليه السلام. أنه لا يجوز تقديمها على الثلث مطلقاً.

قال: سألته عن الرجل يتخوف أن لا يقوم من الليل أيصلي صلاة الليل إذا
نصرف من العشاء الآخرة؟ وهل يجزئه ذلك؟ أم عليه قضاء؟ قال: «لا صلاة حتى
يذهب الثلث الأول من الليل، والقضاء بالهار أفضل من تلك الساعة»^(١)
لكنه مع ضعف سنده و مخالفة ظاهره للفتاوى لا يصلح لمعارضة موثقة
سماعة و غيرها من الأخبار الدالة على جواز تقديمها من أول الليل، الآية عن
التقييد بما بعد الثلث.

فأولى حمل النهي عن التقديم على الثلث - المستفاد من هذه الرواية -
على الكراهة، بحمل قوله عليه السلام: «لا صلاة» على إرادة نفي الكمال، لا الصحة.
هذا، مع أن ظهورها في نفي الصحة مبني على أن يكون المشار إليه بذلك
لساعة ما بعد ذهاب الثلث، وأما إن كان المراد بها هي الساعة التي قال: «لا صلاة
فيها» أي. قبل ذهاب الثلث - كما لعلّه هو المساق إلى الذهن من نفس التعبير من
حيث هو - فهذه الفقرة بنفسها تصلح قرينة لإرادة نفي الكمال حيث إن المفاصلة
تقتضي المشاركة في أصل الجواز، فيكون إطلاق نفي الصلاة بلحاظ اشتغالها
على متعصية موجبة لمرجوحيتها بالإضافة إلى القضاء الذي هو في حد ذاته
مشمول على التقص.

ثم لا يخفى عليك أن ما ذكره المصنف رحمه الله و غيره - من أن القضاء أفضل
من التعجيل، مع أن مستندهم بحسب الظاهر ليس إلا الأخبار المتقدمة التي يبعد

(١) قرب الإسناد: ٧٥٩/١٩٨، الوسائل، الباب ٤٥ من أبواب المواعيت، ح ٨

حَمْدُهَا عَلَى إِرَادَتِهِ فِي خُصُوصِ الْمَسَافِرِ وَ الشَّابِّ الَّذِي تَمْنَعُهُ رُطُوبَةُ رَأْسِهِ عَنِ الْإِسْنَاءِ - مِمَّا يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ تَخْصِيصَهُمُ الْمَسَافِرَ وَ الشَّابِّ بِالْإِسْتِنَاءِ جَارٍ مُجْرَى التَّمْثِيلِ، وَاللهُ الْعَالِمُ.

(و آخر وقتها) أي صلاة الليل الإحدى عشرة ركعة (طلوع الفجر الثاني) لأنَّه يتحقَّقُ زوال الليل، الذي قد عرفت فيما سبق أنَّ آخره أفضل أوقات صلته خصوصاً الوتر منها، التي ورد فيها أخبار بالخصوص على أنَّ أفضل وقتها الفجر الأول.

و يدلُّ عليه أيضاً بعض الأخبار الآتية التي تدلُّ على صيرورتها قضاءً بعد طلوع الفجر الذي لا يتبادر منه إلا الفجر الصادق.

فما عن السيّد من أنَّ آخر وقتها طلوع الفجر الأول^(١)، ضعيف، بل لم يُعرف له وجه.

و قد حكى عن الذكري أنَّه بعد أن نقل ذلك عن السيّد، قال: ولعنه نظر إلى جواز ركعتي الفجر حيثنذ، والعالب أنَّ دخول وقت صلاة يكون بعد خروج وقت أخرى^(٢). انتهى.

و فيه ما لا يخفى.

(فإن طلع الفجر و لم يكن) قد (تلبّس منها) بشيء أو تلبّس (ب) أقل من (أربع) ركعات (بدأ بركعتي الفجر قبل الفريضة حتّى تطلع الحمرة

(١) جُمِلَ الْعِلْمُ وَالْعَمَلُ ٦١، وَ حَكَاهُ عَنْهُ ابْنُ إِدْرِيسَ فِي السَّرَائِرِ ١٩٥:١، وَ كَذَا الْمَلَامَةُ الْحَلِّي فِي مُخْتَلَفِ الشَّيْخَةِ ٥٦:٢، الْمَسْأَلَةُ ١٢.

(٢) حَكَاهُ عَنْهُ الْحَرَانِيُّ فِي الْحَدَائِقِ النَّاصِرَةِ ٢٣٣-٦، وَانْظُرْ: الذَّكْرَى ٣٧١:٢.

المشرقية، فيشتغل بالفريضة، وإن كان تلبس بأربع تتمها مخففة و لو طلع الفجر).

١ فها هنا مسائل:

الأولى: لو طلع الفجر و قد تلبس بأربع، أتمها، كما عن المشهور^(١)، بل عن بعض دعوى الإجماع عليه^(٢)، و عن آخر نفي الخلاف فيه مقيداً بما إذا لم يحش فضيلة الفرض^(٣).

و يدل عليه ما رواه في التهذيب عن مؤمن الطاق، قال: «إذا كنت صليت أربع ركعات من صلاة الليل قل طلوع الفجر فاتم الصلاة طلع أو لم يطلع»^(٤).
و عن الرضوي^(٥) نحوه بأدنى اختلاف في التعبير.

و الذي يسبق إلى الدهس من الأمر بإتمام الصلاة طلع الفجر أو لم يطلع إرادة الإتيان بالركعات الباقية على وجهها المعهود حتى يكون الوتر آخرها، و مفتضى إطلاقه: عدم المرق في كيفية الإتمام - على تقدير عدم طلوع الفجر بعد الأربع ركعات - بين ما لو خشي معاقبة المعجر في الأثناء أم لا، ولكن الأولى في الصورة الأولى هو البدأ بالوتر، فإنها أحق بآخر الوقت و أولى بالرعاية ممّا عداها من نافلة الليل.

(١) سبه إلى المشهور صاحب كشف اللثام فيه ١١٣:٣، و صاحب الجواهر فيها ٢١٣:٧

(٢) حكاه صاحب الجواهر فيها ٢١٣:٧ عن المصباح للطباطبائي.

(٣) حكاه صاحب الجواهر فيها ٢١٣:٧ عن السيد الطباطبائي في رياض المسائل ٢: ٢٢٩.

(٤) التهذيب ٤: ١٢٥/٤٧٥، الامتناع ١: ١٠٢٥/٢٨٣، الوسائل، الباب ٤٧ من أبواب المواقيت، ح ١.

(٥) الفقه المسبوب للإمام الرضا عليه السلام: ١٣٩، و حكاه عنه الحراني في المحقائق الناضرة ٦: ٢٣٣.

كما يدل عليه خبر يعقوب البرزنجي قال: قلت له: أقوم قبل الحجر بقليل فأصلي أربع ركعات ثم أتخوف أن يتفجر الفجر أبدأ بالوتر أو أتم الركعات؟ فقال: «لا، بل أوتر وأخّر الركعات حتى تقضيها في صدر النهار»^(١).

وصحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سألته عن الرجل يقوم من آخر الليل و هو يخشى أن يفجأه الصبح أبدأ بالوتر أو يصلي الصلاة على وجهها حتى يكون الوتر آخر ذلك؟ قال: «بل يبدأ بالوتر» وقال: «أما كنت فاعلاً ذلك»^(٢).

و يؤيده صحيحة معاوية بن وهب، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «أما يرضى أحدكم أن يقوم قبل الصبح و يوتر و يصلي ركعتي الفجر و يكتب له بصلاة الليل»^(٣).

و لا يخفى عليك أن الأمر بالإتيان في خبر يعقوب و البداية بالوتر في صحيحة محمد ليس للوجوب؛ ضرورة جواز ترك الوتر اختياراً و قضائها في خارج الوقت و جواز الإتيان بأي نافلة أحب في ذلك الوقت فضلاً عن نافلة الليل، فالأمر بالبداة بالوتر عند خوف فوات وقتها ليس إلا لشدة الاهتمام بها و كون مراعاة لوقت بالنسبة إليها أفضل، فلا ممانعة بينه و بين الخبر^(٤) المتقدم الدال

(١) التهذيب ١٢٥٠٢/٤٧٦، الاستبصار ١٠٢٦/٢٨٢:١، الوسائل، الباب ٤٧ من أبواب

لمواقف، ح ٢.

(٢) الكافي ٢٨/٤٤٩:٣، التهذيب ١٢٥٠٢/٤٧٤، الاستبصار ١٠٢٠/٢٨١:١، الوسائل، الباب

٤٦ من أبواب المواقف، ح ٢.

(٣) التهذيب ١٣٣٧/١٣٩١، و ١٤١١/٣٤١، الوسائل، الباب ٤٦ من أبواب المواقف، ح ٣.

(٤) أي: خبر مؤمن الطاق، المتقدم في ص ٢٧٦.

مطاهره على جواز إتمام النافلة على وجهها عند التلبس بأربع ركعات منها، الشامل بإطلاقه لهذا الفرض.

كما أنه لا مسافة بين الصحيحة وبين رواية المفضل، الآية^(١) التي ورد الأمر فيها بنافلة الليل عند الشك في طلوع الفجر، والوتر بعد تبيته، فإن الأمر بالإتمام الوارد في تلك الرواية كالأمر بمسافة الليل عند الشك في خبر المفضل؛ لوروده في مقام توهم الحظر لا يدل على أزيد من المشروعية العير المنافية لأفضية البداية عند خوف خروج الوقت.

نعم، الأحوط تأخير باقي الركعات عن الفريضة إذا أوتر بعد الأربع ركعات عند خوف العوات؛ لقوة احتمال إرادة هذا المعنى من قوله عنه؛ «أو أخر الركعات حتى تقضيها في صدر النهار»^(٢) وإن كان الأقوى عدم وجوبه خصوصاً على تقدير الفراغ من الوتر قبل أن يتبين الفجر، كما سيأتي الكلام فيه؛ لعدم تعيين إرادة هذا المعنى من الرواية، وإمكان حملها على ما لا ينافي الخبر المتقدم^(٣) الدال على جواز إتمام النافلة بعد طلوع الفجر عند التلبس بأربع ركعات منها قبله، العير القاصر عن شمول مثل الفرض.

هذا، مع ضعف الرواية وعدم صلاحيتها لتخصيص الخبر المتقدم^(٤) بغير هذه الصورة.

و أما اعتبار التخفيف - المفسر بقراءة الحمد وحدها في الركعات الباقية

(١) في ص ٢٨٠

(٢) تقدم تخريجه في ص ٢٧٧، الهامش (١).

(٣ و ٤) في ص ٢٧٦.

المأتي بها بعد طلوع الفجر - كما في المتن وغيره: فلم يدلّ عليه دليل خاصّ عند، أنه هو المناسب لرعاية حقّ الفريضة التي نهى عن التطوّع في وقتها، فلا يبعد أن يدعى أن المناق إلى الذهن من الأمر بإتمامها قبل الفريضة بواسطة هذه المناسبة إنما هو إرادتها مخفّعة.

و ربّما يستدلّ له بخبر إسماعيل بن جابر أو عبد الله بن مسان، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني أقوم آخر الليل وأخاف الصبح، قال: «اقرأ بالحمد واعجل واعجل»^(١) لأولوية ما بعد الصبح ممّا قبله.

وفيه: ما لا يخفى.

الثانية: ظاهر المتن وغيره - بل ربّما نسب^(٢) إلى المشهور - أنه لو طلع الفجر ولم يتلبس بشيء منها أو قلّس بأقلّ من أربع ركعات، بدأ بالفريضة، كما في كثير من العبارات، أو بركعتي الفجر قبل الفريضة كما في المتن، فلا تزاحم بها الفريضة.

و عمدة مستند الحكم بحسب الظاهر هي الأخبار الآتية الناهية عن التطوّع في وقت الفريضة، و ستعرف - إن شاء الله - أنها لا تدلّ على عدم الجواز، بل على لمرجوحية بالإضافة.

و استدللّ له أيضاً بصحيفة إسماعيل بن جابر قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام:

(١) الكافي ٣/٤٤٩، التهذيب ٢/١٢٤:٤٧٣، الاستبصار ١/٢٨١-٢٨٠: ١٠١٩، الوسائل،

الباب ٤٦ من أبواب المواقيت، ح ٩.

(٢) الناسب هو الشهيد في الذكرى ٢/٣٧٢.

أو تر بعد ما يطلع الفجر؟ قال: «لا»^(١).

والتقريب: أنه إذا امتنع الوتر بعد الفجر، امتنع ما قبله بالطريق الأولى
و يمكن الحدشة فيه بما عرفت من مشروعية الوتر بعد الفجر في الجملة
بصاً و فتوى.

أما قبل صلاة الصبح: فعلى تقدير كونها مسبقة بأربع ركعات من نافلة
الليل في وقتها.

و أما بعدها: فمطلقاً

و حملها على إرادة الإيتار قبل صلاة الصبح ما لم يكن مسبوقاً بنافلة الليل
مع ترك الاستعمال، المقتضي للعموم ليس بأولى من حمل الرواية على إرادة عدم
تأخير الوتر إلى أن يطلع الفجر، لا عدم جواز الإتيان بها.

و استدلل أيضاً بمفهوم الشرط في خبر^(٢) مؤمن الطاق، و بخبر المفضل بن
عمر، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أقوم و أنا أشك في الفجر، فقال: «صل على
شكك، فإذا طلع الفجر فأوتر و صل الركعتين، و إذا أت قمت و قد طلع الفجر
فابدأ بالمريضة، و لا تصل غيرها، فإذا فرغت فاقض ما فاتك، و لا يكون هذا عادة،
و إنك أن تطلع على هذا أهلك فيصلون على ذلك و لا يصلون بالليل»^(٣).

و لا يحصى عليك أن قوله عليه السلام: «و إذا أت قمت» إلى آخره، و إن كان

(١) التهذيب ٢: ١٢٦/٤٧٩، الاستبصار ١: ٢٨١/١٠٢١، الوسائل، الباب ٤٦ من أبواب
المواقيت، ج ٦.

(٢) تقدم تحريجه في ص ٢٧٦، الهامش (٤).

(٣) تهذيب ٣: ٣٣٩/١٠٤٢، الوسائل، الباب ٤٨ من أبواب المواقيت، ج ٤.

بظاهره ظاهر الاطلاق على المدعى لكن مقتضى إطلاق قوله عليه السلام في الفقرة المتقدمة عليه: «إذا طلع الفجر فأوتر» جواز الإيتار بعد طلوع الفجر عند التلبس بأقل من أربع ركعات في زمان الشك، وهذا ينافي المطلوب.

اللهم إلا أن يقتد هذا الإطلاق بمفهوم الشرط في خبر^(١) مؤمن الطاق وهو لا يخلو عن تأمل؛ إذ لا تنافي بين الخبرين؛ لجواز أن يكون الإيتار بعد طلوع الفجر مشروطاً بمطلق التلبس ولو بركعتين، والإتمام مشروطاً بالتلبس بأربع ركعات، فليتأمل.

ثم إن ههنا أخباراً مستفيضة تدل على خلاف المشهور.
منها: صحيحة عمر بن يزيد عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألته عن صلاة الليل والوتر بعد طلوع الفجر، فقال: «صلها بعد الفجر حتى تكون في وقت تصلي العداة في آخر وقتها، ولا تعد ذلك في كل ليلة» وقال: «أوتر أيضاً بعد فراغك منها»^(٢).

و صحيحة عمر بن يزيد أيضاً، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أقوم وقد طلع الفجر فإن أبدأ بالفجر صلّيتها في أول وقتها، وإن بدأت بصلاة الليل والوتر صلّيت الفجر في وقت هؤلاء، فقال: «أبدأ بصلاة الليل والوتر، ولا تجعل ذلك عادة»^(٣).

(١) تقدّم الخبر في ص ٢٧٦.

(٢) التهذيب ٢/١٢٦: ٤٨٠، الاستبصار ١/٢٨٢: ١٠٢٤، الوسائل، الباب ٤٨ من أبواب المواقيت، ح ١.

(٣) التهذيب ٢/١٢٦: ٤٧٧، الاستبصار ١/٢٨١: ١٠٢٢، الوسائل، الباب ٤٨ من أبواب المواقيت، ح ٥.

و صحيحة سليمان بن خالد قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: «ربما قمت و قد طلع الفجر فأصلي صلاة الليل و الوتر والركعتين قبل الفجر ثم أصلي الفجر» قال: قلت: أفعل أنا إذا؟ قال: «نعم، و لا يكون منك عادة»^(١).

و رواية إسحاق بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أقوم و قد طلع الفجر و لم أصلي صلاة الليل، فقال: «صلي صلاة الليل و أوتر و صلي ركعتي الفجر»^(٢). و قد حكى عن الشيخ أنه أجاب عن هذه الأخبار بحملها على الرخصة، قال: هذه رخصة لمن آخر لاشتغاله بشئ من العبادات^(٣). انتهى.

و لو قال بأنه رخصة لأولي الأعذار أو لخصوص النائم قبل الفجر، لكان أوفق بموارد النصوص.

و عن المحقق في المعتبر - بعد أن ذكر أن فيه روايتين، إحداهما: يتم النافلة مزاحماً بها الفريضة. و الأخرى: يبدأ بالفجر - أن اختلاف الفتوى دليل التخيير^(٤). يعني بين فعلها بعد الفجر قبل الفرض و بعده. و عن جملة^(٥) ممن تأخر عنه اختياره.

و في الحدائق حملها على الرخصة في بعض الأوقات من باب الاتفاق، لا

(١) التهذيب ١٤٠٣/٣٣٩٠٢، الوسائل، الباب ٤٨ من أبواب المواقيت، ح ٣

(٢) التهذيب ١٢٦:٢/٤٧٨، الاستبصار ١٠٢٣/٢٨١:١، الوسائل، الباب ٤٨ من أبواب المواقيت، ح ٦.

(٣) التهذيب ١٢٦:٢، دليل ح ٤٧٨، و حكاه عنه البحراني في الحدائق الناصرة ٢٣٦-٢٣٥:٦.

(٤) المعتبر ٦٠-٥٩:٢، و حكاه عنه البحراني في الحدائق الناصرة ٢٣٦:٦.

(٥) منهم: لعلمي في مدارك الأحكام ٨٢:٣ و السرواري في ذخيرة المعاد: ٢٠٠، و حكاه عنهم البحراني في الحدائق الناصرة ٢٣٦:٦.

على الإطلاق، فالترم بحرمة التقديم؛ لكونه تطوعاً في وقت المريضة إلا أحياناً؛
لهذه الأخبار التي وقع فيها التصريح بأنه لا يجعل ذلك عادة ولا يعتمد ذلك في
كل ليلة^(١).

وقد تكلف بعض^(٢) من وافق المشهور في حمل الروايات على بعض
المحامل التي كادت الروايات تكون نصاً في خلافها، كحمل الفجر على العجر
الأول، أو حمل طلوع الفجر على ما يقرب منه، أي ما قبله بقليل بحيث تقع أربع
ركعات من نافلة الليل في وقتها، أو نحو ذلك مما لا يخفى ما فيه.

فالإنصاف أن طرح هذه الأخبار مع صحتها واستفاضتها واعتناء الشيخ و
المحقق وغيرهما بها من غير معارض معتد به مشكل، و تأويلها على ما يوافق
المشهور أشكل، و الأخبار الناهية عن التطوع في وقت الفريضة أعم مطلقاً من
هذه الأخبار، فعلى تقدير العمل بظاهر تلك الروايات والعص عنها مستحرفه يجب
تخصيصها بهذه الأخبار. و ورودها في من قام بعد طلوع الفجر لا يوجب قصر
الحكم عليه، كما قد يتوهم؛ فإن الأحكام الشرعية لا تخصص بمواردها.

هذا، مع إطلاق السؤال في الصحيحة الأولى و عدم وقوعه في خصوص
من قام بعد طلوع الفجر أو أخرها لعذر. و في نهى الإمام عليه السلام عن أن يعتمد ذلك
في كل ليلة إشارة إلى عدم إرادته في خصوص من كان معذوراً في التأخير، كما أن
ما في سائر الأخبار من النهي عن أن يجعل ذلك عادة تنبيه على ذلك.

وقد ظهر بذلك أيضاً ضعف ما زعمه صاحب الحقائق من أن النهي عن أن

(١) الحقائق المصرة ٦: ٢٣٦.

(٢) صاحب الجواهر فيها ٢١١: ٢٧.

يتعمده في كل ليلة و يتخذ عادةً دليل على اختصاص الرخصة ببعض الأوقات لا على الإطلاق.

توصيحه: أن المقصود بالنهي هو المنع عن أن يتعود على تأخيرها إلى ذلك الوقت في كل ليلة، لا عن أن يقدمها على الصبح بعد أن أخرها إلى ذلك الوقت، فالنهي عن الاعتياد في هذه الأخبار ليس إلا كالنهي عنه في خبر المعضل، المتقدم^(١) بعد الأمر بقضاء ما فات بعد الفراغ من الغريضة حيث قال: «و لا يكون هذا عادة، وإياك أن تطلع على هذا أهلك، فيصلون على ذلك و لا يصلون بالنيل» فالنهي عن الاعتياد ليس إلا للكرامة؛ ضرورة جواز تركها رأساً في كل ليلة فصلاً عن تأخيرها إلى الصبح.

فالأظهر حواز الإتيان بإفلة الليل بعد طلوع الفجر قبل الصبح مطلقاً حصراً الوتر منها؛ فإنه يدل عليه بالخصوص - مضافاً إلى هذه الأخبار - جملة من الروايات:

منها: صحيحة عبدالله بن سنان، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «إذا قمت و قد طلع العجر فابدأ بالوتر ثم صل الركعتين ثم صل الركعات إذا أصبحت»^(٢)

و يدل عليه أيضاً بعض الأحبار الآتية، بل ربما يقتضيه إطلاق الفقرة الأولى من رواية المعضل، المتقدمة^(٣)، كما تقدمت الإشارة إليه.

(١) في ص ٢٨٠

(٢) التمهيد ١٠٢/٣٤٠٧، الوسائل، أبواب ٤٦ من أبواب المواقيت، ح ٩.

(٣) في ص ٢٨٠

لكن مقتضى طاهر العقدة الثانية منها: عدم جواز الإتيان بشيء من نافلة الليل،

بل ولا ركعتي المعجر قبل الفريضة إذا قام بعد طلوع المعجر.

لكنها لا تصلح لمعارضة ما عرفت و ستعرف، خصوصاً الأخبار الآتية الدالة

على جواز الإتيان بركعتي المعجر بعد طلوع المعجر.

والأولى حمل النهي عن أن يصلى غير الفريضة - بعد صرفه إلى ما عدا

الركعتين - على مرجوحية فعلها قبل الفريضة بالإضافة إلى قضائها بعد الفراغ منها،

كما يؤيده الأخبار الناهية عن التطرّع في وقت الفريضة، بناءً على حملها على

المرجوحية بالإضافة، كما سيأتي التكلّم فيه إن شاء الله.

لكن قد يشكل ذلك بأنّ الأخبار المتقدمة ظاهرها استحباب البدأة بصلاة

الليل بعد المعجر و تأخير الفريضة عنها، بل كاد أن يكون هذا صريح بعضها،

كصحيفة عمر بن يزيد، الثانية^(١)

اللهم إلا أن يقال: إنّ المقصود بهذه الروايات ليس إلا بيان عدم فوات نافلة

الليل بفوات وقتها، واستحباب الإتيان بها قبل فريضة الصبح ما لم تراحم الفريضة

في آخر وقتها، ولا ينافي ذلك كون إتيانها بعد الفريضة أفضل من إيقاعها قبلها.

فما في تلك الأخبار من الأمر بفعلها قبل الفريضة أريد بها فعلها كذلك في

مقابل تركها رأساً، لا تأخيرها عن الفريضة.

و ما في بعضها من الأمر بالبداة بها و تأخير الفريضة عنها لمشعر

بمرجوحية العكس منوّل على ما تقتضيه العادة من أنّه عند البدأة بالتأقلة لا يدع

(١) المتقدمة في ص ٢٨١

الفريضة، وعند البدأة بالفريضة يقتصر عليها، فليتناقل.

الثالثة: قد أشرنا آنفاً إلى أنَّ الأفضل تخصيص أحر الليل بالوتر و أنَّ الأولى عند ضيق الوقت هو البدأة بالوتر وقضاء ما عداها من نافلة الليل في صدر النهار، والأحوط بل الأفضل تأخيرها عن الفريضة.

فلو ظنَّ الصيق فوتر و صلى ركعتي الفجر ثم انكشف خطؤه و بقاء الليل، ففي محكي الدروس و الذكرى أنَّه يصيف إلى ما صلى ستاً، و يعيد ركعة الوتر و ركعتي الفجر، ثم نُسبه إلى الشيخ المفيد^(١)، ثم نقل عن الشيخ علي بن بابويه أنَّه يعيد ركعتي الفجر لا غير^(٢).

أقول: قد يتراءى من عبارتهم إهمال ركعتي الشفع و إسقاطهما من البين في الفرض مع أنَّه لا مقتضي لذلك.

فالذي يعلب على الظن أنَّ مرادهم بالوتر فيما هو المفروض موضوعاً للكلام هو معناها الأعم من الركعات الثلاث، كما أنَّ الطاهر أنَّها بهذا المعنى هو المراد من النصوص و الفتاوى الدالة على أفضلية إيقاعها في أحر الليل و البدأة بها عند ضيق الوقت، فمحَلُّ الكلام على الطاهر فيما إذا أتى بالركعات الثلاث و ركعتي الفجر ثم انكشف بقاء الوقت، و قد حكم ابن بابويه في الفرض بأنَّه يحسب الجميع من نافلة الليل، فيصيف إليها ستاً فيصير المجموع إحدى عشرة

(١) المضة: ١٤٤.

(٢) حكاه عنه أيضاً ابن إدريس في السرائر ٣٠٨:١، و العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٣٣٤:٢، المسألة ٢٢٥.

(٣) الدروس ١٤١:١، الذكرى ٣٧٤:٢-٣٧٥، و حكاه عنهما البحراني في الحقائق الناصرة ٢٣٨:٦.

ركعة، وهي نافلة الليل، ثم يأتي بركعتي الفجر، وقد أفتى الشيخ المفيد - على ما حكاه عنه الشهيد في الكتابين - بأنه يعيد أيضاً ركعة الوتر، أي مفردتها، فإنها هي المتبادر من الركعة، لا الركعات الثلاث.

وعن الذكرى أيضاً بعد ما سمعت حكايته عن المفيد أنه نقل عن الشيخ في المبسوط أيضاً أنه قال: لو نسي ركعتين من صلاة الليل ثم ذكر بعد أن أوتر، قضاهما، وأعاد الوتر^(١).

ثم قال ما لفظه: وكان الشيخين نظرا إلى أن الوتر خاتمة الوافل ليوترها^(٢). انتهى.

و لا يخفى عليك أن كلامهم مني على جواز العدول عن نافلة العجر إلى نافلة الليل.

و على هذا فما ذكره ابن بابويه - من أنه يضيف ستاً و يعيد ركعتي العجر لا غير - أوفق بالقواعد؛ لأن الوتر وقعت صحيحة، فلا مقتضي لإعادتها.

و ما يقال من أنه أتى بها في الوقت لتخيل الأمر بزعم الضيق فلم تكن في الواقع مأموراً بها، مدفوع: بما عرفت في صدر الكتاب من أن الوتر في حد ذاتها نافلة مستقنة لا تتوقف صحتها على ترتبها على نافلة الليل، فهي بنفسها صلاة مأمور بها، وإنما أثر ظن الضيق في قصد الخروج عن عهدها، لا في صيرورتها مأموراً بها، وهذا غير ضائر في سقوط الأمر بحصول المأمور به، ولعمرة لم يتعرضوا في كلماتهم المتقدمة لحال الشفع، فإنه لا مقتضي لإعادتها بعد

(١) المبسوط ١: ١٣١.

(٢) الذكرى ٢: ٣٧٥، و حكاه عنه البحراني في الحقائق الباصرة ٦: ٢٣٨.

وقوعها صحيحة.

و أما الوتر فهي أيضاً وإن كانت كذلك لكن يمكن القول بإعادتها؛ لعارضه الشيخ بإساده عن عقبة بن خالد عن أبي عبدالله عليه السلام عن رجل صلى صلاة الليل و أوتر ذكر أنه نسي ركعتين من صلاته، كيف يصنع؟ قال: «يقوم فيصلي ركعتين التي نسي مكانه ثم يوتر»^(١).

و يؤيده ما دلّ على استحباب جعل الوتر خاتمة نوافله، كقوله عليه السلام في خبر زرارة: «ولكن آخر صلاتك وتر ليلتك»^(٢).

و يحتمل أن يكون المراد بالوتر في الروايتين أعم من الشفع.
و ربما يستدل له أيضاً بمرسلة إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «إذا قام الرجل من الليل فطن أن الصبح قد أضاء فأوتر ثم نظر فرأى أن عليه ليلاً - قال -: يصيف إلى الوتر ركعة ثم يستقل صلاة الليل ثم يوتر بعده»^(٣).
و فيه: أنها إنما تدلّ على مشروعية إعادة الوتر عند إضافة ركعة إلى ما صلاها وجعلها نافلة أخرى، وهذا ممّا لا شبهة فيه وإن كان قد يستشكل في أصل العدول إذا كان بعد الفراغ منها، كما لعله المناسق إلى الذهن من الرواية، ولذا ربما تُرلّ على ما إذا نظر إلى الفجر و هو في أثناء الصلاة.
و كيف كان فهذه الرواية أيضاً لا تخلو عن تأييد للمدعى، فالقول بإعادتها

(١) التهذيب ٢: ١٨٩/٧٤٩، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب المخلل الواقع في الصلاة، ح ١.

(٢) الكافي ٣: ٤٥٣/١٢، التهذيب ٢: ٢٧٤/١٠٨٧، الوسائل، الباب ٤٢ من أبواب بقية الصلوات المتدوية، ح ٥.

(٣) التهذيب ٢: ٣٢٨/١٣٩٦، الوسائل، الباب ٤٦ من أبواب المواقيت، ح ٤.

لإدراك فصيحة الاحتتام بالوتر أقرب و أنسب بما تقتضيه قاعدة المسامحة خصوصاً إن قلت بجواز إعادة العبادة للإجادة، كما نفياً البعد عنه في بعض المباحث المتقدمة في كتاب الطهارة.

و لكن الأقوى جواز الاجتزاء بما صلاها؛ لما أشرنا إليه من صحتها و وقوعها مطابقة للأمر المتعلق بها.

و لا تصلح رواية عقبة و غيرها مما ذكر دليلاً لإثبات ما يندفي قعدة الإجرء، أو للتصرف في موضوعها بجعل تأخير الوتر عمداً شرطاً في صحتها بعد أن ثبت جواز الافتصار عليها اختياراً، فهي محمولة على الاستحباب. و مما يؤيد ذلك - مضافاً إلى ما ذكر - ما عن الفقه الرضوي، قال: «فإن كنت صليت الوتر و ركعتي الفجر و لم يكن طلع الفجر فأضف إليها ست ركعات و أهد ركعتي الفجر و قد مضى الوتر بما فيه»^(١).

و خبر علي بن عبدالعزيز، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أقوم و أنا أتخوف الفجر، قال: «و أوتر» قلت، فأبظر فإذا عليّ ليل، قال: «فصل صلاة الليل»^(٢) ثم إن قد أشرنا آنفاً إلى أن احتساب ركعتي الفجر من نافلة الليل مني على جواز العدول من نافلة إلى أخرى.

و هو لا يخلو عن نظر، خصوصاً بعد الفراغ منها، كما هو محل البحث. و ربما يستدل لذلك بمرسلة إبراهيم، المتقدمة^(٣).

(١) الفقه المسبوق للإمام الرضا عليه السلام. ١٣٩، و حكاه عنه البحراني في الحقائق الماصرة ٢٣٩، ٦

(٢) التهذيب ٢: ٣٤٠/١٤٠٦، الوسائل، الباب ٤٦ من أبواب المواقيت، ح ٨

(٣) هي ص ٢٨٨

و بخبر علي بن عبدالله بن عمران عن الرضا عليه السلام، قال: إذا كنت في صلاة الفجر فخرجت و رأيت الصبح فزّد ركعةً إلى الركعتين اللّتين صلّيتهما قبل، واجعله وترًا^(١).

و فيه: أنّ غاية ما يستفاد من المرسلة إنّما هو العدول من نافلة خاصّة إلى نافلة مطلقة، فإنّ طاهرها يجعل الوتر بعد إضافة ركعةٍ إليها نافلةً أخرى غير نافلة الليل، وهذا ممّا يمكن الالتزام به في الجملة وإن لم يدلّ عليه دليل خاصّ، كما لو شرع - مثلاً - في صلاة جمع فصلّى ركعةً ثمّ رجع عن قصده و أضاف إليها ركعةً مخففة بقصد وقوعها امتثالاً للأمر بطبيعة الصلاة التي هي حبر موضوع، وهذا وإن لا يخلو عن بحثٍ لكن الحقّ جواره، نظير ما لو صام بعض اليوم بقصد الاعتكاف و رجع عن قصده و أتمّ صوم ذلك اليوم قرينةً إلى الله بلمحاظ كون طبيعة الصوم من حيث هي محبوبةً عند الله تعالى.

و هذا ممّا لا ينبغي الإشكال فيه، وإنّما الإشكال فيما إذا أراد أن يجعله قسمًا آخر من الصوم مباينًا^(٢) لذلك الصوم في الصنف، كصوم الكفّارة أو القضاء أو نحو ذلك كما فيما نحن فيه.

و أمّا الرواية الثانية فهي لا تخلو عن تشابهٍ لما في متنها من التهاوت، و لذا، يحتمل المحدث الكاشاني وقوع التحريف فيه من النسخ و كون صلاة الفجر في الأصل صلاة الليل^(٣).

(١) التهذيب ٢: ٣٣٨/١٣٩٧، الوسائل، الباب ٤٦ من أبواب المواقيت، ح هـ.

(٢) هي النسخ الحظيّة والحجريّة: مباين، و الظاهر ما أبشناه.

(٣) الوافي ٣٣٩٧.

وكيف كان والاعتماد على مثل هذه الرواية - مع ما في متنها من التهاوت و
في سندها من القصور - في إثبات مثل هذا الحكم المخالف للقواعد مشكل، والله
لعالم.

تنبيه: لا شبهة في انقضاء الليل عند طلوع الفجر الصادق واستباته.
فما حكى عن الأعمش وغيره - من القول بامتداد الليل إلى طلوع الشمس،
و أن ما بين الطلوعين من الليل^(١) - لا يخلو عن غرابة؛ ضرورة عدم صدق الليل
على ما قبل طلوع الشمس بعد أن أضاء الصبح وأسفر لأفقه ولا عرف ولا شرعاً،
بل يصح سلبه عنه على وجه غير قابل للتشكيك.
وأعرب من ذلك: ما نسب إليه من تجويزه الأكل والشرب للصائم إلى
طلوع الشمس^(٢)، مع مخالفته للكتاب والسنة وإجماع الأمة بل الضرورة من
الدين.

والمعجب من صاحب الجواهر^(٣) وغيره^(٤) حيث أتعبوا بالهم في إبطال هذا
القول بإيراد الحجج من الآيات والأخبار والاستشهاد عليه بكلمات الفقهاء و
المفسرين والحكماء الإلهيين والرياضيين واللغويين، مع أن بطلانه أوضح من
أن يرهن عليه، فإن عدم صدق آخر الليل على قريب طلوع الشمس سديهي،
واقامة البراهين عليه يرههم كونه من النظريات القابلة للتشكيك.
ولعل من زعم أن ما بين الطلوعين من الليل اغتر بما جرى عليه اصطلاح

(١) و (٢) المجموع ٤٥:٣.

(٣) جواهر الكلام ٢٢٠:٧ وما بعدها.

(٤) كالمجلسي في بحار الأنوار ٧٧:٨٣ وما بعدها.

المستجيبين من تسمية ما بين طلوع الشمس و غروبها يوماً، و من غروبها إلى طلوعها ليلاً بلحاظ أحكامهم المتعلقة بالموضوعين، و من شبروع إطلاق اليوم هي العرف على الأول، و تسمية الروال نصف النهار وانصراف إطلاقه إليه، بل صحة سلبه عما قبله، فهذا دليل على أن اليوم ابتداءً أول طلوع الشمس، وإلا لكان نصف النهار قبل الروال، و مقتضاه: امتداد الليل إلى طلوع الشمس؛ إذ لا واسطة بين الليل و النهار بشهادة العرف.

و فيه: أن عدم صدق الليل على ما قبل طلوع الشمس أبين لدى العرف، و كذا في إطلاقات الشارع و عرف المتشرعة من انتفاء الواسطة بينهما، فإن كان ابتداء اليوم عرفاً أو شرعاً من عند الطلوع و لم يكن قبله من اليوم لديهم، و جب أن يكون ما بين الطلوعين واسطةً بينهما، كما هو أحد الأقوال في المسألة.

و يشهد له. بعض^(١) الأخبار الدالة على أن ما بين الطلوعين ليس من ساعات الليل و لا من ساعات النهار.

و لكن الذي يقتضيه التحقيق أن ابتداء اليوم شرعاً و عرفاً إنما هو من طلوع الفجر و إضاءته، ولكن كثيراً ما يطلق اليوم في عرف أرباب الحرف و الصناعات في مقام الإجازات و المعاملات على المعنى الأول حتى أنهم كثيراً ما يطلقون أول الصبح و يريدون منه بعد طلوع الشمس، مع أنه لا شبهة في أن الصبح صادق على ما قبله.

و الحاصل: أن لليوم إطلاقين: فتارة يطلق على ما بين طلوع الفجر إلى

(١) الكافي ٩٤/١٢٣٨.

لغروب، وأُحرى على ما بين طلوع الشمس إلى غروبها وربما يُعبرُ في عرف لعقهاء عن المعنى الأول بيوم الصوم، وعن الثاني بيوم الأجير. ولا ريب في كونه حقيقة في المعنى الأول، فإنه بعد أن أسفر الصبح وأضاء لا يصح عرفاً أن يقال، لم يدخل النهار، والآن ليس بيوم.

و أمّا إطلاقه على المعنى الثاني فلا يبعد أن يكون مبنياً على المسامحة بتزويل ما قبل طلوع الشمس منزلة ما قبل اليوم بلحاظ عدم ترتب آثار اليوم عليه من الاشتغال بالأعمال والصنائع.

وكيف كان فهذا الاستعمال شائع، ولا يبعد أن تكون تسمية الزوال نصف النهار جرياً على هذا الاستعمال وإن احتمل قوياً أن يكون مأخذاً قول المنجمين الذين لا ينتصف النهار عندهم حقيقةً بحسب ما جرى عليه اصطلاحهم إلا إذا وصلت الشمس إلى الدائرة المسماة عندهم بدائرة نصف النهار.

والحاصل: أنَّ مفهوم اليوم والنهار وإن كان قابلاً للتشكيك في صدقه على ما قبل طلوع الشمس بلحاظ شيوخ استعمالهما فيما بعده وإن كان مقتضى الإنصاف وضوح صدقهما عليه وعدم صحة السلب عنه لكن لامجال للتشكيك في عدم صدق اسم الليل عليه، كما هو واضح.

وربما يستدلُّ للمقول المزبور - أي كون ما بين الطلوعين من الليل - بأخبار قاصرة السند غير متضمنة المفاد.

كحبر عمر بن حنظلة، أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام، فقال له: زوال الشمس يعرفه بالنهار فكيف لنا بالليل؟ فقال: «الليل زوال كروال الشمس» قال: فبأي شيء يعرف؟

قال: «بالنجوم إذا انحدرت»^(١).

و حرر أبي بصير - المروي عن كتاب محمد بن علي بن محبوب - عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «دلك الشمس زوالها، و غسق الليل بمنزلة الزوال من النهار»^(٢).

و غير ذلك مما وقع فيه التعبير عن الانتصاف بالزوال.

مثل: مكاتبة الحسين، قال: كتبت إليه في وقت صلاة الليل، فكتب: «عند زوال الليل - و هو نصفه - أفضل»^(٣).

و في الرياض - بعد أن نقل القول باعتبار طلوع الشمس في النصف - عند البحث عن وقت صلاة الليل - عن بعض^(٤) الأصحاب، و استدلل عليه بالخبرين و طعن في سندهما - قال: إلا أنهما مناسبان لتوزيع الصلوات على أوقاتها، و مع ذلك هو أحوط جداً سيما مع وقوع التعبير عن الانتصاف بالزوال في غيرهما من الأخبار و إن كان فيه أيضاً قصور في السند؛ لاحتمال حصول الجبر بكثرة العدد، فتأمل^(٥). انتهى.

و لعلّه أشار بالتأمل إلى عدم صلاحية الكثرة لجبر مثل هذه الروايات المتأكد ومنها بمخالفة المشهور.

و ما ذكره من أنّه أحوط فكأنّه أراد بالنسبة إلى صلاة الليل، التي هي محلّ الكلام، و إلا فبالنسبة إلى صلاة العشاء خلاف الاحتياط، كما هو واضح.

(١) المفيد ١٤٦١/٦٧٧، الوسائل، الباب ٥٥ من أبواب المواقيت، ح ١.

(٢) السرائر ٣/٦٠٢، الوسائل، الباب ٥٥ من أبواب المواقيت، ح ٢.

(٣) تقدّم تحريرها في ص ٢٥٨، الهامش (٤).

(٤) هو السبزواري في كفاية الأحكام: ١٥.

(٥) رياض المسائل ٢: ١٩٧-١٩٨.

و أمّا ما ذكره من مناسبة الروایتین لتوزيع الصلوات على أوقاتها فلم نتحصّل مراده.

و كيف كان فلا يخفى عليك أن دلالة الروایات المتقدّمة على المدّعى أضعف من سندها.

أمّا ما عدا الرواية الأولى: فواضح: إذ لم يثبت أن زوال الليل - الذي وقع التعبير به عن النصف - أريد منه الوقت الذي مالت الشمس فيه عن دائرة نصف النهار من تحت الأرض، بل الظاهر أن المراد بزوال الليل هو النصفه على إجماله، وكذا غنى الليل على ما يظهر من الأخبار الواردة في تفسيره ليس إلا ذلك، فهو بمنزلة الزوال من النهار الذي أريد منه يوم الأجير، لا يوم الصوم، فتشبيه عسق الليل بالزوال من النهار أو التعبير عن نصف الليل بالزوال أو ما جرى هذا المجرى لا يدلّ على أن الليل يمتدّ إلى طلوع الشمس.

نعم، ربما يستشعر ذلك من المناسبة بين الغسق المفسّر بنصف الليل، وبين وصول الشمس إلى دائرة نصف النهار من تحت الأفق، و من مقابلة اليوم بالليل في هذه الاستعمالات التي أريد فيها من اليوم يوم الأجير

لكن لا ينبغي الالتفات إلى مثل هذه الإشعارات في إثبات المعنى المخالف للعرف و اللغة، كما هو واضح.

و أمّا الرواية الأولى. فتقريب الاستشهاد بها لمدّعى الخصم هو: أن المراد بالنجوم النجوم لطواله عند غروب الشمس، فاحذارها عبارة عن ميلها عن دائرة نصف النهار، وهذا لا يكون إلا عند انتصاف الليل إذا كان آخره طلوع الشمس

و فيه: أنَّ الرواية - بحسب الظاهر - مسوقة لبيان مُعرّفٍ تقريبيٍّ لمعرفة انتصاف الليل باستباطه من سير الكواكب وميلها إلى الأفول، وإلا فلا يستقيم هذا التعريف، سواء قلنا بأنَّ الليل إلى طلوع الشمس أم إلى طلوع الفجر، لا لمجرد ما قيل من أنَّ النجوم لا تستبين عند الغروب، فالمراد بها النجوم التي تبيّن في ناحية المشرق أوائل الليل و تنحدر في أواسطه، بل لاختلاف مطالع الكواكب.

فما ذكره في تقريب الاستدلال إنَّما يستقيم بالنسبة إلى كوكب طلع أول الليل من مشرق الشمس في نهاره، فيكون عروبه مقارناً لطلوع الشمس في غده تقريباً. وأمّا إذا طلع من مطلع آخر فيختلف اختلافاً فاحشاً؛ فإنّه ربما يغيب قبل نصف الليل إذا كان قريباً من القطب الجنوبي، وربما لا يتعدّي عن دائرة نصف النهار إلى قريب طلوع الفجر إذا كان عكسه. وحمل النجوم على إرادة خصوص الكوكب المفروض طلوعه أول المغرب من مشرق الشمس في ذلك اليوم بالخصوص كما ترى. فليس المقصود بالرواية إلاّ الإرشاد إلى طريق معرفة انتصاف الليل على سبيل التقريب.

و كيف كان فهذه أحبار متشابهة لا يجوز رفع اليد بواسطتها عن المحكمات، وقد أشرنا إلى أنّه لا إجمال في مفهوم الليل، ولا إخفاء في عدم صدقه على ما بعد الصبح الصادق لالعة ولا عرفاً ولا شرعاً، فلا يجوز التشكيك في ذلك بمثل هذه الأخبار ولو على تقدير تسليم ظهورها في المدعى، فإن أمكن توجيهها على وجه لا ينافي ذلك فهو، وإلا وجب ردّ علمها إلى أهلها.

فظهر بما ذكرنا أنَّ انتصاف الليل - الذي هو آخر وقت صلاة العشاء و أول وقت صلاة الليل - هو المنتصف بين المغرب و بين طلوع الفجر، لا بين عيوبه

القرص و طلوعها، كما توهمه بعض الأصحاب على ما حكاه عنه في الرياض في عبارته المتقدمة^(١).

ويظهر من رسالة^(٢) [سليمان بن] ^(٣) حفص، المروية عن العسكري عليه السلام أن علامة انتصاف الليل ظهور بياض في وسط السماء.

قال عليه السلام: «إذا انتصف الليل ظهر بياض في وسط السماء شبه عمود من حديد تضي له الدنيا، فيكون ساعة و يذهب، ثم تغلم، فإذا بقي الثلث الأخير من الليل ظهر بياض من قِبَل المشرق فأضاءت له الدنيا، فيكون ساعة ثم يذهب، وهو وقت صلاة الليل، ثم تغلم قبل الفجر، ثم يطلع الفجر الصادق من قِبَل المشرق» و قال: «من أراد أن يصلي في نصف الليل فيطول فذلك له»^(٤).

و لو أريد من البياض المشرقي الفجر الكاذب، لكان تحديد وقت ظهوره بالثلث الأخير من الليل من مؤيدات القول بامتداد الليل إلى طلوع الشمس؛ إذ ليس ما بين الفجرين بقدر ثلث الليل، و أمّا بصحيفة ما بين الطلوعين فربما يقرب من ذلك و إن لا يخلو أيضاً عن تأمل، فلعله أريد به بياض آخر، والله العالم.

(و وقت ركعتي الفجر) على ما ذكره المصنف عليه السلام في المتن و محكي المعتبر^(٥) (بعد طلوع الفجر الأول) وفاقاً لما حكى عن السيد و الشيخ في

(١) هي ص ٢٩٤.

(٢) كذا، و لم نهتد إلى وجه الإرسال.

(٣) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٤) الكافي ٣: ٢٨٣-٢٨٤/٦، التهذيب ٢: ١١٨٠٢/٤٤٥، الوسائل، الباب ٤٣ من أبواب المواقيت،

ح ٥.

(٥) قال المحقق في المعتبر ٢: ٥٥. و ركعتا الفجر بعد الفرج من الوتر، و تأخيرهما حتى

يطلع الفجر الأول أفضل.

الميسوط^(١)

وقيل. إنَّ أوَّل وقتهما بعد الفراغ من صلاة الليل و الوتر و لو في أوَّل وقتها^(٢)، بل هي الحدائق^(٣) نسبتها إلى المشهور.

لكن في عدِّ القولين متقابلين تأملاً؛ إذ لا خلاف على الظاهر في جواز دسهما في صلاة الليل ولو في أوَّل وقتها، و لم يظهر من التوقيت المنسوب إلى المشهور جواز تقديمهما على العجر في غير هذه الصورة.

و على تقدير الترامهم بذلك لم يُعلم مخالفة المصنّف و غيره لهم في ذلك، بل ظاهر إطلاق المتن حيث قال: (و يجوز أن يصلّيهما قبل ذلك). جواز الإنيان بهما قبل العجر الأوَّل من غير دسٍّ أيضاً بأن يقتصر على فعلهما قبل الفجر من غير نافلة الليل، فلذا قد يستشكل فيما أراده من التوقيت المذكور؛ فإنَّ جواز تقديمهما على الفجر على الإطلاق ينافي تحديد أوَّل وقتهما بما بعد العجر؛ إذ لا معنى لوقت الصلاة إلا ما جاز إيقاعها فيه.

نعم، لو خصَّ الجواز بصورة الدسِّ و نحوه، أمكن أن يقال: إنَّ وقتهما من حيث هو بعد الفجر ولكن رخص في تقديمهما تبعاً لصلاة الليل و نحوه، كما أنَّ وقت صلاة الليل من حيث هو بعد انتصاف الليل ولكن قد يجوز تقديمها من أوَّل

(١) جُمع العلم و العمل: ٦٢، الميسوط ٧٦:١، و حكاه عنهما للعلامة الحلي في مختلف الشريعة ٥٦:٢، ٥٧، للمسألة ١٣.

(٢) قال به الشيخ الطوسي في النهاية: ٦١، و القاضي ابن البراج في المذهب ٧٠:١، و ابن إدريس في السرائر ٢٠٣:١.

(٣) الحدائق للناصر ٢٤٠:٦.

الليل لعلّة، وهذا بخلاف ما لو عمّت الرخصة في التقديم، كما هو واضح
والحاصل: أن ما حكى عن الأصحاب في تحديد وقت الركعتين لا يحلو
عن إجمال حيث لم يُعلم أنهم يجوزون الإتيان بهما من نصف الليل مطلقاً وإن
لم يصل نافلة الليل، أم يخصّون ذلك بصورة الدس؟

نعم، ظاهر المحكي عن ابن الجبير هو الأول حيث قال - على ما نقل عنه -
وقت صلاة الليل والوتر والركعتين من حين انتصاف الليل إلى طلوع الفجر على
الترتيب^(١)؛ فإن ظهره كون وقت الركعتين من حيث هو من حين الانتصاف بعد
مضي مقدار أداء صلاة الليل والوتر.

وكيف كان فالذي ينبغي أن يقال: إنه لاشبهة في جواز الإتيان بهما بعد
الفراغ من صلاة الليل ولو في أول وقتها، بل ولو قدّم نافلة الليل على الانتصاف
في سحر ونحوه.

كما يدل عليه بالخصوص رواية أبي جرير القمي عن أبي الحسن
موسى عليه السلام قال: «صل صلاة الليل من أول الليل في المحل، والوتر وركعتي
العجرة»^(٢).

مضافاً إلى المستفيضة الدالة على جواز أن يدسهما في صلاة الليل.
منها: صحيحة أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي نصر، قال: سألت الرضا عليه السلام عن
ركعتي الفجر، فقل: «احشوا بهما صلاة الليل»^(٣).

(١) حكاه عنه العلامة المحلي في مختلف الشيعة ٥٧: ٢، المسألة ١٣.

(٢) تقدّم تخرجها في ص ٢٦٥، الهامش (١).

(٣) التهذيب ٢ ١٣٢/ ٥١١، الاستبصار ١: ٢٨٣/ ١٠٢٩، الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب =

و صحيحته الأخرى، قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: ركعتي الفجر أصليهما قبل الفجر أو بعد الفجر؟ فقال: «قال أبو جعفر عليه السلام: احش بهما صلاة الليل، و صلّهما قبل الصبح»^(١).

و موثقة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إنما على أحدكم إذا انتصف الليل أن يقوم بصلّتي [صلاته] جملة واحدة ثلاث عشرة [ركعة] ثم إن شاء جنس فدعا، وإن شاء نام، وإن شاء ذهب حيث شاء»^(٢).

و خبر علي بن مهزيار، قال: قرأت في كتاب رجلٍ إلى أبي جعفر عليه السلام: الركعتان اللتان قبل صلاة الفجر من صلاة الليل هي، أم من صلاة النهار؟ و في أي وقت أصليهما؟ فكتب عليه السلام بخطه «احشهما في صلاة الليل حشواً»^(٣).

و يدل عليه أيضاً بعض الأخبار الآتية

و ربما يؤيده أيضاً الأخبار^(٤) الدالة على أنّهما من صلاة الليل.

و هل يجوز تقديمهما من نصف الليل ابتداءً من غير أن يدسّهما في صلاة الليل؟ فيه تردّد؛ فإنّ الأخبار الدالة عليه - كفتاوى الأصحاب - قاصرة عن إفادته في

= المواقيت، ح ١.

(١) التهذيب ٢: ١٣٣/٥١٦، الاستبصار ١: ٢٨٣-٢٨٤/١٠٣٤، الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب المواقيت، ح ٦.

(٢) التهذيب ٢: ١٣٧/٥٣٣ و ١٣٩/١٤٠٠، الاستبصار ٣: ٣٤٩/١٣٢٠، الوسائل، الباب ٣٥ من أبواب التعقيب، ح ٢، و ما بين المعقوفين من المصدر.

(٣) الكافي ٣: ٤٥٠/٣٥، و فيه: «عن أبي عبد الله عليه السلام». التهذيب ٢: ١٣٢/٥١٠، الاستبصار ١: ٢٨٣/١٠٢٨، الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب المواقيت، ح ٨.

(٤) منها ما في التهذيب ٢: ١٣٢-١٣٣/٥١٢ و ٥١٣، و الاستبصار ١: ٢٨٣/١٠٣٠ و ١٠٣١، و الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب المواقيت، ح ٣ و ٤.

هذه الصورة.

و ربما يستظهر ذلك من صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام - الواردة في بيان عدد النوافل - قال عليه السلام: «و بعد ما يتصف الليل ثلاث عشرة ركعة منها: الوتر، و منها: ركعتا الفجر»^(١).

و فيه: ما أشرنا إليه من ورودها في مقام بيان حكم آخر، فلا يصح التمسك بإطلاقها لإثبات جوار الركعتين بعد النصف مطلقاً.

و أضعف من ذلك: الاستدلال له بما دلّ على أنهما من صلاة الليل^(٢).

نعم، في جملة من الأخبار الأمر بفعلهما قبل الفجر أو تحديد وقتها بذلك أو الرخصة في ذلك، لكن المتبادر من مثل هذه الأخبار ليس إلا إرادتهما في آخر الليل خصوصاً مع معروفة إضافتهما إلى الفجر.

منها: صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سألته عن ركعتي الفجر قبل الفجر أو بعد الفجر؟ فقال: «قبل الفجر، إنهما من صلاة الليل ثلاث عشرة ركعة صلاة الليل، أتريد أن تقايس؟ لو كان عليك من شهر رمضان أكت تتطوع؟ إذا دخل عليك وقت العريضة فابدأ بالعريضة»^(٣).

أقول: المقصود بالقياس التنظير، لا الاستدلال.

و يحتمل إرادة تعليم زرارة كيفية المجادلة مع العامة في إبطال قياسهم

(١) نعدم تخريجها في ص ٢٣، الهامش (١).

(٢) راجع: الهامش (٤) من ص ٣٠٠.

(٣) التهذيب ٢: ١٣٣/٥١٣، الاستبصار ١: ٢٨٣/٣١-١، الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب

للكعتين بإعادة الطهرين بالنقض بالصوم.

و حصة ررارة، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام الركعتان اللتان قبل الغداة أين موضعهما؟ فقال: «قبل طلوع الفجر، فإذا طلع الفجر فقد دخل وقت العداة»^(١). إلى غير ذلك من الأخبار الآتية.

و عاية ما يمكن استعادته من مثل هذه الأخبار إنما هو جواز الإتيان بهما بعد الفجر الأول، و أما قبله فلا؛ لانصرافها عما قبل الفجر الأول.

نعم، يظهر من خبر محمد بن مسلم أن وقتها السدس الأخير من الليل. قال. سألت أبا جعفر عليه السلام عن أول وقت ركعتي الفجر، فقال: «سدس الليل الباقي»^(٢).

و ربما يستشهد بهذه الرواية للقول بأن وقتها بعد طلوع الفجر الأول، بدعوى مساواة السدس للفجر الكاذب. و فيه نظر.

و كيف كان فيظهر من هذه الأخبار أن وقتها إنما هو قبل الفجر. و لا يعارضها صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج، قال. قال أبو عبد الله عليه السلام: «صلّهما بعد ما يطلع الفجر»^(٣) و صحيحة يعقوب بن سالم المزّاز، قال: قال

(١) الكافي ٢/٤٤٨: ٢٥، التهذيب ٢/١٣٢: ٥٠٩، و ٣٣٦-٣٣٧/١٣٨٩، الاستبصار ١٠٢٧/٢٨٣-٢٨٢: ١.

(٢) التهذيب ٢/١٣٣: ٥١٥، الاستبصار ١٠٢٣/٢٨٣: ١، الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب الموقيت، ح ٧.

(٣) التهذيب ٢/١٣٤: ٥٢٣، الاستبصار ١٠٤٠/٢٨٤: ١، الوسائل، الباب ٥١ من أبواب الموقيت، ح ٥.

أبو عبد الله عليه السلام: «صَلَّيْهُمَا بَعْدَ الْفَجْرِ، وَاقْرَأْ فِيهِمَا فِي الْأُولَى قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، وَفِي الثَّانِيَةِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»^(١) لقصور الصحيحتين - بعد إعراص الأصحاب عن ظاهريهما، وموافقتيهما للعامة على ما قيل^(٢)، ويشهد له الرواية الآتية - عن مكافئة الأخبار المستفيضة المعمول بها عند الأصحاب، التي هي نص في جواز تقديمهما على الفجر.

ولذا حمل غير واحد الفجر في الروايتين على الفجر الأول؛ نظراً إلى أن حمليه على الفجر الثاني - كما هو المتبادر من إطلاقه - يستلزم إما حمل الروايتين على التقيّة، أو حمل الأمر بفعلهما بعد الفجر على الرخصة، والثاني تأويل بعيد، والأول ممّا لا يصار إليه مع إمكان الجمع بين الروايات.

وفيه: أن حمل الفجر المطلق على الفجر الكاذب من أبعد التصرفات، وأقربها الحمل على التقيّة؛ فإن الحمل على التقيّة في حدّ ذاته وإن كان من التصرفات البعيدة لكن ربما يشهد له رواية أبي بصير، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: متى أصلي ركعتي الفجر؟ قال: فقال لي: «بعد طلوع الفجر» قلت له: إن أبا جعفر عليه السلام أمرني أن أصليهما قبل طلوع الفجر، فقال: «يا أبا محمد إن الشيعة أتوا أبي مترشدين فأعتاهم بمزّ الحق، وأتوني شكاكاً فأفتيتهم بالتقيّة»^(٣). ولا يبعد حملهما على الرخصة أيضاً بشهادة الأخبار الآتية، كما ستعرف.

(١) التهذيب ٢: ١٣٤/٥٢١، الاستبصار ١: ٢٨٤/١٠٣٨، الوسائل، الباب ٥١ من أبواب المواقيت، ح ٦.

(٢) راجع. ذخيرة المعاد ٢٠١، ورياض المسائل ٢: ١٩٩.

(٣) التهذيب ٢: ١٣٥/٥٢٦، الاستبصار ١: ٢٨٥/١٠٤٣، الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب

المواقيت، ح ٢.

وقد ظهر بما ذكرنا أن القول بجواز تقديمهما على الفجر الأول أو السادس الباقي على إطلاقه لا يخلو عن إشكالي، وأن القدر المتيقن الذي يمكن استفادته من النصوص و الفتاوى إنما هو جوازه مع صلاة الليل.

(و) متى قدمهما على الفجر الأول مع صلاة الليل أو بدونها إن قلنا بجوازه فـ (الأفضل إعادتهما بعده) كما نقل عن الشيخ و جماعة من الأصحاب^(١) لصحيفة حماد قال: قال لي أبو عبدالله عليه السلام: «ربما صليتهما و صلي ليل، فإن نمت^(٢) و لم يطلع الفجر أعدتهما»^(٣).

و عن بعض النسخ: «فإن قمت» بالقاء مكان النون^(٤).

و مؤنقة زرارة، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «إني لأصلي صلاة الليل فأفرغ من صلاتي و أصلي الركعتين فأنام ما شاء الله قبل أن يطلع الفجر، فإن استيقظت عند الفجر أعدتهما»^(٥).

و ربما يظهر من غير واحد من المتأخرين اختصاص استحباب الإعادة بما إذا نام بعد الركعتين؛ اقتصاراً على مورد الروايتين.

أقول: و هذا هو الظاهر من الصحيحة الأولى إن كانت الشرطية الواقعة فيها

(١) حكاه عنهم الماعلي في مدارك الأحكام ٨٥:٣، و كما في الحقائق الناضرة ٢٥٢:٦، وانظر المبسوط ١٣٢:١، والبيان ١١١:١، والدروس ١٤١:٦.

(٢) في المصادر: قمت بدل نمت.

(٣) التهذيب ١٣٥:٢، الاستبصار ١٠٤٤/٢٨٥:١، الوسائل، الباب ٥١ من أبواب المواقيت، ح ٨.

(٤) حكاه البحراني في الحقائق الناضرة ٢٥٣:٦.

(٥) التهذيب ١٣٥:٢، الاستبصار ١٠٤٥/٢٨٥:١، الوسائل، الباب ٥١ من أبواب المواقيت، ح ٩.

«فإن نمت» بالنوم، بل طأهرها على هذا التقدير اشتراط احتسابهما نافلة الفجر بأن لا يتخلل بينهما وبين الفجر الفصل بالنوم، وحيث تعذر حمله على شرط الصحة فليحمل على كونه شرطاً للكمال.

وإن كانت بالقاف، فالمراد بها - بحسب الظاهر - هو القيام من النوم، فحالها حينئذٍ حال الصحيحة الثانية، و المناسق إلى النحر من هذه الصحيحة إنما هو إرادة الإعادة في وقت فضيلتهما لدى التمكن من ذلك بالاتباء من النوم، فذكر النوم والاستيقاظ - بحسب الظاهر - للجري مجرى العادة، فالقول باستحباب إعادتهما مطلقاً - كما في المتن وغيره - لا يخلو عن قوة.

ثم إن المتبادر من الفجر في الروايتين - كغيرهما من أخبار الباب - إنما هو الفجر الصادق، فنحصر الإعادة بما لو وقعت الركعتان قبل الفجر الأول مع عدم وقوع التصريح بذلك في شيء منهما إنما هو لظهورهما في إرادتها على تقدير عدم وقوع الركعتين في أواخر الليل، وحصول الفصل الطويل بينهما وبين الفجر الذي يضاف إليه الركعتان، فلا يمتنع أن جوار الإعادة فيما إذا لم يتخلل بينهما الفصل المعتبر به بأن وقعتا بعد الفجر الأول.

نعم، ساء على كون الشرطية في الصحيحة الأولى «فإن نمت» فطأهرها سبباً للنوم قس الفجر للإعادة مطلقاً، لكن لم يثبت كونها كذلك

و يحتمل على تقدير كونها بالقاف أن يكون المراد بها القيام من الصلاة، أي الفراغ منها، فيكون المقصود بالرواية بيان أنه ^{طأهرها} ربما كان يصلّيها قبل المعجر، فإن فرغ منهما و قد طلع المعجر فهو، وإلا كان يعيدهما، فيستفاد منها على هذا

التقدير أن الفصل في إيقاعهما على وجه لم يحصل الفراغ منهما قبل طلوع الفجر. وكيف كان فعمدة ما يصح الاستناد إليه للمدعى إنما هي الرواية الثانية، وهي تدل على حوار البداية بالركعتين عند طلوع الفجر، كما يدل عليه بالصرامة جملة من الروايات:

منها: ما رواه الشيخ - في الصحيح - عن ابن أبي يعفور، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ركعتي الفجر متى أصليهما؟ فقال: «قبل الفجر و معه و بعده»^(١).

و في الصحيح عن محمد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «صل ركعتي الفجر قبل الفجر و بعده و بعده»^(٢).

و عنه أيضاً قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ركعتي الفجر، فقال: «صلهما قبل الفجر و مع الفجر و بعد الفجر»^(٣).

و عنه أيضاً عن أبي جعفر عليه السلام: قال: «صلهما مع الفجر و قبله و بعده»^(٤).
و عن إسحاق بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الركعتين اللتين قبيل الفجر، قال: «قبيل الفجر و معه و بعده» قلت: فمتى أدعهما حتى أقضيهما؟ قال:

(١) التهذيب ٣: ١٣٤/٥١٩، الاستبصار ١: ٢٨٤/١٠٣٦، الوسائل، الباب ٥٢ من أبواب الموافقة، ح ٢.

(٢) التهذيب ٢: ١٣٣/٥١٨، الاستبصار ١: ٢٨٤/١٠٣٥، الوسائل، الباب ٥٢ من أبواب الموافقة، ح ١.

(٣) التهذيب ٢: ١٣٤/٥٢٢، الاستبصار ١: ٢٨٤/١٠٣٩، الوسائل، الباب ٥٢ من أبواب الموافقة، ح ٣.

(٤) التهذيب ٢: ١٣٤/٥٢٠، الاستبصار ١: ٢٨٤/١٠٣٧، الوسائل، الباب ٥٢ من أبواب الموافقة، ح ٤.

«إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة»^(١).

و عن الصدوق مرسلًا قال: قال الصادق عليه السلام: «صل ركعتي الفجر قبل العجر و بعده و بعده، تقرأ في الأولى الحمد و قل يا أيها الكافرون، و في الثانية لحمد و قل هو الله أحد»^(٢).

و يدل عليه أيضاً الأحبار الآتية التي هي نص في جواز الإتيان بهما بعد طلوع الفجر الصادق قبل الفريضة.

و قد حمل في الحدائق الفجر - في جميع الأخبار المتقدمة - على الفجر الكاذب، و حمل الأخبار الآتية - التي هي صريحة في إرادة العجر الثاني - على التقيّة؛ لزعمه انتهاء وقت الركعتين عند طلوع الفجر الثاني، وفاقاً لابن الجنيّد - على ما تقدّمت^(٣) حكايته عنه - مستشهداً لذلك بالأخبار الناهية عن التطرّع في وقت الفريضة، و خصوص صحیحّة زرارة و حسنه المتقدمتين^(٤) الدالّتين على أنّ الركعتين من صلاة الليل، و موضعهما قبل طلوع العجر، و عند طلوع الفجر يبدأ بالفريضة، مؤيداً له بالأخبار المتقدمة^(٥) الأمر بإدخالهما في صلاة الليل، و أنّ أوّل وقتها سدس الليل الباقي^(٦)، و ما دلّ على أنّهما من صلاة الليل، التي لأحلاف في أنّ وقتها قبل العجر الثاني - كمؤثقة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت، ركعتا

(١) التهذيب ٢/٣٤٠-٨، الوسائل، الباب ٥٢ من أبواب المواقيت، ح ٥.

(٢) نقيه ١/٣١٣: ١٤٢٢، و فيه: «تقيده» الوسائل، الباب ٥٢ من أبواب المواقيت، ح ٦.

(٣) في ص ٢٩٩.

(٤) في ص ٣٠١ و ٣٠٢.

(٥) في ص ٢٩٩ و ٣٠٠.

(٦) تقدّم تخريجه في ص ٣٠٢، الهامش (٢).

الفجر من صلاة الليل هي؟ قال: «نعم»^(١) وقوله عليه السلام في خبر مفضل بن عمر المتقدم^(٢) عند البحث عن جواز إتيان نافلة الليل بعد العجر - «وإذا أنت قمت و قد طلع العجر فابدأ بالعريضة، ولا تصل غيرها» - فجعل هذه الأخبار شاهدة على إرادة العجر الأول من الأخبار المتقدمة.

و استشهد لتزليل الأخبار التي هي نص في إرادة الفجر الثاني على التقيّة: برواية أبي بصير، المتقدمة^(٣) الدالة على أن أمر الصادق عليه السلام بفعلهما بعد العجر جار مجرى التقيّة^(٤).

وفيه: أن رواية أبي بصير وقع فيها السؤال عن وقت الركعتين، فقوله عليه السلام: «بعد طلوع الفجر» بمنزلة ما لو قال: إن وقت ركعتي الفجر بعد طلوعه، وهذا مخالف لجميع الأخبار المتقدمة، عدا صحيحتي ابن الحجاج و يعقوب بن سالم، المتقدمتين^(٥) اللتين أمر فيهما الصادق عليه السلام بفعلهما بعد الفجر، و لفتوى أصحابنا، و موافق لمذهب جمهور العامة على ما حكى^(٦) عنهم، فلولا تصريح الصادق عليه السلام بصدوره تقيّة لكانّا نحمله أيضاً عليها بمقتضى القواعد الواصلة إلينا منهم عليه السلام.

نظير رواية أبي بكر الحصرمي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، فقلت: متى

(١) التهذيب ٢: ١٣٢-١٣٣/٥١٢، الاستبصار ١: ٢٨٣/١٠٣٠، الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب الموافقة، ح ٤.

(٢) في ص ٢٨٠.

(٣) في ص ٣٠٣.

(٤) الحقائق الناضرة ٦: ٢٤١-٢٤٣ و ٢٤٥.

(٥) في ص ٣٠٢-٣٠٣.

(٦) لاحظ الحقائق الناضرة ٦: ٢٤٥.

أُصَلِّي رَكَعَتِي الْمَجْر؟ قَالَ: «حِينَ يَعْتَرِضُ الْمَجْر، وَهُوَ الَّذِي تُسَمِّيهِ الْعَرَبُ لَصَدِيع»^(١).

وَأَمَّا الْأَخْبَارُ الْمُسْتَفِيزَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ^(٢) الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّ وَقْتُهَا أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ وَأَنَّهُ قَبْلَ الْفَجْرِ وَمَعَهُ وَبَعْدَهُ، الْمَعْتَصِدَةُ بِمُوَافَقَةِ الْمَشْهُورِ وَمُخَالَفَةِ الْمَجْمُوعِ، وَكِلَا الْأَخْبَارِ الْآتِيَةِ الدَّالَّةِ عَلَى جَوَازِهَا بَعْدَ الْفَجْرِ، فَلَا مَقْتَضِي لِتَأْوِيلِهَا أَوْ حَمْلِهَا عَلَى التَّقْيَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ أَيْدِ التَّصَرُّفَاتِ، خُصُوصاً فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا إِشْعَارٌ بِذَلِكَ، مَعَ مُخَالَفَةِ الطَّائِفَةِ الْأُولَى مِنْهَا - الدَّالَّةِ عَلَى أَعَمِّيَةِ الْوَقْتِ - لِعَامَّةٍ، وَصُدُورِ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْهَا مِنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام الَّذِي كَانَ يَفْتِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِالْحَكْمِ الْوَاقِعِيِّ، كَمَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَصِيرٍ، الْمُتَقَدِّمَةِ^(٣).

وَحَمَلَ الْفَجْرَ فِي تِلْكَ الْأَخْبَارِ عَلَى الْفَجْرِ الْكَاذِبِ فِي عَايَةِ الْبُغْدِ، بَلْ بَعْضُهَا - كَرِوَايَةِ إِسْحَاقَ - نَصٌّ فِي خِلَافِهِ.

وَلَيْسَ شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرَهُ صَالِحاً لِمُعَارَضَةِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ الَّتِي هِيَ مَا بَيْنَ صَرِيحٍ أَوْ كَالصَّرِيحِ فِي امْتِدَادِ وَقْتِهَا إِلَى مَا بَعْدَ الْفَجْرِ.

أَمَّا مَا عُدَّ رِوَايَتِي زُرَّارَةَ وَحَبْرَ الْمُفَضَّلِ: فَوَاصِحٌ؛ إِذْ غَايَةُ مَقَادِمِهَا الظُّهُورُ فِي الْمَدْعَى، وَهُوَ لَا يَعَارِضُ النَّصَّ أَوْ الْأَظْهَرَ، كَمَا أَنَّ الْعُمُومَاتِ النَّاهِيَةَ عَنِ التَّطَوُّعِ لَا تَعَارِضُ الْخَاصَّ.

(١) التَّهْذِيبُ ٢: ١٣٣/٥١٧، الْوَسَائِلُ، الْبَابُ ٥١ مِنْ أَبْوَابِ الْمَوَاقِيتِ، ح ١٠.

(٢) فِي ص ٣٠٦-٣٠٧.

(٣) فِي ص ٣٠٣.

و حبر المفضل أيضاً قابل لأن يُحمل على إرادة الداء بالعريضة في مقاب
مادة النيل، لا الركبتين، كما عرفته فيما تقدّم.

و أما خبرا ررارة: فيمكن حملهما على إرادة وقت الفصيلة
أما حسنة: فواضح.

و أما صحبته و إن كان قد يتراعى تعذر ارتكاب هذا التأويل فيها؛ لقوة
ظهورها في انحصار وقتها بما قبل الفجر بملاحظة ما وقع فيها من التأكيدات
البليغة التي ربما جعلها كالص في ذلك، لكن قد يقرّبه ما ستمعه من أن الأقوى
عدم حرمة التطوع في وقت الفريضة، فلا يبعد أن يكون المقصود بهذه المبالغات
بيان أن ما قبل الفجر هو الوقت الذي ينبغي اتّحاده وقتاً لهما حتى يتبدأ بالعريضة
في أول وقتها، تعريضاً على العامة القائلين بأن وقتها بعد الفجر، كما يزيد ذلك ما
في الرواية من استعمال القياس،

والحاصل: أن ارتكاب التأويل في هذه الصحيحة ليس بأبعد من ارتكاب
التأويل في مثل قوله ﷺ: «صل قبل الفجر و بعده و عنده»^(١) بحمله على الفجر
الكاذب، كما لا يخفى على من راجع العرف.

و لو سلّم عدم قبولها للتأويل، فالمتعين ردّ علمها إلى أهلها بعد إعراض
المشهور عنها، و معارضتها بالمعتبرة المستقيمة، فلا ينبغي الارتياح في بقاء
وقتها بعد طلوع الفجر في الجملة.

(و) الأظهر أنه (يمتدّ وقتها حتى تطلع الحمرة) كما عن المشهور^(٢).

(١) تقدّم تخريجه في ص ٣٠٦، الهامش (٢).

(٢) نسبة إلى المشهور العاملي في مدارك الأحكام ١٦: ٢، و كنا صاحب كشف اللثام فيه =

من عن السرائر و طاهر الغنية أو صريحها الإجماع عليه^(١).
 و يدل عليه - مصافاً إلى الأصل - رسالة إسحاق بن عمار عنه عليه السلام، قال:
 «صلّ الركعتين ما بينك وبين أن يكون الصوء خذاء رأسك، فإن كان بعد ذلك
 فابدأ بالفجر»^(٢)، إذ الطاهر مقارنة صيرورة الصوء كذلك لطلوع الحمرة.
 و ما احتمله بعض^(٣) من إرادة الفجر الكاذب بالصوء؛ لأنه هو الذي يحاذي
 الرأس، ففيه: ما لا يخفى بعد ورود الأمر بالبداء بالفريضة بعده.
 و يدل على انتهاء وقتها عند طلوع الحمرة صحيحة علي بن يقطين، قال:
 سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل لا يصلّي الغداة حتى يسفر و تظهر الحمرة و
 لم يركع ركعتي الفجر أيركعهما أو يؤخرهما؟ قال: «يؤخرهما»^(٤).
 و لا ينافيها رواية الحسين بن أبي العلاء، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام:
 الرجل يقوم و قد نُور بالغداة، قال: «فليصلّ السجدة قبل الغداة ثم ليصلّ
 الغداة»^(٥) لجواز أن يكون المراد بالتأخير إصاءة الصبح و استبانته، لا ما لا يتحقق إلا
 بعد ظهور الحمرة.

١- ٦٢٠: ٦، و البحراني في المحقق الناضرة ٦: ٢٤٠.
 (١) السرائر ١: ١٩٦، العية ٧٢، و حكاه عنهما الطباطبائي في رياض المسائل ٢: ٢٠٠، و
 صاحب الجواهر فيها ٢٣٩٧.
 (٢) التهذيب ٢: ١٣٤-١٣٥/٥٢٤، الاستبصار ١: ٢٨٤/١٠٤١، الوسائل، الباب ٥١ من أبواب
 المواقف، ح ٧.
 (٣) راجع: حواهر الكلام ٧: ٢٣٥ و ٢٣٩.
 (٤) التهذيب ٢: ٣٤٠/١٤٠٩، الوسائل، الباب ٥١ من أبواب المواقف، ح ١.
 (٥) التهذيب ٢: ١٣٥/٥٢٥، الاستبصار ١: ٢٨٥/١٤٠٢، الوسائل، الباب ٥١ من أبواب
 المواقف، ح ٤.

ثم إن مقتضى امتداد وقتها إلى طلوع الحمرة: مزاحمتها لمريضة عند تضييق وقت فضيلتها بناءً على انتهاء وقت فضيلة الصبح عند طلوع الحمرة، كما هو المشهور.

و هو لا يخلو عن إشكال، كما ستعرفه عند التكلم في جوار التطوع في وقت المريضة، ولذا خصصه بعض^(١) بما عدا مقدار أداء المريضة. وهو وجيه.

اللهم إلا أن يقال: إنه ليس في شيء من الأخبار تحديد آخر وقت الركعتين بطلوع الحمرة، ولا تحديد وقت فضيلة الصبح بذلك، بل المدار على ما يستفاد من الأخبار في تحديد آخر وقت الفضيلة بأن يتجلى الصبح السماء و يضي العالم، كما تقدمت الإشارة إليه في محله.

و أما الركعتان: فأحر وقتها صيرورة الصوء محاذياً للرأس أو في وسط السماء، كما دلت عليه المرسلة المتقدمة^(٢)، فهذا أخص من وقت الفضيلة، فلا محذور.

و نل ما في كلمات الأصحاب من جعل طلوع الحمرة حداً لكليهما مع خلو الأخبار عن ذلك مبني على التقريب، والله العالم.

تنبيه: حكى عن الشهيد في الذكرى الميل إلى امتداد وقتها بامتداد وقت المريضة^(٣)؛ لرواية سليمان بن خالد، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الركعتين قبل

(١) مستند الشيعة ٨٨:٤

(٢) في ص ٣١١

(٣) الذكرى ٣٧٩:٢، وكما في الحقائق للناصرة ٢٥٢:٦.

الفجر، قال: «تركعهما حين تترك الغداة؟ إنهما قبل الغداة»^(١).

هكذا روي عن الشيخ في نسخة الوسائل التي يُظن بصحتها

لكن حكى عن الذكرى أنه قال: بخط الشيخ: «تركعهما حين تزول»^(٢)

الغداة؟ إنهما قبل الغداة». ثم قال: وهذا يظهر منه امتدادهما بامتدادها، وهو ليس

ببعيد^(٣). انتهى.

فكأنه مهم من الرواية أن المراد بها بيان أنهما قبل الغداة، لا قبل الفجر،

فيؤتى بهما في الوقت الذي يزول بزواله الغداة، يعني ما دام وقت الغداة بقاءً.

و في نسخة الحدائق، الموجودة عندي: «حين تركع الغداة»^(٤) بدل «تترك»

فعلى هذا أوضح في الدلالة على المدعى، لكن حملها صاحب الحدائق على

الاستفهام الإنكاري ليلائم قوله: «إنهما قبل الغداة» فجعلها دليلاً على مختاره من

خروج وقتها عند طلوع الفجر الثاني^(٥).

و فيه ما لا يخفى.

و يحتمل على تقدير كونها «حين تترك» - كما في الوسائل - أن يكون

المقصود بها بيان الرخصة في فعلها بعد طلوع الفجر مطلقاً مادام كونه تاركاً

للفريضة لا انتظار جماعة ونحوها، فعلى هذا التقدير أيضاً يدل على ما ذكره

(١) التهذيب ٢/١٣٣: ٥١٤، الاستبصار ١/٢٨٣: ١٠٣٢، وفيه: «حين تنور الغداة». لوسائل،

الباب ٥١ من أبواب الموقيت، ح ٢ و ٣.

(٢) كذا في النسخ المخطئة والمجربة، وفي المصدر والجواهر: «تترك» بدل «تزل».

(٣) الذكرى ٢/٣٧٩، وحكاها عنه صاحب للجواهر فيها ٢٢٩: ٧.

(٤) وكذا في نسختنا من الحدائق، المعتمدة في التحقيق.

(٥) الحدائق الناصرة ٦: ٢٥٢.

الشهيد، لكن نقل متن الرواية عن غير خطّ الشيخ «تركهما»^(١) بدل «تركعهما» فإن كان ما بعده «حين تركع العداة» فظاهرها عكس ما ذكره الشهيد، بخلاف ما لو كان «ترك» أو «نزول».

و في الجواهر عمّا حضره من نسخة الوافي أنّه حكاهما عن خطّ الشيخ بدل «ترك» «نزل» وقال^(٢) في تفسيره: يعني ابتداء نزولها؛ لأنها قبل صلاة العداة^(٣). أقول: فظاهرها على هذا التقدير أنّ وقتها عند طلوع الفجر. وعلى تقدير أن يكون صدرها «تركهما» بدل «تركعهما» كما عن غير خطّ الشيخ، فيحتمل قوياً أن يكون المراد بنزول وقت العداة حضور وقتها الفعلي الذي يقول فيه المؤذن: «قد قامت الصلاة» كما في رواية إسحاق بن عمّار، المتقدمة^(٤) التصريح بأنّه يدعهما في هذا الحين.

و عن الذخيرة أنّه نقلها هكذا: «تركعهما حين تنور الغداة»^(٥). أقول: فعلى هذا يحتمل أن يكون المراد بتنور الصبح استبانه وإضاءته حسناً، أي أول طلوع الفجر الصادق، وأن يكون المراد إسفاره. وكيف كان فلا يصحّ الاعتماد على مثل هذه الرواية في إثبات شيء مما ذكر بعد أن وقع فيها ما سمعته من الاختلاف، فليتأمل.

(و يجوز أن تُقضى الفرائض الخمس في كلّ وقت ما لم يتضيق

(١) الذكرى ٢: ٣٧٩.

(٢) أي: صاحب الوافي.

(٣) جواهر الكلام ٢٣٩: ٧، وانظر: الوافي ٣١٦: ٧، ذيل ح ١٨٥٩٩٦.

(٤) في ص ٣٠٦-٣٠٧.

(٥) ذخيره بمكان ٢٠١، و حكاه عنها صاحب الجواهر فيها ٢٤٠: ٧.

وقت) الفريضة (الحاضرة) إجماعاً كما ادّعاه غير واحدٍ

و يدلّ عليه - مضافاً إلى الإجماع - صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «أربع صلوات يصلّيها الرجل في كلّ ساعة. صلاة فائتة فمتى ذكرتها أدبته، و صلاة ركعتي طواف الفريضة، و صلاة الكسوف، و الصلاة على الميت، هذه يصلّيهنّ الرجل في الساعات كلّها»^(١).

و صحيحة معاوية بن عمّار قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «حسب صوت لا تُترك على حال. إذا طفت مالبيت، و إذا أردت أن تُحرم، و صلاة لكسوف، و إذا سبت فصلّ إذا ذكرت، و الجنارة»^(٢).

(و كذا يصلّي بقيّة الصلوات المفروضة) لوجود المقتضي و عدم

المانع.

و أمّا عند تضييق وقت الحاضرة فيختصّ الوقت بها، و لا يزاحمها غيرها في

ذلك الوقت،

أمّا إن كان ذلك الغير واجباً موسّماً: فوجهه واضح.

و إن كان مضيّقاً: فيتّضح وجهه في محله إن شاء الله.

(و يصلّي النوافل ما لم يدخل وقت فريضة، و كذا قضاؤها)

بلاخلاف و لا إشكال.

و أمّا إذا دخل وقت الفريضة، فهل تجوز النافلة ابتداءً أو قضاءً عن راتبة،

(١) الفقيه ١: ٢٧٨/١٢٦٥، الوسائل، الباب ٣٩ من أبواب المواقيت، ح ١.

(٢) الكافي ٣: ٢٨٧-٢٨٨، التهذيب ٢: ١٧٢/٦٨٣، الوسائل، الباب ٣٩ من أبواب المواقيت،

أم لا؟ وفيه خلاف.

فمن الشيخين و كثير من القدماء و المتأخرين: القول بالمنع^(١)، بل عن المصنف رحمته الله في المعتبر التصريح بذلك و نسته إلى علمائنا^(٢) و عن الشهيد و غير واحد ممن تأخر عنه القول بالجواز^(٣)، بل عن الدروس أنه الأشهر^(٤).

حجة المانعين أخبار كثيرة.

منها: صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سألت عن ركعتي العجر قبل العجر أو بعد العجر؟ فقالة: «قبل العجر»، إنهما من صلاة الليل ثلاث عشرة ركعة صلاة الليل، أتريد أن تقايس؟ لو كان عليك من شهر رمضان أكنت تنطوع؟ إذا دخل عليك وقت الفريضة فأبدأ بالفريضة^(٥).

و صحيحة الأخرى أيضاً عن أبي جعفر عليه السلام أنه سئل عن رجل صلى بغير طهور أو سبى صلوات لم يصلها أو نام عنها، فقال: «يقضيها إذا ذكرها» إلى أن قال: «و لا ينطوع بركعة حتى يقضي الفريضة كلها»^(٦).

(١) المقنعة: ١٤١، النهاية: ٦٢، المبسوط ٧٦: ١، و حكاها عنهم البحراني في المحقائق الناضرة ٢٥٥: ٦، و العامل في مفتاح الكرامة ٣٦: ٢.

(٢) المعتبر ٦٠: ٢، و حكاها عنه البحراني في المحقائق الناضرة ٢٥٥: ٦.

(٣) الذكرى ٢ ٤٠٢، مدارك الأحكام ٣: ٨٨-٨٩، مفاتيح الشرائع ٩٧: ١، مفتاح ١١٠، ذخيرة المعاد ٢٠٢، و غيرها كما في المحقائق الناضرة ٢٥٦: ٦.

(٤) الدروس ١٤٢: ١، و حكاها عنه صاحب كشف اللثام فيه ٦٦: ٣.

(٥) تقدم تخريجها في ص ٣٠١، الهامش (٣).

(٦) الكافي ٣: ٢٩٢-٢٩٣، التهذيب ٢: ١٧٢/٦٨٥، و ١٠٥٩/٢٦٦، الاستبصار

١٠٤٦/٢٨٦: ١، الوسائل، الباب ٦١ من أبواب المواقيت، ح ٣.

و هذه الصحيحة تدل على عدم جواز التطوع عند اشتغال الذمة بفريضة و لو قضاء فصلاً عما لو دخل وقت فريضة حاضرة، فليتنامل.

و صحيحة ثالثة له أيضاً رواها في محكي الذكرى^(١) سيأتي^(٢) نقلها كمالاً - إن شاء الله تعالى - في المسألة الآتية، وفيها: «إذا دخل وقت صلاة مكتوبة فلا صلاة نافذة حتى يبدأ بالمكتوبة».

و صحيحة رابعة له نقلها الشهيد الثاني في محكي الروض، و السيد في المدارك، و شيخنا البهائي في كتاب الحبل المتين، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أصلي النافلة و عليّ فريضة أوفي وقت فريضة؟ قال: «لا، إنه لا تصلي نافلة في وقت فريضة، أرايت لو كان عليك من شهر رمضان أكان لك أن تنطوع حتى تقضيه؟» قال: قلت: لا، قال: «فكذلك الصلاة» قال: فقايستني و ما كان يقايستني^(٣).

و هذه الصحيحة على ما يظهر من الحديث^(٤) و غيره^(٥) مما لم توجد في الكتب الأربعة و لا في غيرها من كتب الأخبار، وإنما نقلها الشهيد في الروض و أخذها منه من تأخر عنه، فيحتمل قوتاً كونها نقلاً لمضمون الصحيحة الأولى، و على تقدير كونها رواية أخرى يشكل الاعتماد عليها و إن وصفوها بالصحة، فإنها بالنسبة إلينا كروية مرسله لم نعرف مأخذها و لا الوسائط التي وصلت الرواية

(١) الذكرى ٢: ٢٢٢، الوسائل، الباب ٦١ من أبواب المواقيت، ح ٦.

(٢) ص ٣٣٨.

(٣) روض الجنان ٢: ٩٨، مدارك الأحكام ٣: ٨٨٨، الحبل المتين: ١٥٠، و حكاه عنه

البحراني في الحديث الناضرة ٦: ٢٥٦.

(٤) الحديث الناضرة ٦: ٢٥٦.

(٥) جواهر الكلام ٧: ٢٤٨.

بواسطة منهم إلى الشهيد، فليتمل.

و منها: خبر زياد من أبي عتاب^(١) عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: «إذا حضرت المكتوبة فابدأ بها فلا يضرك أن تترك ما قبلها من النافلة»^(٢)
و حسنة نجية، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: قدركني الصلاة و يدخل وقتها عليّ فأبدأ بالنافلة؟ قال: فقال أبو جعفر عليه السلام: «لا، ولكن ابدأ بالمكتوبة واقص النافلة»^(٣)

و عن مستطربات السرائر عن كتاب حريز بن عبد الله عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لا تصل من النافلة شيئاً في وقت فريضة فإنه لا تقضى نافلة في وقت فريضة، فإذا دخل وقت الفريضة فابدأ بالفريضة»^(٤)
و عن الصدوق في الحصول بإساده عن علي عليه السلام في حديث الأربعمائة، قال: «لا يصلّي الرجل نافلة في وقت فريضة إلا من عذر، ولكن يقضي بعد ذلك إذا أمكنه القضاء، قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ﴾»^(٥) يعني الذين يقصون ما فاتهم من الليل بالنهار و ما فاتهم من النهار بالليل، لا تقضى النافلة في وقت فريضة، ابدأ بالفريضة ثم صل ما بدا لك»^(٦).

(١) في التهذيبين: زياد بن أبي خيثم، و في الوسائل: زياد أبي عتاب.

(٢) التهذيب ٢: ٢٤٧-٢٤٨/٩٨٤، الاستبصار ١: ٩٠٧/٢٥٣، الوسائل، الباب ٣٥ من أبواب المواقيت، ح ٤.

(٣) التهذيب ٢: ١٦٧/٦٦٢، الوسائل، الباب ٣٥ من أبواب المواقيت، ح ٥.

(٤) السرر ٣: ٥٨٦، الوسائل، الباب ٣٥ من أبواب المواقيت، ح ٨.

(٥) المعارج ٧٠: ٢٣.

(٦) الخصال: ٦٢٨، الوسائل، الباب ٣٥ من أبواب المواقيت، ح ١٠.

و رواية أبي بكر الحضرمي عن جعفر بن محمد عليه السلام، قال: «إذا دخل وقت صلاة فريضة^(١) فلا تطوع»^(٢).

و رواية أديم بن الحر، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «لا يتنفل الرجل إذا دخل وقت فريضة» قال: وقال: «إذا دخل وقت فريضة فابدأ بها»^(٣).

و موثقة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «قال لي رجل من أهل المدينة: يا أبا جعفر ما لي لا أراك تتطوع بين الأذان والإقامة كما يصنع الناس؟ فقلت: إنا إذا أردنا أن نتطوع كان تطوعنا في غير وقت الفريضة، فإذا دخلت الفريضة فلا تطوع»^(٤).

و يدل عليه أيضاً قوله عليه السلام في بعض الأخبار المتقدمة^(٥) عند البحث عن وقت الظهرين: «أندري لِمَ تجعل الذراع والذراعان؟» قلت: لا، قال: «حتى لا يكون تطوع في وقت فريضة».

و استدلل له أيضاً بالنبوي: «لا صلاة لمن عليه صلاة»^(٦).

و ما عن بعض^(٧) من الخدشة في سند كثير من هذه الأخبار مما لا ينبغي

(١) في التهذيب: «مفروضة».

(٢) التهذيب ٢: ١٦٧/٦٦٠، و ١٤٠٥/٣٤٠، الاستبصار ١: ٢٩٢/١٠٧١، الوسائل، الباب ٣٥ من أبواب المواقيت، ح ٧.

(٣) التهذيب ٢: ١٦٧-١٦٨/٦٦٣، الوسائل، الباب ٣٥ من أبواب المواقيت، ح ٦.

(٤) التهذيب ٢: ١٦٧/٦٦١، و ٩٨٢/٢٤٧، الاستبصار ١: ٢٥٢/٩٠٦، الوسائل، الباب ٣٥ من أبواب المواقيت، ح ٣.

(٥) في ص ٨٧.

(٦) رسالة عدم سهو النبي عليه السلام (ضمن مصنفات الشيخ المفيد ١٠: ٢٨).

(٧) العامل في مدرك الأحكام ٣: ٨٨، و حكاه عنه البحراني في المحقائق الناضرة ٦: ٢٥٨.

الالتفات إليه بعد استعاضتها و كثرتها و صحّة أسانيد جملة منها و اشتها العمل بمضمونها بين الأصحاب، بل لا مجال للتشكيك في تعلّق النهي بالتطوع في وقت الفريضة، فإنّه لا يبعد دعوى تواتر الأخبار الدالة عليه معني، و إنّما الإشكال في مقامين:

أحدهما: في أنّ المراد بالنهي هل هو الحرمة أو الكراهة؟

الثاني: في تعيين ما أريد بوقت الفريضة من أنّه هل هو مطلق وقتها الذي يجوز إيقاعها فيه و لو على سبيل المرجوحية، أو وقتها الذي تكون المسارعة إليها فيه أفضل من تأخيرها، أو آخر وقتها الذي ينصيق عندها الفعل، كما توهّمه بعض^(١)

و لكنك عرفت في بعض المباحث السابقة ضعف الاحتمال الأخير، و مخالفته لصريح بعض الأخبار الدالة عليه.

و كيف كان فالمقصود بالنهي عن التطوع في وقت الفريضة إنّما هو النهي عنه ما دامت الذمّة مشغولة بالفريضة، لا مطلقاً؛ ضرورة أنّه يجوز التطوع في وقت الفريضة بعد أدائها بقاءً و فتوى، فالوقت في حدّ ذاته صالح للتطوع، ولكن اشتغال الذمّة بالفريضة أثر في المنع عنه إمّا لمزاحمته لإيقاع الفريضة في أوّل وقتها الذي هو أفضل، كما ربما يستشعر ذلك من بعض الأخبار التي وقع فيها الأمر بترك النافلة و الدأّة بالفريضة عند حضور وقتها^(٢)، و يشهد له بعض الأخبار الآتية الدالة على جواره مع المرجوحية بالإضافة، أو لكون تفرغ الذمّة عن الفريضة شرطاً

(١) لاحظ: مستند الشيعة ١٠٧٤.

(٢) راجع ص ٣١٨.

تعبدياً لصحة النافذة، كما يقتضيه الجمود على ظواهر أغلب الأخبار النافذة، و عليه يستنى استدلال القائلين بالمنع، أو شرطاً لكمالها، كما هو أقرب المحامل في بعض تلك الأخبار على القول بالجواز.

إذا عرفت ذلك، فنقول: أمّا صحيحة زرارة، الأخيرة: فقد عرفت قوة احتمال تحادها مع الأولى، و أنها على تقدير المغايرة لا تنهض دليلاً لإثبات المدعى. و أمّا صحيحة الأولى: فالاستدلال بها للمشهور إنما يتجه على تقدير العمل بظاهرها في موردها، أي في ركعتي الفجر، و هو خلاف المشهور، بل لم يُنقل القول به إلا عن ابن الجنيد^(١) و الشيخ في كتابي الأخبار^(٢)، و تبعهما في ذلك صاحب الحدائق^(٣).

و قد عرفت فيما سبق أن الأقوى خلافه، و أن المتجه حمل الصحيحة على استحباب البدأة بالفريضة عند طلوع الفجر، و عدم تأخير الركعتين إلى ذلك الوقت كي تراحم بهما الفريضة في أول وقتها؛ جمعاً بينها و بين المعتبرة المستفيضة التي هي نص في جواز تأخيرهما عن الفجر.

فما عن بعض من دعوى صراحة هذه الصحيحة في الحرمة من جهة المقايسة و التطير بما هي معلومة فيه^(٤) لا يخلو عن نظر، مع أنه على تقدير تسليم صراحتها فيما ذكر و عدم قبولها للتوجيه، لتعين ردّ علمها إلى أهلها، كما تقدّم الكلام فيه مفصلاً، فراجع.

(١) تقدّم تخريج قوله في ص ٢٧٦، الهامش (١).

(٢) راجع التهذيب ١: ١٣٤، ديل ح ٥٢٣، و ص ١٣٥، ذيل ح ٥٢٥، والاستبصار ١: ٢٨٥، ديل ح ١٠٤٥، و حكاة عنه البحوث في الحدائق الناضرة ٦: ٢٤٠.

(٣) الحدائق الناضرة ٦: ٢٤٠.

(٤) رياض نمائل ٢: ٢٣٣، و راجع: جواهر الكلام ٧: ٢٤٨.

و أما صحيحته الثابتة: فهي إنما تدل على المصع عن التطوع لمن عليه قضاء،
و هي مسألة أخرى سيأتي التكلّم فيها.

و دعوى أن الحاضرة أولى بهذا الحكم من الفائتة، مموعة، خصوصاً على
القول بالمضايقة في القضاء، كما هو واضح.

و أما سائر الروايات: فالمراد بوقت الفريضة فيها بحسب الظاهر هو وقتها
الذي أمر فيه بأن يبدأ بالفريضة و يترك عنده النافلة، و هو بالنسبة إلى الطهرين بعد
الذراع و الدراعين، و بالنسبة إلى العشاء بعد ذهاب الشفق؛ فإن المراد بالنافلة في
هذه الروايات إنما خصوص الراتبة، كما يشهد له الأمر بقصائنها في جمعة منها، و
التعير بنفي الضرر عن ترك ما قبلها من النافلة في خبر^(١) زياد، أو الأهم منها و من
المبتدأة، لا خصوص المبتدأة، كما لا يخفى، فلا يستقيم حينئذ حمل وقت
المكتوبة على إرادة مطلق وقتها الذي يجوز إيقاعها فيه حتى يتجه الاستدلال بها
لمذهب المشهور.

و دهوى أن مقتضى إطلاق قوله عليه السلام في أغلب تلك الأخبار: «إذا دخل
وقت الفريضة فابدأ بها» أو «فلا تطوع»^(٢) أو نحو ذلك: إنما هو إرادة مطلق وقتها
الذي يجوز إيقاعها فيه، لا خصوص ما بعد الذراع و الدراعين أو وقت العضيلة، و
إرادة هذا المعنى من بعض الأخبار لا تصلح شاهدة لحمل ما عداها عليه، و إنما
رفعنا اليد عن هذا الظاهر بالنسبة إلى الوافل المرتبة المأتي بها أداءً بواسطة
الأخبار الدالة عليه، التي هي أحص مطلقاً من هذه الروايات، مدفوعة. بأن

(١) تقدّم لعبير في ص ٣١٨.

(٢) راجع: ص ٣١٨ و ٣١٩.

ارتكاب التخصيص في هذه الروايات بإخراج النوافل المرتبة التي هي أظهر مصاديق النافلة أبعد من حمل الوقت فيها على ذلك المعنى الشائع إرادته من إطلاقه في كلمات الأئمة عليهم السلام بحيث فسّر الوقت به في النصوص المستفيضة بل لمتواترة الواردة في تحديد أوقات الفرائض، المتقدمة في محلها، مع ما هي بعضها - ممّا ورد في تحديد وقت الظهرين بما بعد الذراع والذراعين - من التصريح بأنّه «مما جعل الذراع والذراعين لمكان النافلة» وأنّ «للرجل أن يتقل إلى أن يبلغ النقي ذراعاً، فإذا بلغ النقي ذراعاً بدأ بالفريضة وترك النافلة»^(١) وفي بعضها التعليل لذلك بأن «لا يكون تطوّع في وقت فريضة»^(٢) فيستفاد من هذه الروايات بمدلولها اللفظي أنّ التطوّع قبل الذراع والذراعين خارج عن موضوع الأخبار الدّهيّة عن التطوّع في وقت الفريضة.

هذا، مع أنّ وحدة السياق تشهد بإرادة معنى واحد من وقت الفريضة في هذه الأخبار وفي غيرها ممّا ورد فيه الأمر بقضاء النافلة بعدها، كما لا يخفى. فظهر بما ذكرنا أنّه لا يتم الاستدلال بشي من هذه الروايات للمشهور، وأنّه على تقدير تسليم دلالتها على الحرمة والنقص عن معارضتها بالأخبار الآتية الحاكمة عليها إنّما يتم الاستدلال بها للمنع عن التطوّع بعد خروج وقت النوافل المرتبة، لا مطلقاً.

هذا، مع قوّة احتمال أن يكون المراد بحضور المكتوبة في حبر^(٣) زيد، و

(١) تقدّم تخريجه في ص ٨٦، الهامش (٣).

(٢) تقدّم تخريجه في ص ٨٧، الهامش (٤).

(٣) تقدّم الخبر في ص ٣١٨.

كذا المراد بإدراك الصلاة في الرواية^(١) - التي بعدها - انعقادها جماعة، كما يؤيد هذا الاحتمال الصحيحة الآتية^(٢) التي وقع فيها تفسير وقت الفريضة، الذي لا ينبغي التطوع فيه: بما إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة.

احتج المجوزون: بجملة من الأخبار:

منها: موثقة سماعة، التي رواها المشايخ الثلاثة.

وعن الكافي بإسناده عن سماعة قال: سألت عن الرجل يأتي المسجد و قد صلى أهله أيتدى بالمكتوبة أو يتطوع؟ فقال: «إن كان في وقت حسن فلا بأس بالتطوع قبل الفريضة، وإن كان خاف الفوت من أجل ما مضى من الوقت فليبدأ بالفريضة، وهو حق الله، ثم ليتطوع ما شاء» الأمر^(٣) موسع أن يصلي الإنسان في أول دخول وقت الفريضة الوافل إلا أن يخاف فوت الفريضة، والفضل إذا صلى الإنسان وحده أن يبدأ بالفريضة إذا دخل وقتها ليكون فصل أول الوقت للفريضة، وليس بمحذور عليه أن يصلي الوافل من أول الوقت إلى قريب من آخر الوقت^(٤).

و عن التهذيب^(٥) نحوه

و عن الفقيه بإسناده عن سماعة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: الرجل يأتي

(١) أي: حصة معينة، المتقدمة في ص ٣١٨.

(٢) في ص ٣٢٦.

(٣) في المصدر والوسائل: «ألا هو بدل الأمر» وما في المتن كما في التهذيب.

(٤) الكافي ٣/٢٨٨-٢٨٩، الوسائل، الباب ٣٥ من أبواب المواقيت، ح ١.

(٥) التهذيب ٢/٢٦٤، الوسائل، الباب ٣٥ من أبواب المواقيت، ذيل ح ١.

المسجد، وساق الحديث نحوه إلى قوله ﷺ: «ثم ليتطوع ما شاء»^(١) بإسقاط قوله: «والمصل» إلى آخره.

و هذه الرواية كما تراها صريحة في المدعى.

و ما احتمله بعض من كون قوله: «و الفضل» إلى آخره من عبارة الكليني عليه السلام^(٢)، مع مخالفته للظاهر غير قادح في الاستدلال؛ فإن ما تقدمه كافي في إثبات المطلوب، فإنه كالصريح في جواز التطوع في وقت الفريضة ما لم يخف فوتها.

نعم، لو كانت هذه الفقرة من تنمة الحديث - كما هو الظاهر - لكان لها نحو حكومة على الأخبار التي ورد فيها الأمر بالبداة بالفريضة وترك النافلة عند حضور وقتها، مع ما فيها من الإشارة إلى علة الحكم واختصاصه بما إذا لم يكن الراجع تأخيرها لانتظار الجماعة، كما أن في قوله ﷺ في الفقرة السابقة: «و هو حق الله» إشارة إلى أن الأمر بالبداة بالفريضة عند خوف فوتها لأجل أهميتها من التذلة، لعدم صلاحية الوقت من حيث هو للنافلة، أو كون تقديم الفريضة شرطاً في صحتها، كما هو من لوازم مذهب المانعين.

و منها: حسنة محمد بن مسلم، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إذا دخل وقت الفريضة أتتقل أو أبدأ بالفريضة؟ قال: «إن الفضل أن تبدأ بالفريضة، وإنما أحررت الظهر ذراعاً [من عند الزوال] من أجل صلاة الأوابين»^(٣) فإن ظاهرها جواز التثقل

(١) المقية ١: ٢٥٧/١١٦٥، الوسائل، الباب ٣٥ من أبواب المواقيت، ذيل ح ١

(٢) كما في جواهر الكلام ٢٤٣٧.

(٣) الكافي ٣: ٢٨٩/٥، الوسائل، الباب ٣٦ من أبواب المواقيت، ح ٢ و ٣، و ما بين =

في وقت الفريضة، وكون البداية بها عند دخول وقتها من باب الاستحباب.
 وقوله عليه السلام: «وإنما أحرّت الظهر» إلى آخره، يحتمل أن يكون مسوقاً لدفع
 التناهي بين استحباب البداية بالفريضة عند حضور وقتها واستحباب التنفل قبها
 في أول الوقت ببيان تأخر وقتها عن أول الوقت بمقدار الذراع لمكان النافلة.
 و يحتمل أيضاً أن يكون المقصود ببيان أن الظهر متأخرة عن وقتها الأصلي
 بمقدار ذراع، فلا ينبغي تأخيرها أزيد من ذلك.

و يحتمل أيضاً أن يكون استدراكاً عما تقدّمه بأن يكون المراد بالرواية بيان
 أن الفضل إنما هو بالبداة بالفريضة حين حضور وقتها، أي المصارعة إلى فعلها في
 أول الوقت، ولكن أحرّت الظهر بمقدار ذراع عن أول وقتها لأجل صلاة الأوّابين،
 التي هي لدى الشارع كالفرائض من المهمّات التي لا يجوز تركها.

ومنها: صحيحة عمر بن يزيد، أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن الرواية التي
 يروون أنه لا ينبغي أن يتطوّع في وقت فريضة ماحذّ هذا الوقت؟ قال: «إذا أخذ
 المقيم في الإقامة» فقال له: إن الناس يختلفون في الإقامة، قال عليه السلام: «المقيم الذي
 يصلّي معه»^(١).

وهذه الصحيحة حاكمة على الأخبار الناهية عن التطوّع في وقت الفريضة
 ومفسّرة لها، وظاهرها كون النهي المتعلّق به بصيغة «لا ينبغي» الظاهرة في
 الكراهة، ومقتضى تحديد ذلك الوقت بما إذا أخذ المقيم في الإقامة: اختصاص
 المنع بهذه الصورة، وهذا ربما يتنافى ببعض تلك الأخبار ممّا هو نصّ في شمول

= المعنويين من المصدر

(١) الفقيه ١: ٢٥٢/١١٣٦، الوسائل، الباب ٣٥ من أبواب المواقيت، ح ٩.

المسح للمنفرد الذي لا يصلي جماعة، فلا يبعد أن يكون المراد بهذه الصحيحة تحديد ذلك الوقت بالنظر إلى مَنْ ينتظر الجماعة، لا مطلقاً.

و يمكن إبقاء هذه الصحيحة على ظاهرها، وتنزيل الأخبار الدالة على المسح في حق المنفرد على الإرشاد إلى ما هو الأصلح، كما ربما يستشعر ذلك من بعض عبارتها، لا على الكراهة أو الحرمة، فليتنامل.

وكيف كان فهي نص في جواز التطوع بعد دخول وقت الفريضة في الجملة ولو لخصوص مَنْ ينتظر الجماعة.

و نحوها رواية إسحاق بن عمار، قال: قلت: أصلي في وقت فريضة نافلة؟ قال: نعم في أول الوقت إذا كنت مع إمام تقتدي به، فإذا كنت وحدك فبدأ بالمكتوبة^(١).

والمراد بأول وقت الفريضة في هذه الرواية وكذا في الروايات السابقة إنما هو بعد الذراع والذراعين كما حدد أول وقتها بذلك في الأخبار الكثيرة المتقدمة في أول مبحث المواقيت^(٢)، فإن هذا هو الوقت الذي يكون مأموراً بأن يبدأ عند حضوره بالمكتوبة لو صلى وحده، دون ما قبل الذراع والذراعين، الذي يكون الراجع فيه الابتداء بالنافلة نصاً وفتوى، فهذه الرواية أيضاً كسابقتها تدل على جواز التطوع في وقت الفريضة عند انتظار الجماعة.

و كون المتبادر من أغلب هذه الروايات إرادة النوافل المرتبة غير قادح في الاستدلال بعد حكومة هذه الأخبار على الأخبار اللاحقة عن التطوع، التي هي

(١) الكافي ٢/٢٨٩٠٣، التهذيب ٣: ٢٦٤/١٠٥٢، الوسائل، الباب ٣٥ من أبواب المواقيت، ح ٢

(٢) راجع: ص ٨٦ وما بعدها.

مستند القائلين بالمنع، خصوصاً مع أن الظاهر عدم قول - يُعتد به - بالتعصيل بين النوافل المرتبة بعد خروج وقتها وبين النوافل المبتدأة.

هذا، مع أن المنساق إلى الذهن من الخبرين الأخيرين إرادة مطلق النافلة، لا خصوص الراتبة.

و استدلى له أيضاً بموثقة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن فاتك شيء من تطوع الليل والنهار فاقصه عند زوال الشمس وبعد الظهر عند العصر وبعد المغرب وبعد العتمة ومن آخر السحرة»^(١).

وهذه الموثقة إنما يتجه الاستدلال بها في رد المشهور القائلين بعدم جواز التطوع في وقت الفريضة مطلقاً، هذا النوافل اليومية مؤدأة، وإلا فلو قيل باختصاص المنع بالنسبة إلى الظهرين بعد الدراع والذراعين وبالنسبة إلى العشاء بعد ذهاب الشفق - كما هو غاية ما يمكن استفادته من أدلتهم على ما يتناه فيم سبق - فيشكل استفادة ما ينفيه من هذه الموثقة، كما لا يحفى.

و مما يؤيد المطلوب: الأخبار المستفيضة التي ورد فيها الأمر بصلوات خاصة بين المغرب والعشاء، التي تقدم كثير منها في صدر الكتاب.

و قد أشرنا فيما تقدم إلى إمكان توجيه بعضها بما لا ينافي المشهور، وأما بعضها الآخر فهو نص في خلافهم، مثل ما ورد فيه الأمر معشر ركعات بعد المغرب وما قبلتها^(٢)، بل مقتضى إطلاق مثل هذه الأخبار: جواز مزاحمتها لإيقاع

(١) التهذيب ٢: ١٦٣/٦٤٢، الوسائل، الباب ٥٧ من أبواب المواقيت، ح ١٠.

(٢) الكافي ٣: ٤٦٨، التهذيب ٣: ٣١٠-٣١١/٩٦٣، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب بقیة الصلوات المتدوية، ح ١.

العشاء في أول وقتها.

ولكنك عرفت أنّ مثلها لا يخلو عن قصور.

و يؤيده إطلاق الأخبار الكثيرة المتقدمة^(١) عند البحث عن جواز تقديم النافلة على الزوال، الدالة على أنّ «النافلة بمنزلة الهدية، وأنها في أي ساعة من ساعات النهار أتى بها قبلت» وإطلاق غيرها ممّا ورد فيه الأمر بالنوافل، خصوصاً ذوات الأسباب منها عند حصول أسبابها، و صوميات قضاء الرواتب.

و في خبر علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام المروي عن قرب الإسناد: الأمر بقضاء صلاة الليل و الوتر فيما بين الظهر و بين صلاة العصر، أو متى أحب. قال: سألت عن رجل نسي صلاة الليل و الوتر فيذكر إذا قام في صلاة الزوال، فقال: «يبدأ بالنوافل، فإذا صلى الظهر صلى صلاة الليل و أوتر ما بينه و بين العصر أو متى أحب»^(٢).

إلى غير ذلك من الشواهد و المؤيدات التي لا تخفى على المتتبع. و استدلل أيضاً بصحيح سليمان بن خالد، قال. سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل دخل المسجد و افتتح الصلاة، فينما هو قائم يصلي إذ أذن المؤذن و أقام الصلاة، قال: «فليصل ركعتين ثم ليستأنف الصلاة مع الإمام، و لتكن الركعتان تطوعاً»^(٣).

(١) في ص ٢٣٥.

(٢) قرب لإسناد. ٧٨٠/٢٠٢، الوسائل، الباب ٤٩ من أبواب المواقيت، ح ١.

(٣) الكافي ٣/٣٧٩، التهذيب ٣/٢٧٤، الوسائل، الباب ٥٦ من أبواب صلاة الجماعة، ح ١.

و الصحيح عن محمد بن نعمان الأحول عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا دخل المسافر مع أقوام حاصرين في صلاتهم، فإن كانت الأولى فليجعل الفريضة في الركعتين الأوليين، وإن كانت العصر فليجعل الأوليين نافلة و الأخيرتين فريضة»^(١).

أقول: و نحوه مرسله ابن أبي عمير عن أحدهما عليهما السلام في مسافر أدرك الإمام و دخل معه في صلاة الظهر، قال: «فليجعل الأولتين الظهر، و الأخيرتين السُّبُحَة، و إن كانت صلاة العصر فليجعل الأولتين السُّبُحَة، و الأخيرتين العصر»^(٢). و يرد على الاستدلال بالصحيحة الأولى: أنَّ الخصم - بحسب الظاهر - يلتزم بمفادها، و يخص بها الأخبار الناهية؛ لكونها أخص مطلقاً من تلك الأخبار، بل يظهر من بعض عدم الخلاف في ذلك، فلا تكون هذه الصحيحة حجة عليهم.

و أما الخبران الآخران: فلا بد من حمل النافلة فيهما على الفريضة المعادة، و إلا فهُما من الشواذ التي يجب رد علمها إلى أهلها، فالمتصود بجعل الأولتين نافلةً يجعلهما إعادة الظهر لإدراك فضيلة الجماعة و إن كان قد يشكل ذلك بالنسبة إلى ما في المرسل من جعل الأخيرتين سُبُحَةً إن كانت ظهراً، فإنَّ مشروعية إعادة ما صلّاها جماعة لا تخلو عن تأمل.

و كيف كان فإن أُريد بها صلاة التطوع، فهي من الشواذ، و إلا فحارج عن

(١) التهذيب ٣: ١٦٥-١٦٦/٣٦٠، و ٥٧٣/٢٢٦، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب صلاة الجماعة، ح ٤.

(٢) المعاص. ٧٧/٣٢٦، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب صلاة الجماعة، ح ٨.

محَلُّ الكلام، سواء أريد بها المعادة أو قضاء الصلوات الماضية، أو إعادتها احتياطاً أو استحباباً

و ما يقال - من أن إطلاق كلمات المانعين يشمل المعادة، و قولهم باستحباب الإعادة لمن صلى وحده أعم من ذلك؛ فيحصر بما لا يستلزم تطوعاً في وقت فريضة - مما لا ينبغي الالتفات إليه؛ فإن إطلاق كلماتهم ينصرف عن المعادة، خصوصاً مع عموم قولهم باستحبابها لمن صلى وحده و لا أقل من عدم ثبوت الترامهم بعدم الفرق كي يصح الاستشهاد في ردّهم بمثل هذه الأخبار.

فالعمدة في تصعيف مذهبهم ما عرفت من قصور أدلتهم عن إثبات مدّعاهم على سبيل العموم، و حكومة الأخبار الدالة على الجواز على الأدلة الدالة على المنع، و كون المعارضة بينهما من قبيل معارضة النص و الظاهر القابض للتوجيه القريب الذي ربما يستأنس له ببعض ألقاظ الروايات من كون المنع عن التطوع للحث على إيقاع الفريضة في أول وقتها الذي هو أفضل، أو لكرهة الاشتغال بالسنن و المسامحة في أمر الفريضة التي هي حق الله الأهم، أو كرهته عند انعقاد صلاة الجماعة، فيكون المراد بوقت الفريضة هو هذا الحين الذي يكون الاشتغال فيه بالتطوع منافياً لاحترام الجماعة، أو غير ذلك من المحامل.

هذا، مع أن ما في النفس - من استبعاد حرمة النافلة - التي هي خير موضوع - في الوقت الصالح لفعلها من حيث هو بمجرد اشتغال الدمة بفريضة موسّعة يجوز تأخيرها إلى آخر الوقت و الإتيان بسائر الأفعال المباحة - ربما يصرف البواهي عن إرادة الحرمة.

فظهر بما ذكرنا أنَّ الأقوى إنما هو جواز التطوع في وقت الفريضة مطلقاً ما لم يتصيق وقتها، كما لعلة المشهور بين المتأخرين، وقد وقع التصريح به في الموثقة المتقدمة.

و هل يكره ذلك على حدّ غيره من العبادات المكروهة التي عرفت توجيهها غير مرة، كالوضوء بالماء المسخن، أو قراءة القرآن للحائض و الجنب، أو أنه مرجوح بالإضافة إلى البدأة بالفريضة، وإلا فهي في حدّ ذاتها صلاة تامة كاملة غير مشتملة على منقصة؟ فيه تردّد، وإن كان الأظهر هو الكراهة لكن في وقت فضيلة الفرائض، لا مطلقاً، أي بعد مضي مقدار ذراع أو ذراعين في الظهرين، وفي العشاء بعد ضيوبة الشفق خصوصاً عند انعقاد الجماعة و شروع المؤذن في الإقامة، بل لو قيل باختصاص الكراهة بهذه الصورة و مرجوحته بالإضافة في غيرها، لم يكن خالياً عن وجه، كما تقدّمت الإشارة إليه فيما سبق، والله العالم.

تذنيب: اختلف الأصحاب - رضوان الله عليهم - في جواز النافلة لمن عليه قضاء فريضة.

قيل بالمنع^(١)، اختاره في الحقائق^(٢)، ونسب إلى الأكثر، بل المشهور.

و قيل بالجواز^(٣)، وربما نسب^(٤) هذا القول أيضاً إلى ظاهر الأكثر.

(١) قال به العلامة الحلبي في تذكرة المقهاء ٣: ٣٥٩، للفرع وطء من المسألة ٦١، و مختلف الشيعة ٢: ٤٥١، المسألة ٣١١، ونهاية الأحكام ١: ٣٢٥.

(٢) الحقائق لماضرة ٦: ٢٦٨.

(٣) قال به ابن الجيد كما في مختلف الشيعة ٢: ٤٥١، المسألة ٣١١، والشيخ الصدوق في الفقيه ١: ٢٣٣، والشهيد في الذكرى ٢: ٤٠٢، والشهيد الثاني في روض الجنان ٢: ٤٩٩-٤٩٦، ومسالك الاقحام ١: ١٤٥.

(٤) المناسب هو صاحب كشف اللثام فيه ٣: ٦٨، كما في جواهر الكلام ٧: ٢٥٢.

و كيف كن فهذا هو الأظهر و لو على القول بالمضايقه في القضاء؛ لما
ستعرف - إن شاء الله - في محله من أن المتجه على هذا القول أيضاً أوسعية الأمر
من ذلك، و عدم كون التضييق بمرتبة ينافيها الإتيان بإفلة أو ما جرى مجراها من
الأعمال المستحبة أو المباحة في خلال التشاغل بالقضاء، فالاستدلال للمع بأدلة
القول بالمضايقه غير وجيه، مضافاً إلى ما ستعرف - إن شاء الله - من ضعف هذا
القول.

و أضعف من ذلك: ما في الحدائق من الاستدلال عليه أيضاً بالروايات
الدالة على وجوب ترتيب الحاضرة على الفائتة، و أنه يجب تأخير الحاضرة إلى
أن ينضيق وقتها قائلاً في تقريبه: إنه إذا وجب ذلك في الفريضة - التي هي صاحبة
الوقت - ففي نافلتها بطريق أولى، و أولى منه في غير نافلتها^(١).

و فيه ما لا يخفى؛ فإن المانع عن فعل الحاضرة قبل الفائتة - بناءً على العمل
بظاهر هذه الروايات - إنما هو وجوب الترتيب بين الفرائض، و لذا ربما يقول به
من لا يلتزم بالمضايقه في القضاء، فحال الحاضرة بالنسبة إلى الفائتة حال العصر
بالنسبة إلى الظهر، فتظير الباقلة عليها خصوصاً النوافل المبتدأة أو قضاء الفوائت
منها قبل الفريضة الفائتة قياس مع الفارق.

نعم، لو كن مناط إيجاب تأخير الفريضة إلى آخر وقتها المضايقة في أمر
القضاء لا غير، لكان للأولوية التي ادعاهها وجه، لكن من أين علم ذلك؟ مع
مخالفته لظواهر غير واحد من تلك الروايات، كما سنسمعها في محلها إن شاء الله.

(١) الحدائق للناصر ٦: ٢٦٨-٢٦٩.

و استدلل عليه أيضاً بجملة من الأخبار:

منها: صحيحة زرارة، الثاية المتقدمة^(١) في صدر المسح، و هي ما رواه عن أبي جعفر عليه السلام أنه سُئل عن رجل صلى بغير طهور أو نسي صلاة لم يصلها أو نام عنها، فقال: «يقضيها إذا ذكرها في أي ساعة ذكرها من ليل أو نهار، فإذا دخل وقت الصلاة ولم يتم ما قد فاتة فليقص ما لم يتخوف أن يذهب وقت هذه الصلاة التي قد حصرت، وهذه أحق فليقصها»^(٢)، فإذا قضاها فليصل ما فاتة مما قد مضى، ولا يتطوع بركعة حتى يقضي الفريضة كلها».

و صحيحته^(٣) الرابعة المحكية عن الروض، المشتملة على مقايضة الصلاة بالصوم.

قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أصلي النافلة و عليّ فريضة، أو في وقت فريضة؟ قال: «لا، إنه لا تصلي نافلة في وقت فريضة، أرايت لو كان عليك من شهر رمضان أكان لك أن تتطوع حتى تقصيه؟» قال: قلت: لا، قال: «فكذلك الصلاة» الحديث.

و ما تكلفه بعض^(٤) في الجواب عن هذه الصحيحة - بالحمل على الأداء خاصة بقريئة قوله عليه السلام: «في وقت فريضة» الظاهر في وقت الأداء، و تنزيل التردد الواقع في السؤال على كونه من الرواة لا من السائل، و كون المراد بقوله:

(١) في ص ٣١٦.

(٢) في المصادر بدل «و هذه أحق فليقصها»: «و هذه أحق بوقتها فليصلها».

(٣) تقدمت في ص ٣١٧.

(٤) كما في الحدائق الناضرة ٦: ٢٦٩، وانظر: ذخيره المعادن ٢٠٤.

«لو كان عليك من شهر رمضان وجوب الصوم عند حلول الشهر، فأريد بقضائه فعله في وقته، لا القضاء المصطلح؛ تصحيحاً للقياس على التطوع في وقت لفريضة - ففيه ما لا يخفى؛ فإن قوله عليه السلام: «في وقت فريضة» لا يصلح قرينة لمثل هذه التكاليفات، بل الظاهر أن المراد بوقت الفريضة - بقرينة السؤال و التنظير - هو الوقت الذي تنجز في حقه التكليف بفريضة أداء كانت أم قضاء، فأريد بالتشبيه بيان أنه لا تطوع عند تنجز تكليف وجوبي بالصلاة كالصوم، و حمله على إرادة الصوم في رمضان يُبطل القياس حيث يتعين عليه الصوم الواجب حينئذ، فلا يتمكن معه من التطوع، فكيف يقيس عليه الصلاة في سعة الوقت؟

و منها: صحيحة يعقوب بن شبيب عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألت عن الرجل ينام عن الغداة حتى تبرز^(١) الشمس أيصلي حين يستيقظ، أو ينتظر حتى تنبسط الشمس؟ فقال: «يصلّي حين يستيقظ» قلت: يوتر أو يصلي ركعتين؟ قال: «بل يبدأ بالفريضة»^(٢).

و استدللّ له أيضاً بالنبوي المرسل: «لا صلاة لمن عليه صلاة»^(٣)
احتج القائلون بالجواز: بالعمومات الدالة على شرعية النوازل، و أنها بمنزلة الهدية متى أتى بها قبلت^(٤)، و بإطلاقات الأوامر المتعلقة بالصلوات الخاصة التي لا تحصى من ذوات الأسباب و غيرها مع غلبة اشتغال دمة

(١) البرزخ، الطلوع. الصحاح ١٣١٥: ٤ «برزخ».

(٢) تهذيب ١٠٥٦/٢٦٥: ٢، الاستبصار ١٠٤٧/٢٨٦: ١، الوسائل، الباب ٦١ من أبواب

المواقيت، ح ٤.

(٣) تقدّم تفريجه في ص ٣١٩، الهامش (٦).

(٤) راجع: ص ٢٣٥.

المخاطبين بشئ من القوائت بحسب العادة، و بجملة من الأخبار الخاصة.
 منها: موثقة أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام، قال سألته عن رجل نام عن
 الغداة حتى طلعت الشمس، قال: «يصلّي ركعتين ثم يصلّي العداة»^(١)
 و منها: ما روي بطرق عديدة - منها الصحيح و غيره - من نومه صلى الله عليه وسلم عن
 صلاة الصبح حتى آذاه حرّ الشمس، فاستيقظ و ركع ركعتي الفجر ثم صلى الصبح
 بعدهما.

كصحيحة عبدالله بن مسان عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سمعته يقول: «إن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رقد فغلبته عيناه فلم يستيقظ حتى آذاه حرّ الشمس ثم استيقظ
 فعاد نأديه ساعة فركع ركعتين ثم صلى الصبح، و قال: يا بلال ما لك؟ فقال بلال:
 أرقدني الذي أرقدك يا رسول الله؟» قال: «وكره المقام و قال: نعمت بوادي
 الشيطان»^(٢).

و أجاب الشيخ في محكي الاستبصار عن الخبرين: بحملهما على من
 يريد أن يصلّي بقوم و ينتظر اجتماعهم، فأجاز له أن يبدأ بركعتي النافلة كما فعل
 النبي صلى الله عليه وسلم، دون ما إذا كان وحده فلا يجوز له ذلك^(٣).

و فيه: أن تنزيل إطلاق الموثقة على إرادة ما إذا كان ذلك الرجل يريد أن
 يصلّي بقوم جماعة مع ما فيها من إطلاق السؤال و كون المفروض من المروض

(١) التهذيب ٢/٢٦٥: ١٠٥٧، الاستبصار ١/٢٨٦: ١٠٤٨، الوسائل، الباب ٦١ من أبواب
 المواقيت، ح ٢.

(٢) التهذيب ٢/٢٦٥: ١٠٥٨، الاستبصار ١/٢٨٦: ١٠٤٩، الوسائل، الباب ٦١ من أبواب
 المواقيت، ح ١.

(٣) الاستبصار ١/٢٨٧، و حكاه عنه البحراني في الحقائق الناضرة ٦: ٢٧٠.

المادرة التحقّق كما ترى.

نعم، ما ذكره من انتظار الجماعة يحتمل أن يكون وجهاً لصدور الركعتين من النبي ﷺ، وحيث إن الفعل مجمل يشكل الاستدلال بالرواية الأخيرة و ما جرى مجراها من الأخبار الحاكية له لإثبات جوازهما على الإطلاق و أجاب عنهما في الحقائق: بأن مدلول الخبرين ركعتا الفجر و صلاة لصبح، و المدعى أعم من ذلك.

و ما يقال في أمثال هذه المقامات - من أن هذه الأخبار قد دلت على الجواز في هذا الموضع و يضم إليه أنه لا قائل بالفرق فيتم في الجميع - فكلام ظاهري لا يؤمّل عليه، و تخريج شعري لا يلتفت إليه^(١). انتهى.

أقول: و كفى بدلالاتها على الجواز شاهدة نصرف الأمر بالبداة بالفريضة في خبر^(٢) يعقوب بن شعيب - الوارد في خصوص هذا الموضع - إلى الاستحباب، و أفضلية المبادرة إلى تفرغ الذمة من الواجب من فعل الماعلة التي هي في حد ذاتها أيضاً من العبادات الراجعة للأمور بها، فتكون إرادة الاستحباب من الأمر في هذا الموضع من موهبات إرادة الإلزام من النهي عن التطوّع في سائر الأخبار، بل ربما يشهد بعدمه إن قلنا بأن حمل تلك الأخبار على الاستحباب أولى من ارتكاب التخصيص بإخراج هذا الموضع من مثل هذه العمومات الآية عن التخصيص، كما ليس بالبعيد.

(١) الحقائق الناصرة ٦: ٢٧١.

(٢) تقدّم المحبر في ص ٣٣٥.

و منها: ما عن الشهيد في الذكرى بسنده الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «قال رسول الله ﷺ: إذا دخل وقت صلاة مكتوبة فلا صلاة نافلة حتى يبدأ بالمكتوبة» قال: فقدمت الكوفة فأخبرت الحكم بن عتيبة و أصحابه، فقبلوا ذلك مني، فلما كان في القابل لقيت أبا جعفر عليه السلام فحدثني «أن رسول الله ﷺ عرس^(١) في بعض أسفاره و قال: مَنْ يَكْلُونَا^(٢)؟ فقال بلال: أبا، فام بلال و ناموا حتى طلعت الشمس، فقال: يا بلال ما أرقذك؟ فقال: يا رسول الله أخذ بنفسي الذي أخذ بأنفاسكم، فقال رسول الله ﷺ: قوموا فتحولوا عن مكانكم الذي أصابكم فيه العفلة، و قال: يا بلال أذن فأذن، فصلّى رسول الله ﷺ ركعتي الفجر و أمر أصحابه، فصلّوا ركعتي المغرب، ثم قام فصلّى بهم الصبح و قال: مَنْ نسي شيئاً من الصلاة فليصلّها إذا ذكرها، فإن الله عز وجل يقول: «أقم الصلاة للذكرى»^(٣) قال زرارة: فحملت الحديث إلى الحكم و أصحابه، فقالوا: نقضت حديثك الأول، فقدمت على أبي جعفر عليه السلام، فأخبرته بما قال القوم، فقال: يا زرارة ألا أخبرتهم أنّه قد فات الوقتان جميعاً، و أنّ ذلك كان قضاء من رسول الله ﷺ^(٤)»

قال الشهيد في محكي الذكرى - بعد نقل الخبر المذكور -: إنّ فيه فوائد منها: استحباب أن يكون للقوم حافظ إذا ناموا صيانة لهم عن هجوم ما

(١) التعريس نزول المسافرين آخر الليل للوم والاستراحة. مجمع البحرين ٨٦: ٤ «عرس».

(٢) يكلوناً: يحفظون. مجمع البحرين ٣٦٠: ١ «كلاء».

(٣) طه ١٤٠: ٢٠.

(٤) تقدّم تخريجه في ص ٣١٧، الهامش (١).

يخاف منه.

و منها: ما تقدّم من أنّ الله أنام نبيه [التعليم] ^(١) أمته، ولئلا يعير بعض الأمة بذلك، و لم أقف على رادّ لهذا الخبر من حيث توهم القدح في العصمة به.

و منها: أنّ العبد ينبغي أن يتفأل بالمكان والزمان بحسب ما يصيبه فيهما من خير و غيره، و لهذا تحوّل النبي ﷺ من مكان إلى آخر.

و منها: استحباب الأذان للفائتة، كما يستحبّ للحاضرة، و قد روى العامة عن أبي قتادة و جماعة من الصحابة في هذه الصورة أنّ النبي ﷺ أمر بلالاً فأذن فصلّى ركعتي الفجر ثمّ أمره فأقام فصلّى صلاة الفجر ^(٢).

و منها: استحباب قضاء السن.

و منها: جواز فعلها لمن عليه قضاء و إن كان قد منع عنه أكثر المتأخّرين.

و منها: شرعية الجماعة في القضاء كالأداء.

و منها: وجوب قضاء الفائتة؛ لفعله ﷺ، و وجوب التأسي به، و قوله:

«فليصلّها».

و منها: أنّ وقت قضائها ذكرّها.

و منها: أنّ المراد بالآية الكريمة ذلك ^(٣). انتهى.

و في لحدائق - بعد أن نقل ما سمعته عن الذكوى - قال ما لفظه: أقول: قد

(١) بدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطيّة و الحجرية: «ليعلم». و ما أثبتناه من المصدر.

(٢) صحيح مسلم ٤٧٢:١ - ٤٧٣/٦٨١، سنن أبي داود ١٢١:١ - ١٢٢/٤٤٥، سنن البيهقي

٤٠٤:١، المصنّف - لعبد الرزاق - ٥٨٧:١ - ٥٨٩/٢٢٣٧ - ٢٢٤٠.

(٣) الذكرى ٤٢٢:٢ - ٤٢٣، و حكاه عنه البحراني في الحدائق الناضرة ٦ - ٢٧٢.

أعمل شيخاً قوله هنا شيئاً هو أظهر الأشياء من الرواية إما عملاً أو لمناقضته لما اختاره في المسألة، وهو المانع من صلاة النافلة إذا دخل وقت المكتوبة حتى يبدأ بالمكتوبة، كما صرح به عليه السلام في صدر الخبر، وأكد بالفرق بينه وبين القضاء و أما قوله قوله : «و منها: جواز فعلها - يعني السنن - لمن عليه قضاء» فهو ممنوع؛ إذ أقصى ما دل عليه الخبر خصوص جواز ركعتي الفجر في هذه المادة، و فضية الجمع بينه وبين ما قدمناه من الأخبار: قصر هذا الخبر على مورده، و استثناء هذا الموضع من المنع رخصة إما مطلقاً، كما ذكره المحدث الكاشاني^(١)، أو لانتظار اجتماع الجماعة، كما ذكره الشيخ^(٢)، فلا دلالة له على الجواز مطلقاً كما زعمه قوله ^(٣) انتهى.

أقول: أما دلالة الخبر على المنع عن النافلة عند حضور وقت المكتوبة فهي واضحة، ولكنك عرفت في المسح السابق أن المنع محمول على الكراهة أو المرجوحية بالإضافة بشهادة المعتمدة الدالة عليه.

و أما ما ذكره - من أن أقصى ما دل عليه الخبر جواز خصوص ركعتي الفجر، فيستثنى هذا الموضع بالخصوص من المنع - ففيه: أن ما في ذيل الرواية - الذي هو بمنزلة التعليل لجواز الركعتين - نص في أن خروج الركعتين عما دل على المانع عن التطوع في وقت الفريضة ليس لخصوصية فيهما، بل لعدم اندراجهما في موضوع المنع، حيث إن الغائبة لا تقع إلا في خارج الوقت، فلا يكون التطوع عند اشتغال الدمة بها تطوعاً في وقت الفريضة، فهذه الصحيحة مما لا قصور في

(١) الوافي ٣٥٥:٧، ذيل ج ٦٠٨٦.

(٢) تقدم تحريج ما ذكره الشيخ في ص ٣٣٦، الهامش (٣).

(٣) المحلاتق الناضرة ٢٧٢:٦.

دالتها على المدعى، ولا يصلح شيء من الأخبار المتقدمة لمعارضتها.

أما خبر^(١) يعقوب بن شعيب: فواضح؛ فإن هذه الصحيحة كالحبرين المتقدمين نص في جواز ركعتي الفجر قبل صلاة الصبح، فيكون الأمر بالبداة بالفريضة في تلك الرواية محمولاً على استحباب المسارعة والمبادرة إلى الخروج عن عهدة الواجب.

وكذا صحيحة^(٢) زرارة، [الثانية]^(٣) الناهية عن التطوع بركعة حتى تقضى الفريضة كلها، فإن حمل تلك الصحيحة على إرادة الحث على تأدية الواجب واستحباب المسارعة إلى فعلها وترك التواني في أمرها والاشتغال بالنوافل أولى من رفع اليد عن ظاهر ديل هذه الصحيحة خصوصاً مع استلزام إبقاء النهي عن ظاهره من الحرمة.

أما طرح المستفيضة المصروفة بجواز نافلة الفجر قبل صلاة الصبح - التي تقدمت جملة منها - أو ارتكاب التخصيص بالنسبة إليها والالتزام بالتفصيل الذي لم يتحقق وجود قائل به، مع إبقاء سوق الرواية عن التخصيص كما لا يخفى على المتأمل.

ومما يقرب حمل النهي عن التطوع بركعة على المرجوحية بالإضافة - التي مرجعها إلى أفصلية المسارعة إلى قضاء الفريضة من الاشتغال بالنافلة - سائر فقرات الرواية لدالة على المضايقة في القضاء، وتقديم الفائتة على الحاضرة ما لم يتضيّق وقتها، المحمولة على الاستحباب، كما ستعرفه في محله إن شاء الله.

(١) تقدم الحبر في ص ٣٣٥.

(٢) تقدمت الصحيحة في ص ٣١٦.

(٣) بدل ما بين المعهدين في النسخ الحطية والحجرية: «الأولى» والصحيح ما أثبت.

و يؤيد الأمر المتعلق بالبدأة بالمريضة في خبر^(١) يعقوب بن شعيب
الوارد في مَنْ فاتته الغداة - المحمول على الاستحباب بشهادة ما عرفت، كما
عرفت.

و أما صحيحته^(٢) الأخرى - المحكية عن الروض - فهي - بعد الغض عما
عرفته في المسألة السابقة من عدم الوثوق بصدورها، و معايرتها للصحيحة
الواردة في ركعتي الفجر، التي تقدّم الكلام فيها - قاصرة عن حدّ الدلالة، فضلاً عن
صلاحيتها لمعارضة هذه الصحيحة؛ فإنه لا بدّ من حمل النهي فيها على الكراهة،
أو مطلق المرجوحية الغير المنافية للكراهة؛ لما عرفت - فيما سبق - من أنّ الأظهر
كراهة التطوّع في وقت فريضة حاصرة بشهادة أخبار معتبرة دالة على الجواز،
حاكمة على الأدلة الناهية عن التطوّع في وقت الفريضة، فلا يمكن إرادة الحرمة
منها بالنسبة إلى القضاء؛ لاستلزامها استعمال اللفظ في معنيين، فالمراد بالنهي في
الجميع إمّا خصوص الكراهة، أو مطلق المرجوحية، فلا يتمّ به الاستدلال.

هذا، ولكن يبقى بين هاتين الصحيحتين تدافع من جهتين.

الأولى: أنّ الصحيحة الواردة في المقام تدلّ على أنّ المراد بوقت الفريضة
التي نهى عن التطوّع فيه هو وقت الحاضرة دون العائنة، و تلك الصحيحة تدلّ
على أنّ المراد به الأعمّ، إلّا على الاحتمال الذي عرفت ضعفه.

و الثانية: أنّ تلك الصحيحة تدلّ على مشاركة التطوّع في وقت الحاضرة و
العائنة في النهي الذي أقلّ مراتبه الكراهة، و قد حملنا النهي الوارد فيها بالنسبة إلى

(١) تقدّم الخبر في ص ٣٣٥.

(٢) تقدّمت الصحيحة في ص ٣١٧ و ٣٣٤.

الحاضرة على الكراهة، فيتحقق التنافي حيثئذ بين هذه الصحيحة وبين لصحيحة المفصلة بين لتطوع في الوقتين؛ فإن التفصيل يقطع الشبهة، فيلزمه انتفاء الكراهة أيضاً.

و يمكن دفعهما بأن إرادة ما يعم وقت اشتغال الذمة بالعائنة من وقت الفريضة في تلك الصحيحة مبنية على التوسعة والتجوز، ولذا جعل بعض^(١) هذه الفقرة قرينة لارتكاب التأويل البعيد الذي سمعته في تلك الصحيحة.

و أمّا النهي المتعلق به بهذا المعنى الأعمّ فمحمول على المرجوحية بالإصافة التي ربما يوجه بها العبادات المكروهة، والتفصيل الواقع في الصحيحة الأخرى منزّل على اختلاف المراتب، فليتأمل.

و أمّا النبوي المرسل: فهو مع ضعف سنده قابل للحمل على نفي الكمال، كما أريد هذا المعنى في كثير من نظائره.

ثم إن صاحب الحقائق قد ناقش أيضاً في الاستدلال بالصحيحة المتقدمة و نظائرها من الأخبار المتضمنة لنوم النبي ﷺ. بأن مقتضى ما انعقد عليه إجماع الأصحاب من عدم تجويزهم السهو على النبي ﷺ: ردّ هذه الأخبار أو حملها على التقية و قد تعجب من الأصحاب كلّ المعجب كيف تلقوا هذه الأخبار بالقبول! مع إجماعهم على عدم جواز السهو والخطأ على الأنبياء ﷺ، ونقل عن شيخنا^(٢) المفيد رحمه الله في بعض كلماته التصريح بأن الأخبار الواردة في نوم

(١) السبزواري في ذخيرة المعاد: ٢٠٤.

(٢) في وض ١١، ١٤: «الشيخ» بدل «شيخنا».

السبي عليه السلام أو سهوه في الصلاة من أخبار الأحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً^(٢)،
و طعن بذلك على الشهيد في مقاله بأنني لم أقف على راد لهذا الخبر^(٣).

و أنت خير بأن غلبة النوم غير مندرجة في موضوع السهو و الخطأ حتى
يندرج في معتد إجماعهم، فيشكل دعوى امتناعها على الأنبياء عليهم السلام؛ إذ لا شاهد
عليها من نقل أو عقل، عدا ما قد يقال من أن نومهم عن العريضة نقص يجب
تدريبهم عنه. و هو غير مسلم، خصوصاً إذا كان من قتل الله تعالى رحمةً على
العباد؛ لئلا يعير بعضهم بعضاً، كما في بعض^(٤) الأخبار التصريح بذلك.

و ربما يستشهد له بما روي من أنه عليه السلام كان نيام عياء و لا ينام قلبه^(٥)، و
أنه عليه السلام كان له خمسة أرواح، منها: روح القدس، وأنه لا يصيبه الحدثان و لا يلهو
و لا ينام^(٦)، فإن مقتضى هذه الروايات: عدم صدور فوت الصلاة منه عند منامه
أيضاً لولا السهو المجمع على بطلانه

و فيه نظر؛ إذ الطاهر أن الأعمال الطاهرية الصادرة من النبي و الأئمة عليهم السلام
لم تكن مربوطة بمثل هذه الإدراكات الخارجة عن المتعارف.

فلإنصاف أن طرح تلك الأخبار - مع ظهور كلمات الأصحاب في قبولهم

(١) رسالة عدم سهو النبي عليه السلام (ضمن مصنفات الشيخ المفيد ١٠: ٢٧).

(٢) الحقائق الناضرة ٦: ٢٧٣.

(٣) الذكرى ٢: ٤٢٣.

(٤) الكافي ٣: ٢٩٤، الفقيه ١: ٢٣٣-٢٣٤/١٠٣١.

(٥) الكافي ١: ٤٠٨، ضمن ح ١٠٣، الأمالي - للصدوق -: ٤٢٠، (المجلس ٧٨) بصائر
الدرجات، ٤٢٠-٤٢١، ح ٨ و ١٠ من الباب ١ من الجزء ٩، الاختصاص: ١١٣.

(٦) الكافي ١: ٢٧٢ (باب فيه ذكر الأرواح التي في الأئمة عليهم السلام) ح ٢ و ٣، بصائر الدرجات: ٤٤٧،
ح ٤ من الباب ١٤ من الجزء ٩.

لها - مثل هذه لأخبار و بطايرها - مما دلّ على أنّ عندهم علم ما كان و ما يكون إلى يوم القيامة أو نحو ذلك^(١) - مشكل.

نعم، قد يقال بأنّه لا يجوز التعويل على أخبار الأحاد في مثل هذه المسألة التي هي من العقائد.

لكن لا يسمع ذلك عن الأخذ بما تضمنته من الأحكام الفرعية عند اجتماعها لشرائط الحجّة، كما في المقام.

ثمّ لو سلّم منافاة ما فيها لمرتبة النبوة، و جرى هذه الأخبار مجرى التقيّة و نحوها، فلا يقتضي ذلك إلّا طرح هذه الفقرة، دون الفقرة المذكورة في ذيل الصحيحة، الدالة على أنّ وقت الفريضة التي نهى عن التطوّع فيه هو وقت أدائها. و يمكن الاستشهاد للمدّعي أيضاً بالأخبار الدالة على الجواز في المسألة السابقة؛ إذ الطاهر - كما صرح به بعض^(٢) - أنّ كلّ من قال بالجواز في تلك المسألة قال به في المقام من غير عكس، فيتمّ الاستدلال بضميمة عدم القول بالفصل، فليتأمل.

و قد يستدلّ له أيضاً برواية حمّار عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «كلّ صلاة مكتوبة لها نافذة ركعتين إلّا العصر، فإنّه تقدّم نافلتها فتصيران قبلها، وهي الركعتان اللتان تمت بهما الثماني بعد الظهر، فإذا أردت أن تقضي شيئاً من الصلاة مكتوبة أو غيرها فلا فصل شيئاً حتّى تبدأ فتصلي قبل الفريضة التي حضرت ركعتين نافلة

(١) راجع. الكافي ١: ٢٦٠-٢٦٢ (باب أنّ الأئمة عليهم السلام يعلمون علم ما كان و ما يكون...).

(٢) لم نتحقّق.

لها، ثم أقص ما شئت»^(١) فإن المراد بالصلوات التي رخص في قصائها كلما شاء على الظاهر غير الفريضة الحاضرة.

و عن السيد علي بن موسى بن طاووس في كتاب «غياث سلطان الوري» عن حريز عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قلت له: رجل عليه ذنوب من صلاة قدم يقضيه فحاف أن يدركه الصبح و لم يصل صلاة ليلته تلك، قال: «يؤخر القضاء و يصلي صلاة ليلته تلك»^(٢).

ثم إن جُلَّ الأخبار الدالة على الجواز بل كلها إنما وردت في ذوات الأسباب، لكن لم نقف على مصرح بالتفصيل، مضافاً إلى أن مقتضى الجمع بين هذه الأخبار و بين الأخبار الدالة على المنع - التي عمدتها صحيحة زرارة، الأولى^(٣) - إنما هو حمل تلك الأخبار على الاستحباب ؛ فإن ارتكاب التحريم فيها بحملها على النوافل المبتدأة حتى يتجه التفصيل بين ذوات الأسباب و غيرها في غاية البعد، بل كاد يكون متعذراً في الصحيحة التي هي عمدة أدلة المانعين.

هذا، مع أن مقتضى ما في ذيل الصحيحة الأخيرة الدالة على الجواز إنما هو جواز مطلق النافلة، و عدم العبرة بخصوصية المورد، كما عرفت آنفاً، فاحتمال التفصيل في المسألة ضعيف و إن كان الأحوط ترك النوافل المبتدأة لمن عليه مريضة، بل الأولى و الأحوط ترك مطلق النافلة عند اشتغال الدمة بفريضة حاضرة كانت أم وثنة، إلا النوافل المرتبة في أوقاتها حال فراغ الدمة عن الفوائت و إن كان

(١) التهذيب ٢ / ٢٧٣ / ١٠٨٦، الوسائل، الباب ٦١ من أبواب المواقيت، ح ٥.

(٢) حكاية عنه الشيخ الحر العاملي في الوسائل، الباب ٦١ من أبواب المواقيت، ح ٩.

(٣) المتقدمة في ص ٣١٦.

الأظهر ما عرفت.

و كيف كان، فالظاهر عدم البأس بالتطوع عند اشتغال الدمة بصلاة عرض لها الوجوب بإجارة أو نذر وشبهه؛ فإن لفظ الفريضة - التي هي عن التطوع في وقتها - بحسب انظار منصرف عما كان وجوبها بالعناوين الطارئة لا بعنوان كونها صلاة.

هذا، مع خروج مثل الفرض عما هو المفروض موضوعاً في معظم تلك الأخبار، كما لا يخفى.

نعم، قد يقال بشمول قوله عليه السلام «لا صلاة لمن عليه صلاة»^(١) لمثل العرض.

و فيه - مع إمكان دعوى انصرافه عن مثل ذلك - أنه لا عبرة بعموم هذه المرسلة مع ما فيها من ضعف السند وعدم الحابر.

ثم إننا لو قلنا بحرمة التطوع لمن عليه فريضة حاضرة أو فائتة، فإن نذر أن يتطوع في وقت الفريضة، كما إذا نذر - مثلاً - أن يصلي صلاة جعفر في أول لمعرب، أو نذر أن يصلي صلاة الأعرابي يوم الجمعة المقبلة، وكانت ذمته مشغولة بفوات لم يتمكن من الخروج عن عهدها قبل حضور وقت صلاة الأعرابي، لم ينعقد النذر؛ فإنه لا يتعلق بغير المشروع.

و لكن لو نذر النافلة على الإطلاق أو قيدها بزمان خاص، كما في صلاة الأعرابي المنذور إيقاعها في الجمعة الآتية و تمكن من إيقاعها في ذلك الوقت

(١) تقدم تخريجه في ص ٣١٩، الهامش (١).

فارغاً دمه عن العوائت، صحَّ النذر، ووجب الوفاء به.

و هل له بعد انعقاد النذر و صيرورتها واجبةً بالعرض الإتيانُ بها قبل
العريضة، أم يجب تأخيرها عنها؟ وجهان، أوجههما: الأول؛ فإنَّ المناسق من
الأدلة المنع عن النافلة التي كانت بالفعل موصوفةً بصفة النفل، فلا يعمُّ المفروض
بعد انقلاب الوصف بواسطة النذر.

نعم، لو قيل بأنَّ الاستفادة من الأدلة الممع عمّا كانت نافلةً بالدات، اتَّجه
عدم الجواز؛ فإنَّ النذر لا يجعل الحرام حلالاً، بل يجب إيقاع الطبيعة التي تعلق
بها النذر - في ضمن أفرادها السانعة واجدةً لشرائط الصحة، التي منها تفريغ الدمة
عن العريضة قبلها. و كون المفروض السابق أيضاً مستلزماً لتحليل الحرام غير قاذح
بعد فرض كون حرمة الفرد المأني به قبل العريضة مسببةً عن وضعه الزائل بواسطة
النذر. و كونه حراماً قبل النذر لا يوجب صرف النذر إلى ما عداه من الأفراد؛ إذ
لا يشترط في صحة النذر المتعلق بالطبيعة ألاّ تمكّن المكلف من إيقاعها في ضمن
فردٍ سائع، و متى انعقد النذر لا يجب عليه إلاّ الإتيان بتلك الطبيعة في ضمن أيّ
فردٍ أحبّ ممّا لا مانع عنه شرعاً، و المفروض ارتفاع المانع عن هذا الفرد بعد
صيرورته مصداقاً للواجب.

و الفرق بين هذه الصورة و بين الصورة الأولى التي قلنا لا ينعقد فيها النذر
مطلقاً هو: أنَّ متعلّق النذر في هذه الصورة كمطلق صلاة جعفر - مثلاً - مستحبّ في
حدّ ذاته، لكن يجب على المكلف ما دامت ذمّته مشغولة بعريضة عند إرادة الإتيان
بهذا المستحبّ أن يؤخّره عن العريضة مادام موصوفاً بصفة الاستحباب، فلا مانع
عن صحّة النذر المتعلّق به، و متى صحَّ النذر عرضه الوجوب، و متى عرّضه

الوجوب انتفى وجوب التأخير، بخلاف ما لو تعلق النذر بالمقيد؛ فإنه بالخصوص غير مشروع، فلا يصح النذر المتعلق به حتى يعرضه الوجوب.

(و أمّا أحكامها) أي المواقيت (ففيها مسائل):

(الأولى: إذا حصل) للمكلف (أحد الأعذار المانعة من الصلاة،

كالجنون والحيض) والإعماء ونحوها (وقد مضى من الوقت مقدار) نص

(الطهارة) المائية أو الترابية بحسب ما يقتضيه تكليفه (و) مقدار (أداء

الفريضة) بحسب حاله من القصر والإتمام والسرعة والبطؤ ونحو ذلك مع ما

يتوقف عليه من المقدمات التي يتعارف تحصيلها بعد دخول الوقت، كالستر و

الاستقبال ونحوهما ولم يكن قد فعل (وجب عليه قضاؤها، ويسقط القضاء

إذا كان دون ذلك على الأظهر).

خلافاً للعلامة في محكي النهاية، فأوجبه فيما لو كان بمقدار مجرد فعل

الصلاة^(١)، فلم يعتبر في وجوب القضاء أريد من ذلك.

و عن السيد و أبي علي^(٢) رحمهما الله القول بكفاية ما يسع أكثر الصلاة^(٣) في باب

الحيض.

و لعلهما لم يقولا به إلا في الحائض؛ للرواية^(٤) الواردة فيها، وقد تقدّم^(٥)

(١) تقدّم تخريجه في ج ٤ ص ١٢٤، الهامش (١).

(٢) في السخ الحطية والحجرتة: «أبي» بدل «أبي علي». و الصحيح ما أثبتناه كما تقدّم في

ج ٤ ص ١٢٥

(٣) تقدّم تخريج قولهما في ج ٤ ص ١٢٦، الهامش (١).

(٤) تقدّم تخريجها في ج ٤ ص ١٢٦، الهامش (٢).

(٥) في ج ٤ ص ١٢٠ وما بعدها.

الكلام في جميع ذلك مفصلاً في مبحث الحيض.

(و لو زال المانع، فإن أدرك) من الوقت مقدار ما يسع الصلاة مع شرائطها من الطهارة و نحوها، وجب عليه أداؤها، و مع الإخلال قضاؤها بلا خلاف فيه على الظاهر، بل و لا إشكال، عدا أنه ربما يظهر من بعض الأخبار الواردة في الحائض ما ينافيه، و قد تقدّم^(١) نقلها و ما يمكن أن يقال في توجيهها. عدد البحث عما قيل في وقت صلاة الظهر للمختار من تحديده بأربعة أقدام، فراجع^(٢).

بل و كذا إذا أدرك من الوقت مقدار ما يسع (الطهارة و) أداء (ركعة من الفريضة) و لا يتحقق ذلك - على ما صرح به غير واحد^(٣) - إلا برفع الرأس من السجدة الأخيرة.

و احتمال الشهيد - في محكي الذكرى - الاجتزاء بالركوع ؛ للتسمية لغةً و عرفاً، و لأنه المعظم^(٤).

و هو بعيد، و الإطلاق العرفي مبني على المسامحة.

و كيف كان، فمتى أدرك من الوقت مقدار أداء ركعة جامعة لشرائط الصحة بحسب ما هو مكلف به في ذلك الوقت من الطهارة المائية أو الترابية (لزمه

(١) في ص ٢٠٨.

(٢) ص ٢٠٨ و ما بعدها.

(٣) كالعلامة الحلبي في تذكرة الفقهاء ٢: ٣٢٤، المعراج ج ١ من المسألة ٤١، و العاملي في مدارك الأحكام ٩٢: ٣.

(٤) الذكرى ٢: ٣٥٦، و حكاه عنه العاملي في مدارك الأحكام ٩٢: ٣.

أداؤها) بلاخلاف فيه على الظاهر، بل في المدارك: أن هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب. وحكى عن المتهنى أنه قال: لاخلاف فيه بين أهل العلم^(١) والأصل فيه ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة»^(٢).

و عنه ﷺ. «مَنْ أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر»^(٣).

و من طريق الأصحاب: ما رواه الشيخ عن الأصمغ بن نباتة، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «مَنْ أدرك من الغداة ركعة قبل طلوع الشمس فقد أدرك الغداة تامة»^(٤).

و في الموثق عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه قال: «فإن صلى ركعة من العداة ثم طلعت الشمس فليتم الصلاة وقد جازت صلاته»^(٥). ثم قال: و هذه الروايات و إن ضعف سندها إلا أن عمل الطائفة عليها، و لا معارض لها، فيبني العمل عليها^(٦). انتهى.

(١) متهنى المطلب ١٠٨٤.

(٢) صحيح البخاري ١٥١:١، صحيح مسلم ٦٠٧/٤٢٣:١، سنن النسائي ٢٧٤:١، الموطأ ١٥/١٠:١، مستد أحمد ٢٧١:٢.

(٣) صحيح البخاري ١٥١:١، صحيح مسلم ٦٠٨/٤٢٤:١، سنن الترمذي ١٨٦/٣٥٣:١، سنن النسائي ٢٥٨-٢٥٧:١، الموطأ ٥/٦:١، مستد أحمد ٤٦٢:٢.

(٤) التهذيب ١١٩/٣٨:٢، الاستبصار ٩٩٩/٢٧٦-٢٧٥:١، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب المواقيت، ح ٢.

(٥) التهذيب ١٢٠/٣٨:٢، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب المواقيت، ح ١.

(٦) مدارك الأحكام ٩٢:٣-٩٣.

و استشكل صاحب الحدائق في الحكم المذكور؛ نظراً إلى أن الخبرين الأخيرين المرويين من طريق أصحابنا أخص من المدعى؛ لورودهما في صلاة الصبح خاصة. و أما النويان وإن عمّ أولهما لكل صلاة ولكنه استظهر من المدارك و غيره كونه عاميّاً، فلم يعتمد عليه، و أوهن من ذلك عنده الاستدلال له بالإجماع^(١).

و لا يخفى عليك أن الخدشة في مثل هذه الرواية المشهورة المعمول بها لدى الأصحاب قديماً و حديثاً، المعتضدة بالنصوص الخاصة في مثل هذا الفرع - الذي لم يعلم وجود قائل بالخلاف - في غير محلها، فلا ينبغي الاستشكال في لزوم الإتيان بالمريضة في الصورة المفروضة (و يكون) بذلك (مؤدّياً) لا قاضياً و لا ملفقاً (على الأظهر) الأشهر، بل المشهور، بل عن الخلاف دعوى الإجماع عليه^(٢).

خلافاً لما حكى عن السيد رحمته الله من القول بكونه قاصياً^(٣)؛ نظراً إلى أن خروج الجهر يوجب خروج المجموع من حيث المجموع، و أن الركعة المدركة وقعت في وقت الركعة الأخيرة لدى التحليل، و لصدق عدم فعلها في الوقت مع ملاحظة التمام، بل بها يصدق الفوات.

و فيه ما لا يخفى بعد شهادة النصوص المتقدمة^(٤) بأن «مَنْ أدرك ركعة من

(١) الحدائق لنافذة ٢٧٦:٦.

(٢) الخلاف ٢٦٨:١، المسألة ١١، و حكاه عنه الماملي في مدارك الأحكام ٩٣:٣.

(٣) لم يشر عليه في كتب السيد المرتضى، المتوفّرة لدينا، و حكاه عنه الشيخ الطوسي في الخلاف ٢٦٨:١، ضمن المسألة ١١.

(٤) في ص ٣٥١.

الفريضة فقد أدرك الفريضة، فإن ما ذكره يشبه أن يكون اجتهاداً في مقابل النص.
مع أن ما ذكر - من وقوع الركعة المدركة في وقت الركعة الأخيرة - ممنوع؛
فإن انطابق لأجزاء على أوقاتها لكونه من لوازم وجود الأجزاء التدريجية
الحصول مترتبة، لا للتوظيف الشرعي، ولذا لو فرض وقوع ما عدا الجزء الأخير
قبل الوقت على وجه صحيح، كما لو صلى بزعم دخول الوقت فدخل الوقت في
الأنشاء، يأتي بما بقي في أول الوقت، ولا يتعطل حضور وقته الذي كان يؤتى به فيه
على تقدير الشروع في الصلاة بعد دخول الوقت.

هذا، مع أنه على الطاهر - كما صرح به بعض^(١) - لا يلتزم بما هو من لوازم
القضاء من ترتبها على الفائتة السابقة، ومن جواز تأخيرها عن الوقت، وغير ذلك،
فلا يترتب على تحقيقه ثمرة مهمة إلا في النية بناءً على اعتبار تشخيص كون
الفعل أداءً أو قضاءً في مقام الامتثال، وهو أيضاً خلاف التحقيق؛ فإن الحق كفاية
قصد وقوع هذا الفعل الخاص امثالاً للأمر المتعلق به من غير التفات إلى كونه هو
الأمر المتعلق بإيقاع الفعل في الوقت أو في خارجه.

و حكى عن بعض^(٢) القول بتركبها من الأداء و القضاء، فما وقع منها في
الوقت أداء، وما في خارجه قضاء.

فإن أريد بذلك كونه ممثلاً للأمر الأدائي في البعض و القضاء في البعض
الآخر، كما هو مقتضى ما مرّ عوا على هذا القول من تجديد النية في الركعة الثانية،
أو قصد التوزيع من أول الأمر، فهو فاسد؛ فإن المتأدر من النصوص المتقدمة إنما

(١) لم تتحققه.

(٢) الحاكي عنه هو الشيخ الطوسي في المبسوط ٧٢:١.

هو التنزيل الحكمي بجعل إدراك ركعة من الصلاة في وقتها منزلاً للإنبياء بجميعها في الوقت في وقوعها امتثالاً للأمر المتعلق بأدائها في الوقت الموقوف لها شرعاً.

وإن أريد به كون بعضها من حيث هو واقعاً في الوقت، وبعضها واقعاً في خارجه، فهذه الملاحظة سماها مركبة من الأداء و القضاء مع اعترافه بوقوع المجموع - بعد التنزيل الشرعي - امتثالاً للأمر الأدائي، فهو حق محض لا مجال لإنكاره وإن كان ربما يظهر من كلمات بعض^(١) خلافه حيث وقع فيها التعبير بامتداد الوقت الاضطراري للظهيرين - مثلاً - إلى أن يمضي من الغروب مقدار أن يصلي المصلي ثلاث ركعات، فإن أريد بمثل هذه العبارة^(٢) ما يؤول إلى ما ذكر، فهو، وإلا فواضح الضعف؛ لمخالفته للنصوص و الفتاوى الدالة على انتهاء الوقت عند الغروب، و الأخبار المتقدمة - التي هي مستند هذا الحكم - لا تدل إلا على ما أشرنا إليه من التنزيل الحكمي، لا التوسعة في الوقت، بل تدل على خلافها، كما لا يخفى.

(و لو أهمل) مع الإدراك المذكور و لم يصل و لم يطرأ إلى أن يمضي مقدار فعل الصلاة مع الطهارة و نحوها مانع عقلي أو شرعي من الأعذار المسقطة للتكليف (قضى) كما هو واضح.

(و لو أدرك قبل الغروب أو قبل انتصاف الليل) مقدار الطهارة و (إحدى الفريضتين) أي الأخيرة منهما (لزمته تلك لا غير) فلا يجب عليه

(١) لم تحققه

(٢) في ص ١٩، ١٤٤ في العبارة.

الإتيان بغير لفريضة الأخيرة التي أدرك من آخر وقتها بمقدار أدائها، لا أداء ولا قضاء

أما الأول: فواضح؛ لما عرفت في محله من اختصاص آخر الوقت بالأخيرة لدى اشتغال الذمة بها، فلا يعقل أن يتنجز التكليف بشريكتها في ذلك الوقت. و أما قضاء: فلما دلّ على أن الحائض والمجنون ومحوهما من أولي الأعداء لا يجب عليهم قضاء صلواتهم الفائتة في زمان عذرهم.

خلافًا للمحكّي عن الشافعي، فأوجب العريضتين عند إدراكه من آخر الوقت بمقدار ركعة و آخر^(١): إذا أدرك ركعةً وتكبيرة. و آخر^(٢): إذا أدرك الطهارة و ركعة^(٣).

و الكلّ باطل عندنا، كما يدلّ عليه - مضافاً إلى ما ذكر - بعض الأخبار الخاصة الواردة في الحائض، المتقدمة في محلّها^(٤)، الدالة عليه. ولا ينافيه ما يظهر من بعض^(٥) تلك الأخبار من وجوبهما إذا أدركت شيئاً من آخر الوقت، فإنّه محمول على ما إذا كان بمقدار يسع الطهارة والصلاتين بقرينة سائر الأخبار.

ثمّ إنّ ربما استظهر من إطلاق المصنّف رحمه الله «إحداهما»: التزامه بالاشتراك

(١ و ٢) أي القول الآخر للشافعي.

(٣) كما في جواهر الكلام ٢٥٩:٧، وراجع: العزيز شرح الوجيز ٣٨٦:١-٣٨٧، وروضة الطالبين ٢٩٨:١، ٢٩٩، والمجموع ٦٥:٣-٦٦.

(٤) راجع ج ٤ ص ١٢٨.

(٥) التهذيب ٣٩٠:١-٣٩١/١٢٠٣-١٢٠٦، الاستبصار ١٤٣:١-١٤٤/٤٨٩-٤٩٢، الوسائل، الباب ٤٩ من أبواب الحيض، الأحاديث ٧ و ١٠-١٢.

في هذا المقام، ساء على مشروعية التخيير بين الفرضين على هذا التقدير، خلافاً لما صرح به فيما تقدم في محله^(١) من اختصاص مقدار أداء العصر من آخر الوقت بالعصر.

وفيه. أن كلامه في هذا المقام بحسب الظاهر مبني على الإهمال من هذه الجهة؛ إذ لم ينقل القول بالتخيير عن أحد، ولم يُعرف له وجه يُعتمد به، فالمراد بها إحداهما المعينة التي بينها في محلها، وهي الأخيرة.

وقيل: هي الأولى، بناءً على الاشتراك؛ لسبقها، وتوقف صحة الثانية عليها عند التذكر، والثانية على الاختصاص^(٢)، فإطلاق إحداهما في المتن منزل على إرادة المعينة على سبيل الإجمال حتى ياسب كلا المذهبين.

وفيه: ما حققنا في محله من أنها هي الثانية ولو على القول بالاشتراك، وأن فائدة الاشتراك إنما هي صحة الأولى، وجوب الإتيان بها في آخر الوقت، وعدم جوار تأخيرها عند عدم تنجز التكليف بالأخيرة، لا مطلقاً، فراجع.

(وإن أدرك الطهارة وخمس ركعات قبل الغروب) أو قبل انتصاف الليل في الحضر، أو ثلاث ركعات قبل الغروب أو أربع قبل انتصاف الليل في السفر (لزومه الفريضة) حيث إنه أدرك من كل منهما ركعة أو ركعتين، فيجب عليه أداؤهما بمقتضى العموم الذي عرفته آنفاً.

ثم إننا قد أشرنا إلى أن مقتضى الأدلة المتقدمة ليس إلا تنزيل الصلاة الواقع بعضها في الوقت منزلة ما لو وقع جميعها في الوقت لدى الضرورة، لا التصرف

(١) راجع: ص ١٠٠.

(٢) راجع: مدارك الأحكام ٣: ٩٤، وجواهر الكلام ٢٥٩: ٧.

في نفس الوقت و توسعته للمضطر.

لكن بناءً على ما قريناه من اختصاص آخر الوقت بالفريضة الأخيرة فعلاً، و مشاركة الفريضتين من حيث الشائبة و الصلاحية من أول الوقت إلى آخره أمكن أن يقال: إنه بعد أن جازت مزاحمة الظهر و المغرب لشريكتهما في الوقت المختص فيما راد على الركعة عاد الوقت وقتاً فعلياً لهما، فالظهر و المغرب بعد أن رخص في إيقاعهما قبل شريكتهما في الفرض لاتقعا إلا في وقتها الحقيقي. و بما أشرنا إليه في المقام و حققناه في محله - من أن آخر الوقت بمقدار أداء الفريضة الأخيرة ليس إلا وقتاً فعلياً لها، و إنما لوقلنا بالاشتراك فإنما هو بحسب الشائبة و الصلاحية لا بالفعل - اندفع ما قد يتوهم من أن مقتضى القاعدة - بناءً على الاشتراك - أنه إذا بقي إلى نصف الليل مقدار أربع ركعات أن يجب الإتيان بالفريضتين - كما حكى التصريح بذلك عن بعض العامة^(١) - لإدراك ركعة من العشاء مع الإتيان بالمغرب في وقتها، فإنه إنما يتجبه ذلك بناءً على الاشتراك الفعلي إلى آخر الوقت، و لا يُطعن بأحد الالتزام به، كما تقدّم الكلام في ذلك مستوفي في محله.

هذا، مع دلالة خبر^(٢) داود بن فرقد و غيره - مما عرفته في ذلك المبحث - على أنه إذا لم يبق من آخر الوقت إلا بمقدار الأخيرة لا يؤتى إلا بها، فلا يهمل الإطالة في تحقيق ما ذكر.

(١) كما في جواهر الكلام ٢٥٩:٧، وقطر: المزيّن شرح الوجيز ٣٨٧:١، و روضة الطالبين

٢٩٩:١، و المجموع ٦٦:٣.

(٢) تقدّم للخبر في ص ١١٢ وكذا في ص ٨٥٨٤

المسألة (الثانية: الصبي المتطوع بوظيفة الوقت) بناءً على شرعية عباداته (إذا بلغ) في أثناء صلاته (بما لا ييطل الطهارة) كالسن (و الوقت باقي، استأنف) صلاته. ولو بلغ بعد الفراغ منها، أعادها (على) ما في المتن وغيره، بل في المدارك سببه إلى الشيخ في الخلاف وأكثر الأصحاب^(١).

و قيل: مضى في صلاته إن كان في الأثناء، وإن كان بعدها، فقد تمت صلاته، ولا إعادة عليه^(٢).

و هذا هو (الأشبه) إذ لا مقتضى لإعادتها بعد وقوعها صحيحة، كما سنوضحه إن شاء الله.

و أما طهارته: فلا مجال للتشكيك في أنه لا تجب إعادتها ما لم يحدث؛ إذ المفروض شرعيتها و وقوعها بقصد التقرب، وقد عرفت في مبحث الوضوء أنه لا يعتبر في صحة الوضوء و رافعيته للحدث أزيد من ذلك، فمتى وقع صحيحاً لا ينقضه إلا الحدث، و البلوغ ليس بحدث.

فما يظهر من بعض^(٣) - من وجوب إعادتها أيضاً - ضعيف في الغاية، اللهم إلا أن يكون مبنياً على كون عبادات الصبي تمرينية.

و ظني أن جُلّ القائلين بالاستئناف ذهبوا إلى ذلك إما لبنائهم على اعتبار قصد الوجوب في كون العمل المأتم به مسقطاً للأمر الوجوبي، أو لزعمهم كون عبادة^(٤) الصبي تمرينية، كما يشهد للأول دليلهم الآتي، و للأخير ما في كلمات

(١) مدارك الأحكام ٩٦:٣، وانظر: الخلاف ٣٠٦:١، للمسألة ٥٣.

(٢) المبسوط ٧٣٠٦.

(٣) تحرير الأحكام ٢٨:١، انتهى المطلب ١١٤:٤، الفرع التاسع، البيان: ١١٢، الذكرى ٣١٦:٢.

كشف اللثام ١٢٦:٣.

(٤) في «ض» ١٦، وعبادات.

بعضهم من الإشارة إليه في مقام الاستدلال، بل سترسم عن صاحب المدارك أن بعضهم بنى الخلاف في هذه المسألة على أن عبادة الصبي شرعية أو تعريية؟ وكيف كان فقد استدلل الشيخ في محكي الخلاف لوجوب الاستشاف بأنه بعد البسوخ محاطب بالصلاة والوقت باق، فيجب الإتيان بها، وما فعله أولاً لم يكن واجباً، فلا يحصل به الامتثال^(١).

و استدلل العلامة في محكي المختلف للقول بالعدم: بأنها صلاة شرعية، فلا يجوز إبطالها؛ لقوله تعالى: «و لا تبطلوا أعمالكم»^(٢) وإذا وجب إتمامها، سقط بها العرض؛ لأن امتثال الأمر يقتضي الإجزاء^(٣). انتهى.

و في المدارك - بعد نقل استدلال المختلف - قال: والجواب - بعد تسليم دلالة الآية على تحريم إبطال مطلق العمل -: أن الإبطال هنا لم يصدر من المكلف، بل من حكم الشارع. سلمنا وجوب الإتمام، لكن لا نسلم سقوط الفرض بها، و الامتثال إنما يقتضي الإجزاء بالنسبة إلى الأمر الوارد بالإتمام، لا بالنسبة إلى الأمر الوارء بوجوب الصلاة.

ثم قل: وربما بني الخلاف في هذه المسألة على أن عبادة الصبي شرعية أو تعريية؟ وهو غير واضح. وأما إعادة الطهارة فيسجها بناؤها على ذلك؛ لأن الحدث يرتفع بالطهارة المندوبة^(٤). انتهى.

(١) الخلاف ٣٠٦-٣٠٧، المسألة ٥٣، و حكاه عنه العاملي في مدارك الأحكام ٣: ٩٦، والبحراني في المحقائق المناصرة ٦: ٢٨٢.

(٢) سورة محمد ٤٧: ٢٣.

(٣) مختلف الشيعة ٢: ٧٤، ذيل المسألة ٢١، و حكاه عنه العاملي في مدارك الأحكام ٣: ٩٦.

(٤) مدارك الأحكام ٣: ٩٦.

أقول: لا يخفى أنَّ الصبيَّ الآتي بوظيفة الوقت - كصلاة الصبح مثلاً - إنما يقصد بفعله الإتيان بالمأهية المعهودة التي أوجبها الله تعالى على البالغين، لا طبيعة أخرى مغايرة لها بالذات و مشابهة لها في الصورة، كفريضة الصبح و ماثلته، لكن لا يقع ما نواه صحيحاً بناءً على التمريضية، وله مانواء على تقدير شرعيته، فهو على هذا التقدير مأمور دائماً بصلاة الصبح، بلغ أم لم يبلغ، لكنه ما لم يبلغ مرخص في ترك امتثال الأمر، فيكون تكليفه نديناً، و بعد بلوغه غير مرخص في ذلك، فيكون إلزامياً، و متى أتى بتلك الطبيعة جامعة لشرائط الصحة سقط عنه هذا التكليف، سواء كان ذلك بعد صيرورته إلزامياً أم قبله من غير فرق بين أن يتعلق بذلك التكليف المستمرّ أمرٌ واحد، كما لو أمره قبل البلوغ بصلاة الصبح دائماً ما دام حياً ثم رخصه في ترك الامتثال ما لم يبلغ امتناعاً به، أو ثبت بخطابين مستقلّين، بأن قال: تستحب صلاة الصبح قبل البلوغ و تجب بعده، أو تستحب على الصبي و تجب على البالغ، فإنَّ حصول المأمور به في الخارج على نحوٍ تعلّق به عرض الأمر كما أنه مسقط للأمر المتعلّق به بالفعل، كذلك مانع عن أن يتعلّق به أمر فيما بعد؛ لكونه طلباً للحاصل.

فظهر بما ذكر ضعف الاستدلال لوجوب الاستئناف؛ بعمومات الأمر بالصلاة في الكتاب و السنة، الظاهرة في المكلفين من نحو قوله تعالى: ﴿أَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾^(١) وغيره؛ لما أشرنا إليه من أنَّنا إما نلتزم في مثل هذه الأوامر بأن الخطاب يعمّ الصبيَّ ولكن ثبت له جواز الترك بدليل منفصل، كحديث «رُفِعَ الْقَلَمُ»^(٢)

(١) البقرة ٤٣:٢، النساء ٥٧:٤، النور ٥٦:٢٤، الروم ٣١:٣٠، المزمل ٢٠:٦٣.

(٢) مسر أسى ناؤد ٤:١٤١-١٤٠/١٤١-٤٤٠٣، سنن الدارقطني ٣:١٣٨-١٣٩/١٧٣، سنن

البيهقي ٦:٨٤، ٢٠٦، المستدرک - للحاكم - ٢:٥٩، و ٤:٣٨٩، مسند أحمد ٦:١٠٠-١٠١.

ونحوه، ولا يلزم من ذلك استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجاري، كما هو واضح؛ إذ لو سلم كرون هذا النحو من الاستعمال مجازاً، فهو من باب عموم المجاز، ولا ضير فيه بعد مساعدة القرينة عليه. أو نقول بأن المراد بمثل هذه الخطابات ليس إلا الطلب المحتوي المخصوص بالبالعين، وإنما ثبت استحبابها للصبي بأمر آخر مما دل على شرعية عبادته^(١)، ولكن قضية اتحاد متعلق الأمرين - كما هو المفروض موضوعاً في كلمات الأصحاب الباحثين عن عبادة الصبي - التي بوظيفة الوقت، ويساعد عليه ما دل على شرعية عبادة الصبي - كون حصول الطبيعة بقصد امتثال أحد الأمرين مانعاً عن تنجز التكليف بالآخر.

وإن شئت قلت: مرجع^(٢) الأمرين لدى التحليل إلى مطلوبة إيجاد الطبيعة المعهودة في كل يوم مرة على الإطلاق في حالتَي الصغر والكبر، وقضية كونها كذلك حصول الاجتزاء بفعلها مطلقاً.

وبهذا يتوجه ما ذكره العلامة في عبارته المتقدمة^(٣) المحكية عن المختلف من أن امتثال الأمر يقتضي الاجزاء.

وأما ما عترض عليه صاحب المدارك - و تبعه غير واحد ممن تأخر عنه - من أن الامتثال إنما يقتضي الاجزاء بالنسبة إلى الأمر الوارد بالإتمام، لا بالنسبة إلى الأوامر الواردة بوجوب الصلاة، فكلامٌ صوري؛ ضرورة أنه بعد تسليم صدور الأمر بإتمام الصلاة والنهي عن قطعها فلا معنى لذلك إلا إرادة الإتيان ببقية الأجزاء

(١) في ص ١٦٦ «عبادته».

(٢) في ص ١١١، ١١٤ - وإن مرجع.

(٣) في ص ٣٥٩

يعتبر كونها جزءاً من الصلاة المأتي بها بقصد التقرب وامتثال الأمر المتعلق بها،
وكما أن الإتمام يقتضي الإجزاء بالنسبة إلى الأمر بالإتمام، الذي هو توصلي
محضر، كذلك حصول تمام الفعل - خصوصاً إذا كان بأمر الشارع وإجازته -
يقتضي الإجزاء بالنسبة إلى الأمر المتعلق بذلك الفعل.

نعم، قد يقال: إن الأمر الذي أسقطه هذا الفعل هو الأمر الاستحبابي الذي
نوى امتثاله من أول الأمر، دون الأمر الوجوبي الذي تنجز عليه في أثناء الصلاة عند
بلوغه، كما يرمي إلى ذلك ما في الجواهر حيث قال - بعد أن استدلل لوجوب
الإعادة بعد البلوغ، بالعمومات الظاهرة في المكلفين، وفسر المراد من شرعية
عبادة الصبي باستحبابها من أمر آخر غير مثل قوله تعالى: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾^(١) -
ما لفظه: فيكون اللذان تواردا على الصبي في الفرض أمرين نديباً وإيجابياً ومن
المعلوم عدم إجزاء الأول عن الثاني، بل لو كان حتماً كان كذلك أيضاً لأصالة
تعدد المسبب بتعدد السبب، خصوصاً في مثل المقام الذي منشؤ التعدد فيه
اختلاف موضوعين كل منهما تعلق به أمر، وهما الصبي والبالغ^(٢). انتهى.

ولكنك عرفت ضعف هذا القول، وأن وحدة المتعلق مانعة عن أن يتعلق
بذلك الفعل المفروض صحته أمر في الأثناء أو بعد الفراغ منه، ولذا لا يكاد يخطر
في ذهن الصبي الذي بلغ بعد صلاته التي زعم صحتها وجوب إعادتها بعد البلوغ،
مع أن وجوب الصلاة على البالغين وعدم وجوبها على الصبي من الضروريات
المعروسة في ذهنه.

(١) راجع الهامش (١) من ص ٣٦٠.

(٢) جواهر الكلام ٢٦١:٧-٢٦٢.

و إن شئت قلت: إن إطلاق الأمر المتوجه إلى البالغين منصرف عن صلاتهم^(١) صحيحة في وقتها، و ليس توارد الأمرين على الصبي على سبيل الاجتماع حتى يلزمه تعدد متعلقهما ذاتاً أو وجوداً، بل على سبيل التعاقب، و لا مانع من تواردهما على فعلي حاض بحسب اختلاف أحوال المكلف، كاستحبابه في السفر و وجوبه في الحضر.

فكأنه عليه السلام زعم أن متعلق كل من الأمرين تكليف مستقل لا ربط لأحدهما بالآخر، فرأى أن مقتضى إطلاق وجوب الصلاة على البالغ وجوب الإتيان بهذه الطبيعة بعد بلوغه مطلقاً، سواء أتى بها قبل البلوغ في ضمن فرد آخر أم لا.

لكن الأمر ليس كذلك؛ لما أشرنا إليه من أن المقصود بشرعية عادة الصبي هو: أن الأصوات المعهودة في الشريعة التي أوجها الله تعالى على البالغين جمعها بعينها مسونة للصبي، نظير ما لو قال: صلاة الوتر - مثلاً - واجبة على الحاضر و مستحبة للمسافر، أو صلاة الجمعة واجبة عيناً على الحضر الحاضر و تخيراً للمعبد و المسافر، أو أنها مستحبة لهما، إلى غير ذلك من الموارد التي اتحد فيها التكليف مع اختلاف الطلب بلحاظ أحوال المكلف، فلا مسرح في مثل هذه الموارد للتمسك بأصالة الإطلاق بعد فرض وحدة التكليف، و حصول متعلقه جامعاً^(٢) لشرائط الصحة.

و لحاصل: أنه فرق بين ما لو قال: يستحب للمعبد أو المسافر أن يصلي صلاة الجمعة، على الإطلاق، و يجب على الحضر الحاضر كذلك، و بين أن يقول:

(١) في ص ١٦: «صلاة».

(٢) في السخ الحظية و الحصرية: «وجامعة» و الصحيح ما أثبتناه.

صلاة الجمعة المعهودة في الشريعة مسنونة للمسافر، و واجبة على الحاضر، و الذي يمكن التمسك بإطلاقه لوجوب الإعادة عند تجدد العنوان المعلق عليه الحكم الوجوبي هو الأول، و ما نحن فيه من قبيل الثاني، و قد أشرنا إلى أن قضية اتحاد المتعلق حصول الاجتزاء بفعله مطلقاً، والله العالم.

ثم إننا إن قلنا بوجوب الاستئناف، فهذا إنما هو فيما إذا تمكّن من ذلك بأن أدرك من الوقت بمقدار ما يسع الفريضة و لو بإدراك ركعة منها، الذي هو بمنزلة إدراك الكل مع ما تتوقّف عليه من الطهارة إن قلنا بوجوب إعادتها أيضاً، و كون ما صدر منه تمرينياً (و) أمّا (إن بقي من الوقت دون الركعة) مع ما تتوقّف عليه (بنى على نافلته) وجوباً؛ بناءً على حرمة قطع النافلة، و عدم كونها تمرينياً، و استحباباً بناءً على شرعيّتها، و عدم حرمة القطع، و احتياطاً؛ بناءً على التمرينية؛ صوتاً لصورة الصلاة عن الانقطاع؛ رعاية لما احتمله بعض^(١) من وجوب حفظ الصورة و إن كان بعيداً (و لا يجدد نيّة الفرض) إذ المفروض أنّه لم يؤمر بالفريضة؛ لقصور الوقت عن أدائها فكيف يقصدها بفعله؟

و أمّا على ما قويناه من شرعية عبادته^(٢) و الاعتداد بعلمه السابق فيجب عليه إتمامها بنيّة الفرض؛ ضرورة أنّ المانع عن إلزامه بالصلاة الواجبة على البالغين بعد اندراجهم في موضوعهم ليس إلا عدم القدرة على الامتثال، و هو في الفرض قادر عليه بإتمام ما في يده، فيجب، لكن لا يجب تجديد النيّة؛ لأننا لا نقول بوجوب قصد الوجه، كما حقّقناه في محله.

(١) راجع: جامع المقاصد ٢: ٤٧.

(٢) في وض ١٦: وعبادته.

تنبيه: لو زعم عدم بلوغه أو استصحبه إلى أن مضى مدة من بلوغه فأتى بوطيعة الوقت نارياً بفعله الاستحباب، صحت صلاته و لم تجب عليه إعادتها على المحتار؛ لمطابقة المأتي به للمأمور به قاصداً بفعله التقرب، و لا يعتبر في صحة العبادة أزيد من ذلك، و خطؤه في تشخيص الأمر المتوجه إليه غير قادح في ذلك كما عرفت تحقيق ذلك كله في تبة الوضوء.

و أتم على المشهور: فيشكل الحكم بعدم الإعادة في المفروض، خصوصاً على التمرينية و إن لا يخلو القول به حتى على التمرينية عن وجه.

المسألة (الثالثة): إذا كان له طريق إلى العلم بالوقت (حقيقةً أو حكماً، أي كان متمكناً من تشخيص الوقت الذي هو فيه - من أنه هل هو قبل الروال - مثلاً - أو بعده - بطريق علمي من مشاهدة و نحوها أو بأمارة معتبرة شرعاً (لم يجز التعويل على الظن) كما في غيره من الموضوعات الخارجية و الأحكام الشرعية على المشهور، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه؛ لأن دخول الوقت شرط في الصلاة، فلا بد من إحرازه كغيره من الشرائط، و لا يكفي في ذلك مجرد الظن بذلك؛ فإن الظن لا يغني عن الحق شيئاً، كما شهد بذلك الأدلة الأربعة الدالة على أن مقتضى الأصل: عدم جواز العمل بالظن و التعويل عليه، مضافاً إلى الأخبار الخاصة بالدالة عليه.

كقوله عليه السلام في خبر ابن مهزيار - المتقدم^(١) في تحديد المعجر - «الفجر هو الخيط الأبيض المعترض... فلا تصل في حضر و لا سفر^(٢) حتى تبيته؛ فإن الله

(١) في ص ١٢٧.

(٢) في المصدر: «في سفر و لا حضر».

سبحانه لم يجعل خلقه في شبهة من هذا، فقال: (كلوا و اشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر) ^(١).

و خبر علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام: في الرجل يسمع الأذان فيصلي الفجر و لا يدري أطلع الفجر أم لا، غير أنه يظن لمكان الأذان أنه طلع، قال: «لا يجزئه حتى يعلم أنه طلع» ^(٢).

و يؤيده رواية عبدالله بن عجلان - المروية عن مستطرفات السرائر من كتاب نوادر البرنطلي - قال: قال لي أبو جعفر عليه السلام: «إذا كنت شاكاً في الروال فصل الركعتين، فإذا استيقنت أنها قد رالت بدأت بالفريضة» ^(٣).

و استظهر في الحقائق من الشيعين في المقنعة و المبسوط و النهاية ^(٤) الخلاف في المسألة، و اختاره هو بنفسه صريحاً، فقال بجواز التعويل على الظن بدخول الوقت مطلقاً و إن كان له طريق علمي، مستشهداً لذلك برواية إسماعيل ابن رباح ^(٥) عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: «إذا صليت و أنت ترى أنك في وقت و لم يدخل الوقت فدخل الوقت و أنت في الصلاة فقد أجزأت عنك» ^(٦) بدعوى أن قوله عليه السلام: «و أنت ترى» أي تظن «أنت في وقت» أعم من أن يكون العلم ممكناً

(١) البقرة ١٨٧:٢.

(٢) الذكرى ٣٩٦:٢، و عنه و عن مسائل علي بن جعفر: ٢٤٩/١٦١ في الوسائل، الباب ٥٨ من أبواب المواقيت، ح ٤.

(٣) السرائر ٥٥٧:٣، الوسائل، الباب ٥٨ من أبواب المواقيت، ح ١.

(٤) المقنعة ٩٤، المبسوط ٧٤:١، النهاية: ٦٢.

(٥) في الكافي و التهذيب: «ابن رباح» بالياء الموحدة.

(٦) الكافي ٣/٤٢٨، الفقيه ١٤٣/١٦٦، التهذيب ٢/٣٥:١١٠، و ٥٥٠/١٤١، الوسائل،

الباب ٢٥ من أبواب المواقيت، ح ١.

أو غير ممكن^(١).

وفيه: أولاً: منع كون «تري» بمعنى تظن؛ فإن الرأي غالباً يستعمل في الاعتقاد المجامع للوثوق والاطمئنان المعبر عنه بالجزم والعلم العادي، بل لا يكاد يستعمل في مفهوم الظن. وما ترى من تفسير به غالباً وعدّه من معانيه فهو بلحاظ أن الجزم كثيراً ما ينشأ من مقدمات غير مقتضية له، كسماع صوت المؤذن وسمعه مع الغفلة عما يوجب التردد بحيث لو التفت إليه لتردد، ففي مثل هذه الموارد يُفسر الرأي بالظن؛ لكونه ظناً تقديريةً، وإلا فلا يكاد يسبق إلى الذهن من إطلاق الرأي مفهوم الظن في شيء من موارد استعماله.

و لو سلّم ظهوره في إرادة هذا المفهوم، فنقول: إن الرواية مسوقة لبيان حكم آخر، فيشكل التمسك بإطلاقها لكفاية الظن مطلقاً وعلى تقدير تسليم ظهورها في الإطلاق وجب تقييدها بما إذا تعذر تحصيل الجزم؛ جمعاً بينها وبين ما عرفت.

و استدلل أيضاً بالأخبار الآتية الدالة على جواز التعويل على أذان الثقة. وفيه ما ستعرف من إمكان توجيه تلك الأخبار والعمل بها، وهي أخص من المدعى، كما ستعرف.

و أما عبارة المقنعة، التي استظهر منها القول بكفاية الظن مطلقاً فهي هذه. من طرأ أن الوقت قد دخل فصلّي ثم علم بعد ذلك أنه صلى قبله أعاد الصلاة، إلا أن يكون الوقت دخل وهو في الصلاة لم يعرّج منها فيجزئه ذلك^(٢).

(١) المحذاتق الناصرة ٦: ٢٩٥-٢٩٦، و ٣٠٠-٣٠١.

(٢) راجع الهامش (٤) من ص ٣٦٦.

و [أما] ^(١) عبارة الشيخ في النهاية فهي قوله: ولا يجوز لأحد أن يدخل في الصلاة إلا بعد حصول العلم بدخول الوقت أو يغلب على طئه ذلك ^(٢).
و أما عبارة المبسوط فلم ينقلها إلا أنه بعد نقل عبارة النهاية قال ^(٣): وهو ظاهر المبسوط أيضاً ^(٤).

و أنت خير بأنه لا ظهور لعبارة المقنعة أصلاً؛ فإن إطلاقها مسوق لبيان حكم آخر، كما هو واضح.

و أما عبارة النهاية فهي أيضاً قد يناقش في دلالتها على ذلك؛ لقوة احتمال إرادة العمل بغلبة الظن مع عدم إمكان العلم، لا مطلقاً.

لكن دفع هذا الاحتمال في الحدائق بمخالفته للظاهر ^(٥).

و كيف كان فلا ينبغي الارتياح في عدم جواز العمل بمطلق الظن مع التمكن من تحصيل العلم.

و هل يجوز العمل بالبيّنة أم لا؟ وجهان، بل قولان، ربما نسب ^(٦) إلى ظاهر أكثر الأصحاب قبولها، و هو الأقوى؛ لما أشرنا في باب النجاسات - عند البحث عن أنها هل تثبت بالبيّنة أم لا؟ - إلى أن المستعاد من تتبع النصوص و التدبر فيها و في فتاوى الأصحاب أن البيّنة طريق شرعي لإحراز الموضوعات الحارجية مطلقاً،

(١) ما بين المعقوفين يقتضيه السياق.

(٢) راجع الهامش (٤) من ص ٣٦٦.

(٣) أي: صاحب الحدائق.

(٤) الحدائق الناضرة ٦: ٢٩٥، وانظر: المبسوط ٦: ٧٤.

(٥) الحدائق الناضرة ٦: ٢٩٥.

(٦) المناسب هو السيزولري في ذخيرة المعاد ٢٠٩.

عدا أنه اعتبر الشارع في بعض المقامات شهادة الأربعة أو رجلين أو غير ذلك من الخصوصيات، و لم يوجد مورد أهملها رأساً^(١)، بل قد عرفت أن الأقوى كفاية عدل واحد بل مطلق الثقة في غير مورد الخصومات و ما يتعلق بالدعوى، كما فيما نحن فيه و نظائره؛ لاستقرار مسيرة العقلاء على التعويل على إخبار الثقات في الأمور الحسنة مما يتعلق بمعاشهم و معادهم، وإمضاء الشارع لذلك^(٢)، كما يشهد بذلك التدبر في الأحبار الدالة على حجية خبر الواحد و غيرها مما تقدمت^(٣) الإشارة إليها.

و يؤيده في خصوص المورد: ما عن الصدوق في العيون بإسناده عن أحمد ابن عبدالله لقروي^(٤) عن أبيه، قال: دخلت على المصل بن الربيع و هو جالس على سطح، فقال: أدن مني، فدنوت منه حتى حاذيته، ثم قال لي: أشرف إلى البيت في الدار، فأشرفت، فقال: ما ترى؟ قلت: ثوباً مطروحاً، فقال: انظر حسناً، فتأملته و نظرت فتبينت، فقلت: رحل ساجد، إلى أن قال: فقال: هذا أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام، إني أتقده الليل و النهار فلم أجده في وقت من الأوقات إلا على الحالة التي أخبرك بها، إنه يصلي الفجر فيمقّب ساعة في دبر صلاته إلى أن تطلع الشمس ثم يسجد سجدة فلا يزال ساجداً حتى تزول الشمس و قد وكل من يرصد^(٥) له الزوال، فليست أدري متى يقول له العلامة: قد زالت الشمس، ذئب

(١) راجع ج ٨، ص ١٦٦.

(٢) راجع: ج ٨، ص ١٦٨-١٧٠.

(٣) في ج ٨، ص ١٦٩.

(٤) في العيون. «عروي» بالعين. و هي الوسائل بدلها: «القرويني».

(٥) في المصدر و الوسائل: «يترصده».

فيستدئ الصلاة من غير أن يحدث وصوءاً، فأعلم أنه لم يسم في سجوده و لا أغشى^(١)، ولا يزال إلى أن يفرغ من صلاة العصر، ثم إذا صلى العصر سجد سجدة فلا يزال ساجداً إلى أن تغيب الشمس، فإذا غابت الشمس وثب من سجده فيصلي المغرب من غير أن يحدث حدثاً، ولا يزال في صلاته و تعقبه إلى أن يصلي العتمة، فإذا صلى العتمة أظفر على شواء يؤتى به، ثم يجدد الوصوء ثم يسجد ثم يرفع رأسه فيصلي نومة خفيفة، ثم يقوم فيجدد الوصوء ثم يقوم فلا يزال يصلي في جوف الليل حتى يطلع الفجر، فليست أدري متى يقول العلام: إن الفجر قد طلع، إذ وثب هو لصلاة الفجر، هذا دأبه منذ حوّل [إلى] ^(٢) الحديث.

و احتمال عدم تمكن الإمام عليه السلام من معرفة الوقت بطريق علمي بواسطة الحبس، فيخرج عن محل الكلام، في غاية البعد.

و هل يعتبر في التعويل على قول الثقة إفادته الظن الفعلي؟ فيه وجهان، أوجهما: العدم.

نعم، قد يقوى في النظر عدم جواز الاعتماد عليه لدى التمكن من استكشاف الحال بطريق علمي - كما هو المفروض في المقام - ما لم يحصل الظن بل الوثوق من خبره وإن كان الأقوى خلافه.

و يلحق بحبر الثقة أذانه إذا انحصر وجهه في الإعلام، كما هو الغالب المتعارف، فيجوز التعويل عليه حيثما جار الاعتماد على خبره، كما يدل عليه

(١) أهميت. سمع نومة خفيفة. لسان العرب ١٣٠: ١٥ «فقا».

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ١٠٦-١٠٧ / (الباب ٨) ح ١٠، الوسائل، الباب ٥٩ من أبواب الموافقة، ح ٢، وما بين المعقوفين من المصدر.

-مضافاً إلى ما عرفت - أخبار مستفيضة:

منها: صحيحة دريغ المحاربي، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: «صَلِّ الجمعة بِأَذَانِ هَؤُلَاءِ فَإِنَّهُمْ أَشَدُّ شَيْءٍ مُوَاطِبَةً عَلَى الْوَقْتِ»^(١).

و رواية محمد بن خالد القسري، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أخاف أن نصلي يوم الجمعة قبل أن تزول الشمس، قال: «إِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى الْمُؤَذِّنِينَ»^(٢).

و رواية سعيد الأعرح - المروية عن تفسير العياشي - قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام وهو مضطرب وعنده أناس من أصحابنا وهو يقول: «تَصْنُونَ قَبْلَ أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ؟» وَهُمْ سَكَوتٌ، قَالَ: قُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ مَا نَصَلِّي حَتَّى يُوْذَنَ مُؤَذِّنٌ مَكَّةَ، قَالَ: «فَلَا بَأْسَ، أَمَّا إِنَّهُ إِذَا أَدَّيْنَا فَقَدْ زَالَتِ الشَّمْسُ»^(٣).

و رواية الحميري - المروية عن قرب الإسناد - عن عبد الله بن الحسن عن جده علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألته عن رجل صلى الفجر في يوم غيم أو في بيت أو أدن المؤذن، وقعد فأطال^(٤) الجلوس حتى شك فلم يذر هل طلع الفجر أم لا، فظن أن المؤذن لا يؤذن حتى يطلع الفجر، قال: «قد أجزأه أدانهم»^(٥).

و خبر عيسى بن عبد الله الهاشمي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام، قال:

(١) التهذيب ٢: ٢٨٤/١٣٦، الوسائل، الباب ٣ من أبواب الأذان والإقامة، ح ١.

(٢) التهذيب ٢: ٢٨٤-٢٨٥/١٣٧، الوسائل، الباب ٣ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٣.

(٣) تفسير العياشي ٢: ٣٠٩/١٤٠، الوسائل، الباب ٣ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٩.

(٤) في «ض» ١٦٦ و الوسائل: هو أطال.

(٥) قرب الإسناد: ١٨٢/٦٧٤، الوسائل، الباب ٣ من أبواب الأذان والإقامة، ح ٤.

«المؤذن مؤتمن، والإمام ضامن»^(١).

و مرسله الصدوق، قال: قال الصادق عليه السلام في المؤذنين: «إنهم الأمانة»^(٢).
و مرسلته الأخرى، قال: كان لرسول الله صلى الله عليه وآله مؤذنان، أحدهما: بلال، و الآخر: ابن أم مكتوم أعمى، و كان يؤذن قبل الصبح، و كان بلال يؤذن بعد الصبح، فقال النبي صلى الله عليه وآله: «إن ابن أم مكتوم يؤذن بليل»^(٣)، فإذا سمعتم أذانه فكلوا و اشربوا حتى تسمعوا أذان بلال»^(٤).

و مرسلته الثالثة، قال: قال أبو جعفر عليه السلام في حديث: «المؤذن له من كل من يصلي بصوته حسنة»^(٥).

و بإسناده عن عبد الله بن علي عن بلال، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «المؤذنون أمانة المؤمنین على صلاتهم و صومهم و لحومهم و دمائهم، لا يسألون الله شيئاً إلا أعطاهم، و لا يشفعون في شيء إلا شفعوا»^(٦).

و عن الشيخ المميد في المقنعة، قال: روي عن الصادقين عليهم السلام أنهم قالوا: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: يعفر للمؤذن مدّ صوته و بصره، و يصدقه كل رطب و يابس، و له من كل من يصلي بأذانه حسنة»^(٧).

-
- (١) التهذيب ١/٢٨٢، الوسائل، الباب ٣ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٢.
(٢) الفقيه ١/١٨٩، الوسائل، الباب ٣ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٦.
(٣) كذا في النسخ الخطيئة و المحجزة و الوسائل، و في المصنوع: «بالليل».
(٤) الفقيه ١/١٩٣-١٩٤، الوسائل، الباب ٨ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٢.
(٥) الفقيه ١/١٨٥-١٨٦، الوسائل، الباب ٣ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٥.
(٦) الفقيه ١/١٨٩-١٩٠، الوسائل، الباب ٣ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٧.
(٧) المقنعة ٩٨، الوسائل، الباب ٣ من أبواب الأذان و الإقامة، ح ٨.

و قد استشهد صاحب الحقائق بهذه الأخبار لكفاية الظن بدخول الوقت،
نظراً إلى أن غاية ما يفيد أذان المؤذن هو الظن وإن تفاوتت مراتبه شدة وضعفاً
باعتبار المؤذنين و ما هم عليه من زيادة الوثاقة و الضبط في معرفة الأوقات و
عدمه^(١).

و فيه: أنه إن أراد بذلك إثبات جواز الاعتماد على الظن الحاصل من الأذان
مطلقاً - كما حكمي القول به عن بعض^(٢) - فله وجه.

و أما إن أراد به إثبات حجية مطلق الظن - كما يعطيه ظاهر كلامه - ففيه: أنه
قياس مستنبط العلة مع وجود المارق؛ ضرورة بطلان مقايسة سائر الطنون على
الظن الحاصل من خبر الواحد الذي هو على تقدير وثاقة مُخبره طريق عقلائي
لإثبات متعلقه، كظواهر الألفاظ، كما تقدمت الإشارة إليه، و حيث إن الأذان وُضع
في الشريعة للإعلام بدخول الوقت يكون صدوره من المؤذن إخباراً فعلياً
بالوقت، فلا يلزم من جواز الاعتماد عليه جواز التحويل على مطلق الظن.

نعم، يدرمه حجية إخبار المؤذن بدخول الوقت بل و إخبار غير المؤذن
أيضاً إذا كان كالمؤذن من حيث الوثاقة، فإن من الواضح أن اعتبار الأذان إنما هو
من باب الطريقية و كاشفيته عن الوقت بلحاظ كونه إخباراً فعلياً، فإخباره صريحاً
بالقول أولى بالاعتبار.

ثم إن في جملة من هذه الأخبار إشارة إلى ما ادّعيناه من كون خبر الثقة و
أذانه - الذي هو بمنزلة إخباره - طريقاً عقلائياً ممضياً لدى الشارع، و أن اعتبره

(١) الحقائق الناضرة ٦: ٢٩٦.

(٢) راجع: المعتمد ٢: ٦٣.

شرعاً إنما هو بهذه الملاحظة، لا من باب التعبد؛ فإن سياقها يأبى عن التعبد.
الأتري إلى التعليل للواقع في صحيحة^(١) المحاربي، الأمر بالأخذ بأذان هؤلاء: بأنهم أشدّ شي مواظبة للوقت؟ فإنه بمنزلة توثيقهم في الإخبار بالوقت، و قد سبق تقريباً للحكم إلى الذهن، فيستكشف من ذلك أن التعويل على خبر الثقة كان معروغاً عنه لديهم.

و قول النبي ﷺ في رسالة الصدوق: «إن ابن أم مكتوم يؤذن ببليل^(٢)»^(٣) الحديث، فإنه بحسب الظاهر مسوق للردع عن الاعتماد على أذان ابن أم مكتوم، لكونه يؤذن بليل، لا الأمر بالتعويل على أذان بلال، فيستشعر من ذلك أن التعويل على أذان بلال على وفق القاعدة.

و قوله ﷺ في رسالة المفيد: «وله من كل من يصلي بأدانه حسنة»^(٤) فإن فيه إيماء إلى جريان العادة على التعويل على الأذان و رضا الشارع بذلك.

و كيف كان فغاية ما يمكن إثباته بهذه الأخبار إنما هو جواز الاعتماد على أذان من يوثق بأنه لا يؤذن إلا بعد دخول الوقت، لا مطلق المؤذن و إن كان قد يستظهر منها الإطلاق، لكن إطلاق بعضها وارد مورد حكم آخر من ملحق المؤذنين و الترغيب على الأذان ببيان ما يترتب عليه من المغفرة و الأجر، كالروايات الثلاثة الأخيرة^(٥)، و بعضها وارد في المؤذن الثقة، كصحيحة المحاربي و رواية سعيد و

(١) تقدّم تخرجها في ص ٣٧١، الهامش (١).

(٢) لاحظ الهامش (٣) من ص ٣٧٢.

(٣) تقدّم تخرجها في ص ٣٧٢، الهامش (٤).

(٤) تقدّم تخرجها في ص ٣٧٢، الهامش (٧).

(٥) راجع: ص ٣٧٢.

خبر عبي بن جعفر، بل وكذا رواية محمد بن خالد القسري^(١)، الظاهرة في جوار الاعتماد على الأدان مع الشك، و أن عقوبة مخالفة الوقت على المؤذنين، فإن لمрад بالصلاة يوم لجمعة في هذه الرواية - بحسب الظاهر - هي صلاة الجمعة، و المقصود بالمؤذنين هم الذين يقول عليهم في صلاة الجمعة، و هم بمقتضى العادة من هؤلاء الذين أمر الصادق عليه السلام - في صحيحة ذريح - بالصلاة بأذانهم، و مدحهم بأنهم أشد شي مواظبة على الوقت.

نعم، يظهر من هذه الرواية عدم اعتبار الوثوق المعلي. اللهم إلا أن يقال: لعله في خصوص المورد؛ نظراً إلى أن خوف وقوع صلاة لجمعة قبل الوقت لا يكون غالباً إلا متى في قلبه مرض الوسواس؛ لقضاء العادة بعدم انعقاد صلاة الجمعة إلا بعد الزوال.

هذا، مع أن هذه الرواية - بحسب الظاهر - لا تخلو عن شوب تقيّة؛ لما أشرنا إليه من أن الظاهر من قوله: «أخاف أن نصلي يوم الجمعة»^(٢) إرادة صلاة الجمعة التي هي لم تكن تنعقد ظاهراً في عصر الصادق عليه السلام إلا من المخالفين، فكانت صلاتهم فاسدة على كل حال، وكذلك صلاة من يصلي الجمعة معهم، فلعل الإمام عليه السلام حيث لم يتمكن من إظهار ذلك أجابه بجواب صوري.

و كيف كان فما يمكن أن يتمسك بإطلاقه ليس إلا قوله عليه السلام في خبر الهاشمي: «المؤذن مؤتمن»^(٣) و قوله عليه السلام - في مرسل الصدوق - في المؤذنين:

(١) راجع: ص ٣٧١

(٢) تقدّم تخريجه في ص ٣٧١، الهامش (٢).

(٣) تقدّم تخريجه في ص ٣٧٢، الهامش (١).

«إنهم الأماء»^(١) و هذان الخبران أيضاً لو لم نقل بانصراف إطلاقهما إلى مَنْ كان من شأنه الاستئمان - بأن يكون في حد ذاته أميناً في الإخبار بالوقت، كما لعنه العالب في المؤذنين في عصر الأئمة عليهم السلام - لتعين صرفه إلى ذلك؛ جمعاً بينه وبين صحيحة^(٢) ذريح، الدالة - بمقتضى التعليل الواقع فيها - على عدم جواز الاعتماد على مطلق الأذان، وخبر علي بن جعفر - المتقدم^(٣) في صدر المبحث - الذي وقع فيه التصريح بأن سماع الأذان لا يجزئ حتى يعلم أنه طلع الفجر. هذا، مع ضعف الخبرين سنداً، وعدم نهوضهما حجة لإثبات حكم مخالف للقواعد الشرعية

لَمْ إِنْ مَقْتَضَى تَرْكُ الْإِسْتِفْصَالِ فِي خَبَرِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ - الْمَتَقَدِّمِ^(٤) - مَعَ إِطْلَاقِ الْجَوَابِ بِأَنَّهُ لَا يَجْزِي حَتَّى يَعْلَمَ: عَدَمُ جَوَازِ التَّعْوِيلِ عَلَى الْأَذَانِ مُطْلَقاً وَإِنْ كَانَ الْمُؤَذِّنُ ثَقَّةً عَارِفاً بِالْوَقْتِ، لَكِنْ لَا بَدَّ مِنْ صَرْفِهِ عَنْ ذَلِكَ؛ جَمْعاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّحِيحَةِ^(٥) وَغَيْرِهَا مِمَّا هُوَ نَصٌّ فِي جَوَازِ التَّعْوِيلِ عَلَى أَذَانِ الثَّقَةِ، بَلْ هُوَ فِي حَدِّ دَانِهِ مُنْصَرَفٌ عَنْ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنْ قَوْلِ السَّائِلِ: «فِي الرَّجُلِ يَسْمَعُ الْأَذَانَ»^(٦) إِرَادَةُ مَجْرَدِ سَمَاعِ الْأَذَانِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُمَيَّزَ شَخْصَ الْمُؤَذِّنِ فَضْلاً عَنْ أَنْ يَعْرِفَهُ بِثَوَاقِفِهِ، فَلَا يَحْتَاجُ إِطْلَاقَ الْجَوَابِ مَا لَوْ عَرَفَ الْمُؤَذِّنُ وَاعْلَمَ أَنَّهُ شَدِيدُ الْمَوَاطَبَةِ عَلَى الْوَقْتِ وَ أَنَّهُ يَحْسِبُ عَادَتَهُ لَا يُؤَذِّنُ إِلَّا بَعْدَ الْوَقْتِ.

(١) تقدّم تحريجه في ص ٣٧٢، الهامش (٢).

(٢) تقدّم تحريجها في ص ٣٧١، الهامش (١).

(٣ و ٤) في ص ٣٦٦.

(٥) أي: صحيحة المحاربي، المتقدمة في ص ٣٧١.

(٦) راجع ص ٣٦٦.

و لِيُعْلَمَ أَنَّ ما ذكرناه من حجّة خبر الثقة و أذانه في تشخيص الوقت و غيره من الموضوعات الخارجيّة إنّما هو فيما إذا كان المخبر به حتّى لم يتطرق فيه احتمال الخطأ احتمالاً يُعتدّ به لدى العقلاء، كإخباره ببلوغ الفجر موضع كذا، أو زيادة الظل بعد نقصانه، أو غير ذلك، أو حدسياً يكون كذلك بأن يكون ناشئاً عن مقدّمات حسّيّة غير قابلة للخطأ، كالإخبار بالملكات المستكشفة من آثارها، كالشجاعة و السخاوة و نحوهما، و أمّا فيما لم يكن كذلك بأن كان حدسياً غير مستند إلى مقدّمات حسّيّة، أو حتّى يكثر فيها الخطأ و الاشتباه، كتمييز أوصاف بعض الأجناس و تشخيص مراتبها و نحو ذلك ممّا نرى أهل العرف يختلفون فيها، فلا، بل قد يشكل في مثل هذه الموارد الاعتماد على البيّنة أيضاً، إلّا أن يدلّ عليه دليل خاصّ تعبديّ، فمن هنا قد يشكل الأمر في الاعتماد على شهادة العدلين فصلاً عن العدل الواحد أو مطلق الثقة في الإخبار بأول الوقت على سبيل التحقيق؛ لاختلاف الأنظار في تشخيص أول الوقت ما لم يستند إلى زيادة الظل و نحوه من الحسيّات الغير القابلة للتشكيك.

و الحاصل. أنّ وثاقة المُخبر أو عدالته إنّما تؤثر في عدم الاعتناء باحتمال تعمّد الكذب، فإن كان المخبر به ممّا لو علم أنّه لم يحجر به إلّا عن اعتقاد و يقين لا يعتنى باحتمال خطئه و اشتباهه، كما في الحسيّات التي يبعد فيها الخطأ، و يجري بالنسبة إليها أصالة عدم الخطأ و الغفلة - المعوّل عليها لدى لعقلاء - معوّل على إخباره، و إلّا فلا، فيشكل حيثيذ التعويل على أدان الثقة في غير الروال الذي يُحرز غالباً بإحساس زيادة الظل و رجوعه إلى المشرق، إلّا في تشخيص الوقت

تقريباً لو لم يعلم بقرينة حالية أو مقالية أن غرضه الإعلام بتبين الوقت على وجه غير قابلٍ للتشكيك والالتباس.

اللهم إلا أن يقال: إن الاعتماد على أذان الثقة إنما هو من باب الرجوع إلى أهل الحرة، فيعول عليه وإن كان المخبر به حديثاً أو بمنزلة
لكن يتوجه عليه أن المتجه حيث إنَّما هو رجوع من لا خبرة له بالوقت إليه،
فيحرج عن محل الكلام؛ لأن الرجوع إلى أهل الخبرة مع كون المكلف بنفسه
متمكناً من تحصيل العلم مشكل، خصوصاً لو لم يكن قوله مفيداً للوثوق الفعلي.
فلنخص بما ذكر أن الاعتماد على الأذان على وجه يجوز له الدخول في
الصلاة بمجرد سماع الأذان وإن كان المؤذن ثقة أيضاً لا يخلو عن إشكال ما
لم يحصل وثوق فعلي بالوقت.

وقد أشرنا آنفاً إلى أن الأمر بالصلاة بأذان هؤلاء في صحيحة ذريح^(١)
إرشادي لا ينافي اشتراط الوثوق، وما عداها من الروايات أيضاً لا تنهض حجة
لإثبات خلافه، والله العالم.

(فإن فقد العلم) أو ما قام مقامه - من اليقظة، أو إخبار العدل، بل مطلق الثقة
على ما قويناه آنفاً - بأن تعذر تحصيله لغيم ونحوه (اجتهد، فإن) لم يحصل له
ظن، وجب عليه تأخير الصلاة؛ لأصالة عدم دخول الوقت.

ولو توقش في جريان الاستصحاب في الزمان والزمانيات، فالمرجع
أصالة عدم شرعية الصلاة، وعدم الاجتزاء بها ما لم يحرز شرطها - الذي هو

(١) راجع: ص ٣٧٦.

الوقت - بالعم أو بظنٍّ معتبر، كما هو واضح.

وإن (غلب على ظنه دخول الوقت) أي ترجح في نظره احتمالاه فظنَّ به (صَلَّى) ولا يجب عليه حيثُئذٍ التأخير على الأظهر الأشهر، بل المشهور، بل عن التنقيح وغيره دعوى الإجماع عليه^(١)

حلفاً لابن الجنيّد، فقال - على ما حكى عنه - : ليس للشاك يوم العيم و لا غيره أن يصلي إلا عند تيقّنه الوقت، و صلاته في آخر الوقت مع اليقين خير من صلاته مع الشك^(٢). انتهى، فكأنه ﷺ أشار بقوله: «و صلاته في آخر الوقت» إلى آخره إلى قول الصادق عليه السلام في خبر الحسن العطار: «لأن أصلي الظهر في وقت العصر أحب إليّ من أن أصلي قبل أن تروى الشمس»^(٣).

و مدّ إلى هذا القول في المدارك، فقال - بعد نقل القولين - ما لفظه. احتج الأولون برواية سماعة، قال: سأله عن الصلاة بالليل و النهار إذا لم تُر الشمس و لا القمر و لا النجوم، قال: «اجتهد رأيك و تعمّد القلة جهدك»^(٤).

قيل: و هذا يشمل الاجتهاد في الوقت و القلة.

و يمكن أن يستدلّ له أيضاً برواية أبي الصباح الكاني، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صام ثم ظنَّ أنَّ الشمس قد غابت و في السماء غلّة فأفطر

(١) كما في جواهر الكلام ٢٦٩:٧، وانظر. التنقيح الرائع ١٧١:١، و الحاشية على مدارك الأحكام ٣٢٠:٢.

(٢) حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٦٦:٢، ضمن المسألة ١٨.

(٣) التهذيب ٢/٢٥٤:٢ و ١٠٠٧، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب المواقيت، ح ٨ و ذيله.

(٤) الكافي ١/٢٨٤:٣، التهذيب ٢/٤٦:٢ و ١٠٠٩/٢٥٥، الاستبصار ١/٢٩٥:١، ١٠٨٨، الوسائل، الباب ٦ من أبواب القبلة، ح ٢

ثُمَّ إِنَّ السَّحَابَ اتَّجَلَّى فَإِذَا الشَّمْسُ لَمْ تَغِبْ، فَقَالَ: «قَدْ تَمَّ صَوْمُهُ وَلَا يَقْصِيهِ»^(١)، وَإِذَا حَارَ التَّعْوِيلُ عَلَى الطَّنِّ فِي الْإِفْطَارِ جَازَ فِي الصَّلَاةِ؛ إِذَا لَا قَائِلَ بِالْمَرْقِ.

وَصَحِيحَةُ رِرَارَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «وَقْتُ الْمَرْبِ إِذَا عَابَ الْقُرْصُ، فَإِنْ رَأَيْتَهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَقَدْ صَلَّيْتَ أَعَدْتَ الصَّلَاةَ وَمَضَى صَوْمُكَ، وَتَكْفٌ عَنِ الطَّعَامِ إِنْ كُنْتَ أَصَبْتَ مِنْهُ شَيْئًا»^(٢).

وَتَقْرِيبُ الِاسْتِدْلَالِ مَا تَقَدَّمَ.

وَيُمْكِنُ الْمُنَاقَشَةُ فِي الرَّوَايَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ: بِضَعْفِ السَّنَدِ، وَفِي الثَّالِثَةِ: بِقُصُورِ الدَّلَالَةِ. وَالمَسْأَلَةُ مُحَلٌّ تَرَدَّدَ، وَقَوْلُ ابْنِ الْجَنِيدِ لَا يَغْلُو مِنْ قُوَّةِ^(٣)، انْتَهَى. وَعَنِ الذَّخِيرَةِ أَيْضًا التَّرَدُّدُ فِيهِ^(٤).

وَفِي الْحَدَائِقِ - بَعْدَ أَنْ نُقِلَ عِبَارَةُ الْمَذَارِكِ - قَالَ: لَا يَخْفَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الِاسْتِدْلَالِ بِرَوَايَةِ سَمَاعَةَ مَنِيٌّ عَلَى حِمْلِ الاجْتِهَادِ عَلَى الْوَقْتِ، وَالظَّاهِرُ بُعْدُهُ، بَلِ الْمُرَادُ إِنَّمَا هُوَ الْاجْتِهَادُ فِي الْقِبْلَةِ، فَيَكُونُ الْعَطْفُ تَفْسِيرِيًّا، فَلَا تَكُونُ الرِّوَايَةُ الْمَذْكُورَةُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ فِي شَيْءٍ^(٥)، انْتَهَى.

أَقُولُ: وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ تَنْزِيلَ الْجَوَابِ عَلَى إِرَادَةِ الْاجْتِهَادِ فِي

(١) التَّهْذِيبُ ٤: ٢٧٠-٢٧١/٨١٦، الِاسْتِبْصَارُ ٢: ١١٥/٣٧٤، الْوَسَائِلُ، الْبَابُ ٥١ مِنْ أَبْوَابِ مَا يُمْسِكُ عَنْهُ الصَّائِمُ، ح ٣.

(٢) الْكَافِيُّ ٣: ٢٧٩/٥، التَّهْذِيبُ ٢: ٢٦١/١٠٣٩، وَ ٤: ٢٧١/٨١٨، الِاسْتِبْصَارُ ٢: ١١٥/٣٧٦، الْوَسَائِلُ، الْبَابُ ١٦ مِنْ أَبْوَابِ الْمَوَاقِيتِ، ح ١٧، وَالْبَابُ ٥١ مِنْ أَبْوَابِ مَا يُمْسِكُ عَنْهُ الصَّائِمُ، ح ١.

(٣) مَذَارِكُ الْأَحْكَامِ ٣: ٩٨-٩٩.

(٤) دَحِيرَةُ الْمَعَادِ ٢٠٩، وَحِكَاةُ عَنْهَا الْبَحْرَانِي فِي الْحَدَائِقِ الْمُنَاصِرَةِ ٦: ٣٠٣.

(٥) الْحَدَائِقُ الْمُنَاصِرَةُ ٦: ٣٠١.

خصوص القبله في غاية البعد؛ فإن المساق من السؤال ليس إلا الاستفهام عما يقتضيه تكليفه بالنسبة إلى الصلوات الموقّنة بأوقات مخصوصة من الليل و النهار عند التلبس أوقاتها بواسطة اختفاء الشمس و القمر و النجوم اللّاتي بها تُمَيّز أجزاء الوقت، لا بالنسبة إلى القبلة التي لا تتوقّف معرفتها على رؤية الشمس و القمر و النجوم إلا من باب الاتفاق في الأسفار و نحوها، فالمقصود بالاجتهاد - بحسب الظاهر - إمّا في خصوص الوقت، فيكون قوله عليه السلام: «و تعتمد القبلة جهدا» للإرشاد إلى كيفية الاجتهاد بجعله إلى سمت القبلة بلحاظ أن استكشاف الوقت بالتحري إلى هذه الجهة أقرب إلى الاعتبار، كما هو واضح بالنسبة إلى الزوال حيث إنّ فيه مظنة أن يظهر من عين الشمس أثر يُميّز به الوقت، و بالنسبة إلى غيره أيضاً لا يبعد أن يكون كذلك؛ لقوة احتمال أن تكون العوامع عن الرؤية - التي هي عبارة عن الغيم و نحوه - في سمت الجنوب الذي هو جهة القبلة بالنسبة إلى المدينة و نحوها ممّا ينزل عليه إطلاق الروايات أخفّ أو أسرع إلى الروال غالباً، أو أن المقصود به الاجتهاد فيه و في القبلة أيضاً، فنبه الإمام عليه السلام على حكم الجهر بالقبلة أيضاً، الذي قد ينشأ من اختفاء الشمس و القمر و الكواكب و إن لم ينسب إرادته من السؤال، فالإنصاف عدم قصور في دلالة الرواية.

و أمّا ضعف سندها فمجبور بالعمل، كما أن خبر الكتاني أيضاً كذلك

هذا، مع أن الخدشة في رواية الكتاني: بضعف السند غير صائر؛ لورود

مضمونها في غيرها من الروايات المعتبرة المعمول بها لدى الأصحاب.

منها: صحيحة أخرى لرارة أيضاً عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال لرجل طنّ أن

الشمس قد غابت فأفطر ثم أبصر الشمس بعد ذلك، فقال: «ليس عليه قضاء»^(١).
 و احتمال أن يكون المراد بالظن هو الاعتقاد الجزمي المخالف للواقع؛
 لشيوع إطلاقه عليه، مدفوع بمحالته للظاهر المعتضد بعقوى الأصحاب و نقل
 إجماعهم على جواز الإفطار عند ظن الغروب إذا لم يكن للظن طريق إلى العلم
 من غير نقل خلاف فيه، كما أنه لا ينبغي الاعتناء إلى احتمال اختلاف الحكم في
 باب الصلاة و الصوم بعد اتحاد موضوعهما و مخالفة التفصيل للمشهور، بل عن
 بعض دعوى عدم القول بالفصل^(٢).

و ما في الصحيحة الأولى^(٣) من التفصيل بين الصلاة و الصوم إنما هو بعد
 استكشاف الخلاف و إحراز وقوع الصلاة قبل الوقت، فهو لا ينافي جواز فعلها مع
 الظن، كما هو ظاهر الجواب، بناءً على أن يكون المراد به بيان الحكم عند دخول
 الصلاة مع الظن كما ادّعاء بعض^(٤)؛ نظراً إلى أن رؤية القرص لا تتحقق عادة إلا
 على تقدير الظن، لا القطع.

و فيه نظر، فالاستدلال بالصحيحة الأولى لإثبات المدعى لا يخلو عن تأمل.
 و كيف كان فمما يدل على المشهور أيضاً الروايات الدالة على الاعتماد
 على صباح الديك، التي هي من أضعف الأمارات.

منها: ما عن المشايخ الثلاثة - هي الصحيح أو الحسن - في كتابي الكليني و

(١) التهذيب ٤/٣١٨: ٩٦٨، الوسائل، الباب ٥١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم، ح ٢.

(٢) مدارك الأحكام ٩٩٠٣، و حكاة عنه البحراني في العدة الماضرة ٣٠١: ٦.

(٣) أي: صحيحة زرارة، المتقدمة في ص ٣٨٠.

(٤) التراقي في مستند الشيعة ٩٢: ٤.

الشيخ عن أبي عبد الله القراء عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال له رجل من أصحابنا: ربما اشتبه الوقت علينا في يوم غيم، فقال: «أتعرف هذه الطيور التي تكون عندكم بالعراق يقال لها الديكة؟» فقلت: نعم، فقال: «إذا ارتفعت أصواتها وتجاوت فقد زالت الشمس» أو قال: «فصلته»^(١) كذا عن الكتابين المتقدمين.

و عن العقيـة: «فعند ذلك فصل»^(٢).

و عنهم أيضاً عن الحسين بن المختار^(٣)، قال: قلت للصادق عليه السلام: إني مؤذن، فإذا كان يوم غيم لم أعرف الوقت، فقال: «إذا صاح الديك ثلاثة أصوات ولأنه فقد زالت الشمس، ودخل وقت الصلاة»^(٤).

و اختار في المستند^(٥) جواز الاعتماد على صباح الديك مطلقاً حتى مع التمكن من معرفة الوقت بطريق علمي، كخبر الثقة وأذانه؛ زاعماً أن الأخبار وإن وردت في يوم غيم لكن لا عبرة بخصوص المورد، وإنما العبرة بعموم الجواب، فالتزم بأن مقتضى الأصول والقواعد وبعض الأخبار المتقدمة وجوب تحصيل العلم بالوقت، ولكنها خصصت بالأخبار الدالة على جواز التحويل على أدان الثقة العارف بالوقت، والأخبار الواردة في صباح الديك من غير فرقي بين حالتي التمكن من تحصيل العلم وهدمه.

(١) الكافي ٣/٢٨٤، التهذيب ٢/٢٥٥: ١٠١٠، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب المواقيت، ح ٥.

(٢) العقيـة ١٤٣: ١٤٤/٦٦٨، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب المواقيت، ذيل ح ٥.

(٣) في الكافي و التهذيب زيادة: «عن رجل».

(٤) الكافي ٣/٢٨٥: ٥، العقيـة ١٤٤: ٦٦٩، التهذيب ٢/٢٥٥: ١٠١١، الوسائل، الباب ١٤ من

أبواب المواقيت، ح ١ و ٢.

(٥) مستند الشيعة ٤: ٩٧.

و قد عرفت آنفاً أنَّ ما ذكره من التعميم بالنسبة إلى خبر الثقة و أدائه وحيه،
و أمّا التعدي عن مورد الأحبار الواردة في صياح الديك، فهو في غير محله.
و ما ذكره من أنَّ العبرة بعموم الجواب، فقيه: أنَّ طاهره و إن كان ثبوت
الملازمة بين الصياح و دخول الوقت فلا يتفاوت الحال حيثل بين يوم الغيم و
عدمه، لكن من الواضح أنَّ الملازمة جارية مجرى العادة بلحاظ الغالب إمّا على
سبيل التحقيق أو التقريب، فقله عليه السلام: «إذا ارتفعت أصواتها و تجاوزت فقد رالت
الشمس» يعني تقريباً أو بمقتضى عاداتها بحسب الغالب، فهي أمانة ظنية لا يستعاد
من الأحبار اعتبارها إلّا في مورد السؤال، و لا يجوز التخطي عنه إلّا على تقدير
القطع بعدم مدخلية الخصوصية، و قد تقدّم نظير ذلك في أوصاف الحيض، التي
بيّنا أنها أوصاف غالبية يجب الاقتصار في الرجوع إليها على مورد النص،
فراجع^(١).

و قد ظهر بما ذكر^(٢) أنَّ إلحاق سائر الأعداد الغير المطردة بالنسبة إلى غالب
الأشخاص - كالعمى و الحبس و نحوهما - بالعمى - كما صرح به بعض^(٣)، بل ربّما
يوهمه إطلاق المش و غيره - لا يحلو عن إشكال بل منع، فإنّ المتّجه فيها وجوب
الاستحبار ممّن يوثق بقوله بناءً على كفاية خبر الثقة، أو من القدل أو العدليس، أو
الرجوع إلى الأحبار المحفوفة بالقرائن الموجبة للحزم و اطمئنان النفس، ولدى
التعذر التأخير حتى يقطع بدخول الوقت.

(١) ج ٤، ص ٩٧.

(٢) عي ١٦، «ذكرناه».

(٣) الشهيد الثاني في مسالك الافهام ١: ١٤٧.

و أما الأعذار المطردة - كالرياح المظلمة و نحوها من الأعذار العامة الموجبة لاشتباه الوقت من حيث هو لا في خصوص شخص - فلا ينفي الارتياح في إلحاقها بالغيم، مع أنه يكفي في تسرية الحكم إليها بعض الأحذر المتقدمة المعتمدة بفهم الأصحاب و فتواهم، كما أنه يكفي ذلك في إلحاق سائر الظنون بانطراق الحاصل من صباح الديك، و إلحاق سائر الأوقات بوقت الروال المخصوص عليه في هذه الأخبار، مع إمكان أن يدعى استفادة اعتبار سائر الظنون الحاصلة من العادات و الأمارات من اعتناء الشارع بصباح الديك، التي هي من أضعف الأمارات، كما تقدمت الإشارة إليه بالأولوية و تنقيح المناط كاستفادة اعتبار هذه الأمانة بالنسبة إلى سائر الأوقات لذلك و إن لا يخلو عن تأمل لو لا اعتنادهما بفهم الأصحاب، و غيرها من الأخبار المتقدمة.

و كيف كان فلا ينفي الاستشكال في الحكم بعد ما سمعت مع عتضاده بنقل الإجماع المعتد بالشهرة المحققة و عدم نقل خلاف يعتد به في لمسألة. و استدلل أيضاً للمشهور - مصافاً إلى ما عرفت - بالأصل، و الحرج، و قبح التكليف بما لا يطاق مع فرض عدم سقوط الخطاب بالصلاة في أول الوقت، و لنصوص لأدان، السابقة، و خبر فضل بن الربيع، المتقدم^(١) الدال على جواز الاعتماد على خبر الواحد لدى الضرورة كما هو مورد الرواية، و للمرسل المشهور على ألسنة الفقهاء: «المرء متعبد بظنه».

و في الجميع ما لا يخفى بعد الإحاطة بما عرفت.

(فإن انكشف فساد الظن) و مخالفته للواقع (قبل دخول الوقت، استأنف) الصلاة بلاخلاف فيه على الطاهر، بل في الجواهر^(١) و غيره^(٢) دعوى الإجماع عليه؛ لمخالفة المأني به للمشروع، فإن الوقت شرط للصلاة بالضرورة، و قد ورد في جملة من الأخبار التصريح بطلان الصلاة الواقعة قبل الوقت و كونه ممثلاً للأمر الظاهري غير مُجَدِّد بعد انكشاف الخلاف؛ لما تقرّر في محله من أن امتثال الأمر الظاهري إنما يكون مجزئاً عن الواقع بحسب ما يقتضيه تكليفه في مرحلة الظاهر ما لم يكشف مخالفته للواقع. هذا، مضافاً إلى النصوص الخاصة بالدالة عليه:

منها: قوله عليه السلام في صحيحة زرارة، المتقدمة^(٣): «فإن رأيته بعد ذلك و قد صليت أعدت الصلاة و مضى صومك».

و صحيحة الأخرى عن أبي حمزة عليه السلام أيضاً في رجل صلى الغداة بليل غره من ذلك القمر و نام حتى طلعت الشمس فأحبر أنه صلى بليل، قل: «يعيد صلاته»^(٤).

و هي هذه الصحيحة شهادة بصحة ما قويناه آنفاً من حجّة خبر الثقة في الإخبار بالوقت و غيره، و إلا لقيد الإمام عليه السلام الحكم بإعادة الصلاة بما إذا كان قول المخبر مفيداً للقطع؛ إذ لا عبرة بالشك و لا بالظن العير المعتبر بعد الفراغ من

(١) جواهر الكلام ٢٧٥:٧.

(٢) مدارك الأحكام ١٠٠:٣.

(٣) في ص ٣٨٠.

(٤) الكافي ٤/٢٨٥:٣، التهذيب ٢: ١٤٠/٥٤٨ و ١٠٠٨/٢٥٤، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب المواقيت، ح ٥.

الصلاة.

و لا فرق في عدم الاعتداد بالصلاة الواقعة قبل الوقت بين ما لو انكشف فساد الظن بعد الفراغ أو في الأثناء.

و ما عن الذكرى - من احتمال صيرورتها نافلة لو كان الانكشاف قبل الدخول في ركوع الثالثة بل ولو بعده أيضاً بناءً على صيرورتها أيضاً - كإعادة اليومية - نفلاً^(١) - مجرد احتمال لا يساعد عليه دليل خصوصاً الأخير منهما.

و عموم النهي عن إبطال العمل^(٢) - بعد تسليمه و النقص عن بعض ما يرد عليه مما هو مذكور في محله - لا يعم مثل المقام الذي يُشك في كون رفع اليد عنه إبطالاً أو كونه في حد ذاته باطلاً.

نعم، يمكن أن يوجه احتمال صيرورتها نافلة قبل الدخول في ركوع الثالثة، بدعوى أن طبيعة الركعتين في حد ذاتها هي مصداق لمطلق الصلاة التي هي خير موضوع، و حصولها في ضمن صلاة الظهر من قبيل تعدد المطلوب، فإذا بطلت الخصوصية، بقيت الطبيعة - بلحاظ كونها محققة لمفهوم مطلق الصلاة المشروعة - محبوبة، و كفى في صحتها حصولها في الخارج قرينة إلى الله تعالى وإن لم يتحقق به امتثال حصوص الأمر الذي نوى امتثاله.

و هذه الدعوى وإن كانت قريبة لكن إقامة البيّنة عليها لا تخو عن إشكال. و أقرب من ذلك احتمال الاعتداد بما أتى به قبل الوقت لو عدل عنه فن انكشف فساد الظن إلى النافلة لإدراك فضيلة الجماعة مثلاً، أو إلى فائتة ثم

(١) الذكرى ٣٩٧.٢، و حكاة عنه صاحب الجواهر فيها ٢٧٥:٧.

(٢) سورة محمد ٤٧:٣٣.

انكشف فساد ظنه، فإنَّ القول بالصحة في مثل الفرض - كما جزم به في محكي
الذكرى^(١) - قوي وإن لا يخلو أيضاً عن تأمل.

وإن لم يكشف فساد الظن و لكن عاد شكاً أو وهماً، فإن كان بعد الفراغ
من الصلاة، لم يلتفت إليه؛ لأنَّ الشك إنما هو في شيء لم تجزه^(٢) وإن كان في
الأثناء أتمها عازماً على الفحص و استكشاف الحال، فإن انكشف بعد ذلك
وقوعها في الوقت، فقد تمت، وإلا أعادها، سواء انكشف وقوعها قبل الوقت أو
بقي شاكاً فيه.

أما في الأول: فواضح

و [أما] في الثاني: فلأنَّ الشك في الشرط شك في المشروط، فلا يجزئ به
في مقام الامتثال.

و لا يجري في مثل الفرض قاعدة أصالة الصحة و عدم الاعتناء بالشك بعد
الفراغ من العمل؛ لأنَّ هذا فيما إذا حدث الشك بعد العمل، لا فيما قارنه حال
الفعل، كما في الفرض.

و كونه ظاناً بالوقت حال الشروع في الصلاة لا يجدي بعد انقلاب الضم
شكاً أو وهماً قبل الفراغ منها.

اللهم إلا أن يقال: إن الوقت و إن كان شرطاً في الصلاة لكن زمان إحرازه
إنما هو قبل الدخول فيها، فمتى دخل في الصلاة بظن دخول الوقت ثم شك فيه،
لم يلتفت إلى شكّه؛ لكونه شكاً في الشيء بعد تجاوز محله.

(١) الذكرى ٢ ٣٩٧، و حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٢٧٦:٧.

(٢) التهديب ١٠١: ١٠١٢، الوسائل، الباب ٤٢ من أبواب الوضوء ج ٢

و لكن فيه ما لا يحفى؛ ضرورة أن شرائط الصلاة من الستر و الاستقبال و الوقت و غير ذلك لابد من كونها مُحَرَّزَةً مادام التشاغل بفعل الصلاة، فما لم يتحقق الفراغ منها لم يتجاوز محل إحراز الشرائط.

هذا، مع أن العبرة بتجاوز محل الشيء، لا محل إحرازه.

نعم، للتوهم المذكور مجال بالنسبة إلى مثل الطهارة الحدثية المترعة من فعل خارجي متقدم على الصلاة في الرتبة.

لكن قد تبين في محله فساد هذا الوهم بالنسبة إليها أيضاً فصلاً عن مثل المقام.

(و إن كان الوقت قد دخل) عليه (و هو متلبس) بها (و لو قبل التسليم) أو فيه بقاء على أنه من الصلاة، كما هو الأقوى (لم يعد على الأظهر) الأشهر بل المشهور، كما في الجواهر^(١) و غيره^(٢).

خلافاً للسيد و الإسكافي - على ما حكى عنهما - فقالا بوجوب الإعادة^(٣)، و نسب الأول منهم إلى محقق أصحابنا و محضليهم^(٤).

حجة المشهور: رواية إسماعيل بن رباح عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: «إذ صليت و أنت ترى أنك في وقت و لم يدخل الوقت فدخل الوقت و أنت في

(١) جواهر الكلام ٢٧٦:٧.

(٢) مسالك الافهام ١٤٨:١، التنقيح الرائع ١٧١:١، الحقائق الناضرة ٢٩٢:٦.

(٣) رسائل الشريف المرتضى ٣٥٠:٢، و حكاه عنهما المحقق في المعتمد ٦٢:٢، و العلامة

الحلي في مختلف الشيعة ٦٨:٢، ضمن المسألة ١٨.

(٤) رسائل الشريف المرتضى ٣٥٠:٢.

الصلاة فقد أجزأت عنك»^(١).

و عن الماضل في المختلف و ظاهر المصنّف رحمه الله في الاعتبار: التردّد فيه؛
للتردّد في حال إسماعيل بن رباح^(٢).

و عن بعض^(٣) متأخري المتأخّرين موافقة السيّد؛ نظراً إلى ضعف الرواية،
و مخالفة الحكم للأدلة الدالة على شرطية الوقت، و خصوص الأخبار الساطقة
ببطلان الصلاة الواقعة قبل الوقت، الشاملة بإطلاقها للعرض.

و فيه: أنّ ضعف الرواية مجبور بعمل الأصحاب بها قديماً و حديثاً، و هي
حاكمة على الأدلة الدالة على شرطية الوقت، و منحصصة للأخبار الدالة على بطلان
الصلاة الواقعة قبل الوقت بما عدا هذه الصورة لو لم نقل بانصرافها في حدّ ذاتها
عنها، فلا ينبغي الاستشكال في الحكم.

و استدّل عليه أيضاً في الجواهر بقاعدة الإجزاء، الاستفادة من الأمر بالعمل
بالظنّ هنا نصّاً و فتوى، خرج منها الصورة الأولى بالإجماع، و بقي الباقي. و
احتمال عذرية هذا الأمر فيحكم بالصحة ما لم ينكشف الخلاف خلاف الظاهر
و أضعف منه احتمال تعدّد الأمر ظاهراً و واقعاً، و أنّ الأوّل لا يجرى عن
الثاني بعد انكشاف الحال، بل هو معلوم الفساد بأدنى تأمل، مضافاً إلى أصالة

(١) تقدّم تحريرها في ص ٣١٦، الهامش (٦).

(٢) مختلف الشيعة ٢: ٦٩، ذيل المسألة ١٨، المعتبر ٢: ٦٣، و حكاه عنهما صاحب الجواهر فيها ٢٧٦: ٧.

(٣) كالأردبيلي في مجمع العائنة و البرهان ٢: ٥٣-٥٤، و الكاشاني في مفاتيح الشرائع ١: ٩٥،
معناه ١٠٦، و حكاه صاحب الجواهر فيها ٢٧٦: ٧.

البراءة لو فرض ظهور الحال له بعد الفراغ^(١). انتهى

أقول: أما التمسك بأصالة البراءة بعد ورود الأمر بإقامة الصلوات

في الأوقات المحدودة في الكتاب والسنة، ففيه ما لا يحصى.

و أما قاعدة الإجزاء ففيها ما أشرنا إليه آنفاً من أن امثال الأوامر الطاهرية

لا يقتضي إلا الاجترأ بالمأني به في مرحلة الظاهر ما لم ينكشف مخالفته للواقع،

فما ذكره نحو - من ضعف احتمال تعدد الأمر بل فساد - حق لو أرد عدم تعدد

المأمور به الواقعي الذي تعلق الفرض الأصلي بإيجاده، وإلا فتعدّد نفس الأمرين

بل وكذا متعلّقيهما من حيث هو غير قابل للإنكار؛ ضرورة أن الأمر بالصلاة بعد

صباح الديك أو أذان هؤلاء مغاير للأمر بالصلاة بعد الروال، و بين متعلّقيهما

مباينة جزئية؛ لإمكان افتراق كلّ منهما عن الآخر، لكن المقصود بكلا الأمرين

ليس إلا الخروج عن عهدة الفريضة الخاصة المعهودة التي أوجبها الله على

المكلفين، و هي متحدة، فعدم تعدد الأمر بهذا المعنى مسلّم، و لكن قضية اتحاد

ما تعلق به الفرض في الواقع و كونه هي الصلاة الخاصة - بعد وضوح عدم كون

ثلاث الصلاة مقيدة بكل من العنوانين، أي: مشروطة بوقوعها بعد الأذان و الزوال

كليهما - إما حمل كلّ من الأمرين على الوجوب التخيري، و تعميم موضوع

الوقت - الذي هو شرط للصلاة - بجعله أعم من الزوال و من الظن به، ما مطلقاً أو

إد حصص من الأذان و نحوه، فيكون الظن بالزوال على هذا التقدير - كنفس

الروال - سبباً واقعياً لدخول وقت الصلاة، سواء صادف الواقع أم لم يصادف، أو

تخصيصه بخصوص الروال، و جعل الظن المطلق أو الأذان ونحوه طريقاً تعبدياً لإحرازه، فيكون المكلف به في الواقع هو الصلاة بعد الزوال عين، ولكن متى أحرز الوقت بأذان و نحوه من الأمارات التي فرض اعتبارها شرعاً من باب الطريقيّة، حُكم في مرحلة الطاهر بكون الصلاة الواقعة في ذلك الوقت مصداقاً واقعياً للمكلف به موجباً لسقوط أمره، فالعبرة إنّما هو بامتنال الأمر الواقعي، ولكن يُجتزأ عنه بامتنال الأمر الظاهري بلحاظ كونه أصلاً شرعياً أو طريقاً تعبدياً لإحراز امتثال ذلك الأمر، لا لكونه بنفسه مقصوداً بالامتنال في عرض الواقع، فلا يُعقل الاجتزاء بعد استكشاف المخالفة و عدم كون المأني به مصداقاً لذلك الأمر، اللهم إلا على تقدير تعلق الفرض بامتنال نفس هذا الأمر، لا الأمر الواقعي، فيعود إلى العرص الأول، و يخرج عن فرض اعتبار الأمانة من حيث الطريقيّة المحضة.

و الحاصل أنّ قصيّة اتّحاد التكليف الذي هو ضروري. إمّا تعميم موضوع الشرط، و الالتزام باعتبار الظن من باب السبيّة، فيتفرّع عليه قاعدة الإجزاء، أو الالتزام بكون الأمر بالعمل بالظن لكونه طريقاً ظنياً لإحراز الوقت الذي هو شرط واقعي للصلاة، لا لتكرّنه في حد ذاته مناطاً للحكم، كالأمر بالعمل بالبيّنة و نحوها لتشخيص الموضوعات الخارجية التي لها آثار شرعية، و لا يُعقل على هذا التقدير الاجتزاء بامتناله عمّا وجب عليه في الواقع بعد أن علّم مخالفته للواقع و عدم كون المأني به مصداقاً للواجب الواقعي، كما لو دفع ما لزيد على ذمّه إلى آخر عند قيام البيّنة على أنّه زيد، فتبيّن خلافه، و من الواضح أنّ أخبار الباب، الدالّة على جوار التعويل على الأذان أو صياح الديك و نحوها إنّما دلّت على اعتبارها من باب

الطريقة المحصنة، فلا يُجتزأ بامتنال الأوامر المنبثقة عنها عند انكشاف^(١) الخطأ كما في المثال.

و دعوى أن الأمر بسلوك طريق جائر الخطأ يستلزم قيام مؤدى الطريق مقام الواقع عند النحط تداركاً لما يترتب عليه من تفويت الواقع، فيلزمه الإجزاء، غير مسموعة، خصوصاً إذا استكشف الخطأ في حالٍ تمكن عنده من إدراك لواقع بأن لم يتعد وقته.

ولتمام الكلام فيما يتعلق بالمقام من التقضى والإبرام مقام آخر. تنبيه: لو زعم دخول الوقت فصلّى الظهرين أو العشاءين فدخل الوقت في أثناء الأخيرة، بطلت الصلاتين؛ بناءً على اختصاص أول الوقت بالأولى، وصحّت الأخيرة على الاشتراك، و عدل بيته إلى الأولى إن علم بذلك في الأثناء قبل أن يتجاوز محلّ العدول، وإلا مضى في صلاته.

(ولو صلى قبل دخول الوقت عامداً أو جاهلاً) بالحكم - أي بشرطية الوقت، التي مرجعها لدى التحقيق إلى وجوب إيقاع الصلاة في الوقت المحدود - أو بوجوب حراز الوقت (أو ناسياً) له (كانت صلاته باطلة) سواء دخل الوقت في أثناء الفعل أم لم يدخل.

أمّا مع العمد: فواضح، وإلا لخرج الوقت عن كونه شرطاً للصلاة، وهو مخالف للكتاب والسنة.

وكذا مع الجهل والنسيان؛ لما أشرنا إليه من أن مقتضى الأدلة الدالة على

(١) في «نص ١٦٦» والطبعة الحجرية: «استكشف».

شرطية الوقت، و غيرها من الأحبار الخاصة المصروفة ببطلان الصلاة الواقعة قبل الوقت؛ إطلاق شرطية في جميع الصور، خرج منها الصورة السابقة، وهي ما لو رأى دخول الوقت فصلّى ودخل عليه الوقت في الأثناء؛ للرواية المتقدمة^(١) الدالة عليه، المحصورة بجاهل الموضوع، المعتقد للخلاف، وبقي الباقي مدرجاً في العموم الذي اقتضاه إطلاقات الأدلة.

و من هنا ظهر لك أنه لو كان جاهلاً بالموضوع غير معتقداً للخلاف لا ظناً ولا قطعياً بأن كان متردداً أو غير ملتصقاً إلى رعاية الوقت، كانت أيضاً صلاته باطلة، بل وكذا لو كان طائفاً بظن غير معتبر؛ فإن المنساق من قوله **لَا ظَنًّا**؛ «و أنت ترى أنك في وقت»^(٢) بظير قول القائل: فلان يرى هذا الشيء كذا، أو حكم هذه المسألة هكذا. أنه كذلك في بنائه بحسب ما أدى إليه نظره بطريق الجزم أو بظن معتبر يُعَوَّل عليه في مقام ترتيب الأثر، دون مطلق الظن الذي لا يُعتمد عليه، فإنه لا يقال بمجرد ترجيح أحد الاحتمالين في نظره مع عدم بانه عليه في مقام العمل؛ إنه براه هكذا.

نعم، لا يترقّف صدق هذه القضية على كون ظنه معتبراً في الواقع، بل يكفي في ذلك كونه كذلك بنظره، كما هو واضح.

وقد طهر بما ذكر أن قوله **لَا ظَنًّا**؛ «و أنت ترى أنك في وقت» يعمّ الاعتقاد الجزمي، بل هو من أظهر مصاديقه.

فما عن غير واحد من تفسيره بالظن بظاهره غير مستقيم، كما تقدّم التبييه

(١) روى إسماعيل بن رباح، المتقدمة في ص ٣٦٦ و ٣٨٩.

(٢) راجع ص ٣٦٦ و ٣٨٩.

عنى ذلك في صدر المبحث لدى التكلّم في تضعيف استدلال مَنْ تمسك بهذه الرواية لإثبات حجّة الطنّ بالوقت مطلقاً، فلا ينبغي الاستشكال في صحّة صلاة مَنْ قطع بدخول الوقت فصلى و دخل الوقت كما صدر من بعض؛ أخذاً بظاهر هذا التفسير.

ثم إن المناق من قوله ﷺ: «إذا صليت وأنت ترى أنك في وقت و لم يدخل الوقت فدخّل الوقت وأنت في الصلاة»^(١) إنّما هو إرادة ما لو كان قبل دخول الوقت يرى أنّه في الوقت، فلو انكشف صا د طه في الأثناء قبل أن يدخل الوقت مرأى أنّه بالفعل ليس في الوقت ولكن لو أتمّها لدخل الوقت، فهذا خارج عن منصرف النص.

وقد أشرنا آنفاً إلى أنّ مقتضى الأصل بالنسبة إلى الصلاة الواقعة قبل الوقت في كلّ مورد لا يعنه النصّ: البطال، فلا يشرع إتمامها حتّى فيما إذا كان ذلك قريباً من الوقت و تمكّن من التأخير والإتيان بما بقي من الأجزاء بعد دخول الوقت من غير أن يتخلّل الفصل الطويل، كما هو واضح

نعم، لو لم ينكشف الصاد و لكن زال اعتقاده فلم يرأته في وقت بل تردّد في ذلك أو انقلب ظنّه وهماً، فهذا أيضاً وإن كان كسابقه في خروجه عن منصرف النصّ لكن له أن يَتِمّها احتياطاً برجاء الإصانة، فإن علم فيما بعد مصادفتها لوقت أو دخول الوقت في الأثناء قبل زوال اعتقاده، فهو، وإلا أعادها.

و هل له قطعها عند انقلاب ظنّه شكّاً أو وهماً؟ فيه وجهان، من كونه قطعاً

(١) تقدّم تحريره في ص ٣٦٦، الهامش (٦).

للصلاة، فيحرم، و من أن المحرّم إنما هو قطع الصلاة الصحيحة، لا مطلق ما كان صلاةً في الصورة، و كون المورد مصداقاً للمحرّم مشكوك، فيرجع في حكمه إلى ما يقتضيه الأصل، و هو البراءة، لا عموم أدلة حرمة قطع الصلاة، فإن إحرار الموضوع شرط في التمسك بعموم الحكم، و هذا هو الأظهر.

تنبية: لو صادف الوقت صلاة الجاهل و الساسي أو الغافل عن مراعاة الوقت، أجزاء، كما جزم به غير واحد من المتأخرين، منهم: المحقق الأردبيلي^(١). و قال - على ما حكى عنه - و كذا البحث في كل من أتى بما هو الواجب في نفس الأمر و إن لم يكن عالماً بحكمه، و مثله القول في الاعتقادات الكلامية إذا طبقت نفس الأمر؛ فإنها كافية و إن لم تحصل بالأدلة، كما صرح به سلطان المحققين نصير الملة و الدين^(٢). انتهى.

و هو حق كما تحقق في محله.

و يظهر وجهه من بعض ما أسلفناه في بنية الوضوء عند التكلم في صحة عمل المحتاط و عدم اعتبار الجزم في النية، فراجع^(٣).
و قيل: لم يجزئ؛ لعدم الدخول الشرعي^(٤).

و فيه ما لا يخفى على من أحاط خبراً بما حققناه في ذلك المبحث
المسألة (الرابعة: الفرائض اليومية مرقبة في القضاء) أي: إذا كان

(١) مجمع الفائدة و البرهان ٥٤: ٢.

(٢) مجمع الفائدة و البرهان ٥٤: ٢، و حكاه عنه العامل في مدارك الأحكام ١٠٢، ٣.

(٣) ج ٢ ص ١٦٠ و ما بعدها.

(٤) قاله الشهيد في الذكرى ٣٩٤: ٢.

عليه فوائت متعددة يقضي السابقة مقدّمة على اللاحقة بلا خلاف يعتدّ به فيه في الجملة على الظاهر، بل عن المصنّف عليه السلام في المعتبر أنّه قال: الأصحاب متفقون على وجوب ترتيبها بحسب العوات ^(١) انتهى.

و يشهد له صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا نسيت صلاة أو صليتها بعير وضوء وكان عليك [قضاء] ^(٢) صلوات فابدأ بأولهنّ فأذن لها وأقم ^(٣) ثمّ صلّها ثمّ صلّ ما بعدها بإقامة إقامة لكل صلاة» ^(٤).

و نوقش فيها بعدم دلالتها إلا على البدء بالأول، وهو أحص من الترتيب المطلق، و بأنها مسوقة لبيان الاجتزاء بالأذان لأولاهنّ عنه لكل واحدة واحدة، فيحتمل أن يكون الأمر بالبدء بالأولى للجري مجرى العادة في فعل من يريد القضاء، أو يكون المراد أولهنّ قضاء، لا فوائت، بمعنى أن المراد: ابدأ بأذان أولهنّ قضاء في عزمك وإرادتك.

و فيه - بعد العض عن عدم الاعتناء بمثل هذه الخدشات في رفع اليد عمّا يقتضيه الكلام بظاهره - أن الفقرات التي رواها الكليني - رضي الله عنه - عن زرارة بعد هذه الصحيحة - على وجه يظهر منه كونها من تنمّة هذه الرواية - نجعله كالصّ في رادة البدء بأول ما فات، وعدم كون الأمر به جارياً مجرى العادة حيث يظهر منها كون الترتيب بين الفرائض مطلقاً - حاضرة كانت أم فائتة أم مركّنة -

(١) المعتبر ٢/٤٠٦، و حكاه عنه العاملي في مدارك الأحكام ٤/٢٩٦.

(٢) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٣) في لسان المحققة والحجربة: «أقم» بدل هو أقم. والمثبت من المصدر.

(٤) الكافي ٣/٢٩١، التهذيب ٣/١٥٨: ٣٤٠، الوسائل، الباب ٦٣ من أبواب المواقيت، ح ١.

ملحوظ لدى الشارع، ولأجله أمر بالعدول من اللاحقة إلى سابقتها في جُل تلك الفقرات، فإنه - بعد أن روى هذه الصحيحة بإسناده عنه عن أبي جعفر عليه السلام - قال: وقال - أي رارقه: قال أبو جعفر عليه السلام: «وإن كنت قد صليت الظهر وقد فاتتك الغداة فذكرتها فصل الغداة أي ساعة ذكرتها ولو بعد العصر، ومتى ما ذكرت صلاة فاتتك صليتها» وقال: «إذا نسيت الظهر حتى صليت العصر فذكرتها وأنت في الصلاة أو بعد فراغك فانوها الأولى ثم صل العصر فإنما هي أربع مكان أربع، وإن ذكرت أنك لم تصل الأولى وأنت في صلاة العصر وقد صليت منها ركعتين فانوها الأولى ثم صل الركعتين الباقيتين وقم فصل العصر، وإن كنت قد ذكرت أنك لم تصل العصر حتى دخل وقت المغرب ولم تخف فوتها فصل العصر ثم صل المغرب، وإن كنت قد صليت المغرب فقم فصل العصر، وإن كنت قد صليت من المغرب ركعتين ثم ذكرت العصر فانوها العصر ثم قم فاتمتها ركعتين ثم تسلم ثم تصلي المغرب، وإن كنت قد صليت العشاء الآخرة ونسيت المغرب فقم فصل المغرب، وإن كنت ذكرتها وقد صليت من العشاء الآخرة ركعتين أو قمت في الثالثة فانوها المغرب ثم سلم ثم قم فصل العشاء الآخرة، وإن كنت قد نسيت العشاء الآخرة حتى صليت الفجر فصل العشاء الآخرة، وإن كنت ذكرتها وأنت هي الركعة الأولى أو في الثانية من الغداة فانوها العشاء ثم قم فصل الغداة وأذن وأقم، وإن كانت المغرب والعشاء قد فاتاك جميعاً فابدأ بهما قبل أن تصلي الغداة، ابدأ بالمغرب ثم العشاء، فإن خشيت أن تفوتك الغداة إن بدأت بهما فابدأ بالمغرب ثم صل الغداة ثم صل العشاء، وإن خشيت أن تفوتك الغداة إن بدأت

بالمغرب فصلٌ لعداة ثم صل المغرب والعشاء ابداً بأولهما لأنهما جميعاً قضاء،
أيهما ذكرت فلا تصلهما إلا بعد شعاع الشمس قال: قلت: ولم ذلك؟ قال: لأنك
لست تخاف فوتها^(١).

هذا، مع أن ما في ذيل الرواية من قوله عليه السلام: «وإن كانت المغرب والعشاء»
إلى آخره، بنفسه حجة كافية، إلا أن تميم الاستدلال به على وجه يثبت به عموم
المدعى يحتاج إلى ضمنية الإجماع وعدم القول بالفصل.

و يدل عليه أيضاً الصحيح عن الوشاء عن رجل عن جميل بن درّاج عن
نصاذق عليه السلام، قال: قلت له: يفوت الرجل الأولى والعصر والمغرب وذكرها عند
العشاء الأخيرة، قال: «يبدأ بالوقت الذي هو فيه فإنه لا يأمن الموت، فيكون قد ترك
صلاة فريضة في وقت قد دخلت، ثم يقضي ما فاتته الأولى فالأولى»^(٢).

و المتبادر من قوله عليه السلام: «يبدأ بالوقت الذي هو فيه» بقريئة السؤال إرادة
فعل العشاء ابتداءً، مع أن ظاهره بقريئة التعليل بعدم الأمن من الموت إرادته في
سعة الوقت، وهو ينافي مشاركة العشاءين في الوقت إلا بمقدار أداء الأخيرة من
آخره، كما عرفت في محله، فإن مقتضاها تقديم المغرب على العشاء في الفرض؛
لتقدمها عليها في الرتبة نصاً وإجماعاً، فلا يبعد أن يكون العدول عن تسمية
الفريضة بالحاضرة التي أريد الابتداء بها إلى قوله عليه السلام: «يبدأ بالوقت الذي هو فيه»
لأجل التقيّة، و يكون المراد به بيان أنه يأتي أولاً بما هو وظيفته الوقت على إجماله
- أي العشاءين - ثم يقضي ما فاتته الأولى فالأولى.

(١) الكامي ٣: ٢٩١-٢٩٢/١.

(٢) التهذيب ٢: ٣٥٢-٣٥٣/١٤٦٢، الوسائل، الباب ٢ من أبواب قضاء الصلوات، ح ٥.

و كيف كان فما في ظاهر الرواية من الإشكال غير قادح في دلالتها على المدعى، كما هو واضح.

و ربما يستدل له أيضاً بغيرها من الروايات التي يأتي التعرض لها و لما يتوجه عليها من النقض و الإبرام عند تعرض المصنف عليه السلام لهذه المسألة في مبحث القضاء إن شاء الله.

و كفى بما أوردناه في المقام دليلاً لإثبات المطلوب، خصوصاً مع اعتضاده بفتوى الأصحاب و إجماعهم كما عن جماعة صريحاً أو ظاهراً ادعاه.

فما حكاه الشهيد عليه السلام في محكي الذكرى عن بعض من صنف رسالة في الموسعة و المضايقة من القول بالاستحباب ^(١) صعيماً؛ إذ لا مقتضي لصرف الأمر الدال عليه إلى الاستحباب، كما سيأتي لذلك مزيد توضيح إن شاء الله في المبحث المشار إليه، و تعرف في ذلك المبحث أن الأظهر اختصاص الحكم بصورة العلم بالترتيب، لا مطلقاً، كما صرح به غير واحد.

ثم إن ظاهر المتن كصريح فيه اختصاص الترتيب بين الفرائض باليومية، فلا ترتيب بينها و بين الفوائت الأخر، و لا بين تلك الفوائت.

ولكن نقل في محكي الذكرى عن بعض مشايخ الوزير السعيد مؤيد الدين العلقمي القول بوجوب الترتيب فيها أيضاً ^(٢)؛ لعموم قوله عليه السلام: «مَنْ قَاتَنهُ فَرِيضَةٌ

(١) الذكرى ٤٣٣: ٢، و حكاه عنه العاملي في مدارك الأحكام ١٠٣: ٣، و ٢٩٦: ٤، وكذا صاحب الجواهر فيها ١٩: ١٣-٢٠.

(٢) الذكرى ٤٣٦: ٢، و حكاه عنه العاملي في مدارك الأحكام ١٠٢: ٣.

فليقضها كما فاتته^(١) و قوله عليه السلام: «يقضي ما فاته كما فاتته»^(٢).

وجعله العلامة في محكي التذكرة [احتمالاً]^(٣).

و عن الذكرى نفي البأس عنه^(٤).

و لا ريب في أنه أحوط، ولكن الأقوى خلافه؛ لمخالفة الحكم للأصل، و

اختصاص ما دلّ عليه باليومية؛ لورودها فيها، والأمر بالأذان و الإقامة له في

بعضها، و انصراف الفريضة و الفائتة إليها.

و أما الخبران اللذان استشهد بهما لمدّعاء: ففيهما - بعد النقص عن

انصرافهما إلى اليومية - ما ستعرف - إن شاء الله - في المبحث المزبور من الخدشة

في دلالتهما على اشتراط الترتيب إلا ببعض للتقريبات التي لو تمت، فهي في

الفرائض ليومية دون غيرها، والله العالم.

(فلو دخل في فريضة) فائتة (فذكر) في أثنائها (أنّ عليه) فريضة

(سابقة) عيه (عدل بنيته) إلى السابقة، أي جعلها في قصده الفريضة السابقة،

فيروي وقوعها امتثالاً للأمر المتعلق بتلك الفريضة، كما يدل عليه الأمر بالعدول

(١) أورده المحقق الحلّي في المعنير ٦: ٤٠٢.

(٢) الكافي ٣/٤٣٥، التهذيب ٣٥٠/١٦٢٣، الوسائل، الباب ٦ من أبواب قضاء الصلوات،

ح ١.

(٣) يدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطيّة و الحجرية: «أحوط». و ما أثبتته موافق لما في

التذكرة و الحاكي عنها.

(٤) تذكرة الفقهاء ٣٥٩: ٢، الفرع «و» من المسألة ٦١، و حكاه عنها الشهيد في الذكرى ٢/٤٣٦،

وكذا العامل في مدارك الأحكام ١٠٢: ٣-١٠٣.

(٥) الذكرى ٢/٤٣٦، و حكاه عنه العامل في مدارك الأحكام ١٠٣: ٣.

عن العريضة إلى سابقتها في غير واحد من الأخبار، كصحيفة ررارة، المتقدمة^(١).
(و رواية البصري، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل نسي صلاة حتى دخل وقت صلاة أخرى، فقال: «إذا نسي الصلاة أو نام عنها صلى حين يذكرها، فإذا ذكرها وهو في صلاة بدأ بالتالي نسي، وإن ذكرها مع إمام في صلاة المغرب أتمها بركعة ثم صلى المغرب ثم صلى العشاء^(٢) بعدها، وإن كان صلى العتمة وحده فصلّى معها ركعتين ثم ذكر أنه نسي المغرب أتمها بركعة، فتكون صلاته للمغرب ثلاث ركعات ثم يصلي العتمة بعد ذلك»^(٣)).

و صحيفة الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألت عن رجل أم قوماً في العصر فذكر - وهو يصلي بهم - أنه لم يكن صلى الأولى، قال: «فليجعلها الأولى التي فاتته و يستأنف بقدر صلاة العصر و قد قضى القوم صلاتهم»^(٤) (٥).

لكن الأخبار الدالة عليه إنما وردت في العدول عن الحاضرة إلى سابقتها الحاضرة أو الفائتة، و لذا استشكل بعض^(٦) في العدول عن الفائتة إلى سابقتها لو لم يكن إجماعياً؛ لخروجه عن مورد النصوص، و كون إلحاقه بالمنصوص قياساً لا نقول به.

(١) في ص ٣٩٧ و ما بعدها.

(٢) في المصدر: «العتمة بدل والعشاء».

(٣) الكافي ٥/٢٩٣:٣، التهذيب ١٠٧١/٢٦٩:٢، الوسائل الباب ٦٣ من أبواب المواقيت، ح ٢.

(٤) الكافي ٧/٢٩٤:٣ بتفاوت يسير، التهذيب ١٠٧٢/٢٦٩:٢، الوسائل، الباب ٦٣ من أبواب المواقيت، ح ٣.

(٥) بدل ما بين القوسين في «ص ١٤» هكذا «و غيرها من الأخبار الآتية في مبحث القضاء إن شاء الله».

(٦) لاحظ مستند الشيعة ٣١٩٧-٣٢٠.

ولكن يدفعه عدم مدخلية خصوصية المورد في ذلك؛ فإنه يستفاد من الأمر بالعدول من العصر إلى الظهر، أو من الظهر إلى الصبح، أو من الصبح إلى العشاء و هكذا: أن أجراء كل فريضة صالحة بالذات لأن تُحسب من سابقتها مع الإمكان، فمضى تنجر في حق التكليف بالسابقة وجب عليه ذلك من غير فرق بين أن يكون ذلك في الوقت أو في خارجه.

و إن شئت قلت: جواز العدول من فاتئة إلى سابقتها فرع جوازه في الحاضرة، فإن القضاء - على ما يظهر من أدلته - ليس إلا إيجاد ما وجب في الوقت في خارجه، وقد أشرنا في بعض المباحث السابقة أن وجوبه وإن كان بأمر جديد لكن الأمر الجديد يكشف عن أن الأمر الأول من قيل تعدد المطلوب، فمضى فاته الظهران^(١) وجب عليه أن يأتي بهما بعد الغروب على حسب ما كانتا واجبتين عليه قبل خروج الوقت، وقد كان الواجب عليه قبل الخروج أن يعدل من العصر إلى الظهر المنسية أمثالا لأمرها، فكذلك فيما بعده، فيكون جواز العدول أو وجوبه كسائر الأحكام التكليفية أو الوصية الثابتة لها في الجملة ما دامت في الوقت، التي نجريها في القضاء من غير التماس دليل خارجي.

وسا ذكر^(٢) ظهر لك إمكان التمسك بالاستصحاب أيضاً، فليتأمل.

لا يقال: إن مقتضى ما ذكر - بناء على ما هو التحقيق من عدم وجوب العدول عن الحاضرة إلى الفاتئة - عدم وجوبه في الفوات أيضاً إلا بين الظهرين والعشاءين من يوم أو ليلة.

(١) في السخ لخطية والمجرئة. والظهرين. والمثبت هو الصحيح.

(٢) في وض ١٤ - وذكرناه.

لأننا نقول: إنَّ المقصود بالاستدلال بهذه الأخبار إنّما هو إثبات صحة العدول، و أمّا جوازه أو وجوبه: فهو فرع وجوب الترتيب و عدمه، كما هو ظاهر المتن و صريح غيره، و إنّما لم موجب العدول عن الحاضرة حيث لم نقل فيها بوجوب الترتيب.

ثمَّ إنَّ مقتضى وجوب الترتيب بين الفوائت و صحة العدول عن كلّ فريضة إلى سابقتها إنّما هو ترامي العدول فيما لو ذكر - بعد أن عدل من فريضة إلى سابقتها - أنّ عليه أيضاً فريضة سابقة على المعدول إليه، كما لو عدل من الصبح إلى العشاء فذكر أنّ عليه المغرب أيضاً، وهكذا؛ إذ لا مدخلية لدخوله في العشاء من أوّل الأمر بقصدها، أو صيرورتها عشاءً بعد تذكّر فوتها في جواز العدول عنها و عدمه بلاشبهة.

لكن هذا فيما إذا كان مكلفاً في الواقع بالمعدول إليه أولاً بحيث لو لم يتذكّر سابقتها إلى أن يفرغ منها لوقعت صحيحة، و إلا فيشكل ذلك، كما لو عدل إلى العشاء بزعم أنّها هي الفائتة، فتبيّن بعد العدول كونها المغرب، و عدم كونه مكلفاً بالعشاء في الواقع.

نعم، لو لم تنكشف براءة دمه عنها إلا بعد العدول منها إلى سابقتها، أمكن القول بالصحة و إن لا يخلو أيضاً عن تأمل؛ حيث إنّ المناق من النصوص و المناوئ الدالة على العدول إنّما هو فيما إذا كان المعدول عنه في حد ذاته صحيحاً في الواقع، فلا تعمّ مثل الفرض. كما لا نعمّ ما لو دخل ابتداءً في فريضة حاضرة أو

فائدة مرعم اشتعال دُمته^(١) بها فأنكشف في الأثناء خلافه فعدل إلى غيرها، فالجزم بصحة العدول في الفرض - كالمثال^(٢) - في عاية الإشكال.

نعم، الأقوى ذلك فيما إذا كان العدول إلى المغرب قبل أن يأتي بشي من الأحزاء بقصد العشاء، بل أظهر ذلك في مثل الفرض وإن كان انكشاف فراع دُمته عن العشاء قبل العدول إلى المغرب، بل وكذا لو كان آتياً ببعض الأجزاء ولكن رفع اليد عنه بعد العدول إلى المغرب على إشكالٍ تحقيقه موكل إلى محله، فإنه في هذه الصورة يكون لدى التحليل عدولاً من الصبح إلى المغرب، فلا إشكال فيه.

و ليُعلم أن الترتيب بين العرائض، المتقضي للعدول عن اللاحقة إلى السابقة يختص باعتباره بصورة العمد والالتفات من أول الأمر أو تذكره بعد الدحول في اللاحقة (ما دام العدول) إلى سابقتها الموجب لحصول الترتيب (ممكناً) بأن لم يستلزم زيادة ركن أو واجب على الحلاف الآتي في محله في محث القضاء^(٣) إن شاء الله (وإلا) مضى في اللاحقة وأتمها ثم (استأنف المرتبة) أي السابقة؛ لسقوط شرطية الترتيب حينئذ، كما تقدمت الإشارة إليه، و يأتي تفصيله في محله إن شاء الله.

المسألة (الخامسة): تُكره النوافل المبتدأة عند طلوع الشمس و عند غروبها و عند قيامها) أي كونها في وسط السماء حتى يتحقق الزول، إلا

(١) في «ص ١١، ١٤» والدمّة.

(٢) في «ص ١١، ١٤» وكما في المثال.

(٣) جملة وفي محث القضاء لم ترد في «ص ١١، ١٤».

في يوم الجمعة، كما ستعرف (و بعد صلاة الصبح و بعد صلاة العصر) على المشهور في الجميع، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه؛ للتصوُّص المستفيضة الدالة عليه.

كصحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «يصلّي على الجارية في كلّ ساعة، إنّها ليست بصلاة ذات»^(١) ركوع و سجود، وإنّما تكره الصلاة عند طلوع الشمس و عند غروبها، التي فيها الخشوع و الركوع و السجود، لأنّها تغرب بين قرني الشيطان و تطلع بين قرني الشيطان»^(٢).

و رواية الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: إنّ الشمس تطلع بين قرني شيطان و تغرب بين قرني شيطان، و قال: لا صلاة بعد العصر حتى تصلّي المغرب»^(٣).

و خبر معاوية بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «لا صلاة بعد العصر حتى تصلّي المغرب»^(٤)، و لا صلاة بعد العجر حتى تطلع الشمس»^(٥).

و صحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «لا صلاة نصف النهار

(١) كلمة «ذات» لم ترد في المصدر.

(٢) الكافي ٣/١٨٠، التهذيب ٢/٢٠٢-٢٠٣، ٤٧٤/٢٠٣، و ٩٩٨/٣٢١، الاستبصار ١/٤٧٠:١/١٨١٢، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب صلاة الجنائز، ح ٢.

(٣) التهذيب ٢/١٧٤:٢، الاستبصار ١/٢٩٠:١/١٠٦٥، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب المواقيت، ح ١.

(٤) في التهذيب: «حتى المغرب».

(٥) التهذيب ٣/١٧٤:٢، الاستبصار ١/٢٩٠:١/١٠٦٦، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب المواقيت، ح ٢.

إلا يوم الجمعة^(١).

و عن الصدوق في الفقيه في حديث المناهي مستنداً عن جعفر بن محمد عن آبائه عليهم السلام، قال: «و نهى رسول الله ﷺ عن الصلاة عند طلوع الشمس، و عند غروبها، و عند استوائها»^(٢).

و [رواه في المجالس^(٣) أيضاً.

و عنه في الفقيه^(٤) مرسلاً قال: و قد روي «نهى عن الصلاة عند طلوع الشمس و عند غروبها، لأن الشمس تطلع بين قرني شيطان و تغرب بين قرني شيطان»^(٥).

و في العلل بسند قوي عن سليمان بن جعفر، قال: سمعت الرضا عليه السلام يقول: «لا ينبغي لأحد أن يصلي إذا طلعت الشمس، لأنها تطلع بين قرني^(٦) شيطان، فإذا ارتفعت و صفت^(٧) فارقها فتستحب الصلاة ذلك الوقت و القضاء و غير ذلك، فإذا انتصف النهار فإرنها، فلا ينبغي لأحد أن يصلي في ذلك الوقت،

(١) التهذيب ٤/١٣٠:٣، الاستبصار ١/١٢٠:٤/١٥٧٦، الرسائل، الباب ٨ من أبواب صلاة الجمعة، ح ٦.

(٢) الفقيه ٤/٥٠:٤، الرسائل، الباب ٣٨ من أبواب المواقيت، ح ٦.

(٣) الأمالي - للصدوق - ٣٤٧، المجلس ٦٦، الرسائل، الباب ٣٨ من أبواب المواقيت، ذيل ح ٦.

(٤) يدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية و المصححة: «في المجالس» و المثبت هو الصحيح، و ما قبله في الرسائل، الباب ٣٨ من أبواب المواقيت، ذيل ح ٦، و الحقائق الصغرى ٣٠٦:٦، مضافاً إلى عدم وجود الرواية المتأخرة في الأمالي فضلاً عن إرسالها.

(٥) الفقيه ١/٣١٥:١٤٣٠، الرسائل، الباب ٣٨ من أبواب المواقيت، ح ٧.

(٦) في المصنوع: «بقرني» بدل «بين قرني».

(٧) قال المجلسي في بحوال الأنوار ١٤٩٨:١، ذيل ح ١١: «بيان» و صفت «أي من كدورة لأبخرة التي تحول بيننا و بينها عند قربها من الأفق، فلما يتغير لونها، انتهى».

لأن أبواب السماء قد علقت، فإذا زالت الشمس و هبت الريح فارقتها^(١)
و عن الشيخ مرسلًا قال: قال رجل لأبي عبد الله عليه السلام (الحديث الذي روي
عن أبي جعفر عليه السلام)^(٢) «إن الشمس تطلع بين قرني شيطان» قال «نعم، إن إبليس
اتخذ عرشاً بين السماء والأرض، فإذا طلعت الشمس و سجد في ذلك الوقت
الناس قال إبليس لشیاطينه: إن بني آدم يصلّون لي»^(٣).
و عن الكليني رحمه الله مرسلًا نحوه^(٤).

و هذه المرسلة تشهد بصحة ما تضمنته الصحيحة الأولى.

و عن مستطرفات السرائر عن جامع البرنطلي بإساده عن محمد بن الفضيل
عن أبي الحسن عليه السلام في حديث أنه صلى المغرب ليلة فوق السطح، فقيل له: إن
فلاناً كان يُفتي عن آياتك عليه السلام أنه لا بأس بالصلاة بعد طلوع الفجر إلى طلوع
الشمس و بعد العصر إلى أن تعيب الشمس، فقال: «كذب - لعنه الله - على أبي» أو
قال: «على آياتي»^(٥).

أقول: يحتمل بعيداً أن يكون المقصود بالصلاة في هذه الرواية الأخيرة
الفريضة، فيكون المقصود بتكذيب من أفتى عن آياته عليه السلام بنفي البأس عن صلاة
الصبح و العصر إلى طلوع الشمس و غروبها مخالفته لما تواتر عنهم عليه السلام من
الحكم بمرحوحية الصلاة في آخر وقتها و كونه نصيباً لها.

-
- (١) علل الشرائع: ٣٤٣ (الباب ٤٧) ح ١، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب المواقيت، ح ٩.
(٢) ما بين القوسين لم يرد في التهذيب، بل هو موجود في الكافي.
(٣) التهذيب ٢/٢٦٨-١٠٦٨، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب المواقيت، ح ٤.
(٤) الكافي ٣/٢٩٠-٨، وفيه مثله، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب المواقيت، ذيل ح ٤.
(٥) السرائر ٣/٥٨٠، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب المواقيت، ح ١٤.

و كيف كان معينا عدا هذه الرواية غنى و كفاية، فإنها ظاهرة الدلالة في
كرهه الصلاة في الأوقات الخمسة المربورة.

أما في الثلاثة الأول المتعلقة بالشمس: فواضح.

و أما في الأخيرتين - أي فيما بعد الصلاتين - وإن كان قد يتأمل في دلالة
الأخبار عليه؛ نظراً إلى أن ما وقع فيها [من] ^(١) التعرض لنفي الصلاة بعد الفجر أو
العصر ظاهر في إرادة نفس الوقت، لا بعد الصلاتين، لكن يدفعه: معهودية المنع
عن الصلاة بعد الصلاتين لدى العامة والخاصة في تلك الأعصار، كما شهد بذلك
كثير من الأئمة التي ستأتي الإشارة إلى بعضها، فتكون الأخبار منزلة على المعهود،
كما يؤيد ذلك فهم الأصحاب و فتواهم.

هذا، مع أنه يكفي في إثبات الكراهة ما سمعته من الإجماعات المنقولة
المعتقدة بالشهرة.

و ربهما يستظهر من الأخبار المتقدمة عدم الجواز، كما حكى القول به عن
ظاهر السيد ^(٢).

و فيه - مع شذوذ هذا القول - أن بعض تلك الأخبار وإن كان قد يترى
منه ذلك لكن مناسبة التعليل الواقع في أغلبها و وقوع التعبير في بعضها بلفظ
«لا ينبغي» ^(٣) و في بعض آخر بلفظ «تكره» ^(٤) تجعلها ظاهرة في إرادة الكراهة،

(١) ما بين المعنويين أصغناه لاستقامة العبارة.
(٢) الانتصار: ٥٠، مسائل الناصرات: ١٩٩، المسألة ٧٧، و حكاه عنه العاملي في مدارك
الأحكام ١٠٥: ٢.

(٣) كما في رواية العلل، المتقدمة في ص ٤٠٧.

(٤) كما في صحيحة محمد بن مسلم، المتقدمة في ص ٤٠٦.

مصادراً إلى أنها هي التي يقتضيها الجمع بينها وبين غيرها من الأخبار التي هي صريحة في الجواز.

كرواية محمد بن قزج، قال: كتبت إلى العبد الصالح أسأله عن مسائل، فكتب إلي: «و صل بعد العصر من النوافل ما شئت، و صل بعد العداة من النوافل ما شئت»^(١).

و حيث إن الرواية واردة في مقام توهم الحظر لا يستعاد منها أزيد من الجواز الغير المنافي للكرهية، مع أن المقصود بالكرهية في المقام هو الكراهة في العبادة الغير المنافية لرجحانها الفعلي، كما عرفت توجيهها في مبحث الوضوء بالماء المسخن، و قراءة القرآن للمحائض و الجنب، و غير ذلك من المواضع^(٢) المناسبة.

و التوقيع المروي عن الصدوق في الفقيه بإسناده عن أبي الحسين [محمد بن] جعفر الأسدي أنه ورد عليه فيما ورد من جواب مسائله عن محمد بن عثمان العمري قدس الله روحه: «و أما ما سألت عن الصلاة عند طلوع الشمس و عند غروبها فلئن كان كما يقول الناس: إن الشمس تطلع بين قرني شيطان و تغرب بين قرني شيطان، فما أرغم أنف الشيطان بشي أفصل من الصلاة، فصلها و أرغم أنف الشيطان»^(٣).

(١) التهذيب ٢: ١٧٣/٦٨٨، و ١٠٩١/٢٧٥، الاستبصار ١: ٢٨٩-٢٩٠/١٠٥٩، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب المواقيت، ح ٥.

(٢) في «ض ١٦»: «الموارد» بدل «المواضع».

(٣) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٤) الفقيه ١: ٣١٥/١٤٣١، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب المواقيت، ح ٨.

و القدح في هذا التوقيع بأنها مقطوعة مع وهنه في حد ذاته حيث لا يصح صدور مثل هذا الكلام منه عن حديث و اجتهاد من غير مراجعة الإمام عليه السلام، مدفوع: بأن الصدوق رواه في إكمال الدين و إتمام النعمة - على ما حكى عنه - عن جملة من مشايخه أنهم قالوا: حدثنا أبو الحسين محمد بن جعفر الأسدي، قال: كان فيما ورد على الشيخ^(١) أبي جعفر محمد بن عثمان العمري في جواب مسألي^(٢) إلى صاحب الدار^(٣)، و ذكر الحديث بعينه، و عن الطوسي في الاحتجاج نسبة الجواب إلى صاحب الزمان^(٤) عجل الله فرجه، فلا مجال للقدح فيه من هذه الجهة، و هو كما تراه نص في الجواز و في عدم صلاحية لقصة المشهورة بين الناس - من أن الشمس تطلع و تعرب بين قرني شيطان - على تقدير صدقها عنه للامتنع عن الصلاة، بل هي مقتضية لاستحبابها رغماً لأنف الشيطان، فمن هنا يتحقق التسامي بين هذا التوقيع و بين الأخبار الناهية لمعلة بهذه العلة.

و لا يجدي في رفعه حمل تلك الأخبار على الكراهة بعد ظهور التوقيع في عدم صلاحية ما فيها من التعجيل تعليلاً للهي، و كونه مقتضياً للاستحباب، و لأجل تأخر التوقيع عن تلك الأخبار و صدوره عن إمام العصر عجل الله فرجه، و شهادته معروفة ما تضمنته تلك الأخبار بين الناس، المقتضية لصدورها تقيّة قد يترجح

(١) هي المصدر و الوسائل: «ورد عليّ من الشيخ» و ما في المتن كما في الحدائق الناضرة

(٢) هي المسخ الخطيّة و الحجرية: «مسائل» و المثبت من المصدر.

(٣) إكمال الدين و تمام النعمة: ٤٩/٥٢٠، الوسائل: الباب ٣٨ من أبواب الموافيت، ذيل ح ٨

(٤) الاحتجاج: ٤٧٩، و حكاه عنه الحراني في الحدائق الناضرة ٣٠٧. ٦.

في الطر الأخذ بظاهر التوقيع، و الالتزام بنفي الكراهة أيضاً، و حمل تلك الأخبار على التقية، كما حكى القول بذلك عن الصدوق^(١)، و تبعه غير واحد من المتأخرين.

لكنه لا يحلو عن إشكال؛ حيث يستشعر من التوقيع أن القصيدة المعروفة بين الناس من المشهورات التي لا أصل لها، مع أنه قد تكرر ذكرها في أخبار أهل البيت^(عليه السلام) في مقام الاستدلال و غيره، و إسنادها إلى رسول الله^(صلى الله عليه وآله) و أمير المؤمنين^(عليه السلام) في جملة من تلك الأخبار، كرواية الحلبي، المتقدمة^(٢).

و خبر الفر من اليهود - المتقدم^(٣) عند البحث عن صلاة الوسطى - الذين جاؤا إلى رسول الله^(صلى الله عليه وآله)، فسأله أعلمهم عن مسائل، و فيه في تعليل صلاة الفجر في الوقت المخصوص بها ما صورته: «و أما صلاة الفجر فإن الشمس إذا طلعت تصع على قرني الشيطان، فأعزني ربي عز وجل أن أصلي قبل طلوع الشمس صلاة العداة و قبل أن يسجد لها الكافر لتسجد^(٤) أمتي^(٥)» إلى آخره.

و عن العلل^(٦) فيما أجاب به أمير المؤمنين^(عليه السلام) عن مسائل اليهود ما يقرب

(١) الخصال: ٧٢-٧١، ذيل ج ١٠٨، و حكاه عنه صاحب الوسائل فيها، ذيل ج ١٣ من الباب ٣٨ من أبواب المواقيت.

(٢) في ص ٤٠٦.

(٣) تقدم صدره في ص ٨٠-٨١.

(٤) في السج الحطية و الحجرية: وتسجده، و ما أثبتناه من المصدر.

(٥) الفقيه ١٣٧١-١٣٨/٦٤٣، الوسائل، الباب ٢ من أبواب أعداد الفرائض، ج ٧.

(٦) كذا، نسبة إلى العلل البحراني في الحقائق المناصرة ٣١٣: ٦، و لم نجده فيه، بل هو في لخصال ٥٩٦، ص ١، و حكاه عن الخصال أيضاً للمجلسي في بحار الأنوار ١٠: ١٠١-١٠٢/١، ٩/١٤٩: ٨٠.

من ذلك.

لكن هذه الرواية متضمنة لفقرات تشبه قول الناس، فلا وثوق بها ولا

سندها.

وأما سائر الأخبار المشتملة على هذه القضية فيبعد صدورها بأسرها تقيّة،
خصوصاً أخبار الباب، فإن صدور حكم تقيّة والاستدلال له بقصيّة لا أصل لها، و
سنادها إلى رسول الله ﷺ في غاية البعد، فرفع اليد عنها مع كثرتها واشتহারها
بين الأصحاب فتوى ورواية مشكل، فالأولى حمل التوقيع على إرادة عدم
صلاحية هذه القضية علّة للتحريم، كما زعمه الناس، لا أنها ليست صالحة لمنع
رأساً حتى للكراهة.

وما فيه من الإشعار بأنها لاحقة لها قلعله بلحاظ معناها الحقيقي،
فلا ينافي ذلك صدورها عن النبي ﷺ أو الأئمة عليهم السلام على صرب من الاستعارة.
هذا، ولكن الإنصاف أن حمل تلك الأخبار المعنلة بهذه العلّة بأسرها على
التقيّة أولى من التصرف في ظاهر التوقيع، كما يؤيد ذلك ظهور أغلب تلك
الأخبار في عدم المشروعية لهذه العلّة، كما زعمه الناس، ولكن مع ذلك الأقوى
كراهة الصلاة عند طلوع الشمس وغروبها، لا لهذه العلّة، بل لدلالة بعض الأخبار
المتقدمة الغير المعنلة بهذه العلّة وبعض الأخبار الآتية عليه، وشهرة القول بها بين
الأصحاب.

ولا ينافي الأمر بفعلها في التوقيع؛ لوروده في مقام توهم الحظر، مع أننا
لا نعني بكراهة الصلاة ما ينافي ذلك، كما تقدّمت الإشارة إليه، وسيأتي توصيحه.

و ليُعلم أنَّ الأصحاب - رصوا الله عليهم - بعد اتِّعاقهم على كراهة الصلاة في الجملة في الأوقات الخمسة المزبورة - على ما ادَّعاه غير واحد - احتلّموا في تشخيص موضوعها

فمنهم مَنْ حصَّصها بالنوافل المبتدأة (و) قال بأنّه (لا بأس بما له سبب، كصلاة الزيارة والحاجة وقضاء النوافل المرقّبة) كما في المتن وغيره، بل لعلّه هو المشهور، وقد حكى القول بذلك عن الشيخ في المبسوط^(١).

و عن نهايته الحكم بكراهة النوافل مطلقاً، أداءً وقضاءً، عند الطلوع والغروب^(٢)، ولم يفرّق بين ذي السبب وغيره.

و عن خلافه أنّه قال فيما نهى عنه لأجل الوقت - وهي المتعلقة بالشمس - لا فرق فيه بين الصلوات والبلاد والأيام إلّا يوم الجمعة، فإنّه يصلّي عند قيامها النوافل. ثمّ قال: وما نهى عنه لأجل الفعل - وهي المتعلقة بالصلاة - إنّما يكره ابتداء الصلاة فيه نافلة، فأما كلّ صلاة لها سبب فإنّه لا بأس به^(٣).

و عن المفيد^(٤) الحزم بكراهة النوافل المبتدأة ودات السبب عند الطلوع والغروب^(٥).

(١) المبسوط ٧٦١، و حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٧٤:٢، ضمن المسألة ٢٢، وكذا العاملي في مدارك الأحكام ١٠٥:٣.

(٢) النهاية ٦٢، و حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٧٥:٢، ضمن المسألة ٢٢، وكذا العاملي في مدارك الأحكام ١٠٥:٣.

(٣) الخلاف ٥٢٠:١، المسألة ٢٦٣، و حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٧٤:٢، ضمن المسألة ٢٢، وكذا العاملي في مدارك الأحكام ١٠٥:٣.

(٤) المقنعة ٢١٢، و حكاه عنه العاملي في مدارك الأحكام ١٠٥:٣.

بل ربما استظهر^(١) من عبارته المحكيّة عن المقتعة التحريم؛ حيث قال: من رر أحد المشاهد عند طلوع الشمس أو غروبها أخر الصلاة حتى تذهب حمرة لشمس عند طلوعها، و صفرتها عند غروبها^(٢).

وفيه نظر، خصوصاً بالنظر إلى ما هو المعروف عنه في بعض كتبه من التصريح بالجواز، والمبالغة في التشجيع على العامة القائلين بالحرمة؛ استناداً إلى ما روه عن النبي ﷺ من النهي عن الصلاة في الوقتين، معللاً بأن الشمس تطلع و تغرب بين قرني شيطان^(٣)، بإبطال العلة و تكذيبها، و منع جواز صدور التعليل بمثلها من الأنبياء ﷺ - كما يستشعر ذلك من التوقيع المتقدم المصرح بفساد التعليل المشعر بكذب العلة في حد ذاتها، و كونها من أقوال الناس لا الأنبياء - إلى أن قال - فيما حكى عنه - فلما بطلت هذه الرواية بفساد آخر الحديث ثبت أن التطوع جائز فيهما^(٤). انتهى.

و عن ابن أبي عقيل: لا نافلة بعد طلوع الشمس إلى الزوال، و لا بعد العصر حتى يغيب القرص، إلا يوم الجمعة و قضاء فوائت السن^(٥).

(١) المستظهر هو البحراني في الحقائق الناضرة ٦: ٣٠٤.

(٢) المقتعة: ٢١٢، و حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٢: ٧٥، ضمن المسألة ٢٢، و كذا العاملي في مدارك الأحكام ٣: ١٠٥.

(٣) المعجم الكبير - للطبراني - ٦٩٤٦/٢٧٥: ٧.

(٤) حكاه العاملي في مدارك الأحكام ٣: ١٠٩-١٠٨ من الثقة الجليل أبي جعفر محمد بن محمد بن النعمان في كتابه المستنى - بأقول لا تعليل. والظاهر أن السنة إليه من سهو القسم حيث لم يذكر ذلك الكتاب للشيخ الميرزا في كتب التراجم، بل نسبته النجاشي في رجاءه: ٨٨٦/٣٢٥ إلى أبي جعفر محمد بن علي بن النعمان الملقب بسوء من الطاق و فلاحه.

(٥) حكاه عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٢: ٧٥، ضمن المسألة ٢٢.

و عن ابن الجبيل: ورد النهي عن رسول الله ﷺ عن الابتداء بالصلاة عند طلوع الشمس و عند قيامها نصف النهار و عند غروبها، و أباح الصلاة نصف النهار يوم الجمعة فقط^(١).

و طاهرهما إرادة عدم المشروعية، فتحرم.

و أصرح سهما في ذلك ما عن السيد في بعض كتبه، فقال: و مما انعدت به الإمامية: كراهة صلاة الضحى، و أن التنفل بالصلاة بعد طلوع الشمس إلى وقت زوالها محرم إلا في يوم الجمعة خاصة^(٢).

و عنه في أجوبة المسائل الناصرية، حيث قال [الناصر]^(٣): لا بأس بقضاء الفرائض عند طلوع الشمس و عند استوائها و عند غروبها، قال السيد: و هذا عندنا صحيح، و عندنا أنه يجوز أن يصلى في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها كل صلاة لها سبب متقدم، و إنما لا يجوز أن يبدأ فيها بالنوافل^(٤). انتهى.

و عن بعض المتأخرين: التردد في الكراهة مطلقاً، و عدمها كذلك^(٥).

إذا عرفت ذلك، فنقول: أما الأحبار المتقدمون - التي هي عمدة مستند الكراهة - مطلقاً، بل مقتضى إطلاقها شمولها لقضاء الفريضة^(٦) أيضاً فضلاً عن

(١) حكاة عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٧٥: ٢، ضمن المسألة ٢٢

(٢) الانتصار: ٥٠، و حكاة عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٧٥: ٢، ضمن المسألة ٢٢

(٣) ما بين المعقوفين من المصدر الحاكي.

(٤) مسائل الناصريات ١٩٩، المسألة ٧٧، و حكاة عنه العلامة الحلي في مختلف الشيعة ٧٦: ٢، ضمن المسألة ٢٢.

(٥) مجمع الفائدة و البرهان ٤٩: ٢، و حكاة عنه العاملي في مفتاح الكرامة ٥٢: ٢.

(٦) في «ص ١٦»: «الفرائض».

قضاء النوافل و غيره من ذوات الأسباب.

لكن ربما يطهر من بعض الأخبار اختصاصها بما عدا العوائت.

كصحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «أربع صلوات يصلّيها الرجل في كل ساعة: صلاة فاتتك فمتى ذكرتها أديتها، و صلاة ركعتي طواف العريضة، و صلاة الكسوف، و الصلاة على الميت، هؤلاء تصلّيهن في الساعات كلّها»^(١).

و رواية نعمان الرازي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، عن رجل فاته شيء من الصلوات فذكر عند طلوع الشمس و عند غروبها، قال: «فليصل حين ذكره»^(٢).

و صحيحة معاوية بن عمّار، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «خمس صلوات لا تترك على كلّ حال. إذا طمت بالبيت، و إذا أردت أن تحرم، و صلاة الكسوف، و إذا نسيت فصل إذا ذكرت، و صلاة الجنّازة»^(٣).

و رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «خمس صلوات تصلّيهن في كلّ وقت: صلاة الكسوف، و الصلاة على الميت، و صلاة الإحرام، و الصلاة التي تنوت، و صلاة الطواف، من الفجر إلى طلوع الشمس، و بعد العصر إلى الليل»^(٤).

و في هذه الأخبار إشارة إلى أنّ المراد بالصلوات التي نهى عن الإتيان بها في بعض الأوقات هي ما عدا هذه الصلوات، فهي حاكمة على الأخبار الباهية،

(١) الكافي ٣/٢٨٨:٣، الفقيه ١٢٦٥/٢٧٨٠٦، الوسائل، الباب ٣٩ من أبواب المواقيت، ح ١، تنوت يسير.

(٢) التهذيب ٢/١٧١:٢، الوسائل، الباب ٣٩ من أبواب المواقيت ح ١٦.

(٣) الكافي ٣/٢٨٨-٢٨٧:٢، التهذيب ٢/١٧٢:٢، الوسائل، الباب ٣٩ من أبواب المواقيت، ح ٤.

(٤) الكافي ٣/٢٨٧:١، التهذيب ٢/١٧١:٢، الوسائل، الباب ٣٩ من أبواب المواقيت، ح ٥.

خصوصاً الرواية الأخيرة؛ فإنّ قوله عليه السلام: «من الفجر إلى طلوع الشمس، و بعد العصر إلى الليل» بمنزلة التأكيد لإرادة العموم من «كلّ وقت» بالتصريح بالفرد الذي فيه مظنة الجمع، و مقتضى إطلاقها شمولها لمطلق الفائتة المقضية فريضة كانت أم تامة

اللّهمّ إلا أن يدعى انصرافها إلى الأولى، و هو قابل للمنع؛ إذ الطاهر كونه بدوياً.

و كيف كان فربما يعارض هذه الأخبار قوله عليه السلام في ذيل صحيحة زرارة، المتقدمة^(١) في المسألة السابقة: «أيّهما ذكرت - أي المغرب و العشاء - فلا تصنّهما إلا بعد شعاع الشمس».

و نحوه بعض الأخبار الواردة أيضاً في ناسي العشاء بن.

ففي خبر أبي بصير: «و إن استيقظ بعد العجر فليبدأ فليصلّ الفجر ثمّ المغرب ثمّ العشاء الأخيرة قبل طلوع الشمس، فإنّ خاف أن تطلع الشمس فتفوته إحدى الصلاتين فليصلّ المغرب و يدع العشاء حتّى تطلع الشمس و يذهب شعاعها»^(٢).

و في صحيحة ابن سنان: «فليصلّ الصبح ثمّ المغرب ثمّ العشاء قبل طلوع الشمس»^(٣).

و قد حمل صاحب الحقائق هذه الأخبار على التقيّة؛ مستشهداً لذلك بما

(١) في ص ٣٩٨ - ٣٩٩.

(٢) التهذيب ٢ - ٢٧٠ - ٢٧١/١٠٧٧، الاستبصار ١: ١٠٥٤/٢٨٨، الوسائل، الباب ٦٢ من أبواب المواقيت، ح ٣.

(٣) التهذيب ٢ - ٢٧٠ - ٢٧١/١٠٧٦، الوسائل، الباب ٦٢ من أبواب المواقيت، ذيل ح ٤.

نصمته من امتداد وقت العشاءين للناسي إلى طلوع الفجر، وهو خلاف المشهور، وقد التزم بجري هذا الحكم مجرى التقيّة، فجعله شاهداً لما ادّعاه في المقام^(١).

ولكنك عرفت أنّ القول به لا يخلو عن قوّة، فالأولى في مقام الجمع إما الالتزام بخفّة الكراهة الملحقة بالعدم بالنسبة إلى قضاء العوائت أو مطلق ذوات الأسباب، أو تخصيص عموم الأوقات في الأخبار المتقدمة بغير وقت طلوع الشمس حتى يذهب شعاعها إن أمكن القول به، وإلا فبغير الأوقات الثلاثة المتعلقة بالشمس، كما هو أحد الأقوال في المسألة.

ولعلّ هذا هو الأولى وإن كان قد يشكل ذلك أيضاً بما في بعض الأخبار من الأمر بها في خصوص هذا الوقت.

مثل: ما رواه الصدوق بإسناده عن حماد بن عثمان أنّه سأل أب عبد الله عليه السلام عن رجل فاته شيء من الصلوات، فذكر عند طلوع الشمس أو عند غروبها، قال: «فليصل حين يذكر»^(٢).

و نحوها رواية نعمان، المتقدمة^(٣).

ولكن يمكن الجمع بين تلك الأخبار الناهية عن القضاء إلا بعد شعاع الشمس وبين هذه الرواية وأشباهها: بالالتزام باجتماع جهتي الكراهة - الناشئة من عدم مناسبة الوقت للعمل - والاستحباب الناشئ من حسن المبادرة إلى

(١) الحقائق النافذة ٦/٣٠٩.

(٢) العقبه ١: ٢٣٥/١٠٣٢، الوسائل، الباب ٣٩ من أبواب المواقيت، ح ٢.

(٣) في ص ٤١٧.

الخيرات و التعجيل في أداء الحقوق الواجبة و غيرها من الجهات المقتضية لحس التعجيل، و تنزيل الأحمار المحتملة على رعاية الجهات.

و توجيهها ببعض الوجوه التي يتوجه بها العبادات المكروهة التي تعلق بها النهي مع كونها مطلوبة بالفعل، فيكون كل من التعجيل و التأخير راجحاً من جهة، نظير صلاة العصر، التي قد عرفت عند التعرض لوقت فضيلتها أن تأخيرها إلى وقتها الأصلي مستحب، و تقديمها من أول الوقت بعد أداء الظهر و نافلتها من باب المسارعة إلى الخيرات و نحوها أفضل.

هذا بالنسبة إلى طلوع الشمس، الذي ورد الأمر بتأخير القضاء عنه في الأخبار السابقة.

و لا يبعد إلحاق قيامها و غروبها أيضاً بذلك بإبقاء النهي عن الصلاة في هذه الأوقات الثلاثة على عمومها، و عدم تخصيصه بالأخبار الحاكمة؛ لاعتصاد عمومها بهذه الأخبار الأمرة بتأخير القضاء عن طلوع الشمس.

و أمّا الوقت الذي يتعلق بالعمل، أي ما بعد صلاتي الفجر و العصر؛ فلا ينبغي التأمل في عدم كراهة القضاء فيه و لو بالمعنى المتقدم الذي مرجعه إلى استحباب التأخير رعاية للوقت الأصحح و إن كان قد يظهر من بعض الأخبار عدم صلاحية هذا الوقت أصلاً للصلاة حتى الفريضة الأدائية.

كخبر الصيقل، الذي ورد فيه الأمر بالعدول من العصر إلى الظهر المسببة إذا ذكرها بعد أن صلى من العصر ركعتين، و إتمام العشاء و عدم العدول منها إلى المغرب المسببة إذا ذكرها بعد أن صلى من العشاء ركعتين؛ معللاً بأن العصر ليس

بعدها صلاة، و العشاء بعدها صلاة^(١).

لكن هذه الرواية لا بد من ردّ علمها إلى أهلها، إذ لا نقول بمعددها^(٢) كما نعرف إن شاء الله في محلّه.

وقد ورد الأمر بقضاء النوافل في هذا الوقت فضلاً عن الفرائض في غير واحد من الأخبار الآتية بحيث يظهر منها عدم شائبة كراهية فيه رأساً، مضافاً إلى ما أشربا إليه من كون رواية أبي بصير، المتقدمة^(٣) الحاكمة على الأخبار الناهية كالنص في ذلك.

و ممّا يدلّ على عدم كراهة قضاء النوافل في هذه الأوقات - مضافاً إلى ما عرفت من إمكان دعوى استفادته من الأخبار المتقدمة - الروايات المستفيضة الواردة فيها بالخصوص.

كرواية حسان بن مهران، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قضاء لنوافل، قال: «ما بين طلوع الشمس إلى غروبها»^(٤).

و عن ابن أبي عمير عن أبي عبدالله عليه السلام في قضاء صلاة الليل و الوتر تفوت الرجل أيقظيها^(٥) بعد صلاة الفجر و بعد العصر؟ قال: «لا بأس بذلك»^(٦).

(١) التهذيب ٢: ٢٧٠/١٠٧٥، الوسائل، الباب ٦٣ من أبواب المواقف، ح ٥.

(٢) في نسخ الخطيّة و الحجرية: «بمعدده» و المثبت هو الصحيح.

(٣) في ص ٤١٧.

(٤) التهذيب ٢: ٢٧٢/١٠٨٤، الاستبصار ١: ٢٩٠/١٠٦٤، الوسائل، الباب ٣٩ من أبواب

المواقف، ح ٩.

(٥) في النسخ الخطيّة و الحجرية: «يقظيها» بدل «أيقظيها» و المثبت من المصدر.

(٦) التهذيب ٢: ١٧٣/٦٨٧، الاستبصار ١: ٢٨٩/١٠٥٨، الوسائل، الباب ٣٩ من أبواب

المواقف، ح ١٠.

و عن جميل بن درّاج، قال: سألت أبا الحسن الأول عليه السلام عن قضاء صلاة الليل بعد طلوع المجر إلى طلوع الشمس، فقال: «نعم» و بعد العصر إلى الليل فهو من سرّ آل محمّد المخزون^(١).

و مرسله الصدوق عن الصادق عليه السلام، قال: «قضاء صلاة الليل بعد الغداة و بعد العصر من سرّ آل محمّد المخزون»^(٢).

و عن سليمان بن هارون، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام ^(٣) عن قضاء [الصلاة] بعد العصر، قال: «نعم، إنّما هي التوافل»^(٤) فاقضها متى شئت^(٥).

و في الصحيح عن أحمد بن النضر، قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن القضاء قبل طلوع الشمس و بعد العصر^(٦)، قال: «نعم، فاقضه فإنّه من سرّ آل محمّد عليه السلام»^(٨).

و عن الحسين بن أبي العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «اقض صلاة النهار

(١) التهذيب ١٧٣/٢، الاستبصار ١: ٢٩٠/١٠٦٠، الوسائل، الباب ٣٩ من أبواب المواقيت، ح ١٤.

(٢) الفقيه ١: ٣١٥/١٤٢٩، الوسائل، الباب ٥٦ من أبواب المواقيت، ح ٣.

(٣) في الاستبصار و الوسائل: «أبا الحسن عليه السلام» بدل «أبا عبد الله عليه السلام».

(٤) بدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطيّة و الحجرية: «صلاة الليل»، و المثبت من المصدر.

(٥) جملة «نعم... التوافل» لم ترد في الاستبصار. و في النسخ الخطيّة و الحجرية: «هي من التوافل»، و المثبت كما في المصدر.

(٦) التهذيب ١٧٣/٢، الاستبصار ١: ٢٩٠/١٠٦١، الوسائل، الباب ٣٩ من أبواب المواقيت، ح ١١.

(٧) في النسخ الخطيّة و الحجرية: «بعد» بدل «بعد العصر»، و المثبت من المصدر.

(٨) التهذيب ٢: ١٧٤/٦٩٣، الوسائل، الباب ٣٩ من أبواب المواقيت، ح ١٧.

أي ساعة شئت من ليل أو نهار كل ذلك سواء»^(١).

و عن اس أبي يعفور - في الصحيح - قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول.

«صلاة النهار يجوز قضاؤها أي ساعة شئت من ليل أو نهار»^(٢).

و مرسلة الصدوق عن الصادق عليه السلام، قال: «كل ما فاتك من صلاة الليل»^(٣)

فاقضه بالنهار، قال الله تبارك و تعالى: (و هو الذي جعل الليل و النهار خِلْفَةً

لمن أراد أن يذكر أو أراد شكوراً)^(٤) يعني أن يقضي الرجل ما فاته [بالليل

بالنهار، و ما فاته]^(٥) بالنهار بالليل، واقض ما فاتك من صلاة الليل أي وقت شئت

من ليل أو نهار ما لم يكن وقت فريضة»^(٦).

لي غير ذلك من الأخبار الدالة عليه.

و هذه الأخبار و إن أمكن القدح في دلالة كل منها على المدعى - بدعوى

وروده في مقام توهم الحظر الناشئ من الترام العامة بحرمة، فلا يستفاد منها أزيد

من مشروعيته، خصوصاً من مثل قوله عليه السلام في خبر^(٧) سليمان: «إنما هي لوافل

واقصها متى شئت» فإنه - على الظاهر - للإرشاد إلى أنها غير محدودة بوقت معين،

(١) التهذيب ١٧٣: ٢ - ١٧٤/ ٦٩١، الاستبصار ١: ٢٩٠/ ١٠٦٢، الوسائل، الباب ٣٩ من أبواب المواقيت، ح ١٣.

(٢) التهذيب ١٧٤: ٢ - ٦٩٢، الاستبصار ١: ٢٩٠/ ١٠٦٣، الوسائل، الباب ٣٩ من أبواب المواقيت، ح ١٢.

(٣) في الفقيه: «كل ما فاتك بالليل».

(٤) الفرقان ٦٢: ٢٥.

(٥) ما بين المعرفين من المصدر.

(٦) الفقيه ١: ٣١٥/ ١٤٢٨، الوسائل، الباب ٥٧ من أبواب المواقيت، ح ٤.

(٧) تقدم تحريجه في ص ٤٢٢، الهامش (٦).

كالمرائض، بل هي من التوافل التي تكون بمنزلة الهدية متى أتى بها قبلت، فلا ينافيه كونها في بعض الأوقات مشتملة على منقصة توجب كونها أقل ثوباً مما لو أتى بها في غير ذلك الوقت، كما هو أحد الوجوه التي يتوجه بها العبادات المكروهة في أغلب مواردنا. لكن من ملاحظة المجموع و عدم الإشعار في شيء منها بكرامته في بعض الأوقات، وإطلاق نفي البأس عنه، بل في بعضها التصريح بأن «أي ساعة شئت من ليل أو نهار كل ذلك سواء»^(١) [يستفاد]^(٢) أنه لا كراهة فيه رأساً خصوصاً بالنسبة إلى الوقت المتعلق بالفعل، أي بعد صلاتي الصبح والعصر، الذي كان بالخصوص ملحوظاً في كثير من هذه الأخبار.

و استدلل للمدعي أيضاً بخبر علي بن بلال، قال: كتبت إليه في قضاء النافلة من طلوع المجر إلى طلوع الشمس و من بعد العصر إلى أن تغيب الشمس، فكتب «لا يجوز ذلك إلا للمقتضي، فأما لغيره فلا»^(٣) بناءً على تفسير «المقتضي» بفاعل القضاء، فالمقصود بالجواب بيان قصر الجواز على القضاء دون سائر الصلوات. وفيه: أن إرادة هذا المعنى من المقتضي خلاف المتعارف، فالرواية لا تحلو عن تشابه، مع ما فيها من الإصرار، وظهورها في الحرمة التي لا نقول بها، فلا يبعد كونها مشوبة بالتقية، كما يؤيد ذلك كونها مكاتبة.

و يحتمل قوياً أن يكون المراد بالمقتضي السبب الباعث على اختيار الفعل

(١) تقدّم تخريجه في ص ٤٢٣، الهامش (١).

(٢) ما بين المعقوفين يقصيه السياق.

(٣) «تستفيد» ١٧٥٠٢/٦٩٦، «الاستبصار» ١٠٦٨/٢٩١:١، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب

في هذا الوقت، كخوف عدم القدرة عليه في غير هذا الوقت، ونحوه، فيكون حينئذٍ على خلاف المطلوب أدل.

و استدلل لاستثناء مطلق دوات الأسباب عن عموم أدلة الكراهة بإطلاق ما دل على مشروعيتها عند حصول أسبابها، الشامل لهذه الأوقات وغيرها؛ فإن التعرض بيه و بين دليل الكراهة، السابق و إن كان من وجه لكس لا ريب في رجحانه عليه بالأصل، و ما دل على رجحان أصل الصلاة، و الشهرة العظيمة، و الإجماع المحكي، و الكثرة و تطرق التخصيص إلى دليل الكراهة بخروج قضاء لرائض و النوافل الموحب لو هن عمومهم، مع أن تخصيصه أهون من تخصيص الأدلة الكثيرة الواردة في دوات الأسباب.

و فيه: أنه لا منافاة بين الكراهة المحمول عليها النواهي المتعنة بالصلاة في تلك الأوقات و بين إطلاق ما دل على مشروعيتها، بل تستلزمه و إلا لم تكن لصلاة مشروعة، فكانت محرمة و لذا أشكل الأمر في توجيه العبادات المكروهة. فالأظهر كراهة الصلاة مطلقاً في الأوقات المذكورة، إلا الصلوات الخمس التي ورد الأمر بعملها في كل ساعة في الأعمار الحاضرة التي بينا حكومتها على الأخبر السنية، و هي صلاة الكسوف، و صلاة الميت، و قضاء الفوائت مطلقاً فريضة كانت أم نافلة، و صلاة الإحرام، و ركعتا الطواف إمّا مطلقاً، أو مقيداً بلواحب، كما في بعض^(١) تلك الأعمار التقييد به، بل قد نفينا التبعد عن كراهة القضاء أيضاً في الأوقات المتعلقة بالشمس بمعنى أفصلية تأخيرها مع الإمكان

(١) : على صحيحه رزاق، المتقدمة على ص ٤١٧.

بواسطة بعض الأخبار الدالة عليه، كما يؤيده أيضاً خبر ابن بلال، المتقدم^(١)، بناءً على الاحتمال المذكور في توجيهه.

و كيف كان فالأقوى كراهة ما عدا هذه الخمسة مطلقاً، عدا بعض النوافل التي ورد الأمر بعملها في شيء من تلك الأوقات بالخصوص إما لكونه أفضل أوقاتها، أو لشرعيتها فيه بالخصوص، فإن هذا ينبغي كونه خصوصيتها موجهة للكرهية، كما في صلاة الغدير، التي ورد الأمر بإيقاعها قبل الزوال بنصف ساعة^(٢)، بناءً على صدق قيام الشمس على هذا الوقت، أو فعل أربع ركعات نافلة قبل الزوال في كل يوم، كما ورد الأمر به في ما رواه الكفعمي في المصباح عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «مَنْ صَلَّى أَرْبَعًا فِي كُلِّ يَوْمٍ قَبْلَ الزَّوَالِ يقرأ في كُلِّ رَكْعَةٍ الْحَمْدَ مَرَّةً، وَ الْقَدْرَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ مَرَّةً، لَمْ يَمْرُضْ إِلَّا مَرَضَ الْمَوْتِ»^(٣) فلا بدّ في مثل الفرض إما من تخصيص أدلة الكراهة إن أمكن، كما في صلاة الغدير، أو طرح أحد الدليين أو تأويله، كما في الرواية الثانية؛ لتبعد ارتكاب التخصيص فيها بمثل هذا المخصص.

و ممّا يشهد بكرهية ذوات الأسباب أيضاً - معنفاً إلى ما ذكر - ما حكى عن كتاب الاستحارات لآمن طاووس - رضي الله عنه - أنّه روى عن أحمد بن محمد ابن يحيى عن الصادق عليه السلام في الاستحارة بالرقاع: «تَوَقَّفْ إِلَى أَنْ تَحْضُرَ صَلَاةٌ مَفْرُوضَةٌ فَتَمِّمْ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ كَمَا وَصَّيْتُ لَكَ، ثُمَّ صَلِّ الصَّلَاةَ الْمَفْرُوضَةَ أَوْ صَلَّاهُمَا

(١) في ص ٤٢٤.

(٢) التهذيب ٣: ١٤٣/٣١٧، الوسائل، الباب ٣ من أبواب بقیة الصلوات المندوبة، ١.

(٣) المصباح (جنت الأمان للواقية): ٤٠٧.

بعد العصر ما لم تكن الفجر أو العصر، فأما الفجر فعليك بعدها بالدعاء إلى أن يسقط الشمس ثم صلّهما^(١)، وأما العصر فصلّهما^(٢) قبلها ثم ادع الله [بالخيرة]^(٣)،^(٤).

تنبيهات:

الأول: إنّا قد أشرنا مراراً أنّنا لا نعني بكراهة الصلاة في هذه الأوقات رجحان تركها على الإطلاق، وإنّما نعني بذلك عدم مناسبة هذه الأوقات من حيث هي لعمل الصلاة، وأولوية إبقائها في غير هذه الأوقات لدى الإمكان وإلا فهي في حدّ ذاتها من أفضل الطاعات، ولقد صدر الأمر بعملها من صاحب الأمر -عجل الله فرجه- في أوضح مواقع الكراهة -أي عند الطلوع والغروب- في التوقيع المتقدم^(٥) مع الإشارة إلى أنّها أفضل شيء يرغم به أنف الشيطان، كما يؤيد ذلك بعض الأخبار العامّة، التي أوردناها الصدوق في محكيّ الخصال تعريضاً على العمّة القائلين بالمنع.

وهي: ما رواه عن عبدالله بن أحمد الفقيه عن عليّ بن عبد العزيز عن عمرو^(٦) بن عون عن خلف بن عبد الله [عن أبي إسحاق الشيباني عن عبد الرحمن]^(٧) بن الأسود [عن أبيه]^(٨) عن عائشة قالت: صلاتان لم يتركهما

(١) هي النسخ الخطيّة والحجريّة: وصلّاه. والمثبت من المصدر.

(٢) هي النسخ الخطيّة والحجريّة: فصلّاه. والمثبت من المصدر.

(٣) يدلّ ما بين المعقوفين في النسخ الخطيّة والحجريّة: وقبلها. والمثبت كما في المصدر.

(٤) فتح الأبواب: ١٦٠ - ١٦٣، الوسائل، الباب ٢ من أبواب صلاة الاستخارة، ح ٣.

(٥) في ص ٤١٠.

(٦) هي النسخ الخطيّة والحجريّة: وعمره يدلّ وعمروه. وما أثبتاه كما في المصدر.

(٧) ما بين المعقوفين أضافه كما أثبتته مصحح كتاب الخصال.

(٨) ما بين المعقوفين من المصدر.

رسول الله ﷺ سرّاً و علانية: ركعتين بعد العصر، و ركعتين قبل الفجر^(١)
و عنه عن علي بن عبدالعزيز عن أبي نعيم عن عبدالواحد بن أيمن عن أبيه
عن عائشة أنه دخل عليها يسألها عن الركعتين بعد العصر، قالت: و الذي ذهب
بنفسه - تعني رسول الله ﷺ - ما تركهما حتى لقي الله عزوجل و حتى ثقل عن
الصلاة، و كان يصلي كثيراً من صلاته و هو قاعد، فقلت: إنه لما ولي عمر [كان]^(٢)
يهي عنهما، قالت: صدقت، ولكن رسول الله ﷺ كان لا يصليهما في المسجد
مخافة أن ينقل على أمته، و كان يحب ما خفف^(٣) عليهم^(٤).

و عنه عن يعقوب بن إسحاق الحضرمي عن الحوضي عن شعبة عن
أبي سماوة^(٥) عن مسروق عن عائشة أنها قالت: كان رسول الله ﷺ عندي يصلي
بعد العصر ركعتين^(٦).

و عنه عن محمد بن علي بن طرخان عن عبدالله بن الصباح عن محمد بن
سيار^(٧) عن أبي حمزة^(٨) عن أبي بكر بن عبدالله بن قيس عن أبيه قال: قال
رسول الله ﷺ: «مَنْ صَلَّى البردين دخل الجنة» يعني بعد الغداة و بعد العصر^(٩).
قال الصدوق بعد نقل هذه الأخبار: مرادي بإيراد هذه الأخبار الرد على

(١) الخصال: ٦٩-١٠٥/٧٠، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب المواقيت، ح ١٠.

(٢) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٣) في المصدر: «خفف».

(٤) الخصال: ١٠٦/٧٠، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب المواقيت، ح ١١.

(٥) في الخصال: «أبي إسحاق» بدل «أبي سماوة».

(٦) الخصال: ١٠٧/٧١، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب المواقيت، ح ١٢.

(٧) أثبت مصحح كتاب الخصال بدلها: «سان».

(٨) أثبت مصحح كتاب الخصال بدلها: «أبي حمزة».

(٩) الخصال: ١٠٨/٧١، الوسائل، الباب ٣٨ من أبواب المواقيت، ح ١٣.

المحالفين، لأنهم لا يرون بعد العداة وبعد العصر صلاة، فأحبت أن أسن أنهم قد حالوا رسول الله ﷺ في قوله وفعله^(١). انتهى.

ولو صحت هذه الأخبار خصوصاً الأخير منها، لدلت على نهي الكراهة رأساً، والله العالم.

الثاني: ظاهر الأصحاب - على ما ادعاه في الحقائق^(٢) - الاتفاق على استثناء يوم الجمعة من المنع عن الوافل عند قيام الشمس

ولكن لقدّر المتيقن من التناوي - كالصوص الدالة عليه - إنما هو ركعت الزوال، لا مطلقاً.

ففي صحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألت عن ركعتي الزوال يوم الجمعة قبل الأذان أو بعده؟ قال: «قبل الأذان»^(٣).

و في صحيحة ابن سنان: «لا صلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة»^(٤).

الثالث: لو صلى الصبح والعصر منفرداً ثم أراد الإعادة جماعةً لتحصيل فضيلتها، فهل تصف صلاته هذه بالكراهة أم لا؟ حكى عن الدكري الثاني، وعنه بأن لها سبباً.

وبما روي أن رسول الله ﷺ صلى الصبح، فلما انصرف رأى رجلين في زاوية المسجد، فقال: «لم لم تصليا معنا؟» فقالا: «كنا قد صلينا في رحلنا، فقال ﷺ: «إدا جئتما فصليا معنا» وإن كنتما قد صليتما في رحالكما لكنهما لكما

(١) المحصلة ٧١-٧٢.

(٢) الحقائق المصرة ٣١٧:٦.

(٣) التهذيب ٣ ٢٤٧/٦٧٧، الوسائل، الباب ١١ من أبواب صلاة الجمعة، ح ٢.

(٤) تهذيب ٣ ١٣٣/٤٤، الاستبصار ١٢٠١/١٥٧٦، الوسائل، الباب ٨ من أبواب صلاة

الجمعة، ح ٦.

و اعترضه في الحدائق: بأنَّ عدّها من ذوات الأسباب ممّا لم أعرفه له
وحهاً، و أنّ الرواية بحسب الظاهر عامّة، فلا تعويل عليها^(٢).

أقول: ما سمعته عن الذكرى و إن أمكن توجيهه بالالتزام بالعمل بمثل هذه
الرواية في مثل المقام من باب المسامحة و تعميم ذوات الأسباب بناءً على
استثنائها من عموم المنع - كما هو المشهور - على وجهٍ همّ مثل الفرض من حيث
المستند و إن انصرف عنه اسمها عرفاً، و لكن الأولى دعوى انصراف النهي عن
الصلاة بعد الصلاتين عن إعادة نفسيهما.

الرابع: أنّ المراد بطلوع الشمس - الذي يبيط الكرامة به - من لدن
طلوعها إلى أن يذهب شعاعها كما في المدارك^(٣)، أو تذهب الحمرة كما في
المقنعة^(٤)، أو تذهب الحمرة و يتشر شعاعها كما هي الحدائق^(٥)، أو ترتفع
الشمس و يقوى سلطانها كما عن الروض و الروضة و غيرهما^(٦) مع زيادة ذهاب

(١) سنن أبي داود ١٥٧٦/٥٧٥، سنن الترمذي ٤٢٤٦-٤٢٥/٢١٩، سنن النسائي ١١٢٠-١١٣، سنن النار فطنى ١/١١٣، سنن البيهقي ٣٠١:٢، المستدرک - للحاكم - ٢٤٥:١، مسند أحمد ١٦١:٤ بتفاوت في اللفظ.

(٢) لذكرى ٣٨٧:٢، و حكاها عنه الحراني في الحدائق الناضرة ٣١٩-٣٢٠.

(٣) الحدائق الناضرة ٣٢٠:٦.

(٤) مدارك الأحكام ١٠٥٣.

(٥) المقنعة ٢١٢:٢، و حكاها عنها العاملي في مفتاح الكرامة ٥٠:٢.

(٦) الحدائق الناضرة ٣٠٣:٦.

(٧) روض الجنان ٤٩٩-٢، الروضة البهية ٤٩٤:١، و حكاها عنهما العاملي في مفتاح الكرامة ٥٠:٢، و كذا عن كشف الالتباس، و هو مخطوط.

الحمرة في بعضها^(١).

ولا يبعد أن يكون الاختلاف في التعبير، وإلا فالعبرة بذهاب الشعاع، كما يدل عليه قوله عليه السلام في صحيحة زرارة، المتقدمة^(٢): «أيهما ذكرت فلا تصلهما إلا بعد شعاع الشمس».

وفي خبر أبي بصير، المتقدم^(٣): «و يدع العشاء حتى تطلع الشمس و يذهب شعاعها».

وبالغروب: اصفرارها و ميلها إلى الغروب حتى يكمل الغروب.
ولكن جعل بعض^(٤) المدار في حصول الغاية باستتار القرص؛ لأنه هو المتبادر من إطلاقه عرفاً، دون ذهاب الحمرة المشرقية، المعتبر في تحققه شرعاً.
و صرح آخرون بأن العبرة بذهاب الحمرة؛ فإن الشارع كشف عن أن الغروب لا يتحقق حقيقة إلا بهذا.

ولكل وجه وإن كان الأخير أوجه حيث إن تصريح الشارع بتحقق الغروب عند ذهاب الحمرة يوجب صرف إطلاقه إليه.

هذا، مع أن النهي عن الصلاة بعد العصر حتى تصلّى المغرب في رواية^(٥) معاوية بن عمار وغيرها^(٦) يجعل النزاع المزبور عارياً عن فائدة يُعتدّ بها، فليتأمل.

(١) روض الجنان ٢: ٤٩٩، فروضة المهيبة ١: ٤٩٤.

(٢) في ص ٣٩٨ - ٣٩٩.

(٣) في ص ٤١٨.

(٤) القاضي ابن البراج في المهذب ١: ٧١.

(٥) تقدم تخريجها في ص ٤٠٦، الهامش (٥).

(٦) كرواية الحلبي، للمتقدمة في ص ٤٠٦.

الخامس: المتبادر من النهي عن الصلاة في هذه الأوقات خصوصاً من مثل «لا صلاة بعد العصر - أو - بعد المغرب حين تطلع الشمس» و نظائرهما إنما هو كراهة الاشتغال بها في هذا الحين، كما يؤيده التعليقات الواقعة في بعض الأحبار، نظير النهي عن التطوع في وقت العريضة.

فما في الجواهر - من أن المساق من الأدلة كراهة الشروع في النافلة في هذه الأوقات، أمّا لو دخل عليه [أحد] (١) الأوقات وهو في الأثناء، لم يكره إتمامها - كما صرح به بعضهم (٢) فيما حكى عنه - حتى لو علم من أول الأمر دخوله عليه كذلك (٣) - لا يخلو عن نظر.

المسألة (السادسة). ما يفوت من النوافل ليلاً يستحب تعجيله و لو في النهار، و ما يفوت نهاراً يستحب تعجيله و لو ليلاً، و لا ينتظر بها (النهار) هنا و لا الليل هناك لدى الأكثر كما في المدارك (٤)، بل المشهور نقلاً و تحصيلاً كما في الجواهر (٥).

و يدلّ عليه الأمر بالاستباق إلى الخيرات (٦) و المسارعة إلى المعصرة (٧).
و استدللّ له أيضاً بموثقة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال «إن عليّ

(١) ما بين المعقوفين من المصدر

(٢) المحقق الكركي في جامع المقاصد ٣٨٠:٢، و الشهيد الثاني في روض الجنان ٥٠١:٢، و عوائد القواعد ١٤٨، و حكاها عنهما الماعلي في مصباح الكرامة ٥٤٠:٢.

(٣) جواهر الكلام ٢٩٩:٧

(٤) مدارك الأحكام ١٠٩:٣.

(٥) جواهر الكلام ٣٠٠:٧.

(٦) البقرة ١٤٨:٢.

(٧) آل عمران ١٣٣:٣.

اس الحسین عليه السلام كان إذا فاتته شيء من الليل قضاء بالنهار، وإذا فاتته شيء من اليوم قضاء من العد أو في الجمعة أو في الشهر، وكان إذا اجتمعت عليه الأشياء قضاء في شعبان حتى يكمل له عمل السنة كلها تامة ^(١) ^(٢).

و رواية أبي بصير، قال: «إن قويت فأقضى صلاة النهار بالليل» ^(٣).

و حبر إسحاق بن عمار قال: لقيت أبا عبدالله عليه السلام بالقادسية عند قدومه على أبي العباس فأقبل حتى انتهينا إلى طير ناباذ ^(٤)، فإذا نحن برجل على ساقية يصني و ذلك عند ارتفاع النهار، فوقف عليه أبو عبدالله عليه السلام وقال: «يا عبدالله أي شيء تصلي؟» فقال: صلاة الليل فأتني أقضيها بالنهار، فقال: «يا معتب خطأ رحلك حتى نتعدى مع الذي يقضي صلاة الليل» فقلت: جعلت فداك تروي فيه شيئاً؟ قال: «حدثني أبي عن آبائه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن الله لياهي ملائكته بالعبد يقضي صلاة الليل بالنهار، يقول: ملائكتي انظروا إلى عبدي كيف يقضي ما لم أفرضه عليه، اشهدوا أنني قد غفرت له» ^(٥).

و حبر جميل - المروي عن تفسير علي بن إبراهيم - عن الصادق عليه السلام، قال: قال [له] ^(٦) رجل: ربما فاتتني صلاة الليل الشهر والشهرين والثلاثة فأقضيها

(١) في المصدر: «كاملته بدل وثامته».

(٢) التهذيب ٢ ١٦٤/٦٤٤، الوسائل، الباب ٥٧ من أبواب المواقيت، ح ٨.

(٣) التهذيب ٢ ١٦٣/٦٤١، الوسائل، الباب ٥٧ من أبواب المواقيت، ح ٩.

(٤) هي السبخ الحطينة والحجورية؛ «طراباده بدل «طير ناباذ» وهي موضع بين الكوفة والقادسية على حافة الطريق على جادة الحاج، وبيتها و بين القادسية ميل - معجم البلدان ٤ ٥٤-٥٥.

(٥) الذكرى ٤٤٠:٢، الوسائل، الباب ٥٧ من أبواب المواقيت، ح ١٥ بتفاوت يسير.

(٦) ما بين الموقوفين من المصدر.

بالنهار أيجوز ذلك؟ قال: «قرة عيس لك والله - ثلاثاً - إن الله يقول: (و هو الذي جعل الليل و النهار خِلْفَةً لمن أراد أن يذكر أو أراد شكوراً)»^(١) فهو قضاء صلاة نهار بالليل، و قضاء صلاة الليل بالنهار، و هو من سر آل محمد المكتوب^(٢)

و مرسلة الصدوق، قال: قال الصادق عليه السلام: «كل ما فاتك من صلاة الليل»^(٣) فاقضه بالنهار. قال الله تبارك و تعالى: (و هو الذي جعل الليل و النهار خِلْفَةً لمن أراد أن يذكر أو أراد شكوراً)»^(٤) يعني أن يقضي الرجل ما فاتته بالليل بالنهار، و ما فاتته بالنهار بالليل، و اقض ما فاتك من صلاة الليل أي وقت شئت من ليل أو نهار ما لم يكن وقت فريضة^(٥)

قال: و قال رسول الله ﷺ: «إن الله يسألي ملائكته بالعبد يقضي صلاة الليل بالنهار فيقول: يا ملائكتي انظروا إلى عبدي يقضي ما لم أفترضه عليه، أشهدكم أنني قد عمرت له»^(٦)

و يتوجه على الاستدلال بهذه الروايات و نظائرها أنها بأسرها أحجية عن المذمعي

(١) المرقا ٢٥ ٦٢

(٢) تفسير الفقي ٣ ١١٦، الوسائل، الباب ٥٧ من أبواب المواقيت، ج ١٦.

(٣) في الفقيه «كل ما فاتك بالليل».

(٤) المرقا ٢٥ ٦٢.

(٥) تقدم بحريتها في ص ٤٢٣، النجاشي (٦).

(٦) الفقيه ١٥٠: ٣١٦، ١٤٣٢، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب أعداد الفرائض، ج ٣، و كذا، الباب ٥٧ من أبواب المواقيت، ج ٥.

أما الرواية المحاكية لفعل الإمام عليه السلام: فلو لم نقل بإحمال وجه النص،
المسقط له عن الاستدلال لكانت على خلاف المطلوب أدل.

و أما سائر الروايات فهي - بحسب الظاهر - ليست مسوقة إلا لبيان شرعية
لقضاء أو لتوسعة في وقته و حوار إيقاعه في أي ساعة^(١) شاء من ليل أو نهار، و
أن صلاة الليل تفضى في النهار و بالعكس، دعاً لتوهم اشتراط الممانعة بين وقتي
الأداء و القضاء، كما حكى القول به عن بعض العامة^(٢)، فلا ربط لها بمسألة
استحباب تعجيل، و ليس المقصود بالليل و النهار في الروايات خصوص يوم
الغوات و يله كي يتوهم من ذلك إرادة الاستعجال، كما هو واضح.

نعم، يستعاد منها أصل **المشروعية**، فيتم الاستدلال بها بضميمة أيثي
المسارعة و الاستباق^(٣) و غيرهما ممّا دلّ على استحباب تعجيل الخير.
لكن ربما يظهر من جملة من الأخبار استحباب قضاء صلاة النهار بالنهار و
الليل بالليل، كما حكى القول بذلك عن ابن الجبيل^(٤) و المفيد^(٥) رحمهما الله، و قواه غير
واحد من المتأخرين.

منها: صحيحة معاوية بن عمار قال: قال أبو عبدالله عليه السلام «أفص ما أدت

(١) في نص ١٦، ووقت بدل ساعة.

(٢) رجع بعرض شرح الوجيز ١٣٩:٢، و روضة الطالبين ٤٤٠:٢، و المجموع ٤٢٤، و حكاه
عنه علامة لعلى في تذكرة الفقهاء ٣٦٢:٢، المسألة ٦٤.

(٣) ك عمري ١٣٣:٣، المعزة ١٤٨:٢.

(٤) حكاه عنه علامة الحنفي في مختلف الشيعة ٤٥٥:٢، المسألة ٣١٦، و كذا «شبيه» في

المكزي ٤٤١:٢.

(٥) حكاه عنه الشهيد في المكزي ٤٤١:٢، فضلاً عن الأركان.

من صلاة النهار بالنهار، وما فاتك من صلاة الليل بالليل» قلت: أقضي وترين في ليلة؟ قال: «نعم اقض وتراً أبداً»^(١).

و أحاب العلامة عنها في محكي المختلف: بجواز إرادة الإباحة من الأمر؛ لخروجه عن حقيقته - وهي الوجوب - إجماعاً، وليس استعمالها مجازاً في الندب أولى من استعمالها مجازاً في الإباحة^(٢).
و أورد^(٣) عليه: بأن الواجب عند تعذر الحقيقة المصير إلى أقرب المجازات، وهو الندب.

أقول: هذا، مع أنه قد يشهد له أيضاً جملة من الأخبار التي هي بنفسها حجة كافية لإثبات المدعى.

كصحيحة يزيد بن معاوية العجلي عن أبي جعفر عليه السلام قال: «أفضل قضاء صلاة الليل في الساعة التي فاتتك آخر الليل، ولا بأس أن تقضيها بالنهار وقبل أن تزول الشمس»^(٤).

و رواية إسماعيل الجعفي، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «أفضل قضاء النوافل قضاء صلاة الليل بالليل، و قضاء صلاة النهار بالنهار» قلت: و يكون وتران في ليلة؟ قال: «لا» قلت: و لم تأمرني أن أوتر وترين في ليلة؟ فقال: «أحدهما

(١) الكافي ٣/٤٥١، التهذيب ٢/١٦٣٢، الوسائل، الباب ٥٧ من أبواب المواقيت، ح ٦
(٢) مختلف الشيعة ٤٥٦، ذيل المسألة ٣١٦، و حكاه هو العاملي في مدارك الأحكام ١١١-١١٠-٣

(٣) المورد هو العاملي في مدارك الأحكام ١١١-٣.

(٤) الفقيه ١٤٣٣/٣١٦١، الوسائل، الباب ٥٧ من أبواب المواقيت، ح ٣.

قضاء^(١).

و صحيحة زرارة، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قضاء صلاة الليل، قال: «اقصها في وقتها الذي صليت فيه» قلت: يكون وتران في ليلة؟ قال: «ليس هو وتران في ليلة، أحدهما لما فاتك»^(٢).

و هذه لصحيفة أيضاً كادت تكون - كما بقيتها - صريحة في الاستحباب؛ لو صرح أنه لم يقصد بالأمر الوجوب، ولا مجرد بيان الجوار دفعاً لتوهم المنع من وترين في ليلة كما قد يتوهم، وإلا لم يكن وجه لتقييدها بخصوص ذلك الوقت الذي أريد به - على الظاهر - آخر الليل.

و لا يخفى عليك أن الأخبار السابقة - على تقدير تسليم ظهورها في استحباب التمجيل و قضاء ما فات في الليل في يومه و بالعكس، أو ظهورها في استحباب كون قضاء صلاة الليل في اليوم على الإطلاق و بالعكس، أو قلنا بظهورها في وجوب كون القضاء كذلك - يجب صرفها عن ذلك بواسطة هذه الأخبار التي هي صريحة في أفضلية المماثلة بين زماني الأداء و القضاء، خصوصاً مع ما في صحيحة^(٣) بريد من التصريح بنفي البأس عن غيره، فهي بمنزلة المعسر لسائر الروايات تصلح قرينة لصرف كل ما كان ظاهراً في وجوب المماثلة أو وجوب المحاولة أو استحبابها.

(١) الكافي ٤/٤٥٢:٣، التهذيب ٢/١٦٣:٦٣٨ و ٦٤٣، الوسائل، الباب ٥٧ من أبواب المواقيت، ح ٧.

(٢) التهذيب ٢/١٦٤:٦٤٥، الوسائل، الباب ٥٧ من أبواب المواقيت، ح ١١.

(٣) تقدّم تخريجها في ص ٤٣٦، الهامش (٤).

فالأقوى ما ذهب إليه ابن الجنيد و المفيد من استحباب المماثلة^(١)
 اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقَالَ: إِنَّ إِعْرَاضَ الْمَشْهُورِ عَنْ ظَاهِرِ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ أَسْقَطُهَا
 عَنْ الْحَقِيَّةِ

و فيه نظرٌ بل مع خصوصاً في مثل المقام الذي يكفي فيه رواية ضعيفة.
 و لا ينافيه استحباب الاستباق إلى الخبرات؛ فإنَّ التعجيل حسن، و رعاية
 الوقت من حيث هو أيضاً كذلك بل أحسن، فإذا تصادق العنوانان في موردٍ فور
 على نور.

و قد ظهر بما ذكرنا ضعف ما حكى عن بعض من حمل الأخبار الأخيرة
 على التقيّة^(٢)؛ لما عرفت من أنَّ المقام مقام الجمع بين الأخبار، لا الرجوع إلى
 المرجحات، خصوصاً مع وجود شاهدٍ لفظي.

هذا، مع أنه لم يُعلم موافقتها للعامة، فإنه و إن حكى عن بعضهم القول بأنه
 تُقضى صلاة الليل في الليل و النهار في النهار^(٣)، لكن لا يبعد إرادته الوجوب دون
 الاستحباب، بل ربما يستشعر من مبالغة السائلي و اعتراضهم بدروم و ترين في
 لبنة معروفة القول بالمنع عند العامة و كون هذه الأخبار مخالفة لهم.

و كيف كان فالأمر في ذلك كله سهل بعد عدم الخلاف في مشروعية أصل
 القصاء في أي ساعة أحب من ليل أو نهار، و كون التعجيل أو الانتظار من باب
 الفضيلة التي تختلف حالها بالنظر إلى الأماكن و الأوقات و الأحوال و غيرها من

(١) تقدّم تخريج قولهما في ص ٤٣٥، للهامش (٤ و ٥).

(٢) حكاه المحرسي في الحقائق المناصرة ٦: ٣٢٤ عن بعض متأخري المتأخرين

(٣) راجع ص ٤٣٥، للهامش (٢).

الجهات المؤثرة في حسن اختيار التعجيل أو التأخير.

و أمّا مؤثقة عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن الرجل ينام عن المجر حتى تطلع الشمس و هو في سفر كيف يصنع؟ أيجوز له أن يقضي بالنهار؟ قال: «لا يقضي صلاة نافلة و لا فريضة بالنهار، و لا يجوز له و لا يثبت له، و لكن يؤخرها فيقضيها بالليل»^(١) فهي من الشواذ التي يرد علمها إلى أهله.

و لعل المراد بها المنع عن قضاء فريضة الصبح في اليوم ما دام متشاعلاً في السير، أو يكون المراد كراهة القضاء في اليوم مطلقاً للمسافر بواسطة كثرة الشواغل المانعة عن التوجه و الإقبال، والله العالم.

المسألة (السابعة): الأفضل في كل صلاة أن يؤتى بها في أوّل وقتها كما عرفت عند البحث عن أنّ لكل صلاة وقتين من أنّ أوّل الوقت أهدأ أفضل (إلا المغرب و العشاء) الأخيرة (لمن أفاض من عرفات؛ فإن تأخيرهما إلى المزدلفة) بكسر اللام، و هي المشعر الحرام (أولى و لو صار إلى ربيع الليل) بل و لو إلى ثلثه، كما يدلّ عليه صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام، قال: «لا تصل المغرب حتى تأتي جمعاً و إن ذهب ثلث الليل»^(٢) و غيرها من الروايات الدالة عليه.

و النهي محمول على أرجحية الترك، لا على الحرمة، كما يشهد له جملة من

(١) التهذيب ٢/٢٧٢: ١٠٨١، الاستبصار ١/٢٨٩: ١٠٥٧، الوسائل، الباب ٥٧ من أبواب المواقف، ح ١٤.

(٢) التهذيب ٥/١٨٨: ٦٢٥، الاستبصار ٢/٢٥٤: ٨٩٥، الوسائل، الباب ٥ من أبواب الوقوف بالمشعر، ح ١.

الروايات الدالة على جواز التقديم.

(و) إلا (العشاء) الآخرة أيضاً مطلقاً، فإن (الأفضل) تأخيرها حتى يسقط الشفق الأحمر) كما عرفت في محله.

(و) إلا (المتنفل) فإن الأفضل له أن (يؤخر الظهر و العصر حتى يأتي بنافلتهما) كما يدل عليه الأخبار المتظافرة التي ورد فيها الأمر بعمل النافلة قبلهما، وتحديد وقتهما بما بعد الزوال بمقدار ذراع أو ذراعين لمكان النافلة، كما تقدم الكلام في جميع ذلك مستوفى في محله.

و قد عرفت فيما تقدم أن القول باستحباب التفريق بين الظهرين و تأخير العصر إلى أن تمضي أربعة أقدام أو المثل هو الأقوى وإن كان تقديمها من أول الوقت بعد أداء الظهر و نافلةتهما من باب المسارعة إلى المعفرة و تعجيل الخبر أيضاً حسناً بل أحسن.

(و) إلا (المستحاضة) شي وظيفتها الأغسال، فإنه يستحب لها أن (تؤخر الظهر و المغرب) إلى آخر وقت فضلهما، لتجمع بين الظهرين بفصل في وقت فضيلتهما، و بين العشاءين كذلك، كما ورد بذلك روايات تقدمت في محلها.

و لكن لا يحق عليك أنه بناءً على عدم استحباب التفريق بين الظهرين و كون وقت فضيلة العصر من أول الوقت بعد أداء الظهر - كما هو ظاهر المتن - يشكل الالتزام باستحباب تأخيرها للمستحاضة و إن وردت به روايات؛ فإن المتبادر من تلك الروايات ليس إلا إرادة تأخير الظهر و المغرب للجمع بينهما و

بين العصر والعشاء عند حضور وقتها، وحيث لم يقصد بها وقت الإجزاء يجب إما حملها على إرادة وقت الفضيلة والالتزام بأن وقت فضيلة العصر بعد مضي وقت فضيلة الظهر كما في العشاءين، أو الالتزام بجري الأخبار على حسب ما كان متعارفاً في تلك الأعصار من التفريق بين الصلوات وإن كان مرجوحاً بالنسبة إلى الظهرين، أو غير ذلك من المحامل التي ينافيها الالتزام باستحباب التأخير.

ثم إن الظاهر أن الجمع بين الصلاتين بغسل واحد رخصة للمستحاضة، لا عزيمة، فلها التفريق بين الصلوات الخمس والإتيان بكل منها بغسل، فعلى هذا ينبغي تقييد استحباب التأخير بما لو أرادت الجمع بين الصلاتين بغسل، وإلا فالأفضل الإتيان بكل منها في أول وقت فضيلتها، والله العالم.

واعلم أن غير واحد من الأصحاب - رضوان الله عليهم - قد ألحقوا بالصور المزبورة - التي يستحب فيها التأخير - صوراً كثيرة قد أنهاها بعضهم^(١) إلى ثقب و عشرين صورة مما يستفاد من النصوص والصوى رجحان تأخير الصلاة فيها، كتأخير ذوي الأعذار مع رجاء زوال العذر أو مطلقاً إن لم تقل بوجوبه، والصائم الذي تنوق نفسه إلى الإفطار أو كان له من ينتظره، والطالب للإقبال في العبادة، و منتظر الجماعة، والمرتبة للصبي، التي تغسل ثوبها في كل يوم مرة، ولتحصيل الإبراد في الصيف، المأمور به في بعض^(٢) الروايات، وغير ذلك من الموارد التي لا يهمن الإطالة في إيرادها والتعرض لما يتوجه عليها من النقض والإبرام.

(١) للبحراني في المحلقات الناضرة ٣٢٦:٦-٣٣١.

(٢) الفقيه ٦٧١/١٤٤٦، علل الشرائع: ٢٤٧ (الباب ١٨١) ح ١، الوسائل، الباب ٨ من أبواب

المواقيت، ح ٥ و ٦.

بل نقول: إنه لا شبهة في أن الشارع وسع في وقت الصلاة، ورخص عباده في إيقاعها في أي جزء من أجزاء الوقت، ولا شبهة في أن فعلها في أول الوقت من حيث هو أفضل، حتى أنه ورد فيه أن «فضل الوقت الأول على الآخر كفضل الآخرة على الدنيا»^(١) وإيقاعها في آخر الوقت من حيث هو مكروه كراهة شديدة بحيث ظن غير واحد حرمة، وروي فيه أنه تصيبع للصلاة^(٢)، وأن الصلاة هي آخر الوقت تدعو على المصلّي و تقول: ضيّعتني ضيّعتك الله^(٣)، والمصارعة إلى فعلها من أول الوقت إلى آخره أبداً أفضل من تأخيرها بلا شبهة.

هذا هو حالها بحسب الوقت من حيث هو ولم يستثن منه صورة أصلاً إن أريد بوقت العشاء والمصر وقتها الأصلي الذي نزل به جبرئيل عليه السلام على رسول الله ﷺ عسى ما نطق به الأحبار الواردة في نزول الأوقات على تردّد في الأولى؛ نظراً إلى ما يستشعر أو يستظهر من بعض الأحبار من استحباب تأخير العشاء عن أول وقت لصليتها أيضاً، مثل: قوله عليه السلام في بعض الروايات: «لو لا أن أشق على أمتي لأخّرت العتمة إلى ثلث الليل، أو: إلى نصف الليل»^(٤).

وإن أريد به مطلق الوقت الذي يجوز إيقاع الصلاة فيه، فهو مخصص

(١) الكافي ٣/٢٧٤:٦، التهذيب ٢: ٤٠٠-٤١٠/١٢٩، الوسائل، الباب ٣ من أبواب المواقيت، ح ١٥.

(٢) التهذيب ٢/٢٦٠: ٧٤، الاستبصار ١: ٢٥٨-٢٥٩/٩٢٦، الوسائل، الباب ٨ من أبواب المواقيت، ح ٣٢.

(٣) الأمالي - للصدوق -: ٢١١-٢١٢ (المجلس ٤٤) ح ١٠، الوسائل، الباب ٣ من أبواب المواقيت، ح ١٧.

(٤) التهذيب ٢/٢٦٢-٢٦١/١٠٤١، الاستبصار ١: ٢٧٢-٢٧٣/٩٨٦، علل الشرائع: ٣٤٠ (الباب ٤٠) ح ١، الوسائل، الباب ٢١ من أبواب المواقيت، ح ٢ و ٥.

بالنسبة إلى الصلاتين لا غير، على تأمل في الأخيرة.

و أما سائر الصور: فمرجعها إلى ترجيح بعض الجهات الموجبة لأكمية الصلاة على هذه الجهة التي هي في حد ذاتها جهة كمال، ككون الصلاة جماعةً، أو في الأمكنة الشريفة، أو مع الإقبال، أو واجدة للشرائط الاختيارية و نحوه، و ترجيح بعض المستحبات المضادة لهذا المستحب، كمعل النافلة في أول الوقت، أو رفع انتظار لرفقة، أو غير ذلك من الأمور المستحبة التي يكون فعلها أهم لدى الشارع من فعل الصلاة في أول الوقت، فيكون حال الصلاة في أول الوقت مع سائر الجهات المتعارضة و الأفعال المضادة له حال سائر المستحبات المنزحة التي لا يهتم الفقيه إلا ببيان استحبابها من حيث هي، لا أفصلية بعضها من بعض، مع أنه لا سبيل لـ غالباً إلى العلم بذلك إلا بتصريح الشارع و أمره بتأخير الصلاة رعاية لتلك الجهة، أو نهي عن إيقاعها في أول الوقت بملاحظتها، أو الأمر بما يضادها مقدماً عليها، كما في الصور التي استثناهما المصنف رحمته.

و أما ما عداها من الصور و إن التزمنا فيها برجحان التأخير و استحبابه لكن مستنده غالباً إما الاحتياط و رعاية بعض الجهات المقتضية لحسن التأخير من حيث هي، أو العمل مرواية ضعيفة من باب المسامحة، و من المعلوم أن غاية ما يمكن إثباته بمثل هذه الأدلة إنما هو رجحان التأخير لأجل تلك الجهة المحسوبة المقتضية له، و أما أفضليته من فعل الصلاة في أول الوقت فلا.

فمن هنا يظهر أن استثناء أغلب تلك الصور لا يخلو عن نظر، والله اعلم.
المسألة (الثامنة): لا خلاف نصاً و فتوى في وجوب الترتيب بين

الطهريين و العشاءين، و اشتراط صحة الأخيرة من كل منهما بأن تترتب على سابقتها ما لم يتصيق وقتها، كما يشهد لذلك^(١): المستفيضة المتقدمة^(٢) هي صدر الكتاب، الناطقة بأنه «إذا زالت الشمس دخل وقت الصلاتين: الظهر و العصر، إلا أن هذه قبل هذه، وإذا غربت الشمس دخل وقت الصلاتين: المغرب و العشاء، إلا أن هذه قبل هذه» فإن مقتضاها بطلان العصر و العشاء لدى الإحلال بالترتيب، حيث إن قصبة كون هذه قبل هذه مع مشاركتها في الوقت: عدم تنجز التكليف بالأخيرة إلا بعد الفراغ من الأولى؛ لكونه مكلفاً بفعل الأولى أولاً ثم بالثانية، فلو أتى بالثانية ابتداءً فقد أتى بها قبل أن يتنجز أمرها، فلا تصح.

و لا يقاس ذلك بالواجبين المتزاحمين اللذين أحدهما أهم، حيث التزمنا هناك بصحة غير الأهم عند ترك الأهم، بناءً على مسألة الترتيب، التي حققناها مراراً؛ إذ لا ترتيب بين الواجبين المتزاحمين بالذات، بل كل منهما في حد ذاته مضطرب في عرض الآخر بحيث لو فرض محالاً تمكن المكلف من الإتيان بكليهما دفعةً، لوجب عليه ذلك، فالمانع عن إيجاب غير الأهم ليس إلا عدم القدرة على الامتثال، الناشئ من مزاحمة الأهم، المتفية عند اختيار تركه بسوء اختياره، فلا مانع عن وجوبه على هذا التقدير، بل مقتضى إطلاق دليله؛ وجوبه؛ حيث إن مزاحمة الأهم لا تقتضي إلا تقييد إطلاق طلب غير الأهم بالقدرة على الامتثال، المحاصلة في مثل الفرض، كما تقدم توضيحه في أواخر مبحث التيمم^(٣).

(١) في ص ١٦؛ وبذلك.

(٢) في ص ٨٢.

(٣) راجع ج ٦، ص ٣٧٩.

و غيره من الموارد المناسبة له من كتاب الطهارة.

و هذا بخلاف المقام؛ فإنه مأمور بإيقاع الظهر قبل العصر، فلو فرض محالاً
تمكّنه من الجمع بينهما في زمان واحد، لم يجب عليه ذلك، بل لا يشرع، فليس
المانع عن تنجز التكليف بالعصر لدى تنجز التكليف بالظهر مجرد عدم القدرة
عليها، بل تأخر رتبها عن الظهر و كونه مأموراً بإيقاع الظهر قبلها، فلا يتمشى
بالنسبة إليها قاعدة الترتب.

ثم لا يخفى عليك أن اشتراط تأخر العصر عن الظهر في صحتها ليس عسى
حدّ اشتراطها بالطهارة و الاستقبال و نحوهما من الشرائط المعتبرة في ماهيتها من
حيث هي، بل هو شرط اعتباري مسبّب من الأمر بفعل الظهر قبلها، الذي هو
واجب نفسي مستقل، فتخصّص شرطه بصورة تنجز التكليف بذلك الواجب، و
عدم كون المكلف معذوراً في تركه، كما هو الشأن في كلّ شرط شأت شرطية
في شيء من تكليف آخر، كاشتراط صحّة الصلاة في أوّل وقتها بتفريغ الذمّة عنها
يضادها من الواجبات المضيقّة على القول باقتضاء الأمر بالشيء النهي عن ضده، أو
عدم الأمر به و لو على سبيل الترتب، و كاشتراطها بإباحة المكان، الماشئ من حرمة
الغصب، و غير ذلك من الشرائط المستزعة من تكاليف نفسية مستقلة؛ لأنّ
التكاليف النفسية المستقلة التي انتزع منها الشرطية لا تصلح مقيدة لإطلاق الأمر
بذلك الشيء المشروط الذي هو في حدّ ذاته أيضاً واجب نفسي مستقل، إلا على
تقدير كون المكلف ملتزماً شرعاً في مقام عمله الفعلي بتلك التكاليف، و عدم
كونه معذوراً في مخالفتها.

و لتمام الكلام فيما يتعلق بالمقام من التقصص والإبرام مقم آخر، ولكن فيما
أشرنا إليه غنى و كفاية لمن تدبر

و كيف كان فلا شهة بل لا خلاف على الطاهر في اختصاص شرطية
الترتيب بين الفرائض بحال التذكر حقيقة أو حكماً، كما في الجاهل بالحكم،
فلا تبطل الصلاة بالإخلال به سهواً، كما يشهد لذلك - مضافاً إلى ما عرفت من عدم
اقتضاء دليله أزيد من ذلك - ببعض النصوص الآتية فـ (لو ظن) أي اعتقد خطأ
على سبيل الجزم أو بأمارة معتبرة (أنه صلى الظهر) و لم يكن مصلّيها، أو
صلاها فاقدةً لشي من الشرائط المعتبرة في صحتها، كالوقت والطهارة ونحوهما،
و لم يتفطن لذلك (فاشتغل بالعصر، فإن ذكر) ذلك (و هو فيها) و لو قبل
التسليم بناءً على أنه مها، كما هو الأطهر (هدل بنيته) إلى الظهر وجوباً، و كذا
لورغم فراع دمه عن المغرب، فاشتغل بالعشاء، فذكر في أثنائها أنه لم يكن صلى
المغرب أو صلاها فاسدةً، عدل بنيته إليها مادام المدول ممكناً بأن لم يستلزم زيادة
ركي أو واجب - على الخلاف الآتي في مبحث القضاء إن شاء الله - بإلخلاف في
شي منهما على الطاهر، بل عن بعض دعوى الإجماع عليه^(١).

و لا ينافيه ما عن المنتهى من أنه لا يعلم خلافاً بين أصحابنا في جواز
العدول^(٢)؛ إذ الظاهر أن مراده بالجواز عدم المنع عنه، فمتى جار وجب حينما
وجب الترتيب.

(١) حكاها العاملي في مضاح الكرامة ٤٧، ٢ من حاشية الإرشاد للمحقق الكركي، و هي
معلومة.

(٢) انتهى المطلب ٧: ١١٠، ذيل الفرع الثالث، و حكاها عنه صاحب كشف شام فيه ٨٥: ٣.

و الأصل في الحكم أخبار مستفيضة.

منها: حسنة الحلبي، قال. سألت أبا عبدالله عليه السلام: عن رجل أم قوماً في العصر فذكر - و هو يصلي بهم - أنه لم يكن صلى الأولى، قال. «فليجعلها الأولى التي فاتته، و يستأنف [يَعْدُ صلاة]»^(١) العصر و قد قضى القوم صلاتهم»^(٢)

و خير عبدالرحمن بن أبي عبدالله، قال. سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل نسي صلاة حتى دخل وقت صلاة أخرى، فقال: «إذا نسي الصلاة أو نام عنها صلى حين يذكرها، فإذا ذكر و هو في صلاة بدأ بالتبتي نسي، و إن ذكرها مع إمام في صلاة المغرب، أتمها بركعة ثم صلى المغرب ثم صلى العشاء بعدها، و إن كان صلى العتمة وحده فصلّى منها ركعتين ثم ذكر أنه نسي المغرب، أتمها ركعة، فتكون صلاته للمغرب ثلاث ركعات ثم يصلي العتمة بعد ذلك»^(٣).

و صحيحة زرارة، الطويلة المتقدمة^(٤) عند التعرض لبيان الترتيب بين العوائت، و فيها: «إذا نسيت الظهر حتى صليت العصر فذكرتها و أنت في الصلاة أو بعد فراغك فانوها الأولى ثم صل العصر، فإنما هي أربع مكان أربع، و إن ذكرت أنك لم تصل الأولى و أنت في صلاة العصر و قد صليت منها ركعتين فانوها الأولى ثم صل الركعتين الباقيتين و قم فصل العصر» إلى أن قال: «و إن كنت ذكرتها - أي المغرب - و قد صليت من العشاء الأخيرة ركعتين أو قمت في الثالثة فانوها

(١) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٢) تقدّم تخريجها في ص ٤٠٢، الهامش (٤).

(٣) تقدّم تخريجه في ص ٤٠٢، الهامش (٣).

(٤) في ص ٣٩٨.

المغرب ثم سلم ثم قُم فصل العشاء الأخيرة إلى آخره.

وقد يضاف ما ذكر بالنسبة إلى العشاء من خير الحسن بن زياد الصيقل قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي الأولى حتى صلى ركعتين من العصر، قال: «فليجعلها الأولى وليستأنف العصر» قلت: فإنه نسي المغرب حتى صلى ركعتين من العشاء ثم ذكر، قال: «فليتم صلاته ثم ليقض بقُدُ المغرب» قال: قلت له: جعلت فداك، قلت حين نسي الظهر ثم ذكر وهو في العصر: «يجعلها الأولى ثم يستأنف» وقلت لهذا: «يتم صلاته [ثم ليقض]»^(١) بقُدُ المغرب؟ فقال: «ليس هذا مثل هذا، إن العصر ليس بعدها صلاة، والعشاء بعدها صلاة»^(٢).

وقد تكلف كاشف اللثام^(٣) في توجيه الرواية على وجه ينطبق على ما ذكر. لكنه في غاية البعد، فالأولى ردّ علمها - بعد شدودها و مخالفتها لسائر النصوص و فتاوى الأصحاب - إلى أهله.

و يحتمل قوياً جريها مجرى التقيّة بشهادة ما فيها من التعليل الظاهر في نفي مشروعية الصلاة بعد العصر وإن كانت حاضرة، والله العالم.

ثم إن مقتضى إطلاق المتن و غيره كصريح غير واحد^(٤) على ما حكى^(٥) عنهم: عدم الفرق في العدول إلى السابقة بين ما لو صلى العصر أو العشاء في أول

(١) ما بين المعرفين من المصدر.

(٢) التهذيب ٢: ٢٧٠/١٠٧٥، الوسائل، الباب ٦٣ من أبواب المواقيت، ح ٥.

(٣) راجع: كشف اللثام ٣: ٨٥-٨٦.

(٤) كالشهيد الثاني في روض الجنان ٢: ٥٠٧، و العارفي في مدارك الأحكام ٣: ١١٥، و صاحب

كشف اللثام به ١٢٢٣، و التراقي في مستند الشيعة ٤: ١٤٤-١٤٥.

(٥) الحاكم هو صاحب الجواهر فيها ٣١٧٢.

الوقت المحتصّ بالسابقة أو في الوقت المشترك

وقد أشرنا في مسألة مَنْ أدرك الوقت في أثناء صلاته أن هذا العرع ونظائره يتجه على المختار من اشتراك الوقت من حيث الشائئة من أول الوقت، وأما على المشهور فلا يخلو عن إشكال.

(وإن لم يذكر حتى فرغ) من صلاته (فإن كان صلى) العصر (في أول وقت الظهر، أعاد) ما (بعد أن يصلي الظهر) على المشهور من اختصاص أول الوقت بالأولى، وكذلك العشاء لو صلاها قصراً في أول وقت المغرب، أو تماماً وقد أتى بها بزعم دخول الوقت على وجه فرغ منها قبل أن يمضي من أول الوقت مقدار ثلاث ركعات.

ولكنك عرفت في محله أن الأظهر عدم الاختصاص إلا عند تجزئ التكليف بالأولى، لا مطلقاً، فلا فرق بين هذه الصورة بل ولا بين ما لو صلى العصر أو العشاء قبل الزوال والغروب ودخل الوقت في الأثناء، وبين ما لو صلاهما في الوقت المشترك (على الأشبه).

(وإن كان) صلى (في الوقت المشترك أو دخل) الوقت المشترك (و هو فيها أجزأته و أتى بالظهر).

لكن مقتضى ظاهر صحيحة زرارة، المتقدمة^(١) أنه لو ذكر ذلك بعد الفراغ من العصر، فهو بمنزلة ما لو ذكره في الأثناء في العدول إلى سابقتها واستشاف اللاحقة؛ معللاً بأنها أربع مكان أربع، ولذا ربما مأل إليه، أو قال به بعض^(٢)

(١) في ص ٣٩٨.

(٢) مفاتيح الشرائع ١: ١٢٤، مفتاح ١٤٤.

متأخري المتأخرين؛ نظراً إلى صحة الرواية، و سلامتها عن المعارض، و قوة ظهورها في المدعى بل صراحتها في ذلك

و ما عن بعض من حملها على بعض المحامل البعيدة^(١) ممّا لا ينبغي الالتفات إليه، إلا أنّ إعراض المشهور عنها أو هنها، فيشكل الاعتماد عليها وإن كان قد يعصدها إطلاق ما رواه الحلبي بل ظاهره.

قال: سألته عن رجل نسي أن يصلي الأولى حتى صلى العصر، قال: «فليجعل صلاته التي صلى الأولى ثم يستأنف العصر»^(٢).

فلا ينبغي ترك الاحتياط بالعدول إلى الظهر في قصده ثم استئنافها و إعادة العصر بعدها، والله العالم.

قد فرغ من البحث عن المواقيت من الكتاب المسمي بـ «مصباح الفقيه» مصنفه محمد رضا الهمداني ابن المرحوم آقا محمد هادي الهمداني - غفر الله لهما - في ليلة السبت من شهر ربيع المولود في سنة ثلاث و ثلاثمائة بعد الألف. و يتلوه البحث عن القبلة. وفقه الله لإتمام الكتاب بمحمد و آله صلوات الله عليهم أجمعين.

(١) حكاية صاحب كشف اللثام فيه ٨٦:٣ من الشيخ و غيره، راجع الخلاف ٣٨٦:١، المسألة ١٣٩.

(٢) التهذيب ١٠٧٤/٢٦٩، الاستبصار ١٠٥٢/٢٨٧، الوسائل، الباب ٦٣ من أبواب المواقيت، ح ٤.

فهرس الموضوعات

كتاب الصلاة

الصلاة أفضل العبادات وأهمها..... ٧.....

الركن الأول: في المقدمات

المقدمة الأولى: في أعداد الصلاة

تعداد الصلوات المفروضة..... ١١.....

صلاة اليوم و الليل خمس وهي سبع عشرة ركعة في الحضر و إحدى عشرة ركعة في السفر ١٢

تعداد النوافل اليومية..... ١٢.....

تنبيهات:

١ - فيما قيل من كون نافلة العصر ركعتين قبلها خلافاً للمشهور من أنَّ نافلتها ثمان ركعات

قبلها ٢٦.....

٢ - كراهة الكلام بين الأربع ركعات التي بعد المغرب..... ٢٩.....

٣ - جواز الإتيان بنافلة المشاء قائماً..... ٣٠.....

٤ - عدم كون مجموع النوافل المرتبة عبادة واحدة بحيث لا يشرع الإتيان ببعضها إلا مع

العزم على الإتيان بما عداها..... ٣١.....

٤٥٢ مصباح الفقيه / ج ٩

ركعات الوتر صلاة مستقلة لا ربط لها بناقله الليل ٣٣

جواز الإتيان بست ركعات من نافلة العصر ٣٥

جواز الاختصار في نافلة الروال على أربع ركعات ٣٥

هل يجوز الإتيان بركعتين من نافلة الروال أوست ركعات أو ركعتين من نافلة الليل أو أربعاً

أوستاً عازماً عليه من قول الأمر؟ ٣٦

٥ - فيما قيل من أن هي ركعتي الشمع و مفردة الوتر قوتان ثلاثة ٤٠

٦ - استحباب صلاة الغفيلة فيما بين المغرب و العشاء ٤٥

فيما يظهر من محكي الذكرى أن ركعتي ساعة الغفلة اللتين أمر بهما النبي ﷺ نافلة أخرى

مغايرة لصلاة الغفيلة ٤٨

استحباب صلاة الوصية فيما بين العشاءين ٥٤

استحباب صلاة ركعتين بعد صلاة المغرب ٥٥

سقوط نافلة الظهر و العصر في السفر ٥٦

هل تسقط الوترية في السفر؟ ٥٧

تنبيهان:

١ - هل تسقط السواقل اليومية عن المسافر في الأماكن الأربعة أم لا تسقط أو أنها تابعة

للمريضة تماماً و بصرأ؟ ٦٣

عدم سقوط السواقل اليومية عن المسافر الذي هو بحكم الحاضر ٦٤

٢ - هل يجوز قضاء ما يتركه المسافر من السواقل اليومية أم لا؟ ٦٥

السواقل كلها ركعتان بشهيد و تسليم بعدهما ما عدا مفردة الوتر و صلاة الأعرابي ٦٧

صلاة الأعرابي و كيفيتها ٧٠

المقدمة الثانية: في المواقيت

مواقيت القرائن

- ٧٥ ... عدم جواز تقديم المرائض على أوقاتها و لا تأخيرها عنها
- ٧٥ ... ما بين زوال الشمس إلى غروبها وقت للظهر و العصر
- احتصاص صلاة لظهر من أول الوقت بمقدار أدائها وكذلك العصر من آخره و ما بينهما من
- ١٠٠ ... الوقت مشترك
- ١٠٧ ... فيما استدل به لاحتصاص أول الوقت بالظهر
- ١١٨ ... ما بين غروب الشمس إلى انتصاف الليل وقت المغرب و العشاء
- احتصاص المغرب من أول الوقت بمقدار ثلاث ركعات و احتصاص العشاء من آخره
- بمقدار أربع ركعات
- ١١٨ ... جواز تقديم العشاء على ذهاب الشفق
- ١٢٦ ... ما بين طلع الفجر الثاني إلى طلوع الشمس وقت لصلاة الصبح
- ١٢٧ ... في أن المراد بالفجر في الروايات هو الفجر الثاني

تنبيهان:

- ١ - شرح كلمات «بأخر» و «سوري» و «القطبي» و «القباطي»
- ٢ - اعتدال اعتراض الفجر و نبوته في الأفق بالعمل لا التقدير

فيما يُعلم به الزوال:

- ١ - زيادة الظل الحاصل للشاخص بعد نقصانه أو حدوثه بعد انعدامه
- ٢ - ميل ظل الشاخص عن خط نصف النهار إلى جانب المشرق
- ٣ - الأقدام
- ٤ - ميل الشمس إلى الحاجب الأيمن لمن يستقبل القبلة
- فيما يُعلم به الغروب

٤٥٤ مصباح الفقيه / ج ٩

في أنَّ لكلَّ صلاة من الصلوات الخمس وقتين: أولاً و آخراً سواء في ذلك المغرب
و غيرها.

١٥٨

فيما قيل من أنه لا وقت للمغرب إلا واحد.

١٥٨

في أنَّ الوقتين اللذين لكلَّ فريضة هل الأول منهما للفضيلة و الثاني للإجزاء أو الأول
للمختار و الثاني للمضطرين و ذوي الأعذار؟

١٥٩

فيما استدلَّ به للقول بأنه ليس للمغرب إلا وقت واحد.

١٥٩

فيما يدلُّ على أنَّ آخر وقت المغرب هيوبة الشفق.

١٦١

بقاء وقت المغرب بعد سقوط الشفق في الجملة خاصة في السفر و نحوه من موارد
الضرورة العرفية.

١٦٣

فيما يدلُّ على جواز تأخير الظهرين و العشاءين إلى آخر لوقاتها اختياريّاً.

١٧٠

فيما يدلُّ على جواز تأخير العشاء بالخصوص اختياريّاً.

١٨٥

فيما قيل من أنَّ ما بين الرواق حتى يصير ظلُّ كلِّ شيء مثله وقت للظهر و للمصر من حين
يمكن الفراغ من الظهر حتى يصير الظلُّ مثليه للمختار دون الممدود و المضطرّ.

١٨٩

هل تعتبر المماثلة بين الميِّ الزائد و الظلِّ الأول أو بينه و بين الشخص؟

١٩٠

فيما قيل من أنَّ أربعة أقدام وقت للظهر و ثمان للمصر للمختار و ما زاد على ذلك حتى
غروب الشمس وقت لذوي الأعذار.

٢٠٧

تنبيه: في أنَّ بعض الأحبار الواردة لتحديد أوقات الصلوات صدرت على غرّب من التفتية
تبصرة: فيما حكى عن بعض القدماء من تحديد آخر وقت الظهر و العصر للمختار
و المضطرّ.

٢١٤

فيما قيل من أنَّ غروب الشمس إلى ذهاب الحمرة المغربية وقت للغروب و من ذهاب
الحمرة إلى ثلث الليل وقت للعشاء للمختار و ما زاد عليه حتى انتصاف الليل
للمضطرّ.

٢١٥

فيما قيل من أنَّ غروب الشمس إلى ذهاب الحمرة المغربية وقت للغروب و من ذهاب
الحمرة إلى ثلث الليل وقت للعشاء للمختار و ما زاد عليه حتى انتصاف الليل
للمضطرّ.

٢١٦

مهر من الموضوعات ٤٥٥

فيما قيل من امتداد وقت العشاءين للمصطر إلى طلوع الفجر ٢١٧

فيما قيل من جواز تأخير العشاءين اختياراً عن نصف الليل ٢١٧

فيما يدل على عدم جواز تأخيرهما اختياراً عن نصف الليل ٢١٨

هل يخرج وقت العشاءين بانتصاف الليل أو أنه لا يفوت وقتها حتى يطلع الفجر؟ . . . ٢٢٠

فيما قيل من أن ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الحمرة وقت للمختار في الصبح وما زاد على

ذلك حتى تطلع الشمس وقت للمحدور ٢٢٢

تنبيه: فيما ورد من التعابير المختلفة في الأخبار الواردة لتحديد الوقت الأول لصلاة

الصبح ٢٢٥

وقت نافلة الظهر والعصر ٢٢٨

في أن النوافل متى أخرت من أوقاتها المحدودة هل تكون قضاء أو أنها أداء مادام وقت

الفريضة باقياً؟ ٢٣٨

هل يجوز الإتيان بالنوافل قبل الفريضة فيما إذا أخرت عن أوقاتها المحدودة؟ ٢٣٩

فيما إذا خرج وقت النافلة وقد تلبس منها بشيء ولو بركعة راحم بها الفريضة وأتمها

مخففة ٢٤٠

فيما إذا لم يكن صلى شيئاً من النوافل في أوقاتها المحدودة بدأ بالفريضة ٢٤١

هل يجوز تقديم النوافل على الزوال؟ ٢٤٢

جواز تقديم النوافل على الزوال يوم الجمعة ٢٤٢

زيادة أربع ركعات في نافلة يوم الجمعة ٢٤٣

وقت نافلة المغرب ٢٤٣

فيما إذا لم يكن صلى نافلة المغرب حتى يسقط الشفق بدأ بالفريضة ٢٤٨

امتداد وقت نافلة العشاء بامتداد وقت الفريضة ٢٥٠

في أنه يسمى جفلاً نافلة العشاء حاتمة النوافل ٢٥٣

٤٥٦ معصباح العقبة / ج ٩
٢٥٤	وقت صلاة الليل و أنه كلما قرب من الفجر كان أفضل
٢٥٧	فيما يدل على استحباب خصوص الوقت من صلاة الليل فيما يقرب من الفجر
	عدم جواز تقديم صلاة الليل على منتصف الليل إلا لحسابه يصحّ جده أو شتت تسمعه
٢٦٣ رطوبة رأسه
٢٧١	فيما إذا دار الأمر بين التقديم و قصاتها بعد خروج الوقت كان قصاؤها أفضل
٢٧٥	آخر وقت صلاة الليل
٢٧٦	فيما لو طلع الفجر و قد تلبس بأربع ركعات من صلاة الليل أتتها
	فيما لو طلع الفجر و لم يتلبس بشيء من صلاة الليل أو تلبس بأقل من أربع ركعات بدأ
٢٧٩	بالفريضة أو بركعتي الفجر قبلها
٢٨٦	حكم ما لو ظن ضيق الوقت فأوتر و صلى ركعتي الفجر ثم انكشف خطؤه و بقاء الليل
	تنبيه: فيما حكى عن بعض العامة من القول بامتداد الليل إلى طلوع الشمس و أنّ ما بين
٢٩١	الطلوعين من الليل
٢٩٧	وقت نافلة الفجر
٢٩٨	جواز الإتيان بنافلة الفجر قبل الفجر الأوّل
٣٠٠	هل يجوز تقديم نافلة الفجر من نصف الليل ابتداءً من غير دسها في صلاة الليل ؟
٣٠٤	فيما لو قدّم نافلة الفجر على الفجر الأوّل مع صلاة الليل أو بدونها فالأفضل إعادتهما بعده
٣٠٤	فيما يظهر من غير واحد من احتصاص استحباب إعادة نافلة الفجر بما إذا قام بعد الركعتين
٣١٠	امتداد وقت نافلة الفجر حتى طلوع الحمرة
	في أنّ مقتضى امتداد وقت نافلة الفجر إلى طلوع الحمرة مراحمتها للفريضة عند تضييق
٣١٢	وقب فضيلتها
٣١٢	تنبيه: فيما حكى عن الشهيد من الميل إلى امتداد وقت نافلة الفجر بامتداد وقت الفريضة
٣١٤	جواز قضاء العرائض الخمس في كلّ وقت ما لم يتضيّق وقت الفريضة المحصورة

مهرس الموضوعات ٤٥٧

أيضاً جواز لإتيان ببقية الصلوات المفروضة في كل وقت ٣١٥

جواز الإتيان بالسواحل وكذا قضاؤها ما لم يدخل وقت فريضة ٣١٥

فيما إذا دخل وقت العريضة فهل تجوز النافلة لبدلة أو قضاء عن راتبه ٣١٥

تذنيبه. في اختلاف الأصحاب في جواز النافلة لمن عليه فريضة ٣٣٢

حكم ما لو نذر التطوع في وقت الفريضة فيما إذا قيل بحرمة التطوع لمن عليه فريضة

حاضرة أو فاتتة ٣٤٧

هل له بعد انعقاد النذر و صيرورته واجباً الإتيان بالمتنوعة قبل الفريضة أم يجب تأخيرها

عنها؟ ٣٤٨

أحكام المواقف

فيما إذا حصل للمكلف أحد الأعذار المانعة من الصلاة وقد مضى من الوقت مقدار الطهارة

و أداء الفريضة وجب عليه قضاؤها ٣٤٩

فيما لو زال المانع و أدرك من الوقت مقدار أداء ركعة جامعة لشرائط الصحة لزمه أداء

الصلاة ٣٥٠

فيما لو أتى بالصلاة وقد وقعت ركعة منها في الوقت فهل يكون مؤدياً أو قابضاً أو ملقفاً

من الأداء و الفساد؟ ٣٥٢

فيما لو أحمل مع الإدراك المذكور و لم يصل و لم يطرأ مانع عقلي أو شرعي وجب

القضاء ٣٥٤

فيما لو أدرك قبل الغروب أو قبل انتصاف الليل مقدار الطهارة و إحدى الفريضتين لزمته

تلك لأحدهما ٣٥٤

فيما إذا أدرك الطهارة و خمس ركعات قبل الغروب أو قبل انتصاف الليل في الحضر

أو ثلاث ركعات قبل الغروب أو أربع قبل انتصاف الليل في السفر لزمه الفريضتان ٣٥٦

٤٥٨ مصباح الفقيه / ج ٩

فيما إذا بلغ الصبي المتطوع بوظيفة الوقت في أثناء صلاته بما لا يبطل الطهارة و الوقت

باقٍ استأنف صلاته ٣٥٨

فيما إذا بلغ الصبي المذكور بعد الفراغ من صلاته فهل يعيدها؟ ٣٥٨

فيما إذا بلغ الصبي المذكور في أثناء صلاته و قد بقي من الوقت دون الركعة ينسحب على

نافلته ٣٦٤

تنبيه: فيما لو زعم الصبي عدم بلوغه أو استصعبه إلى أن مضى مدة من بلوغه فأُتِيَ

بوظيفة الوقت ناوياً بفعله الاستحباب فهل تجب عليه إعادة الصلاة؟ ٣٦٥

فيما إذا كان للمكلف طريق إلى العلم بالوقت لم يجز التعميل على الظن ٣٦٥

هل يجوز العمل بالبيّنة في معرفة الوقت أم لا؟ ٣٦٨

هل يعتبر على التعميل على قول الثقة بإفادته الظن الفعلي؟ ٣٧٠

جواب التعميل على أذان الثقة حيثما جاز الاعتماد على خبره ٣٧٠

في أنّ في جملة من الأخبار إشارة إلى كون خبر الثقة و أذانه طريقاً عقلياً مضمناً

لدى الشارع ٣٧٣

في أنّ حجّة خبر الثقة و أذانه في تشخيص الوقت و غيره إنما هو فيما إذا كان المستخير

به حسناً لا يتطرق فيه احتمال الخطأ احتمالاً معتدلاً به لدى العقلاء دون غيره ٣٧٧

فيما إذا فقد العلم أو ما قام مقامه اجتهد ٣٧٨

فيما إذا لم يحصل له ظن بعد الاجتهاد وجب تأخير الصلاة ٣٧٨

فيما إذا غلب على ظنه دخول الوقت فهل يجب عليه تأخير الصلاة؟ ٣٧٩

فيما إذا انكشف فساد الظن قبل دخول الوقت استأنف الصلاة ٣٨٦

فيما إذا دخل الوقت و هو متلبس بالصلاة و لو قبل التسليم فهل يعيد الصلاة أم لا؟ ٣٨٩

تنبيه: فيما لو زعم دخول الوقت فصلّي الظهرين أو المشاءين فدخل الوقت في أثناء

الأخيرة بطلت الصلاتان ٣٩٣

فهرس الموضوعات ٤٥٩

بطلان الصلاة بوقوعها قبل دخول الوقت عامداً أو جاهلاً أو ناسياً ٣٩٣

تنبيه: فيما لو صادف الوقت صلاة الجاهل و الناسي أو الغافل عن مراعاة الوقت فهل

يجزئ ذلك؟ ٣٩٦

القرائن اليومية مرتبة في القضاء ٣٩٦

عدم لزوم الترتيب في القضاء بين القرائن اليومية و بين القرائن الأخر و لا بين

تلك القرائن ٤٠٠

فإذا لو دخل في فريضة فائتة فذكر في أثناءها أن عليه فريضة سابقة عليها عدل بنيتها

إلى السابقة ٤٠١

اختصاص اعتبار العدول من اللاحقة إلى السابقة بما إذا كان العدول ممكناً و إلا استأنف

المرتبة السابقة ٤٠٥

كراهة النوافل المبتدأة عند طلوع الشمس و عند غروبها و عند قيامها في وسط السماء

و بعد صلاة الصبح و العصر ٤٠٥

حكم الإتيان بالنوافل ذات السبب عند الأوقات المذكورة ٤١٤

تنبيهات:

١ - بيان المراد بكراهة الصلاة في الأوقات المذكورة ٤٢٧

٢ - استثناء يوم الجمعة من المنع عن النوافل عند قيام الشمس ٤٢٩

٣ - فيما لو صلى الصبح و العصر منفرداً ثم أراد الإعادة جماعة فهل تنصف صلاته هذه

بالكراهة أم لا؟ ٤٢٩

٤ - بيان المراد بطلوع الشمس و غروبها ٤٣٠

٥ - فيما لو دخل عليه أحد الأوقات المذكورة و هو في أثناء النافلة فهل يكره إتمامها؟ ٤٣٢

ما يقوت من النوافل ليلاً يستحب تعجيله و لو في النهار وكذا ما يقوت نهاراً يستحب

تعجيله و لو ليلاً ٤٣٢

هل يستحب قضاء صلاة النهار بالنهار والليل بالليل؟	٤٦٠
جواز تأخير المغرب والعشاء للمفيض من عرفات إلى المزدلفة ولو صار إلى ريع الليل	٤٣٥
في أن الأفضل تأخير العشاء إلى سقوط الشفق الأحمر	٤٤٠
في أن الأفضل للمتأمل تأخير الظهر والعصر حتى يأتي بتأخيرتهما	٤٤٠
استحباب تأخير الظهر والمغرب للمستحاضة إلى آخر وقت فصلهما	٤٤٠
بيان موارد أخر يستحب فيها تأخير الصلاة	٤٤١
وجوب الترتيب بين الظهرين والعشاءين واشتراط تأخير العصر عن الظهر والعشاء	
عن المغرب في صحتهما	٤٤٣
فيما لو ظن أنه صلى الظهر ولم يكن مصليها فاشتغل بالعصر فذكر ذلك وهو فيها عدل	
بنيته إلى الظهر	٤٤٦
حكم ما إذا لم يذكر حتى فرغ من صلاته وكان صلاة العصر في أول وقت الظهر أو في	
الوقت المشترك أو دخل الوقت المشترك وهو فيها	٤٤٩
فهرست الموضوعات	٤٥١

